

عدد خاص

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار/العدد ١٢٠ / يونيه ٢٠٠١ / صفر ١٤٢٢ هـ / الثمن: ٣ جنيهاً

◆ خطة الحكومة ◆



إلغاء التشريع
بالأوامر العسكرية

لماذا يقبل المصريون
الذل

الإحتكار في مصر
صناعة حكومية

لينين واللينينية اليوم

الجبهة التي سينكسر
فيها شارون

سبعة مآزق لليبرالية الاقتصادية في مصر

حزب التجمع.. و«الإخوان المسلمون»



إهداء ٢٠٠٨
الدكتور / محمد عبد القادر محمود
جمهورية مصر العربية

فى هذا العدد

- للبصار در..... ٤
- * موقفنا :
- الغاء التشريع بالأوامر العسكرية..... حسين عبد الرازق ٥
- * اقتصاد :
- سبعة مآزق للبرالية الاقتصادية فى مصر..... د. ابراهيم العيسوى ٧
- * كاريكاتير عمرو سليم ١٢
- * الجو السياسى
- عجز خطير فى الموازنة العامة..... ١٣
- الحزب الشيوعى يطالب بانقاذ البلاد ١٣
- زيارة البابا لدمشق ١٤
- مدرسة واحدة فى اليمن ١٤
- * مصر.
- الاحتكار فى مصر صناعة حكومية..... عريان نصيف ١٦
- ٧٧ احتجاجا عماليا خلال عام حسن بدوى ٢٢
- ذكريات عمالية..... محمد جمال إمام ٢٧
- الانتخابات بين القوانين والممارسة أمينة النقاش ٣٩
- دور الاعلام فى الانتخابات أمينة النقاش ٤٤
- هموم: لماذا يقبل المصريون الذل د. أحمد محمد صالح ٤٩
- * مداخلات :
- ملاحظات أولية حول التجمع والاخوان..... أحمد عبد القوى زيدان ٥٣
- * العرب
- رسالة حيفا: الجبهة التى سينكر فيها شارون..... نظير مجلى ٥٥
- رسالة عمان: الاسلاميون حاولوا الاستفراد بالمظاهرات صلاح يوسف ٥٨
- ٢٢ فبراير .. ذكرى أول تجربة وحدوية فى التاريخ وديع أمين ٦٠
- * العالم
- أصوات أفريقية ضد النظام العنصرى فى إسرائيل..... حلمى شعراوى ٦٨
- مشروع الدرع الصاروخى الأمريكى..... نبيل زكى ٧٠
- رسالة موسكو : فلسطين خطوط داكنة فى ظلال الانهيار والمؤامرة منى الخميسى ٧٤
- رسالة ألمانيا: " دير شيجل" تشن هجوما عنيفا على الرئيس الأمريكى.. نبيل يعقوب ٧٦
- * رحيق السنين
- مذابح أمريكا اللاتينية..... د. سمير حنا صادق ٧٨
- * محاولات
- الفساد فى الزمن الفرعونى..... د. رفعت السعيد ٨٠
- * فكر
- لينين واللينينية اليوم سلامة كيله ٨٢
- * سينما:
- تساؤلات حول السينما والجماهير أحمد يوسف ٨٦
- * مشاغبات
- مأساة الدكتور سعد الدين ابراهيم صلاح عيسى ٩٠

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم

عبد الغفار شكر
محمة وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى
عبد الفنى أبو العينين
د. خليل حسن خليل

البصار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

عدد خاص

البالغ بفتح هذا الحوار على صفحات اليسار . ولكن مضت الأيام دون أن يصلنا المقال أو حتى كلمة اعتذار. ومع ذلك فلن نفقد الأمل أن تعبر كافة وجهات النظر عن نفسها في هذا الحوار المهم .. ونأمل أن تحتوى صفحات العدد القادم على آراء مختلفة حول هذا الموضوع.

في الساحة العربية، يلقي «نظير مجلى» الضوء على تأثير الانتفاضة وسياسات شارون على الأوضاع الداخلية في إسرائيل خاصة قضية الديمقراطية. ومن «عمان» يكتب «صلاح يوسف» عن أسباب تصعيد الإخوان المسلمون للصدام مع السلطة وعلاقته بهزيمتهم أمام القوى القومية واليسارية في انتخابات بعض النقابات المهنية. ويمسك «وديع أمين» بقلمه ليقدم وجهة نظر تاريخية في موقف الشيوعيين من الوحدة المصرية السورية.

وفي الساحة العالمية يلقي «حلمى شعراوي» الضوء على وثيقة أفريقية مهمة تتعلق بالقضية الفلسطينية والعنصرية الإسرائيلية، ويتناول «نبيل زكي» دلالات السياسة الأمريكية الجديدة في ضوء إصرارها على «مشروع الدرع الصاروخي»، وتكتب «منى الخميسي» عن الموقف الروسي من القضية العربية في ظل الدور اليهودي الصهيوني البارز في موسكو.

ويلتقط «نبيل يعقوب» مقالا نادرا تهاجم فيه درشبيجل الرئيس الأمريكى «بوش». ويواصل «د. سمير حنا صادق» حملته العلمية ضد الاستعمار الغربى. ويناقش «سلامة كيلة» موقع اللينينية من الفكر الاشتراكى اليوم. فهل تجاوزنا عندما قلنا أنه «عدد خاص».

اليسار

عندما قرر مجلس التحرير أن يضع على غلاف هذا العدد إشارة «عدد خاص»، لم يكن مبالغا أو متجاوزاً للحقيقة. فهناك أكثر من موضوع وقضية وكاتب، تكفى كل واحدة منها لتجعل هذا العدد، عددا خاصا..

تعد الدراسة المهمة لما آلت إليه تجربة تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد رأسمالى منفلت، والتي يكتبها د. إبراهيم العيسوى، ومقال «عريان نصيف» حول الاحتكار فى مصر، وتحليل «حسن بدوى» للاحتجاجات العمالية خلال عام ٢٠٠٠، وتقرير «أمانة النقاش» حول الندوة التى عقدت فى الجونة لمناقشة الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية، والورقة التى قدمتها فى الندوة حول دور الإعلام فى الانتخابات.. تشكل هذه الموضوعات لوحة مخيفة للأوضاع فى مصر.

فإذا أضفنا إليها الأبواب والموضوعات الثابتة مثل عماليات (محمد جمال إمام)، وهموم (د. أحمد محمد صالح) ومحاولات (د. رفعت السعيد) وسينما (أحمد يوسف)، ومشاغبات (صلاح عيسى) وموقفنا (حسين عبد الرازق)، وقد تصادف أن تناول الموضوعان الأخيران نفس القضية (الحكم على سعد الدين إبراهيم ودلالاته).. لبدت صورة الحياة فى مصر أوضح ما تكون وأكثر مدعاة للخوف والفرع من المستقبل.

وكان مقررا أن يشمل هذا العدد وجهتى نظر مختلفتين حول الموقف من الإخوان المسلمين وبالفعل وصلت إلى اليسار وجهة نظر (أحمد عبد القوى زيدان)، وانتظرنا طويلا وجهة النظر الأخرى التى وعد بكتابتها «ماهر بيومى» وأكد على تسليمها فى الموعد المتفق عليه وترحيبه

إلغاء التشريع بالأوامر العسكرية



سعد الدين إبراهيم

٧ سنوات سجن

طبقا لحالة الطوارئ

احالة سعد الدين ابراهيم وبقية المتهمين للمحاكمة ، وقالوا في بيانهم " إن محنة سعد الدين ابراهيم تكسر وتجسد وتلخص محنة المثقف العربي في محاولته لعب دور فاعل في تطوير بلده وأمتة . وتبدو عقابا من السلطات لكل من يخطط طريقا في الدعوة إلى الأهداف الوطنية والقومية ذاتها التي يدعو الحكام العرب إليها ، إنما باختلاف عن أساليب الحكومات ، ودون الاندراج تحت أجهزتها . ورأى موقعو البيان في محاكمة سعد الدين ابراهيم وزملائه وحملات التجريح الشخصية الموجهة ضده عملا سياسيا لا قضائيا يهدد بحرية الابداع والبحث العلمى اللذين تحتاج مصر والعالم العربى إليهما اليوم أكثر من أى وقت مضى .

كما جاءت الأسباب التى استند إليها محامى سعد الدين ابراهيم - وهو المحامى المعروف فريد الديب - لانسحابه من الدفاع بعد اعلان قرار الاتهام لتؤكد الطبيعة السياسية للقضية . فقد أعلن فريد الديب أن موكله " تسبب في عدم إتاحة الفرصة لحفظ القضية ووقف الاجراءات التى اتخذت فيها عند حد التحقيقات التى جرت في نيابة أمن الدولة وحبس ابراهيم وبعض المتهمين لمدة ٤٠ يوما . . فسمند أطلق سراح ابراهيم راح يشارك في ندوات ويلقى محاضرات ويقم اجتماعات ويتحدث إلى وسائل الإعلام

الإحالة في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٠ ، وحذف تهمة التخابر والرشوة الدولية من قرار الاتهام ، مع التهديد بتحويلها الى قضية أخرى تنظر أمام القضاء العسكرى . . وغير ذلك مما أثاره الدفاع ومنظمات حقوق الانسان والتي ستكون مضروحة أمام محكمة النقض للفصل فيها .

القضية الثانية : تتعلق بالمناخ العام الذى أحاط بهذه القضية . ويكاد يكون هناك رأى عام يجمع على أن هذه القضية لها أبعاد سياسية أكثر من كونها قضية قانونية بحتة . البعض يشير إلى دور سعد الدين ابراهيم فى مراقبة الانتخابات العامة التى جرت عام ١٩٩٥ من خلال لجنة مصرية لمراقبة الانتخابات وعزمه على تكرار التجربة . (منفردا هذه المرة) فى انتخابات ٢٠٠٠ ، وآخرون يرجعون تحريك القضية برمتها إلى مقال نشره سعد الدين ابراهيم حول توريث الحكم فى الأنظمة الجمهورية العربية تحت عنوان " الجمهورية " . وفريق ثالث يرى فى الأمر كله قضية سياسية تتم فى سياق أحداث تجرى منذ سنة " تؤكد موقفا للدولة ضد نشاط حقوق المجتمع الحقوقي والمدنى " خاصة أن القضية تتعلق بالرأى والمعارضة للحكومة أكثر من كونها مخالفة للقوانين الجنائية .

وقد عبر عن هذا الرأى بوضوح عدد من المثقفين العرب الذين طالبوا بإلغاء قرار

تجأت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد عبد الحميد شلبى " المتهمين فى قضية " مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية والدفاع والرأى العام بإصدار أحكامها فى نهاية الجلسة التى عقدت يوم الاثنين ٢٢ مايو والتي كانت مخصصة للرد على الدفع بعدم دستورية الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ، والذي تقدم به الدفاع فى جلسة ١٨ أبريل الساضى (٢٠٠١) . وللسامع تعقيب النيابة الأخير على مرافعات الدفاع ، وتعقيب الدفاع على التعقيب . وجاء قرار المحكمة بسجن الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير المركز ٧ سنوات والحبس لمدة ثلاثة أعوام أو عامين على عدد من المتهمين الآخرين (مع الشغل) والحبس مع الشغل لمدة سنة بالنسبة لآخرين مع إيقاف التنفيذ على عدد منهم . ليسر عددا من القضايا الباقية .

أولها : يتعلق بالنواحي القانونية للاتهام والأدلة التى استندت إليها المحكمة فى إصدار أحكامها . وما قيل عن غياب إجراءات المحاكمة العادلة ورفض المحكمة تصوير الدفاع لأوراق القضية والتي تجاوزت عدة آلاف من الصفحات ، وعدم سؤال الشاهد الوحيد فى القضية - وهو ضابط بمباحث أمن الدولة - فى تحقيقات النيابة إلا يوم ٢٠ سبتمبر . أى ٤ أيام فقط قبل صدور قرار



د. عبد المنعم سعيد
يدلى بشهادته
لمصالح سعد الدين
ابراهيم

ويستحيل تحديد إذا ما كان هذا الخبر أو البيان حول الأوضاع الداخلية مغرضاً أو من شأنه إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبته أو اعتبارها من عدمه . وبالتالي فالمطلوب أخذ المواطنين بالظن والتخمين . ويضع هذا النص كل مايكتبه عديد من الصحفيين تحت طائلة العقاب .

فالحديث في القنوات الفضائية والنشر في الصحف العربية التي تصدر في لندن وباريس حول العجز في الميزان التجاري والمغالاة في سعر صرف الجنيه المصري ، والفساد ، وتزوير الانتخابات ، يحرم طبقاً لهذه المادة " بل إن مانتشره الصحف الحزبية (والقومية أحياناً) والتي توزع في الخارج يخضع لهذا التجريم . والأخطر طبقاً لهذا الحكم أن الأبحاث والدراسات التي تقدم في مؤتمرات أو ندوات اقليمية أو دولية وتتناول قضايا الوطن المختلفة أصبحت سبباً للتجريم والعقاب .

وبصرف النظر عما ستنتهي اليه قضية سعد الدين ابراهيم فالأحزاب والقوى الديمقراطية مطالبة بتحريك عاجل لالغاء هذا الأمر العسكري - خاصة وأن وزير الداخلية يؤكد أن الحكومة لا تستخدم قانون الطوارئ الا في حالتين فقط . مواجهة الارهاب . وضد مروجي وتجار السموم - ولالغاء هذه المواد التي تجرم حرية الرأي والفكر وتهدد مؤسسات المجتمع المدني والصحافة والأحزاب ، مثل المواد ٨٠ (د) و ١٢ مكرر ، و ٩٨ أ ، ب ، جـ ، د ، و ١٢٤ و ١٠٢٤ أ و ١٧٤ و ١٧٨ مكرراً (ثانياً) وغيرها في قانون العقوبات .

الى هذا الأمر العسكري - يحوله إلى سلاح في يد السلطة التنفيذية تشهده وقتما تشاء ضد مراكز ومؤسسات المجتمع المدني التي وقعت اتفاقات لتنفيذ بعض مشروعاتها مع الجهات السانحة الأجنبية بعلم الحكومة وأجهزتها المختلفة .

أما المادة (٨٠ د) فهي إحدى المواد التي تسربت إلى قانون العقوبات وتتقص من الحريات العامة . وفي حدود علمي فهي المرة الأولى التي تستخدم فيها هذه المادة للحكم على أحد العاملين بالشأن العام .

وقد طالبت نقابة الصحفيين في مشروع القانون الذي أعدته بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات بالغاء هذه المادة . وقالت في أسباب ذلك نصاً " فالمادة ٨٠ (د) تعاقب كل مصري أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبته أو اعتبارها ، أو بأشهر بأى طريقة كانت نشاطاً من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد .

المادة ٨٠ (د)
تأخذ المواطنين
بالظن والتخمين
وتضعهم تحت
طائلة العقاب

• نقابة الصحفيين •

العالمية وسخر من السلطة .. وكل ذلك كان له أثره في عدم تعاطف أى مسئول معه ، وتحلى كل الأجهزة الرسمية عنه .. !!

والخسب مؤسسات دولية خاصة بحقوق الإنسان لهذا الاتحاد مثل منظمة العفو الدولية ، هيومن رايتس ووتش ، التي عبرت عن تخوفها من تأثير هذه الاتهامات على نشاط المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في مصر في المرحلة المقبلة .

أما القضية الثالثة - وهي احسبها على الإطلاق - فهي استثناء الحكم إلى الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ وإلى المادة (٨٠ د) من قانون العقوبات ، وهو ما يحدد كل مؤسسات المجتمع المدني من الأحزاب مروراً بمنظمات حقوق الإنسان والبراقة وصولاً إلى الصحافة بنفس المصير الذي تعرض له سعد الدين ابراهيم .

فالأمر العسكري الذي أصدره رئيس الوزراء (نائب الحاكم العسكري) على إثر الزلزال ولسنع الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية والفتيات السنية التي سيطروا عليها وجماعات الإغاثة الخاضعة لهم من جميع التبرعات والقيام بأغاثة المتضررين من الزلزال - تحول إلى تشريع دائم يهدد الجميع بلا استثناء . وخطورة هذا الأمر تتشكل في التراجع سلطة التشريع من المؤسسة التشريعية ليصبح حقاً من حقوق السلطة التنفيذية (الحاكم العسكري العام ونائبه) دون حاجة إلى الخطوات التي حددها الدستور إصدار القوانين . خاصة وأن حالة الطوارئ معلنه بصورة دائمة في مصر منذ عشرين عاماً ولا يبدو في الأفق أى احتمال لرفعها . ولجوء القضاء - لأول مرة منذ عام ١٩٩٢ للاستناد

سبعة مازق للبرالية الاقتصادية في مصر

إبراهيم العيسوي

«وحيث إن ما تم بيعه يمثل ٥٤٪ من عدد الشركات، فإن القيمة المتوقعة للشركات المبعة كان ينبغي أن تقترب من ٤٣٤ مليار جنيه. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة تجد نفسها عاجزة عن بيع الشركات المتبقية، وذلك لما آل إليه حالها بعد طول إهمال وطول حرمان من الاستثمار، ولم تخرج عملية إعادة هيكلة بعض هذه الشركات عن سداد بعض مديونياتها للبنوك وتسريع نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل. وأصبحت هذه الشركات مثل «البيت الوقف»، فلا هي قادرة على الإنتاج والتطوير، ولا هي قابلة للبيع بصورتها الحالية. والنتيجة هي تراكم خسائرها عاما بعد عام. وأغلب الظن أن مصير الكثير من هذه الشركات سيكون الخروج من دائرة النشاط الاقتصادي بإشهار الإفلاس والتصفية».

وهكذا تكون مصر قد خسرت جزءاً عزيزاً من رأسمالها المادي، دون وجود من يقدر على تعويضه، ناهيك عن زيادته وتنميته. فلا الحكومة قادرة على ذلك بعد ما أعلنت انسحابها من مجال الإنتاج والاستثمار، وقصرت جهودها على بعض أعمال البنية الأساسية (البعض الآخر يطرح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بنظام الالتزام الذي يطلق عليه الآن «بوت Boot»)، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانيات وحب المخاطرة لسد ما نشأ من فراغ تنموي. ولذا تبقى التنمية في مصر يتيمة، لا تجد من يتولاها ويرعاها.

المازق الثاني: العجز عن زيادة الادخار المحلي، والفشل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي

لقد عجزت سياسات الليبرالية الاقتصادية عجزاً فاضحاً عن زيادة المدخرات المحلية، التي بدونها لا تقوم تنمية جادة، وفي حالة عجزها تستمر البلاد في حالة اعتماد

عملية التنمية وكانت البداية بوقف الاستثمار والتسريعات في القطاع العام مما أدى إلى إضعافه وتكيله بأعباء القروض التي أضطر إلى الحصول عليها من البنوك. ثم تلى ذلك الدخول في عمليات خصخصة شركات القطاع العام. فتم بيع الشركات الراححة، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة (١٤٤ شركة من أصل ٣١٤ شركة، بنسبة ٤٦٪ من العدد الكلي لشركات القطاع العام حتى ديسمبر ٢٠٠٠).

وكانت المحصلة كارثة. فخصيلة ما تم بيعه جزئياً أو كلياً من شركات (١٧٠ شركة) لم تزد على ١٥٨ مليار جنيه، وهذا المبلغ يمثل حوالى ثلث التقدير المتواضع لقيمة هذه الشركات. فقد قدرت قيمة شركات القطاع في أوائل التسعينيات بحوالى ٨٠ مليار جنيه

أنور السادات
سياسة الانفتاح



إلى أين تأخذنا السياسات الاقتصادية للحكومة المصرية التي عرفت في السبعينات والثمانينات بسياسات الانفتاح الاقتصادي. ثم اتخذت لها اسماً جديداً في التسعينات وهو سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي هي في الحقيقة تطبيق مكثف لسياسات اقتصاد السوق الرأسمالي المنفتح - سياسات الليبرالية الاقتصادية في زمن العولمة؟ هل استطاعت أن تحياه الانكسارات والانقباضات والتقلصات في مسيرة الاقتصاد الوطني؟ هل نجحت في التعامل مع تحديات التنمية، سواء التحديات القديمة أم التحديات الجديدة التي يأتي بعضها في ركاب الانفتاح السابق لأوانه على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بينما يأتي الآخر مع التطورات المتسارعة في العلم والتكنولوجيا، في زمن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على وتائر البحث والتطوير، وتمنعها بحماية فائقة تحت مظلة الاتفاقات العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية؟.

الواقع أن هذه السياسات لم تنجح في أي من هذه الأمور، بل إنها أوقعت الاقتصاد والمجتمع في مازق عديدة، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود لم يعد يجدي السرفيه. وأصبح من المحتتم التماس سبيل جديد للخلاص من هذه المازق الكثيرة، التي نعرض فيما يلي سبعة منها بهدف دق نواقيس الخطر، وإعلام كل من يهمه الأمر بحقيقة الأزمة التي تمسك بخناق الاقتصاد والمجتمع في بلادنا، وتنشيط الجهود الرامية إلى الخروج من هذه الأزمة.

المازق الأول: الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية، والقطاع الخاص غير قادر على سد الفراغ التنموي.

لقد انسحبت الحكومة من مجالي الإنتاج والاستثمار الإنتاجي اللذين يشكلان عصب

محصلة خصخصة شركات القطاع العام .. كارثة

السياسة الاقتصادية فشلت في اجتذاب رأس المال الأجنبي

(في سنة واحدة وهي سنة ١٩٩٨) في الأربع سنوات المتبقية من الفترة ١٩٩٨-١٩٧٥. وإذا أجرينا المقارنة مع الدول الآسيوية على هذا الأساس ، فسوف نجد أن أداءنا الادخاري أضعف كثيراً منها . فمعدل الادخار الأصلي لم يصل عندنا إلى ربع أو ثلث معدل الادخار التقليدي إلا في خمس سنوات من سنوات التسعينيات (١٩٩٠-١٩٩٨) ، في حين أنه كان في حدود النصف في اندونيسيا ، وفي حدود ثلاثة أرباع في كوريا ، وتراوح قيمته بين ٧٧٪ و ٨١٪ من المعدل التقليدي في تايلاند.

ومما يزيد الطين بلة أن سياسات الليبرالية الاقتصادية لم تنجح في أمر كثيراً ما وعدتنا بأنه سبيل الخلاص من عجز المدخرات المحلية ومعقد الأمل الحقيقي في تنمية الاقتصاد وتطوير التكنولوجيا والادارة ، ألا وهو اجتذاب رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر . فالمتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٠ لم يزد على مليار دولار (بالضبط ٩٩٦ مليون دولار)

ومن المعروف أن القسم الأكبر من هذا الاستثمار يذهب إلى قطاع واحد ، وهو قطاع البترول . كما أن جانباً من رأس المال الأجنبي الوافد ، لم يصف طاقات إنتاجية جديدة ، بل إنه اتجه لشراء أصول إنتاجية قائمة من خلال عمليات الخصخصة التي تتعرض لها شركات القطاع العام . وعموماً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل أكثر من ٦٫٧٪ من الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ .

وهكذا أدخلتنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصري في مأزق خطير ، وهو مأزق العجز عن تمويل التنمية المنشودة أو الموعودة . فلا هي استطاعت زيادة المدخرات أو في المقابل إيقاف الإنفلات الاستهلاكي ، ولا هي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عوضاً عن نقص المدخرات المحلية . بل إنها لن تستطيع اجتذاب استثمار أجنبي مباشر على نطاق كبير إلا إذا حلت أولاً معضلة ضعف الادخار

إذا أخذنا في الاعتبار أن الادخار المحلي يجب أن يمول ليس فقط ما يطرأ على رصيد المجتمع من رأس المال المادي من إهلاك ، بل وأن يضيف إلى هذا الرصيد إضافات صافية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وأن يعوض المجتمع أيضاً عما يصاب رأسماله الطبيعي (الموارد الطبيعية والنفط والمعادن .. إلخ) من استنفاد أو تآكل نتيجة للتلوث البيئي . ويتعديّل معدل الادخار من هاتين الزاويتين ، ويتعديله أيضاً (بالزيادة) بالنظر إلى الانفاق على التعليم على أنه زيادة في رأس المال البشري للمجتمع المصري ، فسوف نكتشف أن معدل الادخار المعدل ، وهو ما يطلق عليه معدل الادخار الأصلي ، في الربع الأخير من القرن العشرين ،

أ- كان معدلاً سالياً أو قريباً من الصفر في عشر سنوات ، أي أن المجتمع كان يصفى جزءاً من رأسماله ، ولا يقدر على تعويضه برأس مال جديد .

ب- وكان يتراوح بين ١٪ وأقل من ٥٪ في عشر سنوات أخرى .

ج- وكان ٥٪ أو أكثر بحد أقصى ١٠٪

كسّر على مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات ، أو تضطر للرضا بمعدلات متواضعة للنسبة . إن معدلات الادخار المحلي كانت تتراوح بين ١٠٪ و ١٨٪ طوال الفترة منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٨ ، وكانت المعدلات تدور في المدى ١٠٪ - ١٥٪ خلال اثني عشرة سنة من الأربع والعشرين سنة التي أعقبت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي . بينما دارت في المدى ١٥٪ - ١٨٪ في الاثني عشرة سنة الأخرى . مع العلم بأن المعدل ١٨٪ لم يتحقق سوى في سنة واحدة لا أكثر ، وهي سنة ١٩٧٧ (وهي من سنوات الوفرة المالية بفضل النفط وتحويلات العاملين في الخارج والمعونات والقروض الأجنبية) .

ولكني نذكر مدى تواضع هذه المعدلات وعجزها عن وضع البلاد على طريق الخلاص من التخلف ، علينا أن نقارنها بالمعدلات التي حققتها بعض الدول الآسيوية التي كسرت حاجز التخلف وانطلقت على طريق التنمية المتسارعة . لقد كان معدل الادخار في كوريا الجنوبية يدور حول ٣٣٪ - ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات التسعينيات (من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨) ، وتراوح هذا المعدل بين ٣٢٪ و ٤٨٪ في ماليزيا ، وبين ٤٣٪ و ٥٢٪ في سنغافورة خلال الفترة نفسها . أي أن دول شرق وجنوب شرق آسيا كانت تدخر ما بين ثلث ونصف نواتجها المحلية الاحتمالية ، بينما لم تستطع مصر في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية وعلى مدى ربع قرن أن ترفع معدل ادخارها إلى مستوى ١٧٪ - ١٨٪ إلا في أربع سنوات فقط (١٩٧٧ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩) . وهذا بالطبع إذا تعاملنا مع بيانات الادخار والناتج المحلي في مصر على أنها بيانات دقيقة وصادقة . أما إذا خلدنا عن هذا الفرض ، فربما لا يزيد معدل الادخار السنوي على ١٠٪ في المتوسط طوال الربع الأخير من القرن العشرين ، وذلك كتقدير متفائل .

والحق أن وضع الادخار المحلي في بلادنا أسوأ مما يظهر من هذه المقارنة بكثير ، وذلك

عجز الموازنة العامة

الجديدة يصل إلى ٢١

مليار جنيه ..

والدين العام

الكلي ارتفع إلى

٣٥١ مليار جنيه

واسعة حتى بلغ ١٠٤٣ مليون دولار (١٧٣-١٩٩٨ ضعف قيمته الابتدائية) في سنة ١٩٩٨/٩٧، ثم زاد إلى ١٣١٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٩/٩٨. وإذا كان هذا البند قد انخفض في سنة ١٩٩٩/٩٨ / ٢٠٠٠ إلى ٨٨٠ مليون دولار، فإنه يظل أكبر من أن يفسر باعتبارات «السهم والخطأ»، ولا تفسير له سوى استمرار خروج رأس المال المصري باحثاً عن فرص استثمار أفضل أو هارباً من العدالة. وهكذا يتجلى عجز الحكومة ليس فقط

عن اجتذاب رأس المال الأجنبي تعويضاً عن ضعف معدل الادخار المحلي وعدم قدرتها على زيادته، بل وعجزها كذلك عن الاحتفاظ برأس المال الوطني في الداخل كيما يجد سبيله إلى زيادة معدل الاستثمار. والمحصلة النهائية هي أن الاقتصاد المصري يتعرض في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية إلى تسريبات خطيرة للموارد من دورة الدخل القومي، الأمر الذي يضعف الطلب الفعال الداخلي مرتين: مرة بشكل مباشر، ومرة بشكل غير مباشر من خلال تخفيض قيمة مضاعف الإنفاق «حيث ينقطع المفعول التراكمي للإنفاق بعد عدد محدود من الدورات».

المآزق الرابع: بالرغم من تراجع دور الحكومة، فإنها عاجزة عن تدبير موارد لتمويل الإنفاق العام المحدود.

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية في مصر انكماش دور أو «حجم الحكومة»، معبراً عنه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، انكماشاً كبيراً، فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠٪ في سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢٪ في سنة ١٩٩٤/٩٣، ثم إلى ٢٦٪ في سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام في الاستثمار المحلي الإجمالي من حوالي ٨٠٪ في سنة ١٩٨٢/٨١ إلى حوالي ٣٥٪ في سنة ١٩٩٨.

ومقياس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، صار حجم الحكومة في مصر الآن أقل من نظيره في المملكة المتحدة صاحبة الدعوة إلى الخصخصة وانسحاب الدولة من الاقتصاد في سنة ١٩٩٧ (٣٩٪)، وكذلك أقل من نظيره في كل من السويد (٤٤٣٪) وفرنسا (٤٦٦٪) في السنة ذاتها! فكم كان انسحاب الحكومة في مصر سريعاً حتى أصبحت مصر «ملكية» أكثر من الملكيين أنفسهم!!

وبرغم انكماش الإنفاق الحكومي إلى هذا الحد، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا الإنفاق المحدود، وها هو مشروع



حسنى مبارك
الإصلاح الاقتصادي

وذلك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. بل إن السياسات الحكومية تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطني أيضاً. فقد اتجه رأس المال المصري للتدفق إلى الخارج بمبالغ كبيرة، خاصة منذ سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ (سنة وقوع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا)، كما هو شائع في دول نامية كثيرة، لا يظهر خروج رأس المال الوطني بصورة صريحة في ميزان المدفوعات، وإنما يميل إلى التخفى في بند «السهم والخطأ». والملاحظ أن هذا البند الذي كان في حدود ٦٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٥/٩٤، قد قفز قفزات

المحلي.
المآزق الثالث: عجز عن التصدير، مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال.

أحد المبررات التي ساقتها الحكومات المتعاقبة على مصر منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي هو أن هذه السياسة يقصد بها - ضمن ما يقصد - تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات (أو ما يسمى بإحلال الواردات) إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير. ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى فشل مريع في هذه الناحية.

فالمصادرات المصرية لم تزد في أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، ووصلت في سنة ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٦٪. ولذا ارتفع عجز الميزان التجاري من ٧٣ مليار دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ١١٥ مليار دولار في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وقد ساعد فائض ميزان الخدمات على تخفيف حدة هذا العجز، ولكنه لم ينجح بعد في سده. ولذا فإن ميزان السلع والخدمات في حالة عجز متزايد منذ عام ١٩٩٤/٩٣. حيث ارتفع العجز عن ٣٦ مليار دولار في تلك السنة إلى ٥٨ مليار دولار في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وحتى بإضافة التحويلات الرسمية وغير الرسمية، يظل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في حالة عجز وصل في سنة ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٥ مليار دولار، ولم يسفر عن فائض ضئيل (أعلى قيمة له ٤١ ملايين دولار في سنة ١٩٩٤/٩٣) إلا في ثلاث من السنوات السبع ١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وعموماً، لم تزد الصادرات على ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، بينما بلغت الواردات ١٨٢٪، والخلاصة أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً بفضل السياسات الاقتصادية للحكومة عن الخروج من دائرة إنتاج بدائل الواردات والدخول في دائرة الإنتاج للتصدير، وذلك على تقيض ما زعمت هذه السياسات أنها تستهدفه. ولم تؤد زيادة الواردات إلى منافسة حادة مع الإنتاج المحلي، بل إنها أدخلته في منافسة غير متكافئة عجزت معها كثير من الصناعات عن الصمود وتعرضت لخسائر فادحة، كما تعرض عمالها للبطالة. وما يزيد الأمور سوءاً ليس فقط إجحاف الحكومة عن وضع حد لطوفان الاستيراد،

السياسات الحكومية

تحولت إلى قوة طاردة

لرأس المال الوطني..

والصادرات لم تزد

في أحسن الأحوال

على ثلث الواردات

المصرية

الرأسماليين والطفيليين فبدلاً من إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخل المنخفضة ، وإنقاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا إلى اللجوء إليه اضطراراً ، نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمشير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء الباحثين عن مساكن بتقسيط ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ، وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع (ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرغوتهم) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و«المولات» وما إليها ، من جهة أخرى.

فالرأسماليون يدافعون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر ، ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل ، لتحمل نتيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق . ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ، كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن ، وذلك فى الوقت الذى تتلأأ فيه فى إصدار قانون منع الاحتكار وقانون حماية المستهلك . وهى تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى «نكتة» سخيفة . والمهم فى الأمر إننا إزاء مأزق آخر من مأزق سياسات الليبرالية الاقتصادية ، ألا وهو عجز الحكومة عن وضع ما ترفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق والنتيجة هى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل ، وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الآن.

المأزق السادس: الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه ، مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط

تطمئنا التقارير الرسمية عندما نعترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاستثمار ، بأن دور الحكومة يتزايد ولا ينقص فى اقتصاد السوق . وهذا أمر لا نلص له أثر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقسوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية ، والننى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما تخارجت من عملية التنمية . ومن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ، وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلك بتوفير قواعد

ارتفاع جديد للأسعار بعد تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات

عجزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمية والتكنولوجية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة . فبالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة (حتى وصل الإنفاق المقدر فى موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٩٧ مليار جنيه للتعليم و٦٩ مليار جنيه للصحة) ، إلا أن الناس تضح بالشكوى من غياب المدرسة ومن الاضطراب إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل ما يدفع فيها طبقاً لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة (أى إلى ٦٠٪ مما تزعم الحكومة إنفاقه على التعليم) . كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء .

فقد أصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهناً بتوافر قدرة مالية كبيرة ، مما وضع الفقراء وذوى الدخل المنخفضة أمام خيارين كلاهما سيئ : الحرمان من خدمات التعليم والصحة ، أو الرضا بما يقدم منهما فى المناقذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظم الحالات . وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدة من دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة ، وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالأغذية والسكن وما إليها .

ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ، وبالرغم من حديث الحكومة المستمر عن البعد الاجتماعى ، إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر (٤٨٪ طبقاً لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ١٩٩٦/٩٥) ، كما أن الفروق أخذت فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة .

ومن جهة أخرى ، تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار

الموازنة العامة الجديدة للعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ يشير إلى وصول العجز فيها إلى ٢١ مليار جنيه ، ولا نجد الحكومة سبلاً لسد هذا العجز ، سوى باقتراض ٩٧ مليار جنيه (أى ٤٦٪ من العجز) من المصادر الداخلية والخارجية ، وبالسحب على أموال التأمينات والمعاشات بما مقداره ١١ مليار جنيه (٥٢٪ من العجز) ، وبتطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات وبفرض رسم ٥٪ من قيمة مبيعات السيارات من أجل تحصيل ١٥ مليار جنيه ، وذلك فى وقت تعاني فيه السوق من ركود شديد .

ولاعجب فى هذه الظروف أن يرتفع جيل الدين العام المحلى فى يونيو ٢٠٠٠ إلى ٢٤٥ مليار جنيه بنسبة ٧٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى وأن يصل الدين العام الخارجى إلى ٢٨ مليار دولار ، أى ١٠٦ مليارات جنيه ، وأن يزداد الدين العام الكلى إلى ٣٥١ مليار جنيه ، وهو ما يمثل ١٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى نسبة تجاوز حدود الأمان المتعارف عليها فى الاتحاد الأوروبى مثلاً ، وهى ٦٠٪ ، ومما يسترعى الانتباه أن البنك الدولى أصبح يرى أن المستوى الحالى للسديونية الحكومية يعد مرتفعاً بالمقاييس إلى مستوى مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر . وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية للحكومة الواضحة فى انحيازها للرأسماليين ، فبدلاً من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الإعفاءات والامتيازات السجبة التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفرهم على الاستثمار فى مصر (وهى حجة مبالغ فيها كثيراً حتى باعتراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) ، وبدلاً من تضيق الخناق على كبار المولدين المنهريين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة من جراء الرفع المتوقع للأسعار عقب تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات ، كما تلجأ إلى زيادة الدين العام الداخلى والخارجى وتحصيل الأجيال القادمة بأعباء ثقيلة من أجل خدمة هذين النوعين من الديون العامة .

وهكذا يظهر غياب الرشد الاقتصادى فى إدارة الحكومة المالية العامة . إذ تعاني الحكومة عجزاً مزمناً عن زيادة الإيرادات العامة ، وذلك بالرغم من هرونها الشديدة فى مجال خفض النفقات العامة الذى تسبب فى وقوف أعباء فادحة على كاهل الفقراء وذوى الدخل المنخفض من الشعب المصرى .

المأزق الخامس : التفتى بالتنمية البشرية ، مع استمرار الفشل فى إصلاح نظم التعليم والصحة والعجز عن محاصرة تزايد الفقر والتفاوتات فى توزيع الدخل والثروة .

المعلومات ومنع الاحتكار ، وغير ذلك كثير كثير ، وفي كل هذه المجالات يكاد المواطن المصري لا يمس أثراً لوجود الحكومة . والأمثلة كثيرة ابتداء من فوضى المرور في الشوارع ، وإنهاء ، باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها ، ومروراً بغياب الرقابة على المواصفات ، وانتشار الغش الصناعي والبحارى ، وتغلغل الرشوة والمحسوبية في كل نواحي الحياة .

وكان من الطبيعي أن تراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أم من خلال توقفها عن الاستثمار الانجاسي ، وركزها إلى آليات السوق (وهي بالضرورة آليات متخلفة في بلدنا ، حيث السرق غير مكتسبة وغير موحدة) . ولا يدحض في ذلك استمرار الحكومة في إصدار الخطط السنوية والخمسية ، فمصادقية التخطيط تكمن أولاً وقبل كل شيء في القدرة على تنفيذ ما يوضع من خطط . وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً ، يصبح ما لدينا مجرد خطط على الورق ، لا تخطيط جاد .

وإذا كان التخطيط الإلزامي الكامل غير ممكن ، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصادية ، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد في ظروفنا ، تريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط انذى قد يمارس في بعض الأحوال بالإلزام وفي بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالناتج في قوى السوق . ولكن عنصر الإلزام يقتضى الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج (وهذا ما تفرط فيه الحكومة بالخصخصة) ، كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واسعة في توجيه سلوك الفاعلين في السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها (وقد فرطت الحكومة في جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص في المشروعات الاستثمارية) ، ويحظر بعض الأنشطة أو الانزاد بمسارساتها في إطار معين (مثلاً كما يحدث بتجسيع الخبازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة) .

وحتى فساد يتعلق باستخدام السياسات المائسة والنقدية للتأثير في قوى السوق ، فإن الحكومة في هذا الشأن مغلولة نتيجة للإفراط في منح الإعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق (الإعفاء مثلاً من الضريبة بدلاً من تخفيضها بنسب متناقضة عبر الزمن) ، ونتيجة للإحجام عن وضع سقف انتمائية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية ، والعزوف عن تباين

أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التي تنوعها ، وحيث ما إذا كنت تتفق مع ما تضمنته الخطة من أولويات في مجال الإنتاج والاستثمار ، فكيف يتأتى تنفيذ الخطط في مثل هذه الظروف - وذلك إذا افترضنا جدلاً أنه قد أحسن وضعها ؟!

المآزق السابعة: التسغنى بالديمقراطية ، مع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية ، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم .

كثيراً ما تذكرنا الحكومة (وربما نحن علينا) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية . ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة ، وأن الديمقراطية الاجتماعية مفتقدة إلى حد بعيد . وإذا كان أنصار الرأسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقاً ضرورياً لاقتصاد السوق ، فإننا لا ننعم بأي منهما في ظل نظام الحكم الراهن ؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة . ولا أريد أن استطرده في تعداد أوجه القصور في حياتنا السياسية أو في حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الأساسية من جانب غالبية الشعب . فقد أصبح هذا معروفاً للقاصي والداني . كما أنني لن أفيض في شرح عملية الاستقطاب الاجتماعي الحاصلة في مصر ، وحسبى ما ذكرت سلفاً بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعي لحصول المواطنين على فرص متكافئة في تحسين مستوى معيشتهم وفي المشاركة في الشؤون العامة .

ويكفى أن نذكر أن الحكومة لا تدخر وسعاً في تدليل الرأسماليين والإغداق عليهم بالمزايا والعطايا (وبخاصة كبارهم) ، وأنها صارت تشركهم في كل قرار ، وأنها صارت تضمهم إلى الوفود الرسمية ، وأنها تدعوهم في شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء ، وأنها تستجيب للكثير من مطالبهم وضغوطهم . وفي المقابل لم نسمع عن دعوة ممثلي العمال للمشاركة في اجتماع وزاري أو وفد رسمي ، هذا مع أن معظم الممثلين الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية ، ويحركون ما تحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة ، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة .

وفي الوقت الذي لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات والجمعيات ، أو عن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسسات ، وعن طريق الصحف التي سمح لهم بامتلاكها ، فإن النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية تستمر تحت الحصار ، لا تغيب عنها عيون رجال الأمن ،

ولا يسمح لها بممارسة الأنشطة المتعارف عليها في كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات . بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقراتها ، كما هو الحال مع الأحزاب التي يفرض عليها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون في أماكن عملهم وأماكن سكنهم .

وبما تسرع الحكومة في استصدار القوانين اللازمة لحل مشاكل رجال المال والأعمال مثل قانون الرهن العقاري وتوسط لدى البنوك لإعادة جدولة ديونهم ، فإنها تبقى الجمعيات الأهلية في موقف قانوني لا تحسد عليه بعد الحكم بعدم دستورية القانون الجديد للجمعيات ، والعودة إلى القانون القديم بكل ما يحفل به من قيود على النشاط الأهلي . وكما سبق ذكره فإن الحكومة لا تبدي أي لهفة على استصدار قوانين حماية غالبية الشعب من جشع التجار وغشهم ، مثل قانون حماية المستهلك وقانون منع الاحتكار .

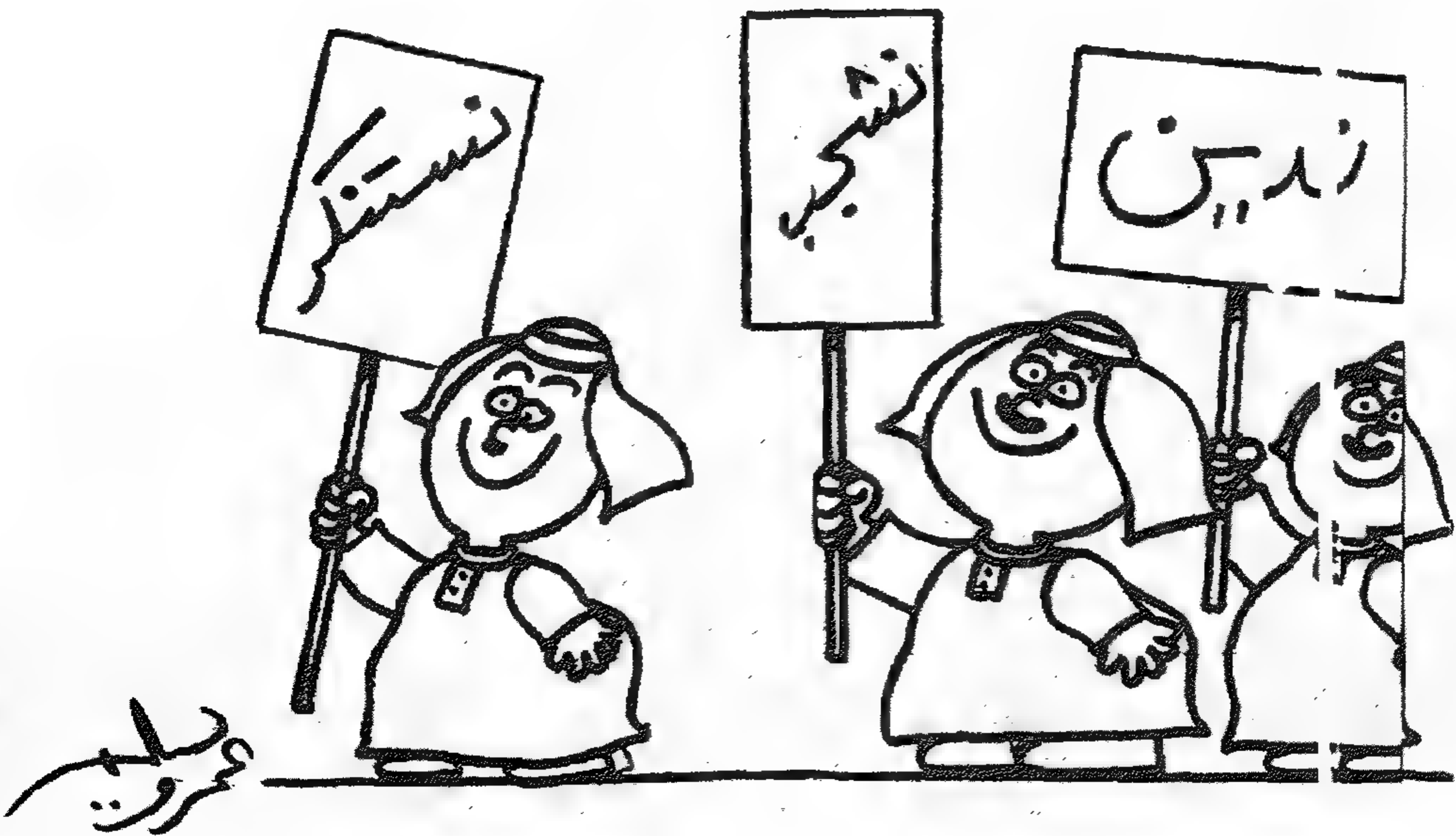
فهل يمكن في مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة « تخطيط بالمشاركة » ، أي مشاركة كل القوى الاجتماعية : القطاع الخاص ، والعمال ، والجمعيات الأهلية - إلى جانب الحكومة بالطبع ؟ . وهل يمكن في مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين ؟ إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتخليق بهما ، وهما الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التي تطبقها قد دأبت على قصص « الجناح » السياسي للديمقراطية وتكاد تنتزع جناحها الاجتماعي ، فهل ينتظر في هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبة والرقابة الجادة على أعمال الحكومة ، وكلها ضرورية للأداء الاقتصادي السليم ، فضلاً عن الحكم الجيد ؟ بل هل يتوقع في مثل هذه الظروف أن تتطور الرأسمالية في مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي ، أم أن الأرجح أن تتحول إلى رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التي تغنى هؤلاء وتفقر مصر ؟!

وبعد ، فتلك كانت عينة من المآزق التي وقعت فيها الليبرالية الاقتصادية ، وأوقعت البلاد فيها . وهي مآزق تكشف عن تناقضات جسيمة في بنية هذه السياسات وأسلوب تطبيقها في الظروف الخاصة لمصر وفي إطار الخصائص المتخلفة للرأسمالية المصرية . ولا شك أن هذه المآزق قد أفقدت الليبرالية الاقتصادية شيئاً غير قليل من مصداقيتها . كما أنه ينبغي النظر إليها كقوة دافعة كي يحشد أهل اليسار جهودهم من أجل تقديم البديل الأفضل لهذه السياسات : بديل التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والقائمة على مشاركة شعبية واسعة .

إف ١٦ الإسرائيلية



أح ١٦ العربية



الجيو سياسى

الحزب الشيوعى يطالب بإنقاذ البلاد



تقرير مختصر شنى الموازنة الجماعية

«وإعادة النظر فى التسوية السلمية» وإطلاق حركة الشعوب العربية لتعبير عن دعمها للانتفاضة، وإنهاء الحصار على العراق، وتهديد مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة، والنضال من أجل إنهاء تواجدها العسكرى فى الخليج، وإنهاء انفرادها بالمنطقة، وتنشيط الدور الروسى والأوروبى من جديد».

وقال التقرير فى استعراضه للأوضاع الداخلية أن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠١ وانتخابات نقابة المحامين كذلك كشفت عن حقيقة مهمة هى «فقدان نظام الحكم فى مصر مصداقيته لدى قطاعات كبيرة من الشعب المصرى»، وتؤكد للجماهير الواسعة مدى عجزه عن مواجهة المخاطر المحدقة به». وأشار التقرير إلى دعم المصالح الرأسمالية، ومشروع قانون «الرهن العقارى» وانتشار الفساد وتفاقم أزمة البطالة والانقراض الحكومى على مجانية التعليم «بعد أن رفعت الحكومة يدها عن الإسكان الشعبى، وتوفير الخدمة العلاجية المجانية إلا فى أضيق الحدود».

وأكد التقرير على تفويض الحكومة للهامش الديمقراطى المتاح حالياً... فهناك إصرار حكومى على استمرار الحكم بالطوارئ، واستمرار الاحالة للمحاكم العسكرية، وتقييد حركة الأحزاب السياسية داخل مقراتها، بل وتفكيك بعضها وخلق المشاكل لدى البعض الآخر، وتزييف إرادة الناخبين وعدم احترام أحكام القضاء، سواء ما يتعلق بمحكمة القضاء الإدارى بخصوص انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، أو ما يخص الأحكام الصادرة لصالح جريدة حزب العمل، وعدم إطلاق حرية تشكيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى، وحصر نشاط النقابات المهنية وغيرها».

وطالب التقرير ببلورة «بديل ثالث» وطنى ديمقراطى يناضل من أجل إنقاذ البلاد من التبعية والطفيلية والفساد، وإنقاذ البلاد من حكم الحزب الوطنى وخطر جماعات الإسلام السياسى.

أصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى تقريراً حول التطورات السياسية الأخيرة. أشار التقرير فى الساحة الدولية إلى عودة رياح وأجواء «الحرب الباردة» بعد تولي «إدارة بوش» وإصرارها على تنفيذ «الدرع لواقى للصواريخ الباليستية»، وزيادة التوتر بعد حادثة طائرة التجسس الأمريكية فى الأجواء الصينية والإعلان عن صفقة الأسلحة الحديثة لتايوان وتأزم الموقف من جديد مع كوريا الشمالية، وتوقيع اتفاق لمد بقاء القوات الأمريكية فى الكويت عشر سنوات أخرى لإحكام السيطرة على مصادر الطاقة، ومواصلة تأجيج الصراعات العرقية فى البلقان، واتجاه أوروبا لمزيد من العسكرة وتشكيل قوة تدخل سريع أوروبية، وتزايد حدة التناقضات الاقتصادية بين مختلف المراكز الإقليمية للإمبريالية.

وأكد التقرير على أنه بالرغم من كل ذلك، إلا أن «الرأسمالية ليست نظاماً مطلق القدرة، إذ أنه يتأكد كل يوم عجز الرأسمالية عن حل المشاكل والأزمات التى تواجهه العالم.. وأن هناك إمكانية لمقاومة العولة الرأسمالية من داخل بنيتها ذاتها، فقد اتسعت رقعة مواجهة الآثار السلبية للعولة، والتى تجلّت فى سياتل ودايفوس وجنيف وكيك أخيراً..».

ويركز التقرير فى الساحة العربية على الانتفاضة الفلسطينية وخوض الشعب الفلسطينى حربه «وحيداً ضد الآلة العسكرية الإسرائيلية» وسط صمت عالمى شائن وعجز عربى مهين. وقال «إن ما يحدث فى الواقع العربى ما هو إلا نتيجة التسليم بانفراد الولايات المتحدة بعملية التسوية، ودعمها اللامحدود لإسرائيل، مما جعلها أكبر قوة إقليمية عنصرية عدوانية فى المنطقة».

وطالب التقرير بمساندة الانتفاضة عن طريق النضال من أجل «قطع العلاقات مع العدو الصهيونى وطرد سفيره من القاهرة».

كشفت مناقشات مجلس الشعب للحساب الختاسى للموازنة العامة (١٩٩٩ - ٢٠٠٠ عن ارتفاع العجز الكلى فى الموازنة عن السنة المالية ١٩٩٩/٩٨ إلى ١٢.٧ مليار جنيه بسبب أنه يزد على ٣ مليارات جنيه طول التسعينات. ووصل العجز فى السنة المالية ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠.٠٠٠ إلى ١٢.٧ مليار جنيه. وكان مقدار العجز فى موازنة ١٩٩٩/٩٨ ١.٣ مليار فقط. أى أن العجز الحقيقى تضاعف أكثر من ١٠ مرات.

وأدت زيادة حصة الدين المحلى إلى ارتفاع حصة الدين العام من ٢٠.٣ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣٣.٧ مليار فى ٩٩/٩٨.

وانخفضت نسبته لمؤسسات ائتمانية ٣.٤ مليار جنيه. والنسب المتبقية ٣.٢ مليار جنيه.

سُفرت لوائح الدين لعدد المحلى من ١٣.٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨/٩٧ من ١٢.٣ مليار جنيه إلى ١٥.٦ مليار فى ١٩٩٩/٩٨ بمعدل زيادة ١٨.٥٪.

ورسّل العجز فى الموارد العادية والخارجية إلى ١٠.٩ مليار جنيه.

وبنفسا كان مقدراً فى الموازنة المحمّل ٢٤.٣ مليار جنيه ضرائب دخل لم يتم حصل ١٨.٩ مليار جنيه.

وممكننا سرّ مع أحد الجازات الإصلاح الاقتصادى، وهو تخفيض العجز فى الموازنة العامة.

مدرسة واحدة فى اليمن

يبدو أن الرئيس على عبد الله صالح وحكومة حزب المؤتمر الشعبى العام فى اليمن قد كسبوا أخيراً معركة «المعاهد العلمية» الدينية والتي كان يسيطر عليها حزب «التجمع اليمنى للإصلاح». فالمسيرة التي دعا إليها «التجمع اليمنى للإصلاح» (١٢ مايو ٢٠٠١) وحشد لها كل أنصاره فى المحافظات اليمنية المختلفة، لمطالبة الحكومة بالتراجع عن قرارها بتوحيد مناهج التعليم والغاء المعاهد العلمية (الدينية)، انتهت إلى الفشل. بل وبرز تيار معتدل داخل قيادة «الإصلاح» عارض بشدة خروج المسيرة وانتقد القيادة التي وجهت إليها فى مثل تلك الظروف التي يراها المعتدلون «حرجة للغاية» وقد تضاعف من الخلاف مع الرئيس على عبد الله صالح، فضلاً عن أن قرارات الحكومة حاسمة ولا رجعة عنها، وأى مسيرات أو تظاهرات لا يستبعد أن تتحول إلى مصادمات مع قوات الأمن والشرطة تؤدي إلى الإخلال بالأوضاع اليمنية عموماً، ونردد أن هناك إنقسامات حادة داخل «التجمع اليمنى للإصلاح» وأن قائمة تضم حوالى ستين شخصية قيادية فى «التجمع» وفروعه فى المناطق والمحافظات، بينها رموز بارزة ومشايخ قبائل ووجهاء توشك أن تعلن انسحابها من التجمع و«الانضمام إلى حزب الرئيس» «المؤتمر الشعبى العام».

وأيد مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة التي يتزعمه الحزب الاشتراكي اليمنى والتنظيم الوحدوى الناصرى قرار

زيارة البابا لدمشق



حق...» «فالعادل يعنى عودة الحقوق إلى أصحابها، فالأرض فى لبنان وسوريا وفلسطين لأهلها، والمنازل لأصحابها، واللاجئون لأوطانهم.. أما المحبة فهي الكف عن قتل كل ما هو عربى بدافع الكراهية، وتعليم الأبناء ألا يكونوا حاقدين على الغير.. إن هناك من يسعى دائماً لتكرار رحلة الآلام والعذاب مع كل الناس، فترى اخوتنا فى فلسطين يقتلون ويعذبون.. ونرى أن العدل ينتهك فتحل أراضى فى لبنان والجولان وفلسطين، ونسمعهم يقتلون مبدأ المساواة عندما يتحدثون على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فى فلسطين فينتهكون حرمة المسجد الأقصى وكنيسة القيامة فى القدس وكنيسة المهد فى بيت لحم. وهم يحاولون قتل كل مبادئ الديانات السماوية بالعقلية نفسها التي قمت معها خيانة المسيح وتعذيبه، وبالطريقة نفسها التي حاولوا بها أن يغدروا بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)».

قال البابا إن «الوقت حان للعودة إلى الشرعية الدولية، التي تتضمن منع أخذ الأراضي بالقوة وحق الشعوب فى تقرير المصير واحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة وإتفاقيات جنيف».

ولم تجد إسرائيل من رد إلا إتهام سوريا بالعداء للسامية، وشاركها فى هذه الحملة جناعات الضغط الصهيونية فى الولايات المتحدة وفرنسا، ووصف الأسد هذه الحملة قائلاً: «للأسف هناك فى هذا العالم من يخاف من مجرد ذكر الحقائق التاريخية والقرارات الدولية، ويتهمننا نحن الساميون بمعادة السامية، وينبني المعايير المزدوجة مستخدماً منطق القوة والصلف بدلاً من قوة المنطق والحق.. ولكن هذا لا يلغى الحقائق ولا يغير من قناعة الشعب العربى بهذه الحقائق».

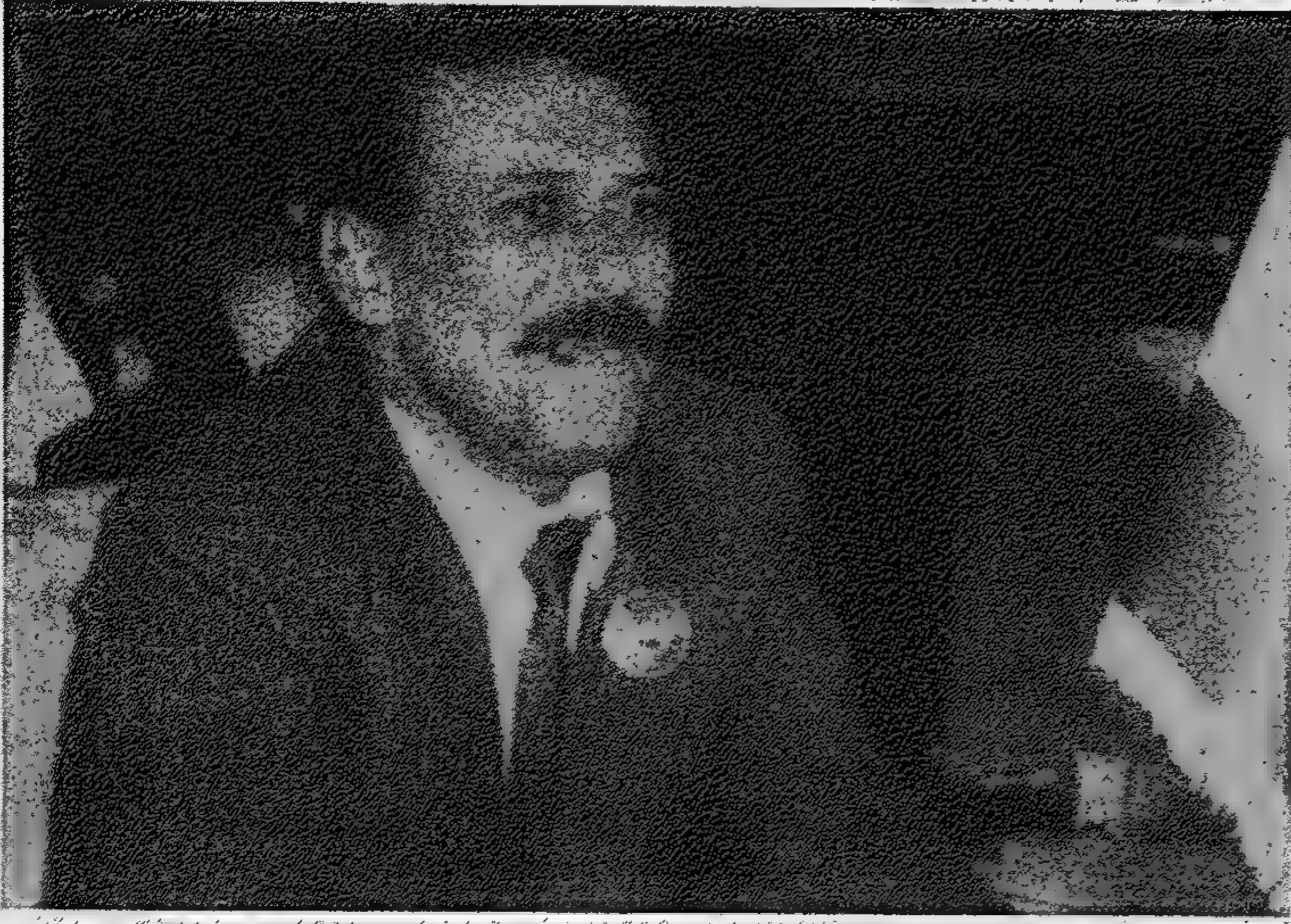
تعرضت سوريا لحملة إسرائيلية جديدة، والسبب هذه المرة تصريحات الرئيس السوري «بشار الأسد» فى أسبانيا ونظرياته خلال زيارة بابا الفاتيكان لسوريا، وعلى الأصح لمصرى ونتائج هذه الزيارة الدولية.

فى أسبانيا، وخلال الزيارة الأولى للرئيس «بشار الأسد» لعاصمة غرينة، رد على سؤال حول احتمال توقيع سوريا على اتفاق سلام مع إرييل شارون قائلاً: «نحن نعرف كل ما فيه القسوى والتبكيه لحرق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، لكن سخرقة من فى إسرائيل سيكمد يده للسلام لئى منبنا. ألهم هو سخرقة من فى إسرائيل مسنبل مبادئ الترخية الدولة.. ليس لدى إسرائيل رغبة فعلية فى التوصل إلى السلام مع العرب.. إسرائيل تمارس عنصرية لئى ينسحق لها مثيل فى التاريخ، إذ تجاوزت النازية».

وخلال زيارة البابا لدمشق، وهى الأولى من نوعها فى التاريخ لأحد باباوات الفاتيكان، قاء البابا خطبتين تاريخيتين: الأولى دينة عندما شارك مبنى سورة الشيخ «أحمد كفتارو» فى «جولة صامسة، فى الجامع الأموى. والثانية ساسية بإحباطه قداس السلام وزرعه شجرة الزيتون فى مدينة القسرة عاصمة الجولان السورى المحتل منذ عام ١٩٦٧... مبرككدا بذلل حلفتين: «احرامد وقمة بنسردج التعاش وانسمايح بين المسلمين والمسيحيين فى سوريا والامة العربية» ودعسه للفظالب السيرة والسلمة والعربية بتحرير الأرض لئى حنبل إسرائيل عام ١٩٦٧».

نردا على حفا الأسد الذى خص خلاله البابا بوجد برس لئانى على النوصوف إلى جانب أدلى لبنان وفلسطين وسوريا ضد لفظالين لاستعددة م سلب منهم دون وجه

الجو السياسي



على عبد الله صالح

الحكومة، واعتبره قراراً صحيحاً وجريئاً تأخر تسع سنوات منذ صدور قانون التعليم العام. والمعاهد العلمية، معاهد دينية تم إنشاؤها في منتصف عام ١٩٧٥ بإتفاق سياسي تحالف بين حركة الإخوان المسلمين في اليمن الشمالي حينئذ، لمواجهة الحكم الاشتراكي في جمهورية اليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبي). ويبلغ عدد العاملين في المعاهد العلمية الديمقراطية (اليمن الجنوبي). (حسب احصاءات ١٩٩٨) ٣٨ ألفاً بين موظف ومدرس وعامل، وعدد الطلاب في المراحل المختلفة نصف مليون طالب، وتنتشر في جميع المناطق اليمنية خصوصاً في صنعاء وتعز وحجة وعمران وأبين واب ومأرب وحضرموت، ويتجاوز عددها ١٤٠٠ معهد ويعمل بها ٨ آلاف شخص من الدول العربية (أخيراً ومدرسين) ٩٥٪ من العاملين بها ينتمون إلى حزب «التجمع الوطني للإصلاح»، وتكرس تدريس المواد الدينية واللغة العربية، ونشر الدعوة الإسلامية على الأسس السلفية، ومحاربة المذاهب والانحيازات الإسلامية التي تتعارض مع هذه الأسس والتصدي للشيوعية والماسونية والعلمانية والصهيونية» حسب ما يقول قادة التجمع. ويدير هذه المعاهد هيئة مستقلة سيطر عليها حزب التجمع الوطني للإصلاح، وتعتمد الدولة في ميزانيتها السنوية نحو سبعة ملايين ريال لهذه المعاهد.

وكانت قضية توحيد التعليم إحدى قضايا الخلاف الأساسية في بداية الوحدة (١٩٩٠-١٩٩٤) بين الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب الأخرى، خاصة حزبي «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للإصلاح». فقد طالب الحزب الاشتراكي اليمني وبالحلحاح منذ قبيل الوحدة بين شطري اليمن، وفي فترة تقاسم السلطة بين حزب الرئيس (المؤتمر الشعبي العام) والحزب الاشتراكي، بتوحيد المدرسة اليمنية والقضاء على ازدواجية (بل ثلاثية) التعليم. فقد كانت هناك ثلاث مدارس في اليمن: واحدة تتبع التعليم العام في المحافظات الشرقية والجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً) وترتبط باختيارات الحزب الاشتراكي، ومدرسة تتبع التعليم العام في اليمن الشمالي، والمعاهد الدينية «التي يسيطر عليها حزب التجمع اليمني للإصلاح والإخوان المسلمون والسعودية».

وتقدمت حكومة الوحدة اليمنية بمشروع قانون لتوحيد التعليم لم يتطرق إلى توحيد المناهج فرفضه مجلس النواب.

وأعد المجلس مشروعاً جديداً لتوحيد التعليم والمناهج بحيث يكون في اليمن مدرسة واحدة، ويشارك في إعداد هذا المشروع ٧٠ عضواً في مجلس النواب. ورغم إدراج المشروع في جدول أعمال المجلس منذ عام ١٩٩١ فقد ظل يحجب عن نظره مرات عديدة، وكلما حدد موعد لمناقشته أجل لأسباب مختلفة، إلى أن أصدره البرلمان في عام ١٩٩٢. ولكن الرئيس امتنع عن التصديق عليه وكان بذلك القانون الوحيد الذي أصبح نافذاً بقوة الدستور دون أن يصدر من الرئيس علي عبد الله صالح. ولم يكن غريباً أن القانون لم يتم تطبيقه طوال هذه السنوات التسع على المعاهد العلمية (الدينية) حرصاً على التحالف بين حزبي المؤتمر والإصلاح.

ومع تشكيل حكومة عبد الله باجمال وتقديمها ببرنامجه عملهما لنيل ثقة مجلس النواب اليمن متضماً عزم الحكومة على توحيد مناهج التعليم وضم المعاهد الدينية إلى التعليم العام، شن حزب «التجمع الوطني للإصلاح» حملة ضارية ضد هذا القانون. بدأ باعتذار «الشيخ عبد الله حسين الأحمر» رئيس مجلس النواب «اعتذر عن حضور الجلسة التي يناقش فيها بيان الحكومة فقال في رسالة اعتذار لأعضاء مجلس النواب «اعتذار عن حضور الجلسة التي يناقش فيها بيان الحكومة (الذي) يتضمن إلغاء المعاهد العلمية الناجحة والتي هي من منجزات

الثورة والجمهورية ولا يجوز المساس بها. وطالب «الشيخ عمر أحمد سيف» المرشد العام للميثاق الوطني (المنهج الفكري للحزب الحاكم) والذي ترك حزب التجمع وانتقل إلى المؤتمر منذ ٥ سنوات، طالب الرئيس علي عبد الله صالح بإلغاء قرار الحكومة بإلغاء المعاهد الدينية «لأن الغاؤها يصيب في خدمة أعداء الدين ومثيري الفتنة». ولما عارض نواب الإصلاح الإلغاء قائلين أن الدعوة إلى إلغائها «محاولة للتغطية على الفساد النفسي في التعليم العام وخصوصاً ظاهرة الغش والفساد (المالي والأخلاقي)».

وبالفعل صدر يوم ٨ مايو ٢٠٠١ قرار تنفيذي لتطبيق القانون العام للتعليم الصادر عام ١٩٩٢ فيما يخص هذه المعاهد، ودمج موازنتها المالية والإدارية والغيته بموازنة وزارة التربية والتعليم بدءاً من هذا الشهر (يونيه ٢٠٠١).

ولاشك أن الحكومة تشجعت بالتأييد الشعبي والسياسي الواسع لهذا القرار، خاصة وأن هذه الأموال كانت تستخدم في دعم نشاطات حزب التجمع الوطني للإصلاح وتستغل في إعداد كوادره وتكريس الانقسام والازدواجية في التعليم.

وتتوقع دوائر سياسية في اليمن أن تواصل الحكومة سياسة توحيد التعليم بفتح ملف «جامعة الإيمان» في صنعاء والتي يديرها رئيس مجلس الشورى في «التجمع اليمني للإصلاح»، ومراجعة المناهج المطبقة فيها وبحيث مصادر تمويلها.

الاحتكار في مصر صناعة حكومية

عريان نصيف

" من العوامل البارزة في زيادة أسعار بعض السلع الغذائية ، تعرضها لعمليات الاحتكار والسيطرة من مجموعة من تجار الجملة الذين يتحكمون في تصريف وبيع هذه السلع .. ولقد بدأ في الفترة الأخيرة قيام احتكار فعلي من بعض التجار لأسواق السكر واللحوم والأسماك والدواجن والفاكهة والخضر "

من تقرير " التسويق الزراعي " الصادر من لجنة الإنتاج الزراعي والري بمجلس الشورى - ١٩٩٩

٢- الغرامة من ١٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه ، أو ما يعادل ضعف الكسب غير المشروع الذي تحقق نتيجة الاحتكار ، أيهما أكبر .

٣- مصادرة السلع محل الاحتكار ، وإلغاء الاتفاقات المخالفة .

* جوازيا: الشطب من سجلات التجار أو المستوردين أو الوكلاء والوسطاء التجاريين .
.. ليس هذا فحسب .

فلقد صرح د. جويلي في مارس ١٩٩٦ ، أنه سيضاف للمشروع قبل عرضه على مجلس الشعب ، مادة جديدة تقرر مبدأ " حق المواطنين في التعويض عن عدم توافر الخدمات التي من المفروض أن تقدمها لهم الوزارات والجهات الرسمية المختصة " .

.. ولشديد الأسف ، ووفقا لسياسة " الخصخصة على الطريقة المصرية " :

* تم " التحفظ " على المشروع في " درج أمين " !!

* تم " الافراج " عن د. جويلي من مسئولية وزارة التموين ، ليتولاهاد. حسن خضرا !!

* تم " الدعم والحماية للظاهرة الاحتكارية بما أدى إلى تمكنها من اهدار مصالح البلاد وحقوق العباد !!

الظاهرة الاحتكارية تدمر الاقتصاد المصري

يحدد الباحث عبد الفتاح الجبالي - رئيس وحدة البحوث الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بكلمات محددة وحادة - واقع الظاهرة الاحتكارية في مصر في هذه المرحلة ،

أجنبية أو مشتركة .
* قصر توزيع انتاج المصانع على أشخاص أو فئات محددة أو في أماكن معينة ، بما يؤدي إلى حدوث اختناقات في التوزيع أو زيادات للأسعار .

* شراء التجار لأسهم شركات تباشر نفس نشاطهم بشكل مباشر أو غير مباشر .
* خروج اتحادات أو جمعيات أو روابط المستوردين أو التجار عن أهدافها المحددة ، أو الاتفاق على التلاعب بالأسعار .

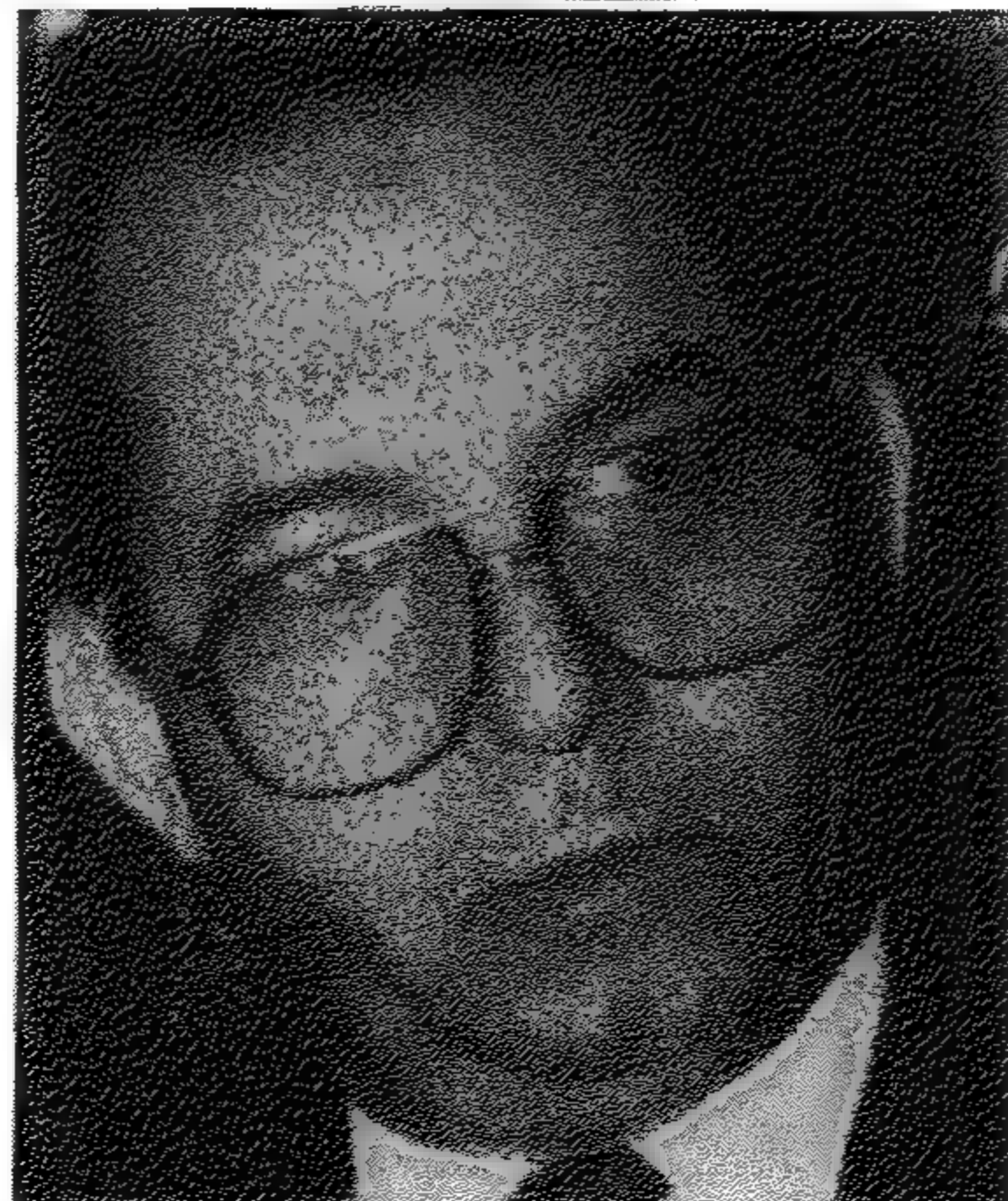
ثانيا: قيام جهاز للرقابة: ينص مشروع القانون على قيام جهاز للرقابة:

* يتبع الدولة (وزارة التموين) .
* له سلطات الضبط القضائي والرقابة والتفتيش ، على الاخلال بقواعد هذا القانون .

ثالثا: العقوبات للمخالفين:
* وجوبيا : ١- الحبس من ثلاثة شهور حتى سنتين .

د. أحمد جويلي

قانون منع الاحتكار



عندما سئل د. أحمد جويلي في حديث صحفي بمجلة المصور في فبراير ١٩٩٦ - عندما كان يتولى مسئولية وزارة التموين والتجارة الداخلية .. عن أكثر القرارات أهمية وخطورة - من وجهة نظره - التي يمكن أن تصدر عن اجتماعات مجلس الوزراء ، كان رده السريع والحاسم " الأهم ، هو الموافقة على قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار " .

ولقد كان صدور قانون منع الاحتكار يحتل مرتبة رئيسية - بل أولى - في اهتمامات د. جويلي منذ توليه لوزارة التموين في مواجهة ما أدركه ولمسه واقعا بحكم مسئوليته من قيام وتنامي الظاهرة الاحتكارية في السوق المصري وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية والغذائية .

ومن هنا كان اعداؤه - وتقديمه - لمشروع قانون " حماية المنافسة ومنع الاحتكار " ذلك المشروع الذي نشرنا أهم مراده في مجلة اليسار/ عدد أبريل ١٩٩٦ ، والذي أكدنا موافقتنا عليه بل ومطالبتنا للحكومة - التي قدم إليها منذ ١٩٩٤ - أن تسرع باتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لصدوره .

وكان هذا المشروع يدور حول ثلاثة محاور أساسية :

أولا: التجريم لكافة صور الاحتكار ووسائله المختلفة:

* إبرام أي عقد أو اتفاق مكتوب أو شفهي ، أو قيام اتحاد ، بهدف احتكار استيراد أو انتاج أو توريد أو بيع أو شراء ، أية سلعة - أو مادة تدخل في إنتاجها أو تصنيعها - بقصد خجبها عن التداول أو الحد من انتاجها أو توزيعها أو عرضها أو التلاعب في أسعارها ، سواء كانت الأطراف وطنية أو

الاحتكارات طالت كل شئ في مصر .. من القطن والبطاطس .. وحتى السمك والسماد والالبان

المطلوبة) سواء برفع السعر - دون أى مبررات اقتصادية محلية أو عالمية - أو باغراق السوق بالسكر المستورد الأرخص سعرا (لدعمه من دول تصديره) ولكن الأقل جودة.

ووصل الأمر فى موسم ١٩٩٩ إلى انهيار الشركة العامة للسكر وتراكم المخزون لديها مما اضطرها - وفقا لبيانات رئيسها الذى استقال لعدم الاستجابة الى تحذيراته - إلى السحب على المكشوف من البنوك بما قيمته مليار جنيه وبفوائد تزيد على ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

وكانت ذروة الهيمنة الاحتكارية المستفزة عام ٢٠٠٠ ، حيث تمكن محتكرو تجارة واستيراد السكر من خلق أزمة طاحنة فى هذه السلعة ، وأعلنوا - بكل تحد - استعدادهم لانقاذ الحكومة من هذه الأزمة ولكن بشروطهم ، وكان لهم ما أرادوا.

وأعلن الكيميائى عبد الحميد سلامة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة الدلتا للسكر - فى أهرام ١١/٥/٢٠٠٠ - "نفذت مافيا استيراد السكر مخططها وأخفت السكر من الأسواق ، وأمكنها أن ترغم الدولة على تخفيض الجمارك والقاء السعر الحكيم وفتح الاستيراد ، وتم لها ماأرادت ، والحمد لله رب العالمين".

* الأرز:

على الرغم من أن انتاج محصول الأرز فى مصر يصل سنويا إلى ٥ مليون طن ، وأن انتاجيته تعتبر من أعلى المعدلات العالمية.

إلا أن احتكار المضارب الخاصة له - بعد اعطائها بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٢ صلاحيات واسعة ليس للضرب فقط ولكن للتعامل أيضا فى هذه السلعة الغذائية الضرورية - مكنتها - وهى التى تتعامل فى أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلى - من التحكم فى السوق :

- بتخفيض السعر الذى تشتري



عصام رفعت

ماهر الاحتكار إذن !!

الاحتكار ، إذا كانت شركة واحدة استطاعت أن يكون لديها ٥٠٠ ألف قنطار من القطن ، أنها حرب تجويع ضد مصانع الغزل لاختضاعها لجبروتها ، وإلا فلا أقطان"

وكانت النتيجة الداخلية ، أن شركات الغزل والنسيج الكبرى التى يعمل بها أكثر من ٢٥٠ ألف عامل على الأقل ، انخفضت طاقتها الانتاجية ، وتوقفت - وفقا لتقرير صادر من مجلس الشعب فى العام التالى - ٥٠٪ من مغازلها.

السكر:

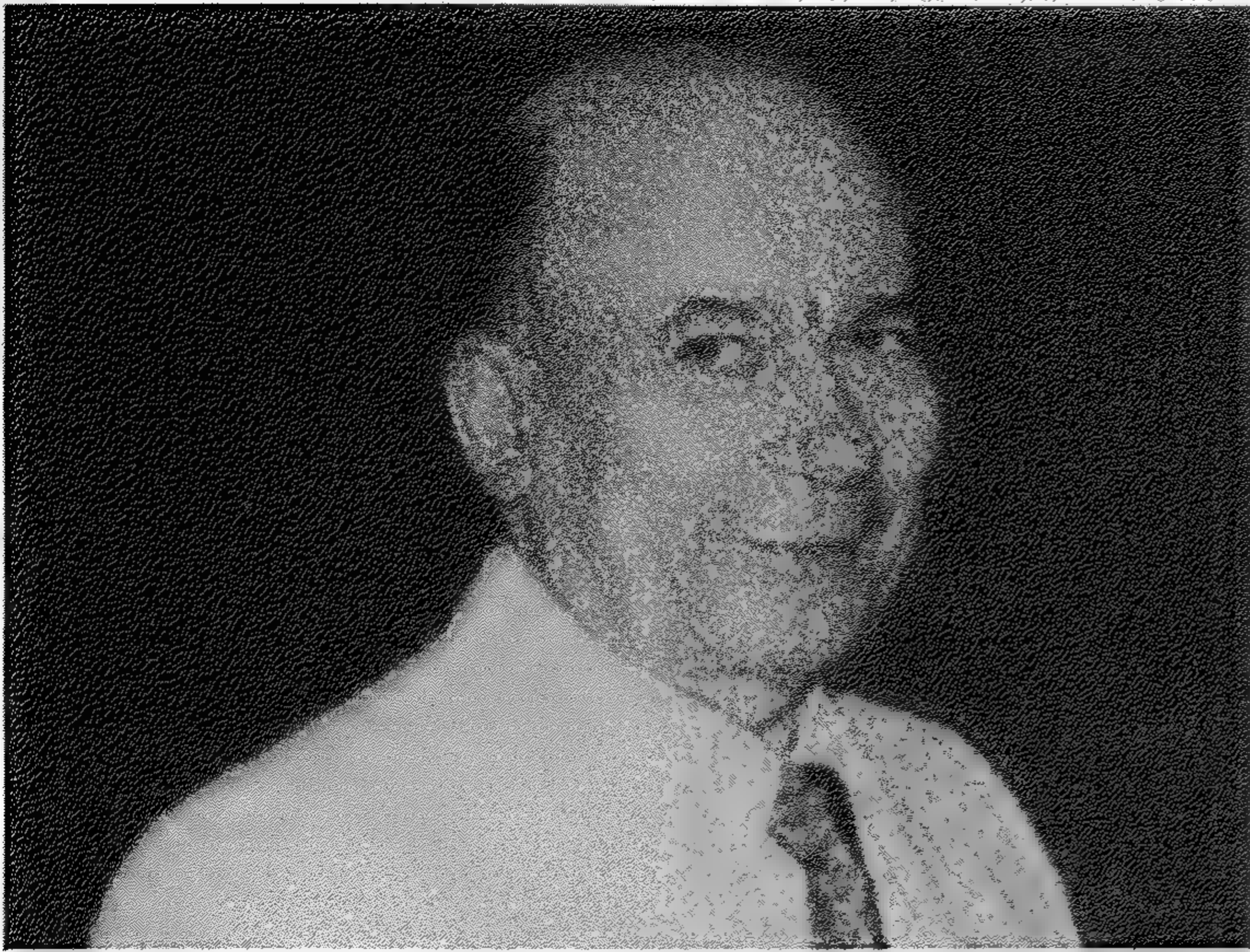
يتحكم فى هذه السلعة المهمة - زراعيًا وصناعيًا وغذائيًا - عدة أفراد من المحتكرين ، حذدهم اللواء محمد السعيد صالح مدير الإدارة المركزية بجهاز الرقابة بوزارة التموين عام ١٩٩٥ بأنهم ستة أفراد " أحدهم طالب عربى فاشل وآخر كان رئيسا سابقا لإحدى الشركات العامة وتم عزله لانحرافه" وتقوم هذه المافيا الاحتكارية - منذ منتصف التسعينيات - بالتلاعب فى سوق السكر المصرى (رغم أن حجم انتاجه المحلى يقترب من ٧٥٪ من المعدلات الاستهلاكية

بأن"ظاهرة الاحتكار أصبحت إحدى سمات النظام الاقتصادى فى مصر، حيث تمكنت مجموعة من الشركات الكبرى من السيطرة على عدد من القطاعات الرئيسية وباتت تتحكم فيها بشكل يندرج بمواقب وخيمة".

ولعل هذا الباحث الجاد لم يبالغ فى توصيف الحالة والتحذير من مخاطرها ، فان واقع تنامي هذه الظاهرة المدمرة فى مجمل قطاعات الاقتصاد المصرى - وخاصة فى العقد الأخير - يؤكد - من خلال ليس فقط المتابعة الميدانية اليومية المعاشة ، ولكن أيضا من خلال العديد من المؤسسات المسئولة ، البحثية "مثل المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية" والبرلمانية) كمجلس الشورى وتقارير لجانه المتخصصة (والاعلامية) كمجلة الأهرام الاقتصادية (- مدى سيطرة واستقواء الاحتكار - بالعمق والاتساع - على مقدرات الانتاج والاقتصاد والانسان المصرى.

* القطن:

فى نهايات ١٩٩٨ ، قامت ضجة كبرى حول أحد كبار المستثمرين فى مجال الأقطان ، متهمه إياه بالحصول على عدة ملايين من الجنيهات كقروض من البنوك والهروب بها إلى خارج القطر . ولن نهتم كثيرا بالتساؤل عن مدى صحة هذا الاتهام ونتيجة التحقيقات حوله ، فهناك ماهر أخطر بكثير ، حيث إن هذا المستثمر (وهو د. محمود وهبه) تمكن فى موسم ١٩٩٥/٩٤ من خلال شركته الخاصة (الأهلى للأقطان) ، من شراء أكثر من نصف مليون قنطار من القطن (أى أكثر من ٢٠٪ من جملة المحصول) من الفلاحين وبأسعار منخفضة ثم تمكن - بهذه الكمية الضخمة - من التحكم فى سوق الغزل وفى شركات الغزل والنسيج ، مما جعل عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادية " القرمية" يصرخ - بعد سلسلة من التحقيقات الكاشفة لهذه المأساة - " قولوا لنا بالله عليكم ماهر



د. يوسف والي
الاختكار صناعة حكومية

٣- ضرب عملية التصدير - بعد أن كان للبطاطس المصرية ميزتها النسبية في الأسواق الخارجية- بل ورفض الاتحاد الأوروبي - في سنوات عديدة - استيراد البطاطس المصرية. .. وإذا كان هذا هو حجم الإهدار الاحتكاري لمحصول البطاطس ، فإن البطاطس المصنعة لم تسلم من مخالب مافيات الاحتكار، حيث تمكنت شركة " شيبسي العالمية" من شراء شركة شيبسي مصر مقابل ٤٣٠ مليون جنيه، وأصبحت بالتالي مسيطرة على ٧٥٪ من سوق البطاطس المصنعة.

* اللحوم الحمراء:

تمكنت مافيات احتكار اللحوم المستوردة من تحقيق مكاسب مادية فوق التصور الاقتصادي في سنوات التسعينيات ، بما قدره بعض الباحثين بأن أرباح كل من المحتكرين الثلاثة لهذه اللحوم تصل إلى ١٢٠ مليون جنيه في العام (روز اليوسف في ١٧/٤/١٩٩٩).

من المنطقي - أمام هذا التريخ المهول - ألا تعبأ هذه العصابات الاحتكارية بأي قيم اجتماعية أو اقتصادية أو إنسانية.

ولقد قتل ذلك في استيرادهم - في منتصف التسعينيات - لكمية ٢٧٤ ألف طن من اللحوم المذبوحة المجمدة ، على الرغم من تحذيرات وزارتي الصحة والتموين آنذاك من أنها غير صالحة

- ادخال أسدة ومبيدات ملوثة للمحصول وللثروة والمياه وضارة بصحة الإنسان المستهلك وبعضها محرم استخدام دولياً ، مثل " مركبات الأدرين والفوسفور والسليكرون" ، ومثل مبيدات كلوريد الزئبق وفوسفيد الزنك".

وكانت نتائج هذه الهيمنة الاحتكارية:

- ١- انخفاض انتاجية الفدان بنسبة تقرب من ٥٠٪
- ٢- خسارة المزارع الكبيرة ، وخاصة مع ارتفاع أسعار هذه المستلزمات.

**ظاهرة الاحتكار
أصبحت إحدى
سمات النظام
الاقتصادي المصري
بشكل يندرج
بعواقب وخيمة**

به المحصول من الفلاحين.

- ويرفع السعر - بعد " تعطيش" السوق - تجاه المستهلك.

ولعل مأساة الأرز في العام الماضي ، تؤكد مدى الهيمنة الاحتكارية على سوقه ، بما أدى إلى إهدار مصالح كل من الفلاحين المنتجين وجماهير المستهلكين والاقتصاد المصري بضرب الامكانيات التصديرية لهذا المحصول.

* القمح:

لم يكتف السادة المسئولون من أنصار " الخصخصة على الطريقة المصرية" ، ومن أصحاب سياسة " التصدير من أجل الاستيراد" التي ثبت - بجانب مخاطرها الاقتصادية والسياسية - فشلها عملياً فشلاً ذريعاً، بما أوصل مصر إلى أن تصبح - وفق تقارير مجلسي القمح الأمريكي والدولي - الدولة الثانية - والأولى أحياناً - في حجم استيراد القمح، الذي بلغت قيمته في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٣ مليارات جنيه سنوياً ، مقابل المزيد من تكديس ثروات المستوردين والسامرة والوكلاء التجاريين العاملين لحساب الشركات الأمريكية للقمح والدقيق، في إطار حركة القطاع الخاص (بجانب الاستيراد الذي تقوم به الدولة) . بل أصروا أيضاً - خلال عام ٢٠٠٠ - على رفع يد الدولة من عملية استيراد القمح وتركها لكيار المستوردين ، والمستثمرين الأجانب الذين أصبح من حقهم أيضاً - وفق تصريحات وزير التموين في أبريل ٢٠٠٠ - بناء صوامع لتخزين القمح المستورد وإنشاء مطاحن لإدارة عملية التعامل في القمح والدقيق.

وهكذا فبدلاً من السعي لتحجيم الفجوة القمحية والتقليل من حجم استيراد " رغيف عيشنا" ، يفتح الباب - على مصراعيه - لمحتكرى ومافيات الاستيراد للهيمنة والفرع على حساب الغذاء الرئيسي للشعب.

* البطاطس:

في ظل تغييب الدور التعاوني لتقديم مستلزمات الانتاج للفلاحين ، تمكنت مافيا الاحتكار - في مجال البطاطس - من: - أن تفرض على المزارع أصنافاً رديئة من التقاوي مثل " الأجوريا والديزية" وبأسعار تقترب من ٣٠٠٪ بالنسبة لأسعار التقاوي الجيدة التي كانوا يستلمونها من التعاونيات.

للاستهلاك الآدمي . وعلى الرغم من الاستجابات التي قدمت في مجلس الشعب بشأنها والحملات الساخنة في الصحف القومية قبل الحزبية ضد هذا الاستفزاز الاحتكاري لغذاء الشعب.

* الدواجن:

بعد نهوض صناعة الدواجن في مصر ، حتى وصل الوضع بها عام ١٩٨٥ إلى مايلي:

- إنشاء ١٨ ألف مزرعة تنتج ٤٢٠ مليون دجاجة سنويا.
- إنتاج سنوي للبيض حجمه ٥ر٤ مليار بيضة في العام.
- استثمارات في هذه الصناعة تبلغ ٣ر٥ مليار جنيه.

فان مجموعة محتكرى انتاج واستيراد الدواجن ، استطاعت - بالعديد من الوسائل المستفيدة من سياسات " الخصخصة على الطريقة المصرية " - أن تدمر هذه الصناعة بكل ماكانت تعنيه من مصالح للمنتجين والمستهلكين والأبدى العاملة ، حتى قلصت حجم هذه المزارع وتمكنت من التصفية النهائية - وفق الأرقام التي أوردها الأستاذ إبراهيم نافع في أهرام ١٦/٦/١٩٩٥ - لحوالى ١٦ ألف مزرعة من مجمل ١٩ ألفا.

ولم يكتف المحتكرون بذلك ، بل أدوا عام ١٩٩٨ إلى إغلاق - أو توقف - عدد كبير من المزارع المتبقية ، والتحكم بالتالى فى رفع أسعار كل من الدواجن والبيض وكتاكت التربية ، وذلك باغراقهم لسرق الكتاكيت بأصناف يستوردونها ، ثم التوقف الفجائى - المحسوب - عن تسليم المزارع للكميات المتعاقد عليها ، تحت دعاوى " ارتفاع درجة حرارة الجو ".

* الأسماك :

بينما تتمتع مصر بامكانات هائلة فى مجال الثروة السمكية ، تمثل فى ١٣ مليون فدان من المسطحات المائية و١٠ بحيرات كبيرة ذات انتاج وافر وأكبر ثانى بحيرة - صناعية فى العالم، فقد تسببت مافيا الثروة السمكية - من خلال عصابات الاتجار بالزريعة ، والاستيلاء على مساحات شاسعة من البحيرات العامة لحسابهم - فى مايلي:

- الاستيراد - والترويج منه - لكمية ١٥٠ ألف طن سمك سنويا تبلغ قيمتها ٤١٥ مليون جنيه.
- الارتفاع المغالى فيه فى أسعار الأسماك.

موقف الحكومة من

ظاهرة الاحتكار

تقاروح بين الدعم

المباشر له

أو تمكينه من

خلال بيع شركات

القطاع العام .

هل حكومتنا ترغب

بالفعل فى التصدى

لاحتكار وحماية

الاقتصاد المصرى

من مخاطره ؟!

سؤال ينبغى

الاجابة عنه

باجراءات صارمة.

- التدنى بمتوسط نصيب الفرد من هذا الغذاء الضرورى إلى أقل من ٦ كيلو جرامات فى العام.

* الألبان ومنتجاتها:

فى الوقت الذى يبلغ فيه حجم المنتج السنوى من اللبن المحلى الطازج ٣ر٢ مليون طن، فان محتكرى استيراد الألبان ومنتجاتها ، قد أوصلوا الأمر إلى الواقع المتردى التالى:

- نسبة استيراد مصر من الألبان

ومنتجاتها يمثل ٦٥٪ من حجم الاستهلاك.

- نستورد " مسلى " من الخارج بمعدل يقترب من ٩٠٪ من الاحتياج الغذائى.

وتزداد عبثية الوضع طوال التسعينيات ، لتصل - نتيجة تحكم جماعات احتكار استيراد الألبان ومنتجاتها - إلى المعادلة العجيبة التالية التى تكشف عام ٢٠٠٠:

أ- يتم القاء كميات هائلة من الألبان الطازجة المحلية فى الترع والمصارف لعدم قدرة المنتجين على تصريف انتاجهم (نتيجة اغراق محتكرى الاستيراد السوق بالمستورد) ، ولعدم تمكنهم أيضا من تخزين انتاجهم أكثر من ٢٤ ساعة . لكى تستقبل فيه " المبردات والتنكات " التى يتم فيها التخزين (وهى أيضا تحت سيطرة المحتكرين) الانتاج الجديد . (الأهرام ٧/٨/٢٠٠٠).

ب- يصل سعر بيع اللبن المعبى من المصانع المستوردة للبن البودرة إلى ٢ر٥ جنيه ، بل وصل جنون التربع إلى استيراد مافيا احتكار الألبان لبن " فرز " من الخارج بأسعار زهيدة ثم تقوم بتعبئته - دون أى إضافات تصنيعية - فى عبوات زنة ٤٠٠ جرام وتبيعها بسعر ٧ر٢٥ جنيه محققة بذلك أرباحاً مهولة تصل إلى ٩٠٠٪ (د.حسن سليمان المستشار بوزارة الزراعة).

وعندما حاولت الحكومة - تحت ضغط الجمعية المصرية لمنتجى الألبان ، ومن خلال الآليات الاعتيادية لجهاز مكافحة الدعم والاغراق - مجرد فرض رسوم اغراق محدودة وتقتصر فقط على الألبان الجافة المستوردة ، قامت قيادة المحتكرين ووصل الأمر ببعضهم إلى التوجه بشكاوى رسمية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة لحماية مصالحهم الاحتكارية.

وكما هو الوضع - المتمشى مع سياسات حكومتنا الرشيدة ، تراجعت . الحكومة وانتصر المحتكرون.

* السماد:

على الرغم من أن حجم الانتاج المحلى من هذه الصناعة الاستراتيجية يصل إلى متوسط ٦ر٥ مليون طن سنويا، بما يكفى لتغطية احتياجات الزراعة المصرية وأبضا تصدير نسبة من هذا الناتج الذى يحظى بميزة نسبية فى الأسواق الخارجية.

رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ - الذى ألغى اشتراط وجود مراكز صيانة فى مصر للأجهزة الكهربائية المستوردة - ساهم فى إغراق السوق بالأجهزة المستوردة على حساب المحلية وتوالى أزمت قطع غيارها والأخطار انتشار الصناعة " السرية " لقطع الغيار لهذه الأجهزة بما يعنيه ذلك من مخاطر وحوادث تصل إلى حد التسبب فى موت المواطنين نتيجة فساد هذه القطع وعدم مطابقتها للأوصاف ، ولأشئ بهم أمام تربع السادة المحتكرين.

القانون الهزيل لذر الرماد فى العيون

.. ويتواصل نمو الاحتكار ، وتزداد مواقع هيمنته على خريطة الاقتصاد المصرى، وتتوحش مخالفه وأنيابه وهى تنهش كافة مقومات المجتمع.

ويتسع - أيضا - حجم الادراك والرفض لهذه الظاهرة المدمرة والتخوف من مخاطرها على الانتاج والاقتصاد بل والكيان المصرى. وكان لابد للحكومة من القيام بأى إجراء ، أو - وعذرا - " تعمل منظر " !

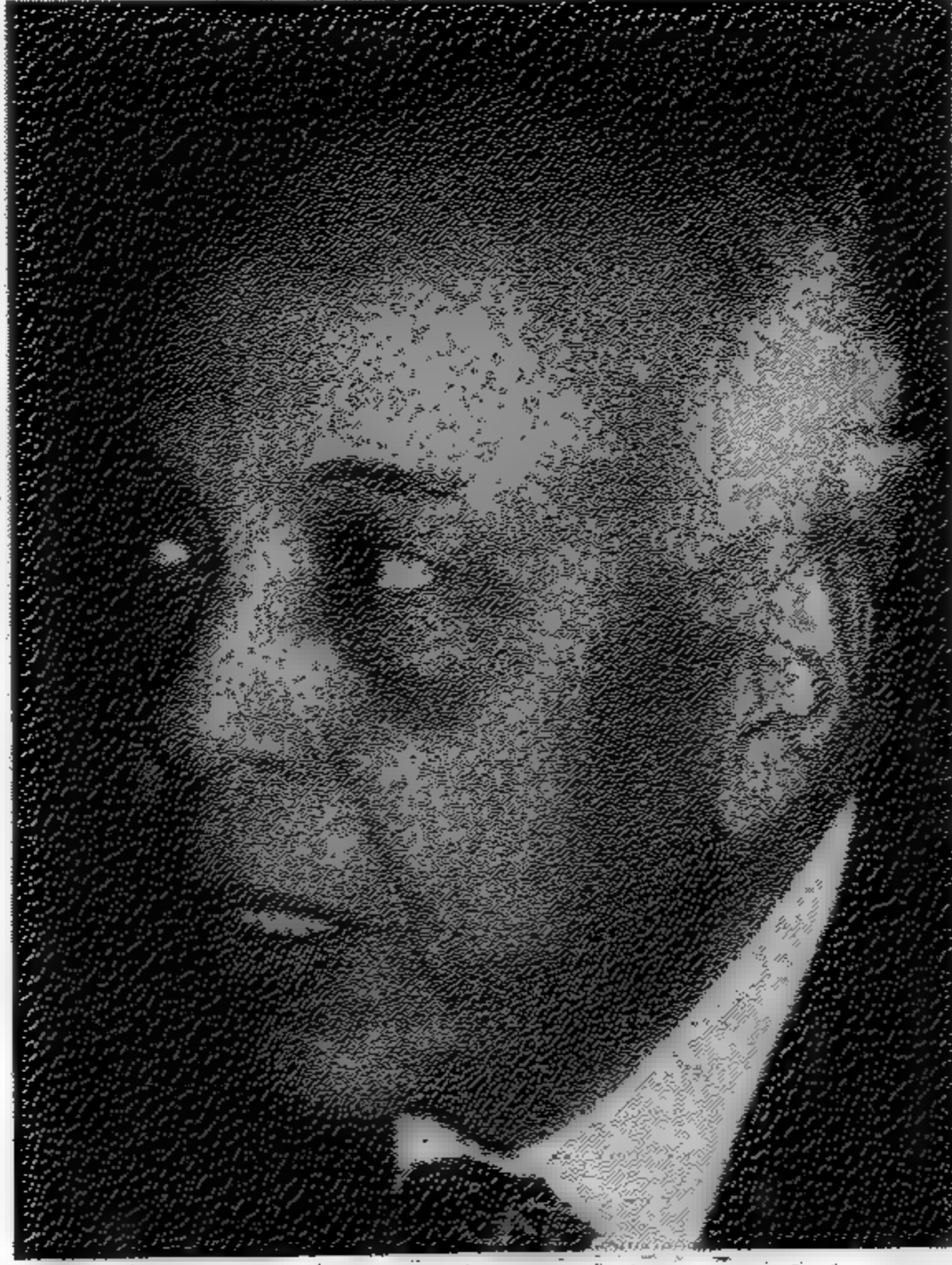
فكان مشروع قانون " تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار " والقيام بحملة إعلامية وإعلانية كبيرة حوله ، والذى لاتعرف حتى الآن - ولايهننا كثيرا أن نعرف - من الذى أعده ، فلقد تباينت الروايات فى هذا الشأن .. ما بين أنه من إعداد د. يوسف بطرس أو من إعداد د. حسن خضر، أو أنه تجميع لشروعين أعد كل منهما مشروعه الخاص.

المهم فى الأمر ، أن هذا المشروع هو مجرد تقنين شكلى لمنع الاحتكار بينما هو فى حقيقته يساعد على بقاء - بل ونمو - الاحتكار.

وحتى لا يؤخذ على موقفنا عدم الموضوعية والرغبة فى مجرد المعارضة ، فسنعود إلى نص المشروع ، كما نشرته مجلة " الاقتصادى " كملحق لعدد الصادر فى ٢٠٠١/٢/١٩.

ففى الوقت الذى تضمن فيه المشروع - فى مواده ٤، ٥، ٦ - بعض الصياغات التى تحظر قيام الأشخاص أو المنشآت المتنافسة بالاتفاق الذى يؤدى إلى التحكم فى السلع والخدمات من حيث الانتاج أو التسعير أو التوزيع - نجده مليئا بالثغرات التى تهدر حتى أحكام هذه المواد:

١- الحرص على عدم إدراج "



ابراهيم نافع
تدمير صناعة الدراجن

وكان السبب - الذى بمعرفته بطل العجب - قدرة المحتكرين على التلاعب بالحصص من ناحية وعلى " تعطيش " السوق للتحكم فيه كما يتراءى لهم وفق المكاسب الرهيبة التى يحددونها لأنفسهم.

وإذا كان ذلك هو الوضع عام ١٩٩٨، وشركات الأسمت "مصرية"، فمن السهل أن ندرك الوضع - وتداعياته الخطيرة - بعد هيمنة الشركات الأجنبية على أكثر من ٧٠٪ من سوق الأسمت بعد شرائها لشركات أسمت أسبوط والعامة والاسكندرية وبنى سويف ، والترتيبات التى تتم ببيع باقى شركات هذه السلعة المهمة والخطيرة.

* الورق

نتيجة تمكن المحتكرين من إغراق السوق المحلى بالورق المستورد ، بلغت خسائر شركات الورق المصرية - وفقا لإحصاءات ١٩٩٨ - ٢٥٥ مليار جنيه رغم توقف كثير من خطوط الانتاج بها ، وإغلاق عشرات المصانع الخاصة وتشريد عدة آلاف من العمالة المصرية المدربة لتنضم إلى جيش البطالة المتضخم.

* السلع الكهربائية والمنزلية:

تسيطر شركة واحدة على مجمل حركة سوق هذه السلع ، وهى شركة "أوليمبيك" التى تتحكم فى ٨٠٪ من سوق الدفايات ، ٦٥٪ من الغسالات ، ٥٥٪ من الثلاجات، فأرضة أسعارها بالتالى على جمهور المستهلكين.

بالإضافة إلى أن صدور القرار الوزارى

على الرغم من ذلك فإن السداد - نتيجة هيمنة المحتكرين - أصبح ظاهرة مأساوية فى مجال الانتاج الزراعى :

- اختفاء ، ثم ظهور السداد فى السوق السوداء ، وبأسعار أشد سوادا.

- إغراق السوق بالسداد المستورد الأقل جودة - بل والذى يحمل أضرارا على التربة كما يقرر محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى - ، ولكنه بأسعار منخفضة عن مثيله المحلى نتيجة دعمه من دول التصدير.

- تدهور الصناعة المحلية وركود انتاجها ، بما أوصل خسارة الشركة العامة المصرية أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه فى عام واحد هو ١٩٩٨.

* الجلود:

يتحكم ٤٪ فقط من تجار الجلود فى ٤٣٪ من الانتاج الكلى ، كما يتعامل " كارتل " غير معلن من كبار التجار - وفقا لتقديرات خبراء المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - فى ٤٥٪ من القيمة الكلية للجلود المدبوغة.

بما أدى من ناحية إلى الإضرار بغالبية المنتجين ، وإلى الارتفاع الكبير فى أسعار المنتجات الجلدية تجاه المستهلكين من ناحية أخرى ، وإلى الإضرار بالمصالح التصديرية العامة من زاوية ثالثة.

* الذرة الصفراء:

يهيمن عدد محدود من المحتكرين على استيرادها ، حيث تصل الكمية المستوردة سنويا إلى مليون طن ، متحكمين بذلك فى سوق الأغلاف بكل مترتباتها الغذائية.

وإذا كنا قد قدمنا - وبايجاز نأمل ألا يكون مخلا - لمظاهر قيام وتنامى الاحتكار فى السلع الزراعية أو المرتبطة بها والقائمة عليها ، لمجرد تحديد " سقف تخصصى " للبحث فى هذا الموضوع الكبير والخطير ، فمن المهم الإشارة إلى مظاهر ومخاطر الاحتكار فى بعض المجالات الأخرى:

* الأسمت

فى شهر يوليو ١٩٩٨، بلغ انتاج الأسمت فى الشركات المصرية السبع المنتجة ١٠٠٪ كما بلغت نسبة تسليمه للتجار ١٠٠٪ أيضا، وعلى الرغم من ذلك احتدمت الأزمة واختنق السوق وارتفع السعر من ٢٢٠ إلى أكثر من ٣٠٠ جنيه خلال ١٥ يوما فقط.

الاستيراد" كأحد مجالات ممارسة الاحتكار المجرمة.

٢- المادة / ١٥ من المشروع ، تمت صياغتها بروح " الأخوة العالمية " ، بما يتناقض مع دور الدولة المفترض والضروري لحماية مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي.

فهى تنص على أنه فى حالة أن يكون للحكومة وضع معايير واجبة التطبيق على المنشأة أو المنتج ، فإن هذه المعايير " يجب تحديدها وتطبيقها على نحو لا يتضمن إحداث أى تفرقة بين منشآت مصرية أو أجنبية لصالح أى من منافسيها المصريين أو الأجانب! "

٣- تقليص دور " جهاز حماية المنافسة " ، على " التحقيق فى وجود أنشطة ضارة بالمنافسة وتقرير مدى توافق الأنشطة محل التحقيق مع أحكام هذا القانون " ، دون إعطائه أى صلاحيات ضرورية لممارسة مهامه بالرقابة والتفتيش والضبطية القضائية.

٤- عدم النص فى باب الجزاءات ، على مصادرة السلع محل الاحتكار ، وفقا للقواعد العامة فى العقوبة على أى نشاط مجرم.

.. ولعل أبرز ما يؤكد تهافت هذا المشروع - وعدم الرغبة الجادة من خلاله على المقاومة الحقيقية للاحتكار - الاعفاءات والاستثناءات الواسعة الواردة به:

* الفقرة ثالثا من المادة / ٣ :
تعفى من سريان أحكام القانون " الكيانات المنشأة بفرض التصدير أو تشجيع الصادرات من السلع والخدمات " ، دون أن تنص - ولاعتقد أن ذلك لمجرد السهوا - على أن تكون هذه المنشآت مملوكة للدولة وتدار للصالح العام .

* المادة / ١٠ : تنص على حق الوزير المختص باعفاء اتفاقات من أحكام المواد ٦.٥.٤ فى حالة أن يعتبرها سيادة الوزير " غير ضارة بالمنافسة الحرة لصغر حجم أطرافها أو حصتها فى السوق أو لضعف تأثيرها السوقى " ، وهى كلها أمور تقديرية ونسبية وغير محددة.

* المادة / ١١ : تنص على حق المنشآت فى طلب الاعفاء من المواد الثلاث المذكورة ، عند " قيامها بإبرام اتفاقات بقصد التنسيق بغير الاندماج " ، وللوزير أن يعفيها بناء على ذلك ..

ولاشك أن فرز "التنسيق من الاندماج" ، قضية بالغة التعقيد وصعبة

الاثبات ومحاطة بكل صور وامكانات التحايل والتدليس.

* تجيز الفقرة الأخيرة من المادة / ١١ ، المزيد من التوسع فى الاعفاءات - وبصياغات انشائية وأخلاقية وليست قانونية محددة - كأن يكون الغرض من الاتفاق هو " المساهمة فى تحسين انتاج أو توزيع السلع أو الخدمات " ، أو تشجيع التقدم التكنولوجى أو الاقتصادى .

ولعل إعادة قراءة مشروع الدكتور بطرس / خضر مقارنا بمشروع د. جويلى ، يجب على تساؤل من لايعرف الاجابة على استفساره " لماذا عوقت الحكومة صدور قانون منع الاحتكار وفقا لمشروع الدكتور جويلى ، ولماذا تطرح اليوم - وبعد ست سنوات تغفل فيها الاحتكار - هذا المشروع الجديد! "

نعم .. الاحتكار فى مصر صناعة حكومية

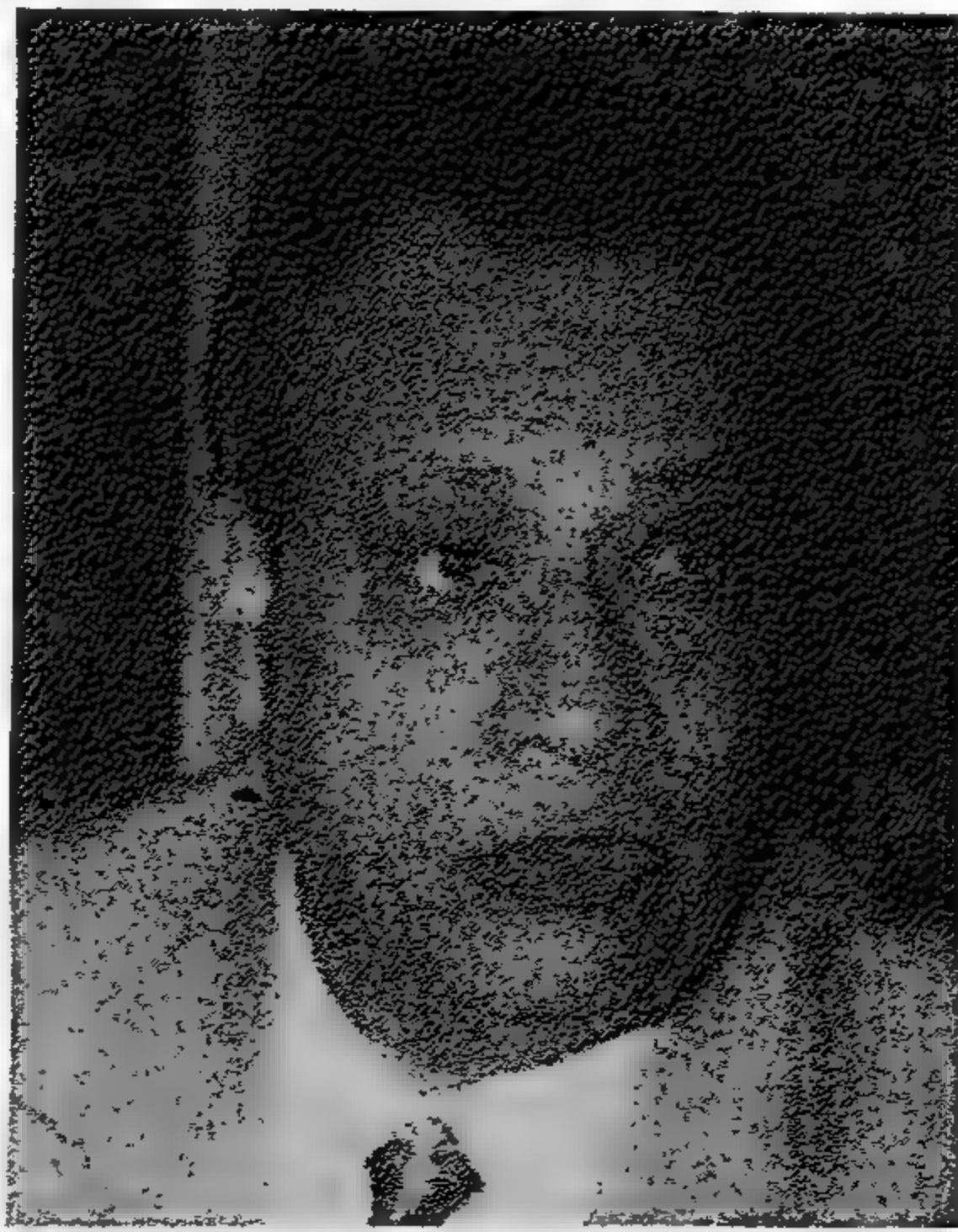
لانغالى ولانزيد عندما نكرر ونؤكد أن الاحتكار فى مصر صناعة حكومية.

* فمن ناحية المواجهة القانونية:
فليس مصادقة - كما أوضحنا تفصيلا - رفض المشروع المقدم من د. جويلى ، وصدور هذا المشروع الهزيل الذى يقوم - تحت دعوى منع الاحتكار - بتقنين اتساعه ونمو نشاطه.

* ومن ناحية المواجهة العملية:
فمواقف الحكومة تتراوح ما بين:

أ- الدعم المباشر للاحتكار:
كساح الحكومة لشركة واحدة هى شركة "ميفاتل" على الهيمنة على ٥٦٪ من سوق الاتصالات عن طريق التليفونات العامة ولشركتين فقط للسيطرة على خدمات التليفون المحمول لهما بعدم منح أى ترخيص

د. عاطف عبيد



لشركة " ثالثة (دراسة الباحث عبد الفتاح الجبالى - منتدى الحوار الاقتصادى - مركز بحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ٢٠٠١/٢/٢٠)

ب- التمكين للاحتكار من خلال بيع شركات القطاع العام؛

فلقد وضع خبراء المجلس القومى للانتاج (أحد المجالس القومية المتخصصة) فى ندوة الاحتكار فى السوق المصرية وسبل مواجهته من يناير ٢٠٠١ - يدهم على ما اعتبروه - بحق - أحد الأسباب الرئيسية لقيام وتنمى الاحتكار فى مصر ، وهو بيع الشركات العامة - عند خصخصتها - والقائمة بأحدى الصناعات - إلى جهة واحدة أو جهات " تبدو فى ظاهرها متعددة بينما هى فى حقيقتها تتبع كارتل واحدا مندمجا .

ج - تفضيل احتكار على احتكار آخر: فعندما أثبتت قضية احتكار القطن عام ١٩٩٥ ، كان موقف بعض الجهات الحكومية ليس التصدى لذلك ، بل تبرير " التنطيش " ! عليه بدعوى حماية القطن المصرى من احتكار آخر يتولاه أحد المصريين المقيمين بأمريكا وزوجته ويتسبب فى خسارة مصر حوالى ٢ مليار دولار سنويا نتيجة التلاعب بعملية توريد للقطن الأمريكى منذ عدة سنوات تتم لحساب شركة واحدة بكاليفورنيا .

د - الفهم - أو ادعاء الفهم - الخاطئ للرأسمالية والتحرر الاقتصادى ، ويتمثل ذلك فى :
× رفع يد الدولة عن القيام بأى دور فاعل فى الانتاج والتسعير .

× فوضى سوق التصدير والاستيراد دون أى رقابة من الدولة ، تحت دعوى الالتزام بشروط العولة والتجارة الدولية .

× التصفية الفعلية للدور التعاونى - وخاصة بالنسبة للحركة التعاونية الزراعية - وشل يدها عن القيام بمهامها الائتمانية والخدمية والتسويقية

xxx

الخطر محقق ، والجلول واضحة وممكنة ، ولكن .. هل حكومتنا الرشيدة فى هذه المرحلة السعيدة ، راغبة حقاً فى التصدى للاحتكار وحماية الاقتصاد المصرى من مخاطره ؟

.. نأمل - بكل الصدق - أن تثبت الحكومة خطأ رؤيتنا ، ولتكن البداية بطرح مشروع قانون منع الاحتكار على أوسع حوار جاد تشارك فيه كل القوى الوطنية - السياسية والاقتصادية والديمقراطية - وتلتزم الحكومة بما يسفر عنه.

فى خطابه بمناسبة عيد العمال هذا العام ، تحدث الرئيس مبارك فى أشياء كثيرة ، ليس من بينها مايسر أحوال العمال المباشرة ، سوى قوله إنهم أبناء بارين بهذا الوطن ، وهذه حقيقة .. وأنهم كثيرون الخلفة ، مما يزدى لالتهام الجزء الأكبر من عائد التنمية ، وهذا قول معتاد من الرئيس ، يتكرر سنوياً فى هذه المناسبة ، عندما يطالب أحد النقابيين الحاضرين فى الاحتفال بالمنحة ، حتى أصبح مشهداً محفوظاً ومتوقفاً ..

أما الكلاء المحدد ، والتوجيهات الواضحة ، فيما يتعلق بالشئون الداخلية ، فكانت كلها بشأن انقطاع الحاص ، الذى سقى تشجيعه والتفريق بين من نهبوا أموال البنوك ، ومن هم سواهم من الرأسمالين .. واستطال الحديث حتى أصابنى الشك فى مناسبة الاحتفال .. نظرت إلى النتيجة المعلقة إلى الحائط ، فوجدتها تشير إلى أن السوم ٣٠ أبريل ٢٠٠١ .. اليوم السابق مباشرة على أول مايو ..

لم أندش .. ورحت أتابع رصد أحوال العمال خلال عام ، واحتجاجاتهم .. وتفجرت الأسئلة .. والملاحظات

٧٧ احتجاجاً عمالياً خلال عام



٧٧ احتجاجاً

فى مقابل ٢١ تحركاً فقط لعمال القطاع العام ، ٣ تحركات فى القطاع الحكومى ، وتحرك واحد لعمال القطاع التعاونى.

وتنوعت أساليب التحرك فى تلك الاحتجاجات ، بين ٤٢ إعتصاماً و ١٨ إضراباً عن العمل ، و ٧ حالات تجمهر ، و ٦ مظاهرات ، و ٣ حالات إضراب عن الطعام ، وفى حالة واحدة قدم العمال شكوى جماعية لمكتب العمل بالعاشر من رمضان.

ومن الملاحظات المهمة على هذه التحركات ، والتي قد تعطى مؤشراً ما ، فى

لقد شهدت الفترة من فبراير ٢٠٠٠ حتى فبراير ٢٠٠١ ، طغى لما نشرته الصحف الحزبية والمستقلة ، ٧٧ تحركاً عمالياً ، كان معظمها فى مواقع القطاع الخاص ، الذى شهد ٥٢ تحركاً احتجاجياً جماعياً لعماله ،

تحليل : حسن بدوى

رصد : دار الخدمات النقابية ببحلوان

أسئلة حديد بدأت تطرح نفسها بقوة على المهتمين بسناعة الصراع الطبقي فى المجتمع ، وبشكل خاص ، المتابعين لحركات الاحتجاج العمالي خلال العام السابق . ولعل تحديد مركز النقل الحال فى نضال العمال ، أحد أهم موضوعات تلك الأسئلة وهل بدأ هذا المركز ينتقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص ؟ والإجابة عن هذا السؤال نفسه بدل محاولات داسة لرصد دقيق ، قدر الإمكان ، لنا بحرى على أرض الواقع ..

تحركات القطاع العام غلب عليها السعي للمحافظة على الحقوق المكتسبة التي تتعرض للتهديد بالانتقاص والإلغاء .. أما تحركات القطاع الخاص فأغلبها كانت بسبب الأجور والحفاظ على وظائفهم ..

من ٢٧٪ إلى ٢٢٥٪ ثم ١٩٦٪ ثم ١٥٠٪ وتحركت اللجنة النقابية لدى جميع الجهات المعنية ، ولكن دون جدوى . وفي شركة القناة للتوكيلات الملاحية ، التابعة لهيئة قناة السويس ، اعتصم أكثر من ١٦٠٠ عامل ، بمشاركة لجناتهم النقابية ، في منتصف مارس ٢٠٠٠ ، وكان الاعتصام مفتوحاً لحين صرف الحوافز ، التي قرر الرئيس الجديد للشركة إلغائها ، وطالب المعتصمون أيضاً بإقالتها .

وفي شركة المحمودية للمقاولات ، اعتصم ٢٠٠٠ عامل يومي ٢٧ و ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ للمطالبة بصرف الحوافز ، التي تم حرمانهم منها منذ أبريل ١٩٩٩ ، وتدخل الأمن لفض الاعتصام بالقوة .

واحتجاجاً على وقف صرف الحوافز والمنح ، أضرب عمال شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج بشبين الكوم عن العمل يوم ٣ أغسطس ٢٠٠٠ . ثم أضرب عن العمل ٥٠٠ عامل بموقع قويسنا ، التابع لنفس الشركة ، في يوم ٢ نوفمبر ٢٠٠٠ ، للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية ، التي تقرر في يوليو من نفس العام .

واحتجاجاً على خصم نسب من الحوافز والأرباح ، تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪ ، في الشركة الآلية والصناعية بكفر الزيات ، اعتصم ٢٠٠ عامل لمدة ٨ أيام ، ابتداء من يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠ .

وفي ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠ ، اعتصم عمال ترسانة السويس البحرية ، للمطالبة بصرف حصتهم في الأرباح .

وكان أكبر تجمعهم عمالي ، أمام المقر الرئيسي لشركة بيع المصنوعات بالأزيكية ، عندما تجمع ١٥٠٠ عامل من المحالين للمعاش المبكر ، للمطالبة بصرف بقية مستحقاتهم ، وذلك في يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠ .

وفي ٢٥ ديسمبر ، اعتصم العاملون بمستشفى التأمين الصحي بالسويس ، احتجاجاً على عدم صرف الحوافز والبدلات ، منذ افتتاح المستشفى في أكتوبر ٢٠٠٠ .

أما عمال الشركة العربية للشحن والتفريغ بالاسكندرية ، فقد قاموا بثلاثة تحركات احتجاجية فيما بين نوفمبر ٢٠٠٠ وأول مارس الماضي .. في ٢٠ نوفمبر تظاهر ٢٥٠٠ عامل بالشركة احتجاجاً على عدم صرف الأجور والحوافز ، وفي ٢٧ فبراير تجمع ٤٠٠ عمال احتجاجاً على عدم صرف الحوافز ، وفي أول مارس الماضي اعتصم

العامه لعمال النسيج ، التي يرأسها رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ، ووكيل مجلس الشعب ، السيد راشد ، وأمام دواوين بعض المحافظات ، كالإسماعيلية وغيرها . ولنتقل الآن إلى مطالب تلك التحركات العمالية ، وبعض التفاصيل الأخرى ، التي ربما تكشف عن ملاحظات جديدة ، جديدة بالبحث والمتابعة بشأنها .

الأجور .. الأجور

كانت الأجور محور الصراع الرئيسي في معظم التحركات العمالية خلال العام الماضي ، وهي إن كانت قد اقتضت في مواقع القطاع العام على الأجر المتغير ، ومن حوافز وبدلات وعلاوات ومنح وأرباح وخلافه ، باعتباره الجزء من الأجر ، الذي يمكن لإدارات القطاع العام التلاعب فيه ، وباعتبار هذا التلاعب وسيلة أساسية ، اتبعتها إدارات هذا القطاع للضغط على العمال لإجبارهم على طلب الخروج للمعاش المبكر .. فان قضية الأجور في مواقع القطاع الخاص ، كمحور للصراع بين العمال وأصحاب الأعمال ، شملت الأجر بالكامل ، الأساسى والمتغير معاً ، فقد هرب بعض رجال الأعمال إلى الخارج وأغلقوا مصانعهم ، وتوقفوا عن دفع أجور العمال ، بعد أن نهبوا قروضاً بملايين الجنيهات أو الدولارات من البنوك ، والبعض الآخر لم يهرب ، ولكنه تعثر ، بسبب ديونه للبنوك ، وقام بتحميل العمال أعباء التعثر ، والبعض استفاد بالإعفاءات والتسهيلات ، وتربح وقام بتهرب ثرواته إلى الخارج ، وقرر منفرداً التوقف وتغيير النشاط ..

ومن تفاصيل تحركات عمال القطاع العام بسبب الأجور ، يبرز اعتصام عمال الشركة المصرية للحرايات بحلوان بالكامل (٢٨٠٠ عاملاً) واستمر الاعتصام لمدة يوم ، بمشاركة اللجنة النقابية ، وذلك في أوائل فبراير ٢٠٠٠ ، احتجاجاً على خفض الحوافز من ١٥٪ إلى ١٠٪ ، وكان قد سبق خفضها

محاولة الإجابة عن السؤال المطروح في مقدمة هذا المقال ، أن غالبية التحركات في القطاع العام ، اتخذت شكل الاعتصام في مواقع العمل (١٣٠ اعتصاماً) مقابل إضرابين فقط عن العمل ، ومظاهرتين ، وحالتين للتجمهر ، وإضرابين عن الطعام .. بينما شهد القطاع الخاص ٢٨ اعتصاماً ، و ١٤ إضراباً عن العمل ، و ٤ مظاهرات ، و ٤ حالات تجمهر ، وحالة إضراب عن الطعام ، وحالة شكوى جماعية لمكتب العمل .. بينما شهد القطاع الحكومي إضرابين عن العمل ، وحالة تجمهر .

وإذا كان استخدام أسلوب الإضراب عن العمل قد بدأ يتزايد ، خاصة في مواقع القطاع الخاص ، بينما يسود أسلوب الاعتصام في مواقع القطاع العام .. فان هذه المعلومة تستحق التوقف عندها ، ورصد مسارها خلال الشهور والأعوام القليلة القادمة .

كسر العزلة

الملاحظة الثانية المهمة ، والمرتبطة بالسؤال المطروح أيضاً ، تتعلق بما يلسمه المتابعون خلال العام الماضي ، والذي ربما يحدث لأول مرة منذ سنوات طويلة ، وبشكل متزايد ، وهو امتداد تحرك العمال ، خاصة في مواقع القطاع الخاص ، إلى خارج مواقع العمل ، فشهدنا العديد من حالات الاعتصام الجماعي للعمال ، وبالمئات ، في مبنى اتحاد نقابات العمال بشارع الجلاء ، بوسط القاهرة ، في محاولة للضغط على التنظيم النقابي للاهتمام بمطالبهم ، أو لهروب أصحاب مصانعهم إلى الخارج ، وإغلاق المصانع ، أو لوجود مواقعهم في مناطق منعزلة ونائية بالمدن الجديدة ، مثل العاشر من رمضان ، والسادس من أكتوبر .

كما شهدنا العديد من حالات التجمهر والتظاهر ، أمام مجلس الشعب ، ومجلس الوزراء أثناء اجتماعاته ، وأمام مبنى النقابة

٤٠٠ عامل ، للمطالبة بعرف بقية مستحقات الحالين للمعاش المبكر .
وفي ١٨ مارس الماضي ، اعتصم ٦٠٠ عامل بشركة النصر للمحولات الكهربائية "الماكسو" احتجاجاً على خصم شهر من أرباحهم ، ولجأوا إلى "البدرى فرغلى" عضو مجلس الشعب " حزب التجمع " ، الذى قد طلب إحاطة إلى على الصعيدى وزير الكهرباء ، حول هذا الموضوع

طحن بلا رحمة

أما قضية الأجور فى القطاع الخاص ، فكانت أكثر تفرحاً ، وكان أصحاب العمل هناك يكسبون الثروات ، ويطحنون العمال بلا رحمة .. وتحرك العمال الذين فقدوا أجورهم ، وأغلقت مصانعهم ، دفاعاً عن حقهم فى الحياة .. وتوالى الإضرابات والظاهرات والاعتصامات ..

فى منتصف فبراير ٢٠٠٠ ، أضرب عمال شركة " سالمكو " بالعاشر من رمضان وهم ٢٢٥ عاملاً ، عن العمل ، مطالبين بزيادة العلاوة السنوية .. والجدير بالذكر أن هذه الشركة لا يوجد بها لجنة نقابية.

وخلال يومى ١٩ و ٢٠ فبراير ٢٠٠٠ ، أضرب عمال شركة الشروق لمواد البناء " الشريف سابقاً " عن العمل ، مطالبين بصرف أجور الشهور الثلاثة السابقة ، استمر الإضراب لمدة يومين .. وكان العمال قد أرسلوا مذكرات بمطالبهم إلى جميع الجهات ، ووزارة العمل ، واتحاد نقابات العمال ، دون جدوى ، فقرروا الإضراب ، وتوجهوا إلى " محمد عبد العزيز شعبان " عضو مجلس الشعب " حزب التجمع " ، الذى وعدهم ببحث مشكلتهم مع المسئولين ، كما اعتصم العمال فى أوائل أكتوبر الماضى ، مطالبين بتشغيل المصنع ، وبصرف أجورهم المتوقفة منذ يوليو ٢٠٠٠ .

وفى أوائل مايو ٢٠٠٠ ، اعتصم العاملون بصحيفة " كايرو بوست " ، وهى صحيفة مستقلة ، يملكها ويرأس تحريرها أشرف محمد عبد المنعم ، للمطالبة بحق ٣٠ عاملاً وصحفيًا فى صرف أجورهم المتوقفة منذ ٤ شهور ، واحتجاجاً على قرار مالك الصحيفة بفسلهم .

ضحايا الخصخصة

أما شركة " قالكترون " بالاسماعيلية ، التى تم خصخصتها ، فقد تظاهر حوالى ٣٧٠ عاملاً بها أمام مجلس الشعب ، فى أواخر مايو ٢٠٠٠ ، مطالبين بصرف أجورهم المتوقفة صرفها منذ فبراير ١٩٩٩ . وفى ١٠ يونيو اعتصم العمال بمقر الشركة بالاسماعيلية لنفس السبب ، ونتيجة لعدم



السيد راشد

النقابات غير موجودة أو منعزلة عن التحرك العمالى

الاستجابة لمطالبهم ، تظاهروا أمام مبنى المحافظة فى يوم ١١ يونيو ٢٠٠٠ ، وبلغت المأساة ذروتها ، عندما أضرب ٤٠٠ عامل بالشركة عن الطعام ، يوم ٢٣ يونيو ، واستمر الإضراب لمدة أسبوع ، ونقل عدد كبير منهم إلى المستشفى فى حالة خطيرة.

وفى شركة أسمنت أسبوط ، التى تم بيعها لمستثمر مكسيكى ، أضرب ٣٧٠٠ عامل عن العمل فى أوائل فبراير ٢٠٠٠ ، بعد إعلان صاحب الشركة عن خطته لإحالة ٢٨٠٠ عامل إلى المعاش المبكر ، وتم اعتقال ١٧ من قيادات العمال ، وفرض تصاعد الأحداث على المجلس المحلى للمحافظة مناقشة الموضوع ، وقرر المجلس تشكيل لجنة تقصى حقائق ، محذراً من خطورة ممارسات المستثمر المكسيكى على الأوضاع فى الشركة .. وفى أوائل يوليو ٢٠٠٠ ، اعتصم ٢٢٠٠ عامل بمقر الشركة لمدة يومين ، احتجاجاً على تخفيض الأجور.

وفى ٦ يونيو ٢٠٠٠ ، تظاهر ٢٠٠ عامل بشركة الاسكندرية للصلب ، أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، لتقاعس الجهات الحكومية فى التدخل لصرف

مستحقاتهم المتأخرة منذ ٨ شهور . وفى ١٠ يونيو ، اعتصم ٤٠٠ عامل بشركة المسبوكات بالاسكندرية ، احتجاجاً على إلغاء الحوافز والبدلات .

وفى أواخر يونيو ، اعتصم ٣٠٠ عامل بشركة " نستلة " بمدينة السادس من أكتوبر ، احتجاجاً على قرار مالك الشركة ، مالىزى الجنسية ، بزيادة ساعات العمل وخفض الأجور .. وعاد العمال للاعتصام يوم ٢٨ يوليو ، ولمدة أسبوع ، مطالبين بحقوقهم القانونية فى الإجازات السنوية ، والعلاوات ، وتدخل الأمن لفض الاعتصام ، مما دفع النائب " البدرى فرغلى " للتقدم بطلب إحاطة حول الموضوع ، فى مجلس الشعب .

وفى ١٦ يوليو ، اعتصم ٥٠٠ عامل ، بشركة " جاك ستروين " ، للمطالبة بأجورهم المتوقفة منذ شهرين .

وفى ١٨ يوليو ، اعتصم عمال شركة الغازات الصناعية بالاسكندرية ، للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية .

وأيضاً ، فى شركة تليمصر ، التى تم خصخصتها ، اعتصم العمال يوم ١٥ أغسطس ، احتجاجاً على خفض العلاوة الدورية إلى النصف ، وخفض الحوافز ، وإلغاء منحة المدارس ، والتى تعادل أجر شهر ونصف .. وبعد مفاوضات مع النقابة العامة للصناعات الهندسية ، واللجنة النقابية ، تم صرف الحوافز ، ومنحة مدارس قيمتها نصف شهر .

وتجمهر حوالى ٣٥٠ عاملاً بالشركة العربية الأمريكية للنسيج ، يوم ٥ سبتمبر ، أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، للمطالبة بتدخل الحكومة لصرف العلاوات والحوافز ، المتوقفة منذ ٣ شهور ، وتشغيل المصنع ، الذى أوقفه أصحابه عن العمل .

تجاهل الوزير

ورغم تدخلات أحمد العماوى ، وزير القوى العاملة ، لدى أصحاب الشركة العالمية للنقل الثقيل ، بالعاشر من رمضان ، فقد أصروا على عدم صرف أجور العمال المتأخرة ، وتخفيضها بنسبة ٣٠٪ وتصفية الشركة بدون إعلان .. ولهذا تقدم ١٤٠ عاملاً بشكوى جماعية إلى مكتب العمل بالعاشر ، لرفع دعوى قضائية باسمهم .

وبعد هرب المليونير مصطفى البليدى ، صاحب الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات ، وتأخر صرف أجور العمال لمدة شهرين ، تجمهر العمال فى أول نوفمبر الماضى ، للمطالبة بمستحقاتهم .



عبد العزيز شعبان



أبدي فرغلي

الدفاع عن حقوق العمال

بمبنى الاتحاد بـ ٦ مايو ٢٠٠٠ .. وأخيراً اضطر ٢٥٠ عاملاً ، هم كل عمال الشركة ، لاصطحاب زوجاتهم وأطفالهم ، والاعتصام أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٠ .

فهل كان تكرر اعتصام وتجمهر عمال القطاع الخاص ، خلال العام الماضي ، أمام مجلس الوزراء ، رسالة ذات مغزى لرئيس الوزراء . د. عاطف عبيد ، المعروف بأحاسه الرقيق جداً أمام " زعل " أي مستثمر ، مصري أو أجنبي ، حتى لو فقد قطته !! والاكتفاء بالبتسامة لأمعنى لها ، أمام جموع

المتوقفة منذ سبتمبر ١٩٩٩ .. وأقام العمال دعوى قضائية لفرض الحراسة على الشركة ، لمنع تصفيتها ، وتشغيلها بواسطة حارس قضائي .

كان الاعتصام الأول بمقر الشركة ، بالعاشر من رمضان ، في ٦ فبراير ٢٠٠٠ . واستمر لمدة ٣٥ يوماً ، فلم يهتم بهم أحد .. اضطر العمال لنقل الاعتصام إلى مبنى اتحاد العمال ، بشارع الجلاء ، يوم ٢٢ أبريل ٢٠٠٠ . ووعدهم محمد مرسى ، أمين عام الاتحاد بحل مشكلتهم .. وأمام استمرار المشكلة بلا حل ، عاد العمال للاعتصام

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠٠٠ ، سحافته اندلست ، تظاهرت ٣٠٠ عاملة بمصنع الملابس الجاهزة ، وخرجت المظاهرة إلى الطريق ، وتصدى لهن الأمن ، وأعادهن إلى المصنع ، تظاهرت العمالات احتجاجاً على قرار المستثمرين ، المصري والدنماركي ، بوقف الإنتاج وعدم صرف الأجور .

وفي منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ ، اعتصم عمال شركة المشروعات الصناعية والهندسية ، بسواق الشركة في مدينة نصر والقنطرة وبنييه والمنصورة ، مطالبين بصرف الحوافز المتوقفة منذ حصة الشركة قبل ٦ شهور .

وفي ١٩ ديسمبر ٢٠٠٠ ، اعتصم ٢٣٠ عاملاً بشركة سالي مصر الكويت للشبكات الحسنة ، من أجل اتحاد نقابات العمال ، لصرف أجورهم المتوقفة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ .. وكان العمال قد لجأوا إلى حسم الحجب دون جدوى .. واضربوا بعد أن وعدتهم قيادات لاتحاد بحل مشكلتهم والنظر العمال حتى ١٠ فبراير الماضي دون جدوى ، فعادوا للاعتصام بصفر الاتحاد .

وأمام النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بشبرا المظلات ، اعتصم عمال الشركة الاقتصادية للتنمية الصناعية ، بالعاشر من رمضان ، التي يملكها المستثمر السوري الأمريكي عادل أغا ، في يوم ٧ يناير ٢٠٠١ . للمطالبة بصرف أجورهم المتوقفة منذ نوفمبر ٢٠٠٠ ، وتشغيل الشركة ، وأمام تعسف المدير ، قبرت النقابة العامة منع عمال معونه من مرافقتها ، لحين حل مشكلتهم . وكان العمال قد اعتصموا بمقر الشركة ، في يوم ٦ ديسمبر ٢٠٠٠ ، وبه يهتف سطلهم أحد ، فلجأوا للاعتصام وتظاهروا ، أمام مبنى النقابة العامة .

وفي ٢٢ يناير ٢٠٠١ ، اعتصم ٣٠٠ عامل شركة الشروق لخامات البلاستيك الشريف سابقاً ، وهي واحدة من ١٧ شركة تتبع نفس المجموعة ، مطالبين بصرف أجورهم المتوقفة منذ ٩ شهور ، وتشغيل الشركة .. وتحسين العمال نفس الأسباب ، يوم ٥ فبراير الماضي .

وفي ١٣ فبراير الماضي ، اعتصم عمال شركة مصر لتصنيع الزيوت بالسويس " النخلتين " ، احتجاجاً على تأخر صرف الحوافز ، والآخر الإضافي .

إصرار العمال

أما عمال الشركة المتحدة للكيماويات ، فقد اعتصموا أربع مرات ، فيما بين فبراير وسبتمبر من العام الماضي ، لصرف أجورهم

العمال المطالبين بأجورهم ، ليتمكنوا من إعالة أسرهم!!

إضرابات السرفيس

وخلال العاد الساضى ، تكررت إضرابات سائقى السرفيس ، احتجاجاً على قانون المرور الجديد ، وبسبب تعسف شرطة المرور فى بعض المحافظات ، وفرض رسوم مبالغ فيها "كارتة" تحصلها المحافظة من كل سائق ، أو تناعس محافظة فى رصف طريق سريع ، مما يهدد بمخاطر وكوارث .. فأضرب سائقو السرفيس بالجيزة وأوسيم عن العمل لمدة أسبوع ، ابتداء من ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ ، وتبعهم سائقو سرفيس الشرقية فى ١١ مارس ٢٠٠٠ ، ولمدة أسبوع أيضاً ، ثم سائقى السرفيس بمركز أبشواى بالقليوب ، يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٠ ، وسائقو السرفيس بشرق الاسكندرية ، فى ٢٨ مارس ، ولمدة يومين ، وانضم إليهم يوم ٢٩ مارس سائقو السرفيس بمحافظة البحيرة ، وامتد الإضراب إلى سرفيس الغربية والمنصورة فى أول أبريل ٢٠٠٠ .. أما إضراب "سرفيس" قنا ، والذي استمر يومين ، ٣ و ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠ ، فكان احتجاجاً على زيادة الرسوم التى تحصلها المحافظة.

التصدى للأجانب والتصفية

وقد أدى سوء معاملة المديرين الأجانب ، بفندق ميريديان ، للعمال المصريين ، إلى إضراب ٣٠٠٠ عامل يوم ٩ مارس الماضى ، وفى شركة أسمنت العامرية ، التى يملكها مستثمر برتغالى الجنسية ، أضرب أكثر من ١٨٠٠ عامل عن العمل ، يوم ١٨ يناير الماضى ، احتجاجاً على لائحة المعاش المبكر التى أعلنتها الإدارة ، بهدف تخفيض العالة.

وفى شركة أسمنت بورتلاند بالاسكندرية ، أضرب ١٥٠٠ عامل عن العمل فى منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ ، لمنع الإدارة الإنجليزية من تفكيك الشركة وتقسيمها ، بهدف تصفيتها . وفى ٨ يناير الماضى ، تظاهر ٨٠٠ عامل بشركة وسائل النقل الخفيف ، احتجاجاً على محاولات بيع الشركة ، لتحقيق مصالح شخصية لبعض المسؤولين فى الشركة ، وأحد المستثمرين.

النقل ومشاكل أخرى

وكان نقل العمال من مدينة إلى أخرى ، أحد أسباب التحركات العمالية ، ففي أواخر فبراير ٢٠٠٠ ، اعتصم ٤٠ عاملاً بشركة الأهرام للمشروعات بالاسكندرية ، احتجاجاً على نقلهم إلى فرع مدينة بدر ، دون توفير سكن لهم ، أو تعويضهم مالياً . وفى أوائل أبريل ٢٠٠٠ ، اعتصم ١٥٠ عاملاً بمصنع تركونا ، بحداثق القبة ، التابع

لشركة مصر حلوان للغزل والنسيج ، احتجاجاً على قرار نقلهم إلى شركة الشوريحي بامباية ، واجتمع النائب محمد عبد العزيز شعبان" مع "السيد راشد" وكيل مجلس الشعب ، ورئيس اتحاد العمال لبحث المشكلة ، وقدم مذكرة بشأنها إلى "مختار خطاب" وزير قطاع الأعمال العام .. وفى ٣٠ يولية تظاهر العمال أمام مقر مجلس الوزراء ، أثناء اجتماع المجلس ، بسبب الإصرار على قرار نقلهم.

وفى ١٢ سبتمبر أضرب ١٤ عاملاً بالشركة العربية لحليج الأقطان بزفتى عن الطعام ، احتجاجاً على نقل سبعة منهم إلى فرع الشركة بالقليوب ، وكان من بين المنقولين عوض السودانى ، أمين عام اللجنة النقابية.

وفى ٢٣ فبراير ٢٠٠١ ، اعتصم ١٥٦ عاملاً بشركة "استيكرو للصناعات المعدنية" احتجاجاً على قرار نقلهم من غمرة إلى حلوان وشبرا.

ومن النقل إلى الإجازات الإجبارية ، التى وصلت إلى تسعة شهور فى المتوسط بشركة النصر للصناعات الهندسية المعمارية " إيكون" ، مما دفع ٦٠٠ عامل بمقر الشركة بوادى حوف للاعتصام فى أوائل مارس ٢٠٠٠ ، مطالبين بتشغيل العمال ، وصرف بدل المنطقة ، الذى تقرر إلغاؤه.

احتجاجات متميزة

ومن الاحتجاجات ذات المغزى ، تلك التى وقعت فى مواقع حكومية أو خاصة ، لها طابع خاص .. أو أهمية حيوية .. وفى ١٤ مايو ٢٠٠٠ ، أضرب عمال هيئة النظافة بالجيزة عن العمل ، مطالبين بصرف بدل العدوى مع المرتب الأساسى ، وأجر الراحة الأسبوعية ، وتوفير وسائل مواصلات .

وفى الشركة العربية للملاحة البحرية ، التابعة لجامعة الدول العربية ، أضرب ١٠٠ عامل عن العمل ، يوم ١٩ يونية ٢٠٠٠ ، مطالبين بأجورهم المتوقفة منذ ٣ شهور . وطوال الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٠ ، أضرب العمال وأصحاب ورش الألومنيوم فى ميت غمر ، احتجاجاً على ضريبة المبيعات ، وحالة الركود التى شلت السوق المصرى.

وفى ٢ نوفمبر ٢٠٠٠ ، تجمع ١٢٠٠ عامل وموظف بجامعة قناة السويس ، بعد أن تقرر فصلهم ، رغم أنهم يعملون بعقود محددة المدة ، تتجدد تلقائياً منذ عدة سنوات.

وفى شركة حديد الدخيلة ، التى يملكها امبراطور الحديد ، الملياردير أحمد عز ، اعتصم ٣ آلاف عامل وشارك فى الاعتصام كبار المديرين بالشركة ، احتجاجاً على التلاعب بحقوق العاملين المساهمين ..

فواصل

* إنه عام متخيم بتحركات العمال الاحتجاجية .. التى تبلغ بين عمال القطاع الخاص ، غير المنظم نقابياً ، ضعف مثيلتها بين عمال القطاع العام ..

* وكان التلاعب فى الأجر المتغير ، والنقل من موقع لآخر ، أهم دوافع الاحتجاج فى القطاع العام ، بالإضافة إلى شبهات الفساد وراء محاولات بيع الشركات ..

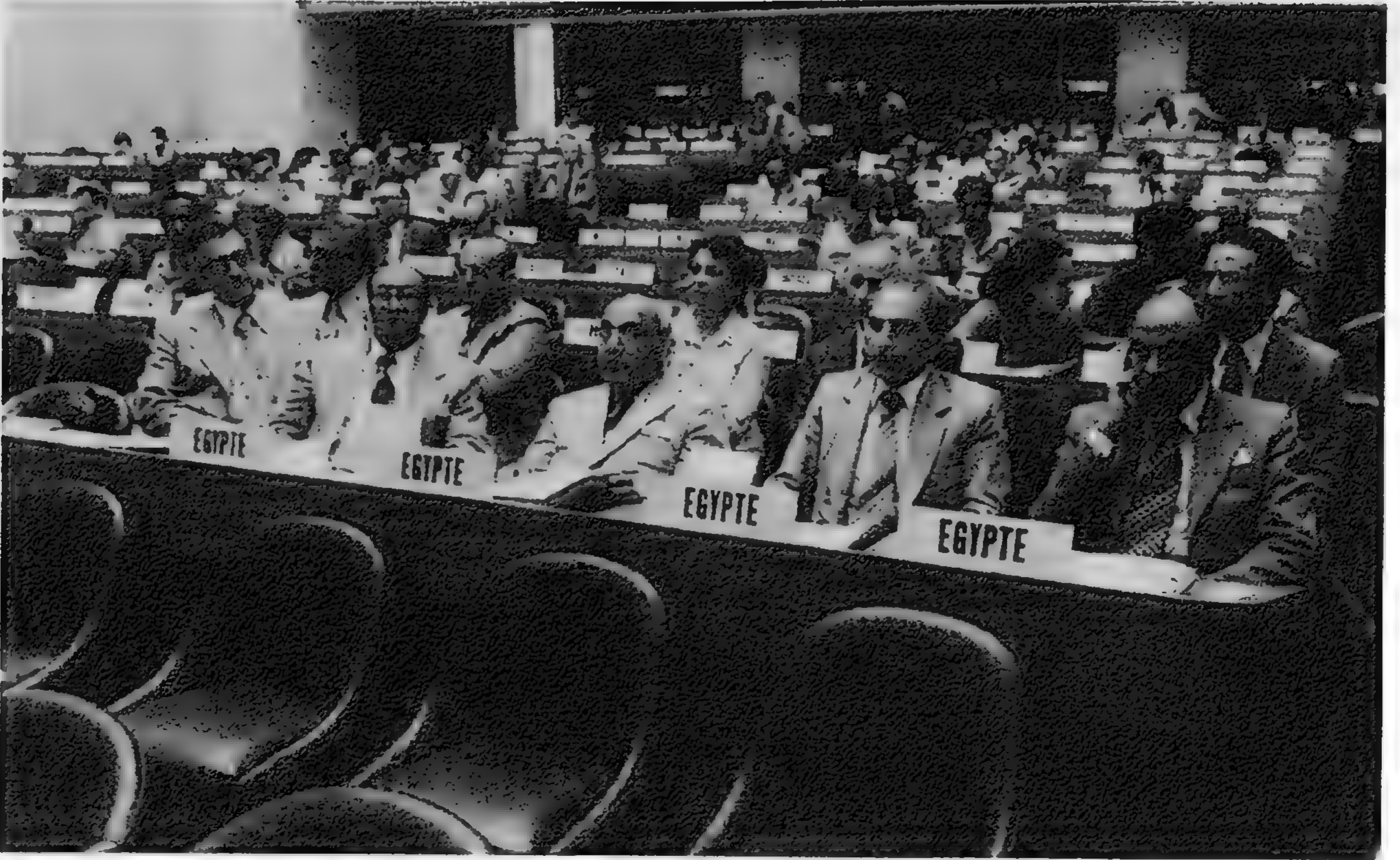
* بينما كان الإغلاق ، وهرب أصحاب المصانع ، والامتناع عن سداد أجور العمال ، أهم دوافع التحرك العمالى فى القطاع الخاص ..

وباستثناءات محدودة ، كما فى شركة النقل الخفيف ، أو المصرية للحراريات ، كانت النقابات ، إما لا وجود لها أصلاً ، أو منعزلة عن التحرك العمالى .. وباستثناء أيضاً مفاوضات محدودة شاركت فيها لجان نقابية أو نقابات عامة ، كما حدث فى تليمصر ، وعمال شركة عادل أغا للنسيج ، ولكنها مشاركة هزيلة الأثر ، ولم تسفر عن شئ ، لاقتصرارها على مناشدة أصحاب العمل الاستجابة لمطالب العمال ، إما شفاهة أو كتابة . دون تحرك جدى من جانب التنظيم النقابى ..

* وغلب على تحركات عمال القطاع العام ، محاولة الحفاظ على الحقوق المكتسبة ، والتى تتعرض للانتقاص ، والتهديد بالإلغاء ، بل والإلغاء أحياناً .. بينما غلب على تحركات عمال القطاع الخاص المطالبة بصرف أجورهم المتأخرة ، والحفاظ على مواقع عملهم ، وتشغيلهم ، ولو بقرار قضائى ، وبإشراف المدعى الاشتراكى .

* وقد زاد أسلوب الإضراب عن العمل ، بين أساليب الاحتجاج العمالى ، رغم كثرة عدد الاعتصامات ، وهى تمثل أسلوباً محدود الأثر ، بل تم تجاهله فى أحيان كثيرة من قبل الدولة وأجهزة الأمن ، خاصة فى المدن الجديدة ، وتجاهله بعض إدارات القطاع العام ، طالما أن الانتاج مستمر ، وإن كان يتطلب عبئاً تأمينياً لمواقع العمل.

* غير أن تلك التحركات ، على كثرتها ، كانت متفرقة ، وجزئية ، ولا يجمع بينها أى شكل تضامنى ، رغم تبنى كل منها لمطالب يعانى من عدم وجودها قطاعات واسعة من العمال ، كما أنها تحركات تفتقد إلى القيادة النقابية والعمالية صاحبة الخبرات النضالية ، فى أغلب الأحوال .. ورغم ذلك فإن قيادات طبيعية للعمال تولد .. ولعل احتجاجات العمال ، التى انتقلت من أطراف المدن الجديدة ، إلى قلب القاهرة تؤكد أن ثمة ميلاد جديد .. وخبرات جديدة .. وأساليب متنوعة للحركة العمالية والنقابية ..



سعد محمد أحمد.. وولد مصر في مؤتمر العمل الدولي - يونيو ١٩٧٩

سعد محمد أحمد .. وعاقبة الدفاع عن مبادئ عفا عليها الزمن

شخصيتين معه في إطار وجودي في ساحة الحركة العمالية، فعندما كنت بصحبة المرحومين أحمد فهمي وعبد اللطيف بلطية في زيارة لبريطانيا عام ١٩٦٨ نظم لنا السفير المصري في لندن، المرحوم أحمد حسن الفقي، لقاء مع الطلبة المصريين هناك، ولما كانت أحوال تلك الفترة ساخنة ونفوس الشباب مشحونة بكثير من التساؤلات والغضب، فقد كان النقاش حامياً، ولفت نظري كثرة التساؤل حول خلفية صعود «أسرع صاروخ في سماء السياسة المصرية المعاصرة» كما قال أحد الشبان في تساؤله عن اللعنان المشير للدهشة للسيد ضياء الدين داود وتصعيده بهذه السرعة من عضو مجلس أمة مجهول إلى وزير للشئون الاجتماعية فعضو للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في خلال فترة قليلة من الزمن نسبياً.

مواقف صاحبها وإدانة مواقف خصومه، والمزج في مثل هذه المذكرات التي يكتبها بعض من يشقون في قدرتهم على الكتابة البليغة أنهم يفعلون ذلك دون الاستعانة، كما يحدث في الغرب، بمحور متمرس بهذه الأمور بوجههم إلى الطريقة الصحيحة في كتابة المذكرات وعرض المعلومات بما يحافظ على التسلسل الموضوعي والتاريخي ويخلصها من الحشو واللغو والتكرار والتناقض.

وبالطبع فإن مذكرات الأستاذ ضياء الدين داود، مع احترامنا لتاريخه السياسي، لم يكن لها أن تشغل جانباً من هذه الذكريات العمالية، لولا أنها ذكرتني بداءة بواقعتين

في منتصف شهر مارس الماضي كنت أشتري بعض الصحف والمجلات الأسبوعية عندما وقعت عيني على كتاب بعنوان «مذكرات ضياء الدين داود.. سنوات عبد الناصر وأيام السادات»، فاشتريته متوسماً أنني سأجد فيه ثروة من المعلومات عن خفايا تلك المراحل من رحل عاتق في قمة السلطة فترة طويلة ثم ذاق مرارة السجن في قضية لا يزال الكثير من خباياها غير معروف أو ملتبس الأبعاد. والحقيقة أن ظني خاب، ولم أجد في الكتاب ما كنت أتوقعه من كم المعلومات، بقدر ما وجدت رطانة خطابية، سطحية للأسماء في بعض الأحيان، واقعيات طويلة من مذكرات وكتب الآخرين نشرت منذ زمن طويل وموجودة لدى ولدي الكثيرين من القراء المهتمين بهذا الشأن، كما لو كانت مرافعة قانونية يراد بها إثبات صحة

محمد جمال إمام

ثم حدث بعد ذلك أن أخذ الأستاذ عبد الله إمام مدير تحرير جريدة العمال (ولمجلة العمال قبل أن تتحول إلى جريدة في عام ١٩٦٨) يعقد ندوات شهرية يدعو إليها بعض القيادات التنفيذية والسياسية لمناقشة القضايا السياسية والعمالية الهامة لينشرها على صفحات الجريدة، وكانت تربطه صداقة وطيدة قديمة بالأستاذ ضياء الدين داود من قبل صعوده لسلم المجد السياسي، ومن ثم فقد دعاه لإحدى هذه الندوات في شهر إبريل عام ١٩٦٩، وكان يشارك في الندوات عادة محررو الجريدة وهم مجموعة صغيرة من شباب الصحفيين، وكنت من بينهم حيث كنت أظلم بمسئولية الصفحة الخارجية من الجريدة بحكم موقعي في إدارة العلاقات الخارجية بالاتحاد العمال وإهتماماتي القديمة بالعمل الصحفي، فضلا عن عملي كحلقة وصل بين الجريدة وإدارة الاتحاد. وفي أثناء الحوار قال الأستاذ ضياء ما معناه إن العمال في مصر حصلوا بعد ثورة ٢٣ يولييه على قدر كبير من الحقوق والامتيازات بأكثر مما كانوا يطعمون فيه أو تصل إليهم أحلامهم، ويلا نضال من جانبهم من أجله، وهي مقولة باطلة وظالمة كان يردها الكثيرون من السياسيين في ذلك الوقت عن جهل منهم بأوضاع الحركة العمالية رغم تشديقهم بمفردات الخطاب الناصري الاشتراكي. وبالرغم من أن الحوار كان يدور مع قيادة سياسية رفيعة في ذلك الوقت، فقد وجدت لزاما علي أن أفند هذه المقولة الظالمة، وفي الحقيقة أنني استفزت أن تصدر من عضو باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، فطلبت الكلمة وأخذت أشرح تاريخ النضال العمالي في مصر وأن ما حصل عليه عمالها من حقوق هو ثمرة لهذا النضال حتى ولو لم يكن نضالا عنيفا أو تصادما. وأخست أن عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي لم يعجبه أن يعترض علي رأيه شاب صغير مجهول الهوية، فأنتهي الحوار سريعا وهرع مغادرا مكتب الجريدة، وباه الأستاذ عبد الله إمام بتوصيله إلي خارج دار الشعب التي كانت توحيد بها مكاتب الجريدة في ذلك الحين، ثم عاد وهو يصيح غاضبا حائفا علي «الشيوعيين الذين أفسدوا اللقاء والذين يريدون الإساءة إلي علاقته بالقيادي البارز!!» رغم ما كان تربطني به، أي بعبد الله إمام، من صداقة في ذلك الحين ورغم معرفته لتوجهاتي السياسية وانماياتي العقائدية.

جزاء سنمار

ما علت من ذلك، الذي جعلني أثير إلى

كثير من السياسيين في عهد عبد الناصر كانوا يجهلون أوضاع الحركة العمالية رغم تشديقهم بمفردات الخطاب الناصري الاشتراكي

هذه المذكرات التي خست أملتي وجعلتني أتخسر على العشرين جنبها التي دفعتها فيها أنني وجدت صاحب المذكرات يقول في صفحة ٢٨٧ منها «وقد قدم سعد محمد أحمد - مقرر النقابات العمالية بالمجيزة وقتها ووزير العمل فيما بعد في عهد السادات (١١)» (علامات التعجب من عند صاحب المذكرات، أما ما يستحق التعجب بالفعل فأن يجهل الزعيم الاشتراكي أن سعد محمد أحمد وقتها كان رئيسا لواحدة من أكبر النقابات العمالية في مصر وهي نقابة عمال الصناعات الغذائية).. تقريراً حول ما سماه تحركات منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكي مؤرخاً في ١٣/٥/١٩٧١ نسب إليهم أنهم يرددون أن السادات ينوي حل المؤسسات الدستورية والاستجابة لطلبات أمريكا!!.

وقلت لنفسي يا سبحان الله، لو أن هذا الكلام صحيح فإنه لم يشفع لسعد محمد أحمد الذي حيل بينه بعد أقل من شهرين وبين الترشيح لرئاسة نقابة عمال الصناعات الغذائية أو حتى لعضوية مجلس إدارتها بزعم أنه من «محاسيب» مراكز القوى، وحوصر في لجنته النقابية، وإن كان السبب الحقيقي لتلك المحاصرة هو إفساح الطريق أمام صلاح غريب لتولي رئاسة اتحاد نقابات العمال وذلك بإبعاد كافة القيادات التاريخية للحركة من طريقه. فلقد كان كلاهما عضواً في المجلس التنفيذي للاتحاد في دورة ١٩٦١ - ١٩٦٤ (كان سعد يشغل خلالها منصب سكرتير الاتحاد للتشقيف)، قبل عملية دمج النقابات العمالية في ٢٢ نقابة والاتفاق على

أن تمثل كل نقابة في المجلس التنفيذي للاتحاد بعضو واحد، مما جعل نقابة عمال المخاير التي اندمجت في نقابة الصناعات الغذائية مع نقابات أخرى من نقابات النسيج التي ينتمي إليها صلاح غريب تمثل في المجلس بأحمد فهميم، أما سعد محمد أحمد فقد عقد اتفاقاً مع حسن الفيومي رئيس نقابة عمال المخاير التي اندمجت في نقابة الصناعات الغذائية مع نقابات أخرى من نقابات العاملين في المشروبات والدخان والأغذية وصناعة السكر على أن يتولى سعد رئاسة النقابة الجديدة الموحدة بينما يمثلها الفيومي في المجلس التنفيذي للاتحاد، وهو اتفاق أطاح بعدد من رؤساء النقابات العديدة المندمجة في النقابة الموحدة خارج العمل النقابي رغم ما كان لبعضهم من تاريخ معروف ومشرف فيها، مثل المرحوم أحمد حيدر عزيز رئيس نقابة شركة السكر والتقطير والذي كان يشغل منصب سكرتير العلاقات الخارجية في اتحاد العمال في الدورة السابقة، وقد كان رحمه الله شخصاً غريب الأطوار من أصول تركية، مستقيماً لا يجيد الألاعيب النقابية، وكان يخاف من ركوب الطائرات بشكل مرضي، بحيث كان معروفاً عنه أنه إذا ما اضطر إلى قبول عضوية وقد نقابي إلى مهمة خارجية بحكم منصبه في الاتحاد فإنه كان يختفي تماماً من القاهرة صبيحة يوم السفر بحيث لا يعثر عليه المكلفون بتسفير الوفد حتى يمر موعد السفر ولا يضطر إلى ركوب الطائرة. وفي حين أن سعد في تلك الدورة كان رئيساً للنقابة مسموع الكلمة معروفاً على الساحة القومية، فإن صلاح غريب اكتفى كما ذكرنا من قبل بعضويته في مجلس إدارة نقابة عمال النسيج وكونه أحد نواب رئيسها وتركز عمله في مدينة الاسكندرية حيث يعمل ويقيم، حتى فرجت الحركة النقابية بتعيينه أميناً للعمال في الاتحاد الاشتراكي بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١.

البحث عن شقة

عرفت سعد محمد أحمد بعد فترة قصيرة من التحاقني بالعمل في اتحاد العمال في أكتوبر ١٩٦٣. فقد كان مقر الاتحاد حينئذ في شقة صغيرة في ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت تتكون من من سبع غرف، واحدة لمكتب رئيس الاتحاد وثانية للأمين العام وثالثة يشترك فيها المستشار القانوني مع زميل كان يجمع بين عمل العلاقات العامة والدولية ورابعة للأرشيف، وخامسة لاجتماعات المجلس التنفيذي وسادسة تستخدم كغرفة استقبال للضيوف، بينما كان القسم المالي

يشغل مكانا كان معدا في الأصل كمخزن ، ثم غرفة أخرى وضع فيها مكتب لي وكانت غرفة كبيرة ومن ثم كان يتجمع فيها معظم الموظفين في فترة العمل المسائية عندما يكون أحد من المسؤولين حاضرا لتبادل الأحاديث وتزجج الوقت . ولذلك فإنه عندما كان أحد القيادات النقابية يحضر إلى الاتحاد لأمر ما ويجهد رئيس الاتحاد أو الأمين العام مشغولين فإنه كان ينتظر أحدهما في مكاتب الموظفين . وعندما التحفت بالعمل في الاتحاد قادمة من الاسكندرية حيث تعيش أسرتي كان همي السحت عن شئنة أسيه قسبا بدلا من سكتي الفنادق . ولما كنت لا أزال سليم الطوية فقد أقترح على بعض الزملاء ، من باب التفكه الذي لم أفطن إليه حينئذ ، أن أطلب من سعد محمد أحمد الذي كان يرأس نقابة عمال المنسوجات الغازية حينئذ أن يساعدني في ذلك على أساس أن سيارات شركة الكوكاكولا التي ينسى إليها أصلا تحبب شوارع القاهرة كلها ، ولما طلبت منه ذلك فعلا ، أدرك بذكائه الحاد الخلفية الفكاهية للمسألة وجارى أصحابها في لعبتهم ووعدني خيرا . وهكذا نشأت بيني وبينه علاقة طيبة وإن تكن سطحية .

ولقد كان من السهل إقامة علاقة طيبة معه ، فقد كان متواضعا وألونا وودودا ويتمتع بروح الدعابة وخفة الظل وشديد الذكاء وعلى درجة عالية من الفطنة بحيث يسهل عليه وزن الأشخاص الذين يتعامل معهم واختيار الطريقة المناسبة لذلك وبسرعة ، ولديه عقل متوثب إلى التقاط الأفكار الجيدة وابتكار الأفكار الجديدة . ومن المؤكد أن صفاته الشخصية الإيجابية تلك هي التي ساعدته على أن يتدرج بسرعة في صفوف العمل النقابي من أسفل السلم إلى أعلاه ، وكان رغم تواضع حصيلته التعليمية حريصا على الاستزادة من الثقافة ، بحيث إنه أختير ضمن أول دفعة من النقابيين الذين تم تدريبهم على يد خبير سويدي في الثقافة العمالية أوفدته منظمة العمل الدولية إلى مصر في أواخر الخمسينيات للتمهيد لإنشاء مؤسسة للثقافة العمالية تعتمد أساسا على الكوادر العمالية ، وكان سعد من بينهم ، ثم أختار أن يكون سكرتيرا للتشقيف في مجلس إدارة الاتحاد كما سبق وأن أشرنا .

وحدث بعد ذلك ، وبعد أن أصبح رئيسا لنقابة الصناعات الغذائية ، أن طلب مني أن أتولى ترجمة مراسلات نقابته مع النقابات المماثلة مقابل مكافأة شهرية غير محددة ، ولم يكن لدى مانع بالطبع أن أزيد دخلي المحدود

بهذه الطريقة التي لن تكلفني كثير مشقة ، فقد كان سكرتير النقابة يحضر إلى المراسلات المطلوب ترجمتها فترجمها وأنسخها على الآلة الكاتبة إن كانت موجهة إلى الخارج ، وكان يحضر إلى كل شهر أو شهرين مكافأة تتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات ، وهو مبلغ لا بأس به في عرف تلك الأيام . وبعد فترة وكان سعد مسافرا إلى الخارج ، حدث أن كانت الكمية التي ترجمتها كبيرة وقد تأخر الدفع لنحو شهرين رغم الحاجة في الحصول على مكافأتي ، وفوجئت بالسكرتير يحضر لي ظرفا فيه خمسة جنيهات ، ووجدتها أقل مما أستحق بكثير وأحسست بمهانة بما وصل إليه الحال ، فرفضت أخذها وقلت له إنني لا أريد مكافأة وإنني أقوم بهذا العمل مجاملة لسعد . ولم يعجب هذا الموقف أمين صندوق النقابة واعتبرها إهانة أن أرفض قبول ما « تفضل » به علي . والذي أدهشني أنني وجدت سعد بعد عودته يعاتبني على رفضي لقبول ما أرسله إلى أمين الصندوق باعتبار ذلك خروجاً على مقتضيات الدوق في التعامل مع قيادة نقابية ، وأنه كان بإمكانه مجاملة الرجل بقبول ما أرسله وانتظر عودته من الخارج لأطلب منه تصحيح الرضع . وأفتت على حقيقة أنني ، رغم ما كنت قد أصبحت أمثله من خبرة مطلوبة في مجال العلاقات العمالية الدولية ، لا أزال مجرد مواطن من الدرجة الثانية في المحيط النقابي ، وأن أي عنصر نقابي منتخب يتقدم على كثيرا في المقام والمنزلة ، وهي مسألة لم تكن مجهولة لدى قما ولكنني فيما يبدو كنت قد غفلت عنها من جراء ما كنت أشعر به من تقدم في

خبرتي بعملية .

ثم جاءت أحداث ١٥ مايو وحل النقابات العمالية وإعادة تشكيلها ، وبعد انتهاء انتخابات اللجان النقابية ، وعندما بدأت مرحلة النقابات العامة حجت شهادة الاتحاد الاشتراكي عن سعد لمنعه من التصعيد إلى مستوى النقابة العامة فالإتحاد العام للأسباب التي ذكرناها في حديثنا عن صلاح غريب ، رغم أن سعد محمد أحمد كان في ذلك الوقت أميناً عاماً للاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية . وهكذا حوُصر سعد في لجنته النقابية ، فضلا عن الاتحاد العربي ، إلى أن تنهياً ظروف أخرى .

النقابي الطائر

وكان سعد معروفا في الأوساط النقابية باسم « النقابي الطائر » ، فقد كان مغرما بالسفر إلى الخارج بشكل لاقت للنظر ، وكان يستخدم في الاتحاد العربي بعض من يجيدون اللغات الأجنبية وكانت مهمتهم التفتيش في النشرات والمجلات العمالية الأجنبية عن أخبار المؤتمرات والأحداث العمالية الهامة التي تستحق أن يشارك فيها بأي من صفاته النقابية المتعددة ، وكانت المنظمات العمالية الأجنبية العاملة في هذا المجال ، سواء في البلدان الاشتراكية أو الغربية أو الآسيوية ، ترحب بالطبع بمشاركة شخصية في وضعه كرئيس لواحدة من أكبر النقابات المصرية والأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، في أحداثها ومؤتمراتها . وذات يوم بعد ما حدث في انتخابات يولييه ١٩٧١ ، جاءني خطاب من النقابة العامة للصناعات الغذائية بخصوص سفر وفد من النقابة إلى مناسبة عمالية في الخارج ، وكان الوفد يضم سعد محمد أحمد بوصفه رئيسا للجنة نقابية . وكان النظام حينئذ أن يرسل الاتحاد خطابا إلى أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي العربي بهذا الشأن لاستصدار قرار بالسفر يستخدم في الخروج من المطار . وكان من الواضح أن فكرة سفر الوفد لهذه المناسبة من بنات أفكار سعد ، ورأيت أن من غير اللائق أن يسافر سعد وهو أمين للاتحاد العربي للصناعات الغذائية كمجرد عضو في وفد يرأسه من هو أقل منه في تاريخ العمل النقابي ، بل إن ترتيبه في الوفد كان الأخير ، وهي مسألة لا تليق به مهما كانت إغراءات السفر ، وأوضحت رأيي لبراهيم خليفة سكرتير العلاقات الخارجية بالاتحاد فأقرني عليه ، وأرسلنا الخطاب لأمانة العمال بعد استبعاد اسم سعد منه .

وحدث بعدها أن نظم الاتحاد حفل الإفطار الرمضاني المعتاد الذي يقيم كل سنة

أي خبرة مهما

كانت قيمتها .. هي

في المحيط النقابي

مواطن من الدرجة

الثانية .. ما لم تكن

من العناصر النقابية

المنتخبة!



ضياء الدين داود أثناء لقائه مع محرري صحيفة «العمال» في شهر أبريل ١٩٧٩.. وإلى يساره عبد الله امام ولينين الرملى (المشرف على باب النقد الأدبي) وعلى يمينه سعد زهير.. وأقصى اليمين جمال إمام

أرفضها سنوات طويلة من قبل بسبب حبي لعملى وتمسكى. وأفلحت فى الحصول على وظيفة مدرس لغة إنجليزية فى اليمن الجنوبي كعضو فى البعثة التعليمية الكويتية، ووافق صلاح غريب على منحي إجازة بدون مرتب، فقد كان يدرك بذكائه الفطري ما أعانيه من متاعب من القيادات الجديدة، غير أن المقام لم يطب فى اليمن الجنوبي بسبب تعلقى الشديد بعملى فى الاتحاد وصعوبة الحياة فى اليمن الجنوبي وعدن بعد سنة واحدة، ووجدت ممانعة فى إعادتي إلى العمل، فقد كان سعد يفضل استمرار زميلى الذى حل محلى فى غيابى، فلم يكن له أية ميول أو انتماءات سياسية، بل ولا حتى فكرة كبيرة عن تلك المسائل. وكان سعيد جمعه رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية وسكرتير المجلس التنفيذي والمشرف على المسائل الإدارية فى الاتحاد حائرا بين رغبته فى إعادتي للعمل وما يجده من رفض لهذا الأمر من قيادات نافذة فى الاتحاد. وذهبت إلى صلاح غريب وأوضحت له الأمر فاتصل بسعيد جنعه تليفونيا وأمره بأن أتسلم عملى فوراً، وقد كان.

جديداً على المنصب وليس له خبرة فى هذا المجال. ورغم ما كان بينى وبين سعد من علاقات قديمة، فإنتى وجدته متحفظاً فى علاقته معى، وأرجعت ذلك إلى ما يعرفه عن علاقتي الوثيقة بصلاح غريب رئيس الاتحاد، وليس بينهما ود أو ثقة، وربما يظن كما يظن معظم الناس فى الحركة النقابية أن الولاء دائماً للأشخاص وليس للتنظيم، وأنتى قد أكون مكلفاً بأن أنقل إلى صلاح غريب ما يصدر عن منافسيه من تصرفات وأفعال، كما أرجعته إلى ما قد يكون قد تنهى إليه من أقوال عن ميولى واتجاهاتى السياسية. ولم يكن سعد كثير الحماس للاتجاهات الاشتراكية، ولم يكن ممن يكثر الدخول فى مناقشات مذهبية أو عقائدية، رغم تمسكه بكثير من انجازات الفترة الناصرية، وكان فى رأي أكثر ميلاً للغرب ونظمه. على أنه كان كالعهد به دمث الأخلاق، مهذباً إلى أبعد الحدود.

وحدث بعد فترة، وبعد أن بدأ آخرون داخل المجلس يضيقون الخناق على، وكنت مقدما على زواج دون أن يكون لدى مدخر من المال اللازم لهذا المشروع، فلم أجد بدا من محاولة السفر إلى الدول العربية التى ظلت

للقيادات النقابية، وأقيم الحفل فى ذلك العام فى نادى الصيد بالدقى، وكان من بين المدعوين سعد بوصفه أميناً عاماً للاتحاد العربى لعمال الصناعات الغذائية والذى ما أن أرى ابراهيم خليفة حتى وقف يعاتبه بحدة على سلم النادى على رفع أسنسه من الوفد، وانسحبت بعيداً، فأنا على كل حال موظف وهما من القيادات النقابية ولا داعى لأن أتدخل فى مناقشة قد أروح فيها ضحية تسوية خلاف بين قيادتين نقابيتين.

نائباً لرئيس الاتحاد

ومرت الأيام، وانتهت الدورة النقابية، وأجريت الانتخابات لعضوية دورة جديدة لمجالس إدارة التشكيلات النقابية فى منتصف عام ١٩٧٣، فى الغرف المغلقة للمرة الثانية، تبين لنا أن سعد محمد أحمد قد حصل على رضا الدوائر المستولة، فسمح له بأن يعود إلى رئاسة النقابة العامة، وبأن يدخل إلى عضوية المجلس التنفيذي للاتحاد، بل وأن يصبح نائباً أول لرئيسه، وعهد إليه بهذه الصفة بأن يشرف على النشاط الخارجى للاتحاد على أساس أن سكرتير العلاقات الخارجية الجديد، السيد حسن عبيد نائب رئيس نقابة البريد والبرق والهاتف، كان

استبعاد محاسب المستول السابق سمة من سمات العمل النقابي

غريبا يجلس في الردهة فلما سأل عنه وقبل له أنه مخبر مباحث أمن الدولة جاء يتسقط أخبار اجتماع المجلس التنفيذي المقرر عقده في ذلك المساء هاج وماج وطرد الرجل شر طردة من المقر وهو يلغنه ومن أرسلوه.

دوام الحال من الحال

المهم أنني بعد تلك الحادثة بقليل، وكنت أهم بدخول مبنى الاتحاد ذات صباح فوجئت بموظف الاستقبال يسلمني قرارا موقعا من نائب رئيس الاتحاد، حيث كان سعد محمد أحمد يحضر اجتماعا لاتحاد العمال العرب في الخرطوم على ما أذكره، بالموافقة على طلب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية بانتدائي للعمل بالمؤسسة. وأحسست بالمهانة الشديدة، فإن يصل الأمر إلى تسليمي قرار استبعاد من العمل بالاتحاد على باب المبنى، وأنا الذي كنت قد خدمت الاتحاد حتى ذلك الحين لمدة ١٣ سنة، فإنه أمر فيه شيء كبير من الدناءة، فقد كان من الممكن استدعائي إلى مكتب ذلك النائب وإخباري بالأمر شفاهة وبطريقة تحمل بعض التقدير لما قدمته من خدمات للاتحاد، حتى ولو كانت النية مبيتة للخلاص مني. ولم يكن هناك بد من تنفيذ الأمر إلى حين وصول سعد من سفره، ولكنني فوجئت به حينئذ يرد على تدخل صديقي المستشار القانوني للاتحاد، الأستاذ جاد رضوان رحمه الله، وبعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات ممن يقدرون خبرتي في مجال عملي، ومن بينهم سعيد جمعه، بأنه لا يستطيع إلغاء قرار أصدره زميله نائب الرئيس، حتى ولو كان قد صدر في غيابه، حرصا على كرامة نائب الرئيس وصونا لوحدة المجلس، وكأن كرامة موظف فتى خدم الاتحاد وكفائه كل هذه السنوات لا تستحق أن تؤخذ في الحسبان. وأحسست أنه كان يعرف وأنه يؤيد ما اتخذ من خطوات.

والظريف في الأمر أنه لم يلبث أن حدث خلاف بين سعد ومجموعة من أعضاء المجلس يتزعمهم هذا النائب الذي بذل كل جهوده لتشجيع الأعضاء الآخرين على التمرد على سعد واتخاذ المؤسسة الثقافية العمالية وبعض معاهدها مقارا لشن حملة ضده، ومن المؤكد أن صلاح غريب لم يكن بعيدا عن ذلك حيث قام بتعيين ذلك النائب واثنين من زعماء التمرد (هما أبو بكر جاد المولى ممثل نقابة الخدمات الصحية وسفير فريد، ممثل نقابة البترول) في مواقع هامة داخل المؤسسة ومعاهدها بدون تمتعهم بأي خبرة في هذا المجال. ولولا تعيين سعد وزيرا للقوى العاملة

دول الحركة النقابية العمالية، أقول إنهما دفعا سيد الرقناوي كممثل لنقابة عمال التجارة في المجلس التنفيذي للاتحاد بوصفه أحد العناصر التقدمية بين القيادات الجديدة لنقابة عمال التجارة. غير أن هذا «العنصر التقدمي» ما لبث أن أسفر عن توجه مغاير قاما وعندما بدأ تدهور العلاقات السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتي كتب سلسلة مقالات في صحيفة «العمال» هاجم فيها الاتحاد السوفيتي بصرامة شديدة، وكانت من أسوأ ما كتب في هذا الصدد. وكان قادرا على اكتساب عداوة الناس بسرعة، ولما خلف سعيد جمعه رئيس نقابة الصناعة الهندسية والمعدنية في منصب سكرتير المجلس التنفيذي لم يدخر جهدا في معاداة الموظفين والتضييق عليهم واكتساب سخطهم.

وظل يجاهد لإبراز نفسه كقائد الحملات الدونكيشوتية ضد اليسار واليساريين، ولم يكن يجد غضاضة أن يجالس، وهو نائب لرئيس الاتحاد، مخبر النشاط العمالي في مباحث أمن الدولة المكلف بمراقبة الأحوال داخل الاتحاد (كان يقدم نفسه للناس بوصفه المخبر المقيم)، فكنت تجده يدعوه إلى الجلوس معه في مكتبه طويلا يتبادلان الأحاديث والأخبار. ورحم الله أحمد فهم الذي دخل ذات مساء إلى مقر الاتحاد فوجد شخصا

سعد رئيسا لاتحاد العمال

وفي عام ١٩٧٥ بدأ أقول نجم صلاح غريب فقد منحه الوزير الذي عاد إليه عبد اللطيف بلطية، وكانت أهمية الاتحاد الاشتراكي تنضال، وبالتالي نفوذ أمانة العمال فيه، بينما كان بلطية يستعيد نفوذه القديم الذي كان قد فقده بسبب قربه من شعراوي جمعه وعبد المجيد فريد. وبعد أقل من سنة من ذلك حل موعد انتخابات الدورة الجديدة للتشكيلات النقابية، وحاول صلاح غريب جاهدا أن يحتفظ بموقعه كرئيس للاتحاد، ولكن بلطية ألقى بثقله كله خلف سعد محمد أحمد، وكان له ما أراد فقد كان في ذلك الحين محسوبا على سيد مرعي أمين الاتحاد الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية. وهكذا أصبح سعد - الذي حوشر في لجنته النقابية وحبل بينه وبين التصعيد إلى مستويات نقابية أعلى في عام ١٩٧١ بزعم أنه من أنصار مراكز القوى في ذلك الحين - رئيسا لاتحاد العمال في عام ١٩٧٦، ثم وزيرا للقوى العاملة في العام التالي.

الاستبعاد من الاتحاد

في نوفمبر من عام ١٩٧٦، طلب صلاح غريب - الذي كان لا يزال آمينا للعمال في الاتحاد الاشتراكي العربي ويرأس بهذه الصفة مجلس إدارة مؤسسة الثقافة العمالية، من اتحاد العمال - السماح لي بمرافقته إلى جنيف لحضور اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بوصفه عضوا يقرق العمال في المجلس. وبعد العودة من هذه المهمة التقيت مع سيد الرقناوي نائب رئيس الاتحاد فسألني عما دار في الدورة فأخبرته باقتضاب، فطلب مني أن أقدم تقريرا مفصلا، فقلت له إن ذلك ليس من شأني، فالذي يقدم التقرير هو صلاح غريب وليس أنا، كانت مهمتي أساسا تتمثل في الترجمة له وتسهيل مشاركته في نشاط المجلس. ولم يعجب ردي نائب الرئيس الذي كان يتحين الفرصة للتحرش بي فبدأ في تأليب أعضاء المجلس التنفيذي ضدي.

والحقيقة أن ذلك النائب كان شخصية تستحق الدراسة، فقد زكاه في الدورة النقابية السابقة (١٩٧٣-١٩٧٦) كل من فتحي محمود رئيس نقابة عمال التجارة في ذلك الحين وعبد العظيم المغربي عندما حبل بين الأول وبين التصعيد إلى الاتحاد ومنع الثاني أساسا من دخول الحركة النقابية ببعض الألعاب القانونية التي كانت تهدف إلى حرمان العناصر اليسارية خريجة الجامعة من

المرض المصري المتمثل

في إحالة كافة الأمور

إلى الرئيس الأعلى ..

وحرصه هو الآخر على

الامساك بكافة

الخيوط في يديه ..

كان سببا رئيسا في

فساد العمل النقابي

في مصر



أحمد العماوي

الشهيرة التي وقعت في شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع في كفر الدوار بعد قيام ثورة ٢٣ يولييه مباشرة والتي انتهت بإعدام خميس والبقرى، حيث كان الجزار مديراً للشئون الإدارية والمالية وكان أحد الأسباب الهامة في استفزاز العمال ودفعهم إلى الإضراب. غير أن ما شهدته منه خلال الفترة القصيرة التي عملت فيها في المؤسسة، وقد كانت فترة عمله هو الآخر قصيرة، يدل على نزاهة بالغة وقدرة إدارية ومالية فائقة، فقد جاء في أعقاب مدير عام من رجال الجامعات نسبت إليه تجاوزات مالية وإدارية جسيمة استوجبت استبعاده، واستطاع عبد الغفار الجزار في فترة قصيرة أن يضع يده على مواطن الخلل الإدارية والانحرافات المالية وكان على وشك تطهير المؤسسة من ذلك كله.

الوضع وأعاد المسجد إلى ما أنشئ من أجله.

رجال الرئيس

الخلاصة، أبعدت إلى المؤسسة الثقافية ولم يكن بها حاجة إلى فلم يكن بها نشاط للعلاقات الخارجية، مجال تخصصي، أو كانت تقوم بأعمال ترجمة، وهو ما يمكن أن أفيد فيه أيضاً. وكان بالمؤسسة مدير عام جديد رشحه الدكتور عبد الرؤوف أبو علم، الخبير العمالي المعروف ومستشار منظمة العمل الدولية لشئون الثقافة العمالية في المنطقة العربية في ذلك الحين، هو الأستاذ عبد الغفار الجزار رحمه الله، وكان صديقاً له، وكان صلاح غريب يعرفه جيداً. وكان ترشيح أبو علم له غريباً، ولكن الأغرب كان قبول صلاح غريب للترشيح. فقط ارتبط اسم عبد الغفار الجزار بالاضرابات العمالية.

في عام ١٩٧٧ لتجسروا في مسعاهم، إذ كانت تحت أيديهم أدوات إغراء يسيل لها لعاب الكثير من القيادات النقابية الانتهازية. والأظرف من ذلك أنه في حين لم يستطع سمير فريد بحكم تكوينه الشخصي أن يغير من مواقفه ليعود إلى اللحاق بركب رئيس الاتحاد ووزير القوى العاملة، فإن «أبو بكر» لم يجد مشقة في تغيير موقفه من النقيض إلى النقيض ليصبح واحداً من أقرب الشخصيات إلى سعد، وواحداً من أكبر من أساءوا إليه وإلى الحركة النقابية لفترة امتدت إلى عام ١٩٨٧ عندما أجبر سعد على الاستقالة من الاتحاد.

ومن الأمثلة القليلة على أفعاله السيئة أن الاتحاد كان يستضيف رئيس اتحاد عمال كندا الذي جاء إلى مصر عازماً على إقامة علاقة وطيدة بين منظمته والحركة العمالية المصرية، وكان مصطحب معه زوجته وهي شابة على درجة كبيرة من الجسار. وبعد جلسة مساحات في مقر الاتحاد، كان مقرراً أن يعقبها عشاء في أحد كازينوهات شارع الهرم التي كان من المعتاد في ذلك الوقت أن يستضيف الاتحاد فيها وفوده، لم يجد سعد في نفسه رغبة في اصطحاب الضيف، وخاصة أنه كان قد أقلع عن الشراب ويحرص على الصلاة بانتظام، فتطوع أبو بكر بأن يحل محله. ولكنه ارتكب في تلك الليلة سلسلة من التصرفات غير السوية التي أثارت حفيظة الضيف ختمها بمراودة زوجته الحسنة عن نفسها بمراى منه أثناء العشاء، وكانت نتيجة ذلك أن الرجل صرف نظره عن كل خططه في توطيد العلاقات العمالية الكندية المصرية. وعندما تم خطبة ابنتي أبو بكر مرة واحدة، ورغبة منه في التخفيف على نفسه من النفقات، فإنه استقدم عن طريق نقابات عمال السكك الحديدية مجموعة من تجاري الأثاث ذوي الخبرة العاملين في السكك الحديدية وحول مسجدًا مقاماً في بدروم الاتحاد لكي يستخدمه موظفوه في الصلاة إلى ورشة للنجارة. وعقبًا حاولنا إقناعه بالتوقف عن هذا المسلك انتأذ ولكنه رفض بتسهور مستخدماً نفوذه وقدرته على السيطرة على باقي القيادات النقابية بما كان يعرفه عنهم من نقاط ضعف ومثالب شخصية. ولم أجد بدا من ترك مذكرة قصيرة لسعد في مكتبه بوزارة القوى العاملة شرحت له فيها الأمر وذكرته بالآية القرآنية الكريمة من سورة البقرة التي تقول: «ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها» (إلى آخر الآية) وفي اليوم التالي كان سعد قد صحح

سعد محمد أحمد.. كان يستطيع أن يحفر لنفسه مكانة بارزة في

الحركة النقابية.. لولا حرصه على جمع المناصب القيادية والتي وصلت إلى ٧ مناصب

ووضع أسس وطيدة تحول دون تكرار مثل ذلك في المستقبل، ولكن انتقال تبعية المؤسسة للاتحاد العمال في عام ١٩٧٧ واستبعاد صلاح غريب من رئاسة مجلس إدارتها، استتبعه الخلاص من رجاله فيها، ولم يكن له حينئذ سوى عبد الغفار الجزار فاستبعد معه، وماتت أفكاره الإصلاحية وتنفس المسئول المالي المتهم بالانحراف الذي كان على وشك أن يحال إلى النيابة العامة الصعداء، وواصل الترقى في سلك المؤسسة وممارسة أساليبه القديمة على هواه وهوى آخرين.

على أن استبعاد من يظن أنهم من محاسب المسئول السابق سمة من أساليب العمل الإداري المعهودة في مصر، فعبد الغفار الجزار أيضا بدأ عمله باستبعاد من كان يظنهم من أنصار المدير السابق، ومنهم عاصم عبد الحق عضو مجلس إدارة نقابة الغزل والنسيج والذي كان متفرغا في ذلك الحين للعمل في المؤسسة (والذي أصبح وزيرا للقوى العاملة في عام ١٩٨٦) والدكتور عماد الدين حسن مدير عام المؤسسة في الوقت الحالي، والذي كان يعمل حينئذ مديرا للبحوث والتخطيط واختير لي بعد إبعادي إلى المؤسسة أن أجل محله على غير خبرة مني بهذا العمل وعلى رأس مجموعة من الموظفين المتعاطفين مع رئيسهم السابق، رغم أنهم لم يبدوا لي أية عداوة شخصية. وقد وصلت الضغائن الشخصية ضدى من جانب المسئولين في الاتحاد أنه لما انتهت صلاحية جواز سفرى وكنت عليو شك مصاحبة صلاح غريب في زيارة له إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أن رفض اتحاد العمال تجديده رغم أنني كنت لا أزال رسميا على قوة عمله وجميع وثائقي الرسمية تفيد ذلك، ولا يمكننى أن أجده إلا عن طريقه، ولولا أن الموظف المختص بمثل تلك الأمور في المؤسسة كانت له مسالكه في الدوائر الأمنية لما استطعت تجديد صلاحية جواز السفر.

ولقد شهدت الفترة التي استبعدت فيها من العمل بالاتحاد أحداثا هامة على صعيد الوطن وعلى صعيد الحركة العمالية، من أبرزها إضرابات يناير ١٩٧٧ والدور الذي قام به الاتحاد في هذا الصدد من خلال تنسيقه مع السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية

في ذلك الحين.. ولا أستطيع أن أتحدث بالتفصيل عن تلك الأمور حيث كنت بعيدا عنها أتابع أخبارها في الصحف، فلم أكن أستطيع حتى الذهاب إلى مقر الاتحاد وتسقط الأخبار من مصادرها، وكل ما عرفته نقل إلى فيما بعد من بعض من عاصروا الأحداث عن قرب. غير أنني كنت أشاهد نشرة الأخبار في التلفزيون مساء يوم ٢٩ يناير فشاهدت لقاء رئيس الجمهورية مع أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد والحوار الذي دار بين الطرفين، وكان من بينه مطالبة سعد محمد أحمد بنقل تبعية المؤسسة الثقافية العمالية من الاتحاد الاشتراكي إلى اتحاد العمال، وهي فكرة كان يروج لها بشدة الدكتور أبو علم رحمه الله ومرافقة رئيس الجمهورية على ذلك. وأسقط في يدي.. فماذا سيكون مصيرى بعد أن تزول تبعية المؤسسة التي استبعدت إليها إلى الاتحاد الذي بهيمن على أموره الأشخاص الذين استبعدوني،

وكعادة الأمور في مصر، استغرق تنفيذ الرعد زمنا طويلا. وفي هذه الأثناء كانت أمور العلاقات الخارجية للاتحاد تسير من سيئ إلى أسوأ. كان قد عهد بمسئوليته إلى زميلي مدير العلاقات العامة الذي كان مسئولاً عنها قبل تعييني في الاتحاد إلى جانب نشاط العلاقات العامة. ولكن خبرته كلها كانت في مجال العلاقات العامة، ولم يكن له اهتمام بالعلاقات الخارجية إلا من حيث أنها تساند نشاطه ومصالحه في مجال العلاقات العامة، وكان هذا نهجه أيضا عندما أعيد إليه الإشراف على نشاط العلاقات الخارجية. وكانت تنافسه في ذلك الحين سيدة كانت تعمل في مكتب شركة الطيران الفرنسية بالقاهرة ثم فصلت لنشاطها النقابي ورفضت الشركة إعادتها إلى عملها ورغم كل ما بذله الاتحاد في هذا الشأن، فلم يجد الاتحاد بدا من إلحاقها بالعمل لديه إلى حين حل مشكلتها. وكانت ترى أن رسالتها الأولى في الحياة هي محاربة الاتجاهات الشيوعية واليسارية، ولم تجد غضاضة في أن تتعاون في هذا الصدد مع الملحق العمالي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أنه كانت تربطني صداقة وثيقة بالرجل وكان خفيف الظل سريع الألفه

بالآخرين بتأثير من أصوله الإيطالية، وكثيرا ما تبادلنا الزيارات، وكثيرا ما دعوته إلى العشاء في منزلي مع صديقنا المشترك بيتر فورود السكرتير الثاني في سفارة بريطانيا والذي كان مسئولاً عن الشؤون العمالية أيضا. وكانت له علاقات واسعة بالكثير من المفكرين اليساريين وتعرفت في منزله على الأستاذين محمد عودة وقليوب جلاب. إلا أن مصالحها في مجال العلاقات العامة، ومن ثم تضاربت مصالحها مع مدير العلاقات العامة في الاتحاد، وكانت تستند في نفوذها داخل الاتحاد إلى اعتمادها على تأييد نائب الرئيس إياه، فلما انشق على رئيس الاتحاد، أصبح وضعها في الاتحاد غير مأمون، ورجحت عليها كفة مدير العلاقات العامة.

المهم، أن سعد محمد أحمد وجد أن الموقف لم يعد من الممكن أن يستمر على ما هو عليه، فاستجاب لضغوط صديقي المستشار القانوني الذي كانت علاقته بسعد قد ازدادت توثقا، فدعاني لمقابلته وأسر إلى أنه سيطلب إلغاء إعارتي للمؤسسة الثقافية وناقشني فيما يتوجب القيام به لإعادة تنظيم العلاقات الخارجية بالاتحاد، ومنذ تلك اللحظة بدأت صفحة جديدة في علاقتي بسعد محمد أحمد، تميزت بثقته الشديدة في ومودة بالغة متبادلة بين الطرفين.

صفات نادرة

كان سعد محمد أحمد يتصف، كما سبق وأن أشرت، بقدر كبير من الصفات الإيجابية التي قل أن توجد في الكثير من القيادات النقابية حينئذ. كان يتمتع بقدر كبير من الأدب الجم والتواضع البالغ، وعلى سبيل المثال، لم يحدث أبدا عندما كانت الحاجة تتطلب أن أذهب إليه في مكتبه بوزارة القوى العاملة لعرض بعض المسائل العاجلة عليه أن استقبلني من وراء مكتبه، بل كان يقف ويدور حول المكتب ليصافحني مرحبا ويطلب مني أن أجلس لأعرض عليه ما جئت إليه من أجله. ولم يحدث أن رأيتنه يعنف أحدا من العاملين في الاتحاد بغلظة على خطأ ارتكبه، وإنما يفعل ذلك بما لا يجرح كرامة العامل. وعلى الرغم من اعتداده الشديد بنفسه، وحرصه على أناقته المقرطة، والسيجار الفاخر الذي اعتاد تدخينه بعد سنوات من توليه

منصبه الوزاري، فإنه لم يكن متكبرا أو متعجرفا ولم يشعر من يتعاملون معه من النقابيين أو الموظفين بتغيير في علاقته معهم مع مرور سنوات طويلة عليه في منصبه الوزاري. وإن كان من المؤكد أنه كان يصعب أن يوضع في كادر الصورة كعامل رغم أنه بدأ من أسفل السلم قامسا في شركة الكوكاكولا.

وكان على الرغم من تواضع حصيلته التعليمية النظامية، منظما بشكل بالغ الدقة ويندر حتى أن تلحظه بين الحاصلين على أعلى الدرجات الجامعية. فقد كان يحمل معه دائما في اجتماعاته «أجندة» يدون فيها ملخصا لما دار في الاجتماع لما تم الاتفاق عليه فيه، ثم يحدث بعد مرور وقت، طال أو قصر، أن يفاجأ من كانوا مكلفين بتنفيذ ذلك بأنه يستدعيهم ويناقشهم فيما أنجزوه وما لم ينجزوه في هذا الصدد من واقع ما دونه بهذا الشأن. وكان يقرأ يتمعن شديد ما يقدم إليه من مذكرات وتقارير مهما كبر حجمها، وكنت أقدم إليه في بعض الأحيان التقارير المعدة لتقديمها إلى الجمعية العمومية للاتحاد، وكان بعضها يزيد على المائة صفحة، فيعيدنها إلى عليها ملاحظاته مدونة أمام مختلف الفقرات التي يرى أنها تستحق التعليق. وقارن ذلك بعبد اللطيف بلطية الذي كان يفوقه تعليما والذي كان مشهورا عنه في الوزارة أنك إذا ما قدمت إليه مذكرة من صفحة ونصف فإنه يجب أن ترفق بها مذكرة من نصف صفحة على الأكثر تلخص له فيها ما بالمذكرة الأصلية.

كما كان يتمتع بعقل خلاق قادر على طرح أفكار مبتكرة عديدة في كافة مجالات اهتماماته، وكنت أشعر في كثير من الأحيان، وقلت له ذلك ذات مرة ونحن على مائدة طعام أثناء زيارة لنا لألمانيا الغربية، أنه ضل طريقه وأنه لو كان قد اتجه إلى نشاط الأعمال لكان من كبار رجال الأعمال في أقصر وقت. وكانت لديه القدرة على استيعاب ما يضرحه عليه مساعده من أفكار والتميز بين الأفكار الخلاقة والغث. باختصار كان يملك كل ما يمكنه من تحقيق النجاح بأقصر الطرق. وبهذه الصفات كان يستطيع أن يحفر لنفسه مكانة بارزة ودائمة في الحركة النقابية، لولا أنه، بالمرض المصري، كان حريصا على الجمع بين المناصب القيادية. فقد كان رئيسا لنقابة عمال الصناعات الغذائية ورئيسا لاتحاد العمال ورئيسا لمجلس إدارة إدارة بنك العمال ورئيسا لمجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية وأميننا عاما للاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية ووزيرا للقوى العاملة

وعضوا بالأمانة العامة للحزب الوطني، وكل منصب منها يحتاج إلى تفرغ كامل لتحقيق إنجاز ملموس فيه. وأذكر أنه وفي أثناء مصاحبتي له في زيارة إلى ألمانيا الغربية وكان معنا فيها أيضا السيد حسن عيد سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية في ذلك الحين، وفي أثناء استراحة في جلسة للمباحثات مع رئيس الاتحاد الألماني وعدد من سكرتيري الاتحاد، أن تبادلنا الإعجاب بمقدرة مضيفينا على الإلمام بمجال تخصصاتهم بشكل ينبي عن تبحر واسع في تفصيلاتها ومقدرة على تتبع تطوراتها على الصعيد العالمي. فقلت لهما إن مما لا شك فيه أن جاء ذلك نتيجة لتفرغ هؤلاء جميعهم لعملهم في الاتحاد وعدم الجمع بينه وبين أي نشاط آخر، ولكنهما رفضا هذا الرأي بشدة، خاصة وأن حسن عيد نفسه كان إلى جوار منصبه في الاتحاد يشغل في ذلك الحين رئاسة نقابة عمال البريد ويواصل القيام بمهام وظيفته الهامة في هيئة البريد. وتأكيدا لأهمية التفرغ أشير إلى أنه في بداية رئاسة سعد للاتحاد وقبل أن يتولى منصبه الوزاري، استطاع أن يحقق إنجازات ملموسة داخل الحركة النقابية. فقد تمكن من الحصول على منحة من منظمة العمل العربية لتزويد معهد أحمد فهميم للدراسات العمالية الإفريقية بالتجهيزات المادية المطلوبة لكي يبدأ المعهد ممارسة نشاطه في تنفيذ القيادات النقابية الإفريقية، ولكنه عين وزيرا قبيل الانتهاء من ذلك، ولم يمارس المعهد أي نشاط رغم تزويده بتلك التجهيزات.

كما نجح سعد في إنشاء بنك العمال، وما لا شك فيه أنه كان متأثرا في ذلك بالتجربة التي خاضتها الحركة النقابية في منتصف الخمسينيات عندما حاولت إنشاء بنك للعمال كان يسمى حينئذ بنك الجمهورية، ولكن المشروع لم يكتب له النشاط فسرعان ما تعثر البنك، وأدمج في بنك آخر. ولكن سعد تمكن من إنشاء بنك العمال وفرض على النقابات أن تساهم فيه وأن تعتمد عليه في أنشطتها المالية، ولا يزال البنك قائما حتى الآن ويمارس نشاطه بقدر من النجاح، ويتم تداول أسهمه في بورصة الأوراق المالية في الوقت الحالي. وعندما عرضت عليه فكرة تطوير أنشطة الجمعيات الاستهلاكية العمالية لتصبح نشاطا تعاونيا عماليا إنتاجيا واستهلاكيا، راقته الفكرة كثيرا وكان يكثر من الحديث عنها أمام الوفود العمالية الأجنبية الزائرة، ولكن مشاغله العديدة في ذلك الحين لم تمكنه من إخراجها إلى حيز التنفيذ، وكانت فكرة إنشاء قرية عمالية في الساحل الشمالي من بنات أفكاره واستطاع الحصول على تمويل لها من بنك الاستثمار القومي يبلغ على ما أذكر ثلاثة وعشرين

مليون جنيه كجزء من نسبة أرباح العمال المجمدة تحت حساب النشاط المركزي. وكنت أشاهده وهو يشرح لزواره الأجانب بحماس أفكاره بشأن هذه القرية، وسعيه الحثيث لتأمين استخداماتها طوال أشهر الشتاء والحرير والربيع التي لا يصطاف فيها المصريون بواسطة وفود عمالية أجنبية من دول شمال وغرب أوروبا بحيث يستفاد من القرية طوال العام وليس لأربعة أشهر فحسب من السنة، وبحيث تدر دخلا على الحركة العمالية، ولكن هذه الأفكار الخلاقة لم تر سبيلا إلى التنفيذ بعد أن ترك الحركة النقابية قبيل الانتهاء من تشييد القرية.

غير أن حماسه للأفكار الاستثمارية جعله يقدم في بعض الأحيان على تشويه مشاريع ذات أبعاد جمالية سعيًا وراء العائد الاستثماري. من ذلك مثلا أن المشروع الأصلي لمبنى الجامعة العمالية القائم في مدينة نصر كان يتضمن حديقة كبيرة وحماما للسباحة، ولكن سعد الذي تم الانتهاء من تشييد المبنى أثناء رئاسته لمجلس إدارة المؤسسة قرر اقتطاع أرض الحديقة وحمام السباحة وبناء مجموعة من العمارات السكنية مكانهما لدعم مالية المؤسسة، وهي عملية شابتها أخطاء مالية كثيرة. وقد فعل نفس الشيء في مبنى نقابة عمال الصناعات الغذائية في مدينة نصر، بحيث أن شرفات العمارات السكنية أصبحت تطل عن قرب على مكاتب الموظفين وقاعة المؤتمرات الفاخرة الملحقة بالمبنى فيرى الموظفون والحاضرون لمؤتمر ما في القاعة ربات البيوت وهن يمارسن نشاطهن اليومي، وحرم أعضاء النقابة من إقامة نشاط اجتماعي وترفيهي لهم جريا وراء المردود الاستثماري الذي تربح منه البعض، وخرجت منه الكثير من الإشاعات التي ربما تكون ظالمة.

وفضلا عن ذلك، فهناك المرض المصري المتمثل في إحالة كافة الأمور إلى الرئيس الأعلى، وحرصه هو الآخر على الإمساك بكافة الخيوط في يديه. وقد كان سعد حريصا على ذلك، على الأقل من منظور حرصه على تنفيذ أفكاره وأحلامه بالنسبة لنقابته وللإتحاد العام للعمال وللحركة النقابية بصفة عامة، ولكنه مع تزايد مسؤولياته ومع انشغال معظم القيادات النقابية الأخرى بمسئولياتها في نقاباتها، وهي الأهم بالنسبة لها لضمان الاستمرارية في مواقعها تلك التي تؤمن لها فرص الترقى النقابية والسياسية، كان يضطر إلى أن يترك مسائل التنفيذ وتفصيلاتها لعدد محدود ممن يثق فيهم من زملائه على المستوى القيادي أو من الموظفين، وكان البعض من هؤلاء وهؤلاء غير جدير بالثقة وأسأوا إليه وأوقعوه في مأزق عديدة.



صلاح غريب أثناء لقاء له مع رئيس اتحاد عمال يوغوسلافيا عام ١٩٧٥

الولاء للأشخاص

عقب عودتي للعمل في الاتحاد، حل موعد مؤتمر العمل الدولي. وقد اكتشفت منذ التحاقى بالعمل في الاتحاد أن هذا المؤتمر يمثل غنيمة يحرص رئيس الاتحاد على ألا يشاركه فيها سوى أقرب المقربين إليه. وقد ظلت المشاركة فيه حكرا على رئيس الاتحاد والأمين العام لفترة طويلة. ولم يستطع حتى سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية أن ينضم إليهما في بعض الأحيان رغم أن ذلك من صميم اختصاصه. وقد وجدت عندما أتيحت لي حضور المؤتمر للمرة الأولى عام ١٩٦٩، وكان ذلك بجنيف من الدكتور عبد الرؤوف أبو علم الذي كان مديرا عاما للعلاقات الدولية بوزارة العمل في ذلك الحين، وكيمثل لجريدة العمال لتغطية احتفال منظمة العمل الدولية بالعيد الخمسين لإنشائها إن عمل المؤتمر له نظام معين يحتاج إلى الدراية به وإلى إتقان قواعده وإجراءاته. ولم تكن اللغة العربية قد أصبحت واسعة الاستخدام في المنظمة في ذلك الحين. ومن هنا فإن سفر النقابيين وحدهم إلى المؤتمر وبدون مستشارين فنيين لم يكن يؤمن لهم مشاركة مجدية في أعمال المؤتمر.

أو يمكنهم من إقامة علاقات أو مشاركات مع بقية الوفود العمالية الأجنبية المشاركة فيه. ولا يضمن الاستمرارية لمن يأتي بعدهم من قيادات نقابية، ورغم ذلك فقد حيل بين أي خير فني وحضور المؤتمر. إلى أن نجحت في عام ١٩٧٥ بفضل ما قام بيني وبين صلاح غريب من علاقة ثقة وطيدة في أن انضم إلى عضوية وفد العمال إلى المؤتمر، وخاصة بعد أن اقترعته بأن يرشح نفسه لعضوية فريق العمال في مجلس إدارة المنظمة. ولكنني عندما عدت إلى عملي بالاتحاد بعد فترة استبعاد في المؤسسة كان وفد الاتحاد قد تشكل بالفعل وتمت كل الترتيبات الخاصة بسفره. وقبيل سفر الوفد بيومين دعاني سعد إلى مقابله في مكتبه بالاتحاد العربي لعمال الصناعات الغذائية لكي أشرح له القضايا التي سيناقشها المؤتمر وموضوع الاتصالات مع الاتحاد الحر. وقدمت له عرضا مستفيضا بكل تلك الأمور ثم بينت له أهمية وجود عنصر فني مع الوفد العمالي، وخاصة أن جميع أعضائه يسافرون إلى المؤتمر لأول مرة. وكان الرجل كالعهد به متفهما وخاليا من العقد في هذا الصدد، فوافق وقرر إضافة

أسمى إلى الوفد.

لحقت بوفد الاتحاد بعد سفره بعدة أيام، وكان يضم أحد أعضاء المجلس التنفيذي من قد سبق لهم عضوية المجلس في دورته الطويلة ١٩٦٤ - ١٩٧١، وكان في ذلك الوقت شابا طموحا يملك إمكانيات كبيرة للتقدم، واستطاع أن يوطد علاقاته بدوائر صنع القرار في الاتحاد بحيث كان يشعر بأهمية مبالغة لشخصه، وأذكر أنني رأيته يعامل صلاح غريب باستخفاف عندما كان يحضر اجتماعات مجلس الاتحاد في عامي ١٩٧٠، ١٩٧١ كممثل لنقابة عمال الغزل والنسيج بعد وفاة أحمد فهديم ورأيتة يبالغ في الاستطراف معه في مرة في أواخر شهر أبريل ١٩٧١، ثم رأيته يعامله بعدها باحترام شديد عندما جاء لحضور اجتماع المجلس لأول مرة بعد تعيينه أمينا للعمال في الاتحاد الاشتراكي في أعقاب حركة ١٥ مايو. وقد حيل بين هذا الرجل والوصول إلى عضوية الاتحاد طيلة الفسترة من عام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٥ لأسباب عديدة، أعتقد أن أهمها كانت علاقته الوثيقة بعبد اللطيف بلطية

وأعتقد أن هذه العلاقة الوثيقة هي التي أعادته إلى عضوية المجلس في عام ١٩٧٥ وحيث ظل عضوا فيه إلى أواخر التسعينيات عندما أصيب بمرض عضال.

عندما وصلت إلى جنيف وجدت هذا العضو قد اقترح على سعد أن يحل محل صلاح غريب في عضوية فريق العمال بمجلس إدارة المنظمة، على أساس إخطار المستولين عن الأمر بأن صلاح غريب لم يعد رئيسا للاتحاد. وحاولت أن أشرح لهم أن عضوية الفريق ليست مرتبطة بتولي منصب قيادي في الاتحاد وأن نظام الفريق يقو على أساس أن العضو ينتخبه فريق العمال بمؤتمر العمل الدولي ليصبح مثالا لهذا الفريق بأكمله وليس لمنظمته الوطنية طوال الدورة التي انتخب لها، وأن أحدا لا يملك تغييره سوى هذا الفريق ولأسباب أهمها زوال صفته العمالية، كأن يصبح رجل أعمال أو مسئولاً حكومياً أو ارتكابه لأعمال تسيئ إلى سمعة الفريق، وأن ذلك يمثل حماية لمثلئ العمال من ضغوط الحكومات عليهم. وأن ثمة عددا من أعضاء الفريق فقدوا مناصبهم القيادية في بلدانهم منذ زمن طويل ورغم ذلك يتجدد انتخابهم لعضوية الفريق نكابة في حكوماتهم التي حاولت الإساءة إليهم لمواقفهم المعارضة لها، وأن بلطية عندما حل محل أحمد فهميم في الفريق عام ١٩٧٠ كان ذلك راجعا إلى وفاة أحمد فهميم وأن فريق العمال، وكان له الحق في تصعيد عضو آخر من القائمة الاحتياطية، رأي أن يقبل باقتراح اتحاد عمال مصر بهذا الشأن تقديرا لوضع الاتحاد للاتحاد على الصعيد الدولي. ولكن كل ذلك لم يكن مقنعا لهم، حاول ذلك العضو، رغم ما كانت تربطني به من علاقة شخصية وطيدة منذ انضمامه إلى عضوية مجلس الاتحاد في عام ١٩٦٤، حاول تصوير موقفى على أن مبعثه الولاء الشخصي لصلاح غريب، وطلب منى تأكيداً لمبرراتى أن تحصل أمامه تليفونيا بأحد المسئولين التنفيذيين عن فريق العمال في منزله، فقد كان الوقت مساء، ورأيت أن فى ذلك مهانة لى خاصة وأننى كنت على علاقة وثيقة بهذا المسئول ويعرف وضعى فى اتحاد العمال. ولكن لم أكن أملك الرفض وإلا أكدت الشكوك التى كان ذلك العضو يحاول إلصاقها بى، إلا أننى لم أجد الرجل فى منزله لحسن الحظ، ولم ينقد الموقف إلا وصول أحد الخبراء المصريين فى مكتب العمل الدولي الذى أكد صحة طروحاتى.

معركة الانتماء

وبالطبع انتهزنا فرصة وجودنا فى مؤتمر

العمل الدولي لاستئناف الحوار مع ممثلى الاتحاد الحر حول الزيارة المقترحة للأمين العام للاتحاد إلى القاهرة. وبالفعل تم الاتفاق على كافة التفاصيل، ولم يستطع بلطية فى هذه المرة أن يعرقل الزيارة، خاصة وأنها تمت بعد خروجه من الوزارة وتعيين سعد وزيرا بدلا منه. وكان سعد حاذقا جدا فى تناوله لأبعاد الزيارة، فقد جعل جلسة المباحثات التى جمعت به بالوفد الضيف تتم بحضور كافة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة، حتى يكون الحوار على المكشوف ولا يتهمه أحد فى يوم من الأيام بأنه قدم وعدا سرية أو عقد صفقات مشبوهة. وكان الأمين العام للاتحاد الحر حينئذ نقابيا ألمانيا يدعى أوتو كيرستق، وكان سكيلا لا يتمتع بمواهب قيادية كثيرة، بل إن نائبه الذى حل محله فيما بعد وهو نقابى بلجيكي يدعى فنترفيكن أكثر منه كفاءة، وأعتقد أن أكثر ما زكاه لتصبه هذا أنه قضى عدة سنوات فى السجون السوفيتية بتهمة التجسس لحساب الغرب.

ورغم الجو الردى الذى تميزت به الزيارة، فإنها لم تؤثر على موقف الاتحاد من تمسكه بمبدئه القديم الرافض للانتماء لآى تنظيم عمالى دولى باستثناء الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب واتحاد عمال إفريقيا، غير أن تحركات أخرى تحتية بدأت تنخر فى هذا الموقف، وكان رأس الحربة فيها محمود خيرى هاشم رئيس النقابة العامة لعمال البريد والبرق والهاتف. كانت الفكرة التى تلت اتفاقات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل على جبهة سيناء ومفاوضات السادات مع كسينجر قد شهدت توترا شديدا فى علاقات الحركة النقابية المصرية مع الاتحاد العالمى لنقابات العمال ونقابات الدول الاشتراكية مما لآلة لموقف المنظمات النقابية فى المشرق العربى المناصرة لمواقف حكوماتها فى ذلك. ثم جاءت زيارة سعد لإسرائيل فى صحبة أنور السادات وما تلى ذلك من مقاطعة نقابية عربية للحركة النقابية المصرية. وكان ذلك يعنى إغلاقا لباب الزيارات النقابية إلى الدول الاشتراكية، والسفر إلى الخارج من أهم المزايا التى يستطيع رئيس أى نقابة أن يقدمها لأنصاره ومحاسبيه فى الصفوف القيادية لنقابته، ولم تكن لنا وقتها علاقة تذكر مع النقابات العمالية فى الغرب، وبالتالى فإن ذلك الحصار كان مصدر ضيق شديد للقيادات النقابية المصرية فى ذلك الحين. وحدث أن صحبت خيرى هاشم فى زيارة لوفد نقابته إلى بريطانيا فى أوائل

عام ١٩٧٧، حيث لمح له بعض القيادات النقابية المضيفة إلى جانب من المكاسب التى قد تعود على نقابته من الانضمام إلى الاتحاد المهنى الدولي لعمال البريد والبرق والهاتف التابع للاتحاد الحر، وفى مقدمتها فتح الباب لزيارات إلى الدول الغربية الأعضاء فى ذلك الاتحاد. وتكرر التلميح فى لقاء مع ممثلى الاتحاد الحر فى جنيف أثناء حضورنا لاجتماع فى ثلاثى فى مقر مكتب العمل الدولي فى نفس العام... أن ذلك شرط أساسى لإقامة أى علاقات مع نقابات العمال الغربية. وبعد هذا حدث أن سافر وحده إلى الولايات المتحدة حيث أتم هناك الاتفاق على الانضمام إلى الاتحاد الدولي الذى منحه منصبا قياديا فى صفوفه كنوع من الإغراء لبقية النقابيين المصريين. ولم يقصر خيرى هاشم فى القيام بما عهد إليه من إقناع آخرين بأن يحدو حذوه، فتنبعه محمود دبور رئيس نقابة عمال البنوك والتأمينات، ثم أحمد العماوى رئيس نقابة عمال الكيماويات، ثم على ضفدع رئيس نقابة عمال النسيج بتأييد من إبراهيم شلى نائبه والأمين العام للاتحاد العمال.

ولما رأى سعد أن العملية تتسع وأن جهوده وحدها لوقف الخروج على مبدأ أساسى للحركة النقابية المصرية لم تقم إلا عن إقناع محمود دبور وحده بتجميد خطواته، بينما أخذ على ضفدع وإبراهيم شلى فى المراوغة بالإنكار حينما والتسويق حينما آخر، أما أحمد العماوى فأصر على أن الاتحاد الدولي الذى انضم إليه منشقا عن الاتحاد الحر ومن ثم فإن انتماء إليه لا يعتبر خروجا عن الحياء بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر ومنظماتها، فإنه قرر تشكيل لجنة من كبار القادة النقابيين المصريين من أمثال فتحى كامل أول أمين للاتحاد الدولي للعمال العرب وأنور سلامة أول رئيس لاتحاد عمال مصر وأول وزير عمل من العمال وكامل العقيلي زعيم عمال النقل ومعهم عدد من الخبراء العماليين مثل د. عبد الرؤوف أبو علم وعبد المغنى سعيد وآخرين لبحث الموضوع ووضع مبادئ توجيهية تسترشد بها الحركة النقابية ككل. وكان يهدف من ذلك أن تدعم مثل هذه الشخصيات العمالية البارزة موقفه فى هذه القضية ورغم أن أعمال اللجنة جاءت بالفعل مزودة لمساهمة، فإنها لم تجد صدى وسط القيادات النقابية الطامعة إلى مغنم الخروج عن الخط وتم تشكيل لجنة من الاتحاد برئاسة مختار عبد الحميد نائب رئيس الاتحاد ورئيس نقابة عمال الزراعة للاتصال بالنقابات وتوحيد المواقف فى هذا الشأن.

ومفصل على هذه المقالات يرسل إلى صحيفة الوفد، فقد كان رأيي أنه نادراً ما يهتم القارئ بقراءة رد مرسل على مقال كتبه واحد من كتاب الصحيفة اللامعين، وأن الأكثر فعالية أن ينظم الاتحاد سلسلة من الاجتماعات العمالية التي يعبر فيها العمال عن تمسكهم بالقطاع العام ورفضهم للخصخصة وتأييدهم لمواقف سعد في هذا الشأن، وقلت له إن البعض يظن أن الاتحاد يمر له مخالف، بينما يعتقد البعض الآخر أنه يمر من ورق، وأن من المهم أن يظهر لهم جميعاً أنه بالفعل ليس بالنمر الورقي، ولكن سعد بحسب الأمنى السياسى رأى فيما يبدو أن مثل هذه الاجتماعات قد تجر عليه المتاعب وتخيف منه السلطة فلم يؤيد اقتراحى وفضل الأخذ بالاقتراح الخاص بإرسال رد على المقالات، ولكن لما نام الموضوع وتوقفت مقالات الهجوم ولم تتسع دائرتها فقد توقف الأمر عند هذا الحد، ولم يرسل الرد.

النهاية الأليمة

واجه سعد فى أوائل عام ١٩٨٦ متاعب شخصية أليمة خاصة بأبنائه من زوجته الأولى، وكنت أرى انعكاس ذلك على ملامحه فى بعض الأحيان، وحرصت من باب العلاقة الطيبة التى تربطنى به أن أشد أزرد، وفى نوفمبر من ذلك العام كنت فى إجازة لمدة شهرين للعمل بالترجمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا، وذات يوم اشترت صحيفة الأهرام لأجد أخبار التغيير الوزارى وخروج سعد من الوزارة بعد تسع سنوات من توليه لها ليحل محله عاصم عبد الحق عضو مجلس إدارة الاتحاد ممثلاً عن نقابة النسيج، وهو اختيار لم يكن يدور بخلد أحد فى الحركة النقابية.

وبعد عودتى إلى القاهرة وجدت أن معركة شرسة تدور داخل الاتحاد، كان التغيير الوزارى قد صاحبه تغيير فى قيادات مجلسى الشعب والشورى أسفر عن فقد إبراهيم شلبى أمين عام الاتحاد لمنصبه كوكيل لمجلس الشورى الذى كان يشغله منذ عدة سنوات ليحل بدلا منه أحمد العماوى، ورغم أن إبراهيم شلبى لم يكن بمقدوره أن يطعن فى كفاءة العماوى لتولى هذا المنصب فقد كان أقدم منه فى الحركة النقابية إلا أنه لم يستطع أن يتقبل التغيير بسهولة لأنه كان يعرف فى قرارة نفسه أنه لم يقصر فى خدمة النظام الذى وضعه فى هذا المكان، صحيح أن أداءه فى المجلس لم يكن مبهرًا، ولكن لم يطلب منه أحد غير ذلك، ولم يحدث أن أبدى وكيل هذا المجلس أو مجلس الشعب عن العمال أداء لاقتاً للنظر، غير أن قفز عاصم عبد الحق من

زيارة سعد محمد أحمد

لإسرائيل فى صحبة

أنور السادات.. أدت إلى

مقاطعة نقابية عربية

للمحركة النقابية

المصرية

ولكن الذى أجهض المؤامرة بالفعل كانت عودة سعد محمد أحمد من الخارج وقشل التنبؤات المتعلقة بخروجه من الوزارة، فعاد التآمرون إلى جحورهم، على أن جهود سعد أفلحت فى حصار محاولة الخروج على الخط النقابى فلم تتعد هذه النقابات الأربع: البريد والهاتف، والنسيج، والزراعة، والكيماويات، إلى أن أجبر على الاستقالة فى عام ١٩٨٧، وخلفه العماوى فى رئاسة الاتحاد فسارعت بقية النقابات إلى الانضمام إلى الاتحادات المهنية الدولية، وخاصة بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وهيمنة القطب الواحد، فلم يعد هناك داع فى رأيها للتمسك بسياسة للحياد.

محاربة الخصخصة

ورغم أن سعد كما سبق وأن ذكرت كان ذا عقلية استثمارية من الطراز الأول، إلا أنه كان كمعظم القيادات النقابية فى ذلك الحين من التمسكين باستمرارية القطاع العام باعتباره من المكاسب العمالية المهمة التى تحققت فى ظل ثورة ٢٣ يوليو، وإن فى بقائه حماية لجماهير العمال من تقلبات النظام الرأسمالى وأخطاره، وقد سمعنا وقتها عن معاركه غير المعلنة داخل مجلس الوزراء مع عدد من الوزراء المؤيدين لتخصيص القطاع العام وخصخصته وفى مقدمتهم فى ذلك الحين جمال الناصر الذى كان وزيرا للسياحة. وقد كتب أحمد أبو الفتوح عدة مقالات فى صحيفة الوفد هاجم فيها سعد لمواقفه هذه، ورغم أن هذا الهجوم كان يعتبر وساما على صدر سعد إلا أنه أزعجه وخشى من اتساع نطاقه، فشكل لجنة فى الاتحاد من بعض الاعلاميين العماليين وضمنى إليها لتناقش طريقة الرد على هذا الهجوم. وفى حين اقترح البعض كتابة رد مطول

واشتدت المعركة المناوئة لموقف سعد، ولم يجد خيرى هاشم غضاضة فى أن يستعين فى ذلك بنقابة الهاتف الأمريكية التى أرسلت خطابا إلى الرئيس السادات تشكو له فيها من موقف سعد المناوئ لإقامة علاقات طيبة مع المنظمات النقابية الغربية، ولم تكن تعرف أن النظام المتبع فى مصر أن تحول الشكوى إلى المشكو فى حقه، خاصة عندما يكون وزيرا، ووصلت إلينا الشكوى وكتبنا رسالة إلى رئاسة الجمهورية نشر فيها أبعاد الموقف، وانتهى الأمر عند هذا الحد، إلا أن من المؤكد أنها كانت نقطة فى غير صالح سعد.

غير أننا فوجئنا ذات يوم بخبر منشور عن انضمام نقابة عمال الزراعة إلى الاتحاد الدولى لعمال الزراعة، فأرسلنا خطابا إلى مختار عبد الحميد نذكره بأن أمر انضمام النقابات إلى الاتحادات الدولية معروض على اللجنة التى يرأسها هو شخصيا، ووقع الخطاب حسن عبد سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية. وعندما وصل الخطاب إلى مختار هاج وماج واتصل بحسن عبد الذى أنكر توقيععه واتهمنى بتزوير هذا التوقيع، وكان سعد محمد أحمد فى ذلك الوقت فى زيارة نقابية لكندا، وكانت هناك شائعات عن تغيير وزارى محتمل وعن خروج سعد من التشكيل بسبب المشاكل القائمة بينه وبين بعض الوزراء الآخرين حول القطاع العام والخصخصة، وأن المرشح الذى خلفه فى الوزارة هو كامل العقيلى. وكان الاعتقاد الشائع فى وسط الحركة النقابية أن الذى يشد من أزرد سعد فى موقفه الرافض للانتماء إلى المنظمات العمالية الدولية ثلاثة من الخبراء، هم د. أبو علم وكان فى ذلك الحين خبيرا فى منظمة العمل الدولية ولا سلطان للنقابيين المصريين عليه، وإبراهيم خليفة، وكان حينئذ مستشارا لوزارة القوى العاملة فى جنيف، وكاتب هذه السطور هو أضعف الحلقة حيث كنت مرؤوسا لهم فى الاتحاد. ولما كنت أقرب الثلاثة إلى أذن سعد فقد كان هناك رغبة أكيدة فى الخلاص منى وخاصة فى هذا الطرف الذى يكون فيه سعد أضعف ما يكون. وقاد العملية خيرى هاشم.

وفوجئت بمختار يستدعيني فى مكتبه بالاتحاد ويعنفنى بشدة أمام بعض أعضاء المجلس على تجرؤى على تقليد توقيع حسن عبد على خطاب موجه إليه محرر بصيغة لا تليق أن يخاطب بها نائب رئيس الاتحاد، وبعدها وجدت إبراهيم شلبى أمين عام الاتحاد ينهز فرصة أخرى لتعنيفى بشدة هو الآخر أمام آخرين. وأحسست بأبعاد المؤامرة، وكنت فى ذلك الحين متزوجا ولدى طفلان والثالث فى الطريق ولا مصدق رزق لى سوى عسلى فى الاتحاد. وتدخل د. أبو علم لينهى إلى مختار أنه يعتبرنى فى معزة ابنه الكبير محمد ولن يسمح لأحد بأن يد إلى يد الأذى.

مؤخرة الصفوف إلى مقدمتها على حين غرة ليخلف سعد محمد أحمد دون غيره من الضامعين في المنصب الوزاري هو الذي ألهم القلوب غيظاً ، ورغم أن سعد لم يكن أول وزير من العمال يفقد منصبه الوزاري ، فإنه كان يعرف بالخبرة أن ذلك مقدمة لازاحته من رئاسة الاتحاد كما سبق أن حدث مع صلاح غريب ، والتف حوله الساخطون على تخطيطهم في المناصب القيادية ليزيدوا ثيران غضبه اشتعالاً ، وبدأ التحرش بعاصم ، وقيل لي إن عاصم عندما حضر إلى مبنى الاتحاد للمرة الأولى بعد تعيينه وزيراً وأحس بالتمسح حياله ، وأن النفوس مليئة شراً ، قال له ما معناه أنه لو حاول أحدهم أن يمد مخالفه فإن له أيضاً مخالف حاميه « اللي حا يحاول بخريش حا خريشه » .

وطلبت لقاء على انفراد مع سعد ، وحارلت إقناعه بأنه يلعب في ملعب الحكومة ولا داعي لاستعدادها عليه ، وأنه بدلاً من هذه المظاهرة العذائية الملتفة حوله فإن الأولى به أن يكتم مشاعره ويبدي للحكومة أنه على استعداد للخدمة في أي موقع تختاره له حتى تبدأ الأمور ويستطيع أن يعيد حساباته وأن من الأفضل أن يفض هذا المولد الذي يدفعه إلى مزلق خطيرة ، وقلت له أنه لم يحدث في السنوات الأخيرة في أي مكان من العالم أن انتخب رئيس لاتحاد العمال بالإرادة الحرة المباشرة للجماهير العمالية وحدها ، وإنما توجد قوى أخرى مؤثرة في هذا الصدد ، سواء كانت قوى النظام الحاكم ، أو الحزب السياسي المعتمد للحركة النقابية ، أو مصالح أخرى ترى أن من صالحها أن يكون لها رأي فيمن ينتخب رئيساً لاتحاد العمال لما تعرفه من دوره المؤثر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا ، ولما كانت اليد العليا في بلدنا للنظام الحاكم والحزب السياسي الذي يمثله فإن الأولى به إذا ما كان يريد الاستمرار على الساحة أن يحسن علاقته معهم لا أن يتصرف بما يرسل إليهم بإشارات واضحة بأنه غير راض عن خياراتهم وقراراتهم وأنه اختار الرفض والمقاومة ، ورغم ما أبداه من اقتناع إلا أن الزبانية الذين كانوا يدفعونه دفعا إلى محاربة عاصم عبد الحق ومن اختاروه استطاعوا أن يستمروا في استشارة نفسه وحنته .

وقد تصور أنه يستطيع أن يحتمي بالاتحاد والحركة النقابية من خلال بذل جهود محمومة لتنشيط العمل النقابي بعد موات طويل ، ولكنه اكتشف أن كل من يحيطون به ليس لديهم أية عزيمة لدفع العمل بالاتحاد قدماً ، فكل منهم يبحث عن مصالحه الشخصية ، ولم يكن لديهم استعداد لمشاركته في بذل الجهد لبعث الحياة في

حثة هامة ، وهم أصلاً ليس لديهم ما يقدمونه في هذا الشأن ، وفاقد الشئ لا يعطيه . وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك إهمال طويل للجهاز الفني للاتحاد ، ولم يبدل سعد ولا من حوله ولا من قبله أي مجهود في بناء جهاز فني قوي يستطيع أن يقوم بالعمل في الحركة النقابية قدماً ، وكان الجهاز الفني مكوناً في الأصل من مجموعة من مفتشي وزارة العمل الذين أعيروا للاتحاد منذ زمن طويل واستقر بهم الحال فيه دون أن يكون لدى معظمهم أية خبرة بالعمل الفني المطلوب أو رغبة في تعلمه ، أما موظفو الاتحاد المعينون فكانوا قلة فلم يكن ثمة ما يغري الكفاءات الجامعية على الالتحاق بالعمل في الاتحاد ، قلة مرتبات مغرية ولا مستقبل وظيفي مرموق ، في وقت كان البلد فيه يتجه إلى اقتصاد السوق وآليات السوق ، والتنافس على أشده على الكفاءات الفنية المحدودة في مجالات العمل الاقتصادي والقانوني والدولي ، وهكذا لم يستطع سعد أن يحقق ما يريه ، وبعد أن استعدي السلطة عليه لم يجد فيمن دفعه إلى هذه العداوة دفعا أي عون أو سند ، واستطاع عاصم عبيد الحق أن يحصل منه على استقالته أثناء مشاركتهما في مؤتمر العمل الدولي ، وكانت مسألة مهينة أن يحمل عاصم منه الاستقالة في وقت كان جهاز الإشارات المعروف في الساحة السياسية المصرية يعمل جاهداً على تشويه سمعته ، وأن يغادر الحركة النقابية بهذه الطريقة غير المشرفة بعد سنوات طويلة من الكفاح في صفوفها القيادية .

وقبل أن يصل سعد إلى هذه النهاية ، وفي غمار حماسه لتنشيط العمل في الاتحاد ، حاولت إقناعه أن هذا لن يتيسر إلا إذا استطاع تحفيز العاملين في الاتحاد على التجاوب معه ، وإلا إذا استطاع اجتذاب بعض العناصر الفنية الشابة للعمل في الاتحاد ، وذلك بتعديل جدول الأجور في الاتحاد ، كان سعد في البداية متجاوباً مع مطالب موظفي الاتحاد ، واستطعنا كلجنة نقابية للعاملين في الاتحاد أن نحصل على موافقته على إلغاء فترة العمل المسائية التي كان معمولاً بها منذ نشأة الاتحاد والتي كانت تحول بين موظفيه وبين مراعاة شئون أسرهم والعناية بأبنائهم وإقامة أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية ، فقد كان عليهم أن يعودوا للعمل في الاتحاد من الساعة السادسة إلى التاسعة مساءً كل يوم ماعداً يوم الخميس ، ولكننا لم ننجح في إقناعه بتحسين جدول الأجور بسبب معارضة أبو بكر جاد المولى أمين صندوق الاتحاد العنيفة لذلك ، فقد كان يكره أي خير للعاملين خاصة إذا لم يأت عن طريقه وبعد إلحاح وتذلل شديدين وطويلين ، ووقعت بيني وبينه صدامات طويلة في هذا الشأن حيث كنت رئيساً للجنة النقابية منذ عام ١٩٨٣ ، وفي اجتماع مع سعد لناقشة هذا الأمر بحضور أمين الصندوق ، حاولت أن أشرح له ضعف أجور

العاملين ، فقلت له إن بواب الاتحاد مرتبه خمسة وثلاثين جنيهاً ولديه خمسة أولاد ، وحتى لو أراد إطعامهم فول مدمس فقط في الثلاث وجبات كل يوم فإن مرتبه لن يكفي ، وسحب سعد نفسه طويلاً من السيجار الفاخر الذي كان يدخنه وقال لي في هدوء " أنت رئيس لجنة نقابية طيب " وأنهى المناقشة بذلك ، وأحسست أن هذه هي نهاية العلاقة ، ليس بيني وبينه فقط ، ولكن بيني وبين اتحاد العمال الذي عشقت العمل فيه طوال أكثر من ثلاثة وعشرين سنة .

كان سعد قد أبى بعد خروجه من الوزارة أن يستعمل في تنقلاته إحدى سيارات الاتحاد وكانت من طراز نصر ١٣١ ، فاستعار السيارة المرسيدس الخاصة بالعضو المنتدب لبنك العمال حتى استطاع أمين الصندوق وصديقه رئيس نقابة عمال البناء شراء سيارة مرسيدس للاتحاد من سيده في طنطا حيث يقسم رئيس نقابة البناء ، وبالأمر المباشر وبالمخالفة للوائح المالية المعمول بها ، وكانت هناك جهود محمومة لإعادة طلاء بعض أديار الاتحاد وقرش موكيت جديد في طرقاته بتكاليف زادت على العشرة آلاف جنيه ، أما عمال الاتحاد الذين يطالبون بتعديل أجورهم لتتشمى مع الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة ، فإن طلبهم يرفض ، وتقدمت بعدها مباشرة باستقالتي من العمل في الاتحاد في شهر إبريل ١٩٨٧ ، كانت علاقتي بمعظم أعضاء هيئة مكتب الاتحاد قد ساءت وتوترت في الفترة الأخيرة لأسباب مختلفة ، فشجعوا سعد على قبول الاستقالة .

ووجدتني بعد هذه الخدمة الطويلة التي امتدت من أكتوبر ١٩٦٣ إلى ذلك الحين أجمع أوراقى وأغادر مبنى الاتحاد بدون كلمة شكر أو مناسبة توديع ، ولما ذكرت ذلك لصديقي المستشار القانوني وأنتى لم أتلّق كتاباً رسمياً بقبول استقالتي ، وصلني كتاب الاستقالة الرسمي موقعا من سعد وكتب بقلمه بجانب توقيع عباره " مع الشكر " .

والحقيقة أنه لم تثر ضجة حول قيادة نقابية معاصرة مثلما أثبتت حول سعد محمد أحمد بعد إخراجه من الوزارة وإجباره على تقديم استقالته من رئاسة اتحاد العمال ، ورغم ذلك فيمكن القول بأن إيجابياته كانت أكثر من سلبياته ولما يمكن أن يؤخذ عليه من سيئات ، وهذه شهادة من رجل عمل معه سنوات طويلة وعن قرب وعن علاقة وثيقة ، رغم أن سعد محمد أحمد أساء فهم مقالين كتبتهما في صحيفة " الأهالي " بعد تقاعدي من العمل في الاتحاد وتقاعده الإجماعي من النشاط النقابي بعدها بشهرين ، وكان ذلك راجعاً بالتأكيد إلى العناوين المستفزة التي اختارتها إدارة تحرير الجريدة لهذين المقالين ، رغم أنهما احتويا على تقييم إيجابي إلى حد ما لما قدمه كرئيس للاتحاد .

ندوة بحثية تناقش :

الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية

- * أمير سالم : الانتخابات بالقائمة أفضل من الانتخابات الفردية
- * فريدة النقاش : مطلوب هيئة قضائية تختص بإجراء الانتخابات وإعداد الجداول وإعلان النتائج
- * نجاد البرعى : مراقبة الانتخابات فى مصر الطريق إلى السجن

أمانة النقاش

التي تعطى لمجلس الشعب الحق فى الفصل فى صحة عضويته ، بينما هى مهمة قضائية بحثية ، وإصدار قوانين جديدة بشأن الانتخابات تحترم مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات بما يتفق مع مبدأ التعددية الحزبية ، وهو ما يستلزم حظر الترشيح لعضوية البرلمان على الوزراء ، وإفساح المجال للإشراف القضائى الكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية . وفى نهاية بحثه يؤكد " أمير سالم " أن الانتخابات بالقائمة ، أثبتت أنها أفضل من الانتخابات الفردية ، لأنها أتاحت للمعارضة فرصة تمثيل أفضل من تلك التى أتاحتها الانتخاب الفردى ، دون أن يحدد شكل هذه القائمة أو نسبتها .

الهند فى المقدمة

قوائم الانتخابات مسئولية من ؟ كان هذا السؤال ، هو محور البحث الذى قدمه : عمرو هاشم ربيع " الخبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ومدير تحرير مجلة " الديمقراطية . ويعرف الباحث القوائم الانتخابية ، بأنها الجداول التى تضم أسماء الأشخاص ، المؤهلين للاقتراع فى الانتخابات أو الاستفتاءات ، وذلك بما يضمن المشاركة الكاملة ، والاسهام الحر ، والمنظم فى صياغة نمط الحياة السياسية . وينحى الباحث (عمرو هاشم) إلى القول ،

أفضل ، تسوده الحرية والاستقرار والسلام .
إخلال بالتكافؤ

خصصت الندوة اليوم الأول لمناقشة محور " الانتخابات بين القوانين والممارسة " . وفى هذا الإطار قدم " أمير سالم " ورقة حول " التنظيم القانونى للعملية الانتخابية " ، استعرض فيها التعديلات التى أدخلت على الدستور ، بعد تحول الدولة من نظام الحزب الواحد ، إلى النظام التعددى ، والتعديلات القانونية ، التى شملت تقسيم الدوائر ، كما استعرض تعدد النظم التى أجريت بها الانتخابات من النظام الفردى ، إلى نظام القائمة النسبية المشروطة بحصول الحزب على ٨ / ١ ، من أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية ، ليتسنى له النجاح ، ثم الجمع بين النظامين الفردى والقائمة النسبية ، والعودة فى الانتخابات الأخيرة إلى النظام الفردى . كما أورد " أمير سالم " فى ورقته الأحكام القضائية ، التى قضت بإلغاء الحظر المفروض على حق المستقلين فى ترشيح أنفسهم ، وقصره على المنتمين للأحزاب ، حيث اعتبرته المحكمة الدستورية العليا إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص . ويخلص " أمير سالم " فى ورقته ، إلى أن الدستور ، قد أباح لرئيس الجمهورية ، تعيين عشرة أعضاء ، وهو ما قد يستخدم لترجيح حزب على حزب آخر ، مما دعا إلى المطالبة بإعادة النظر ، فى تعديل بعض مواد الدستور ومن بينها تلك

" الانتخابات بين القوانين والممارسة ومناخ الأحزاب السياسية " كان هو عنوان الندوة ، التى دعت إلى عقدها مؤسسة " فريدريش ناومان " الألمانية ، على مدار يومى ٨ و ٩ مايو فى مدينة الغردقة ، شارك فى إدارة الجلسات والمناقشات نخبة من الباحثين والصحفيين وأساتذة الجامعات والبرلمانيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان والسياسيين ، بينهم د " مصطفى كامل السيد " ود " يحيى الجمل " ود " حازم الببلاوى " ، و " بهى الدين حسن " و " مصطفى عويس " و " حسين عبد الرازق " ود " حسام بدرأوى " ود " مجدى قرقر " و " حسين منصور " . ومن الحزب الوطنى شارك " أحمد شرف " ، " محسن البطران " .

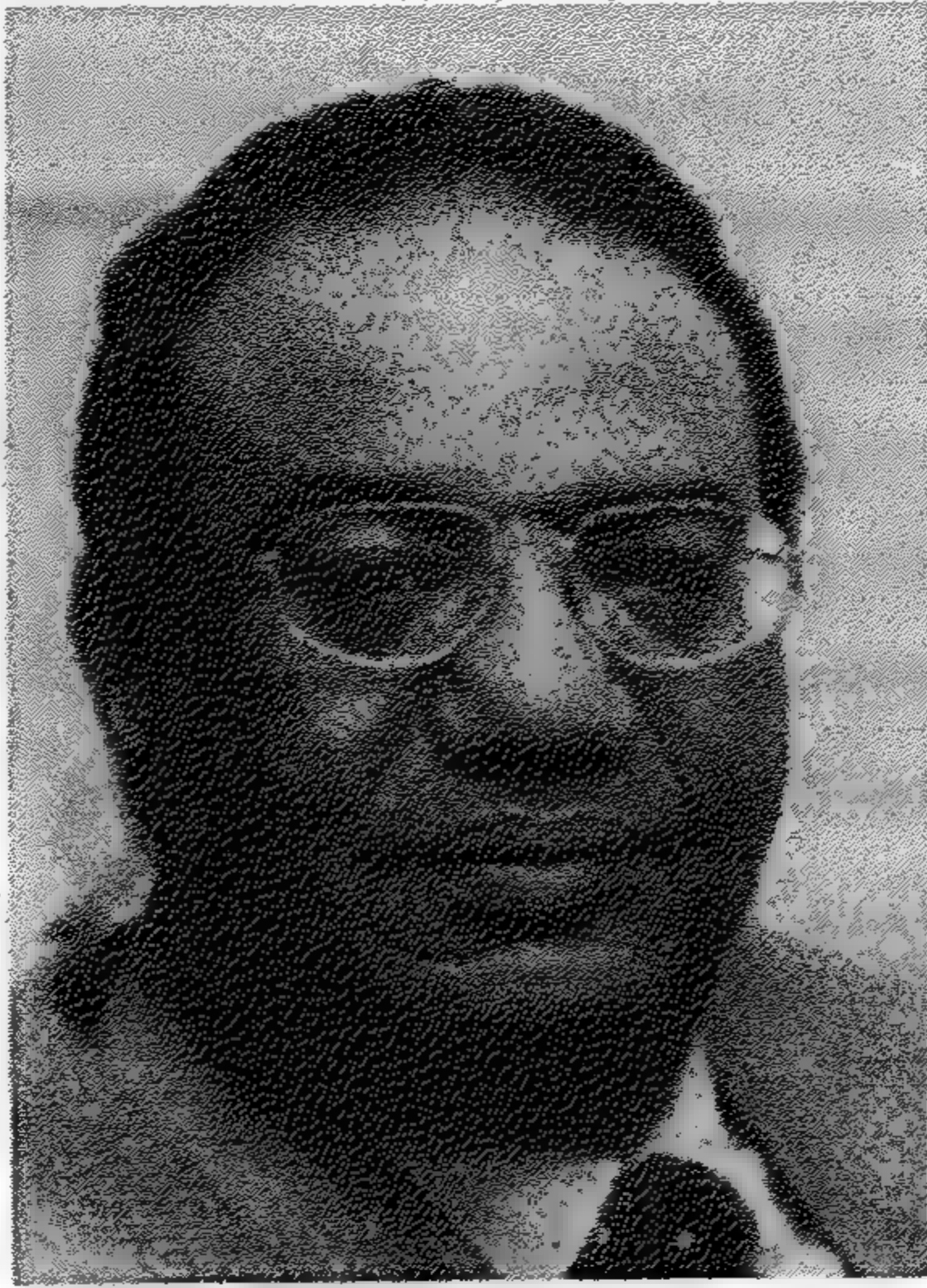
وكانت الندوة قد بدأت بكلمة من د . " فولفجانج زاكسينرودر " المدير الاقليمى لمؤسسة " فريدريش ناومان " فى المغرب العربى والشرق الأوسط والبحر المتوسط ، ألقى فيها الضوء على الدور الذى تلعبه المؤسسة التى أنشئت عام ١٩٥٨ ، داخل ألمانيا وخارجها ، لتعزيز مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، ومساعدة المواطنين على فهم قواعدها الأساسية ، وتهيئة الظروف لهم للقيام ، بأدوار نشطة فى العملية السياسية ، والمساهمة فى تحقيق التنسنة ، فى إطار مجتمعات حرة ، تعطى فرصاً عادلة ، لمواطنيها ، للمشاركة فى بناء مستقبل

١٩٨٢ ، حيث سجلت كل من بلغ ١٨ عاما من المواطنين في الجداول ، مما أدى إلى تجاهل المواليد قبل العام ١٩٦٥ ، فضلا عن أن الحكومة قيدت فقط من يقيم في محل ميلاده ، أما غير المقيمين فعليهم أن يقدموا طلبا بقيدهم وهو ما انتهى بقجوة كبيرة بين المسجلين في القوائم الانتخابية ، ومن لهم حق الانتخاب .

وبقدم " عمرو هاشم ربيع " مجموعة من المقترحات بشأن تعديل نظام اعداد قوائم الناخبين في مصر بينها قيام هيئة قضائية بالاشراف على كل العملية الانتخابية قبل وبعد اجراء الاقتراع لتشمل اعداد القوائم الانتخابية ، ويكون عملها دوريا وليس دائما ، ويتركز أثناء إجازة المحاكم الصيفية ، بحيث يستغل هذا الوقت لتنقية الجداول ، على أن يعاونها قوة من الشرطة القضائية المستقلة تتبع وزارة العدل ، لتنفيذ الأحكام الخاصة بالعملية الانتخابية ، كما يدعو الباحث إلى تشييط العمل بوزارة الداخلية لتنقية جداول الناخبين ، وإضافة أسماء البالغين لسن ١٨ عاما من واقع بيانات السجل المدني ، وإدخال أسماء الناخبين على أجهزة كمبيوتر مركزية ، بما يسمح بمراقبتها ، والقيام بحملة إعلامية ضخمة تستحث المواطنين على القيد في الجداول الانتخابية ، وأن تقوم وزارة الداخلية بعرض القوائم الانتخابية على المواطنين مدة كافية ، بالإضافة إلى تعميم الرقم القومي في تسجيل الناخبين ، والعمل على تغيظ العقوبات على الجرائم المتعلقة بالقوائم الانتخابية ، وإعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم ، وتوقيع الناخب أو وضع بصمته على كشوف الناخبين عند التصويت .

حياد الدولة

وقدمت الكاتبة ، ورقة حول دور الاعلام في الانتخابات . (أنظر نص الورقة في نهاية التقرير) وبسبب سفرها إلى الخارج ، قدم «حسين عبد الرازق» عرضا للورقة التي كتبها «فريدة النقاش» حول حيادية أجهزة وموظفي الدولة في الانتخابات . وفي ورقتها ، أكدت الكاتبة ، أن حياد أجهزة الدولة من شرطة ، وإدارة محلية ، ومؤسسات تعليمية وإعلامية ، هو شرط أساسي لنزاهة الانتخابات ، وضمان لتعبير نتائجها عن الاتجاهات الفعلية للمجتمع الانتخابي . فالتدخل الحكومي ، لا يزور نتائج الانتخابات فحسب ، بل يدفع المواطنين إلى العزوف عن العملية الانتخابية ، ويقصى قوى سياسية واجتماعية من المشاركة في إدارة شئون البلاد ، ويفتح الباب للتغيير الاقتصادي الاجتماعي السياسي ، عن غير الطريق



نبيل عبد الفتاح



فريدة النقاش

الجداول الانتخابية في إنجلترا وألمانيا وفرنسا هي الدولة ذاتها ، بينما تقوم بهذه المهمة في الهند لجنة قومية مستقلة هي " لجنة الانتخابات الهندية " ، حيث تقوم تلك اللجنة بتحرير قوائم الناخبين ، عن طريق مراجعة اعدادهم بكل دائرة سنويا ، كما تقوم بالحصر الشامل لهم كل عدة سنوات ، مع الاعلان عن أسماء القوائم قبل وبعد التصحيح أو التعديل ، كما تضيف اللجنة من هم مؤهلين للانتخاب ولم يسجلوا في القوائم ، بناء على طلب المواطنين ، ثم تضع اللجنة قوائم الناخبين على أجهزة الكمبيوتر . ورغم أن قانون مباشرة الحقوق السياسية يلزم الحكومة في مصر ، بوضع وتحديث القوائم الانتخابية ، إلا أنها اعتمدت على تنقيح جداول الانتخاب على مبادرة المواطنين أنفسهم ، ولم تقم بذلك التنقيح إلا عام

بأن القوائم الانتخابية ، هي أحد المعايير الأساسية التي تتحكم ، في قياس مدى المشاركة السياسية للمواطنين في عملية الانتخاب ، في نظم السياسة ، وذلك ضمن أمور أخرى ترتبط بضمانات نزاهة الانتخابات ، والمرتجحين من الأحزاب والقوى السياسية . ونسبة من أدلوا بأصواتهم ، وهو ما يعني أن الوصول إلى جداول انتخابية ، تتسم بالنقاء والشسول ، هو أمر يستهدف دعم المشاركة السياسية .

ويرصد الباحث ، العوامل التي تؤثر في إعداد جداول الانتخابات ، فيشير إلى مبدئين الأول يشترط نصا بالناخب على الناخب ، ويقصر حق الانتخاب على فئات اجتماعية معينة ، أما المبدأ الثاني ، فيؤخذ به ، حين تشيع القيم الديمقراطية ، ويصبح الحق في الاقتراع اختياريا ومباحا للجميع ، بغير قيود أو شروط . ومن بين العوامل المؤثرة أيضا في إعداد الجداول الانتخابية المناخ الاجتماعي السائد لارتفاع نسبة التعليم ، قاعدية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، في مجال التوعية السياسية وإرتقاء أوضاع المرأة ، وكذلك المناخ السياسي ، الذي يرتبط بطبيعة النظام القائم ، ومدى ديمقراطيته ، أو شموليته ، أو سلطويته ، والأوضاع الاقتصادية القائمة التي تؤثر عدالتها ، أو عدم عدالتها في مدى اهتمام المواطنين بالحريات العامة ، وبحقوقهم السياسية ويبتها الحق في القيد في الجداول الانتخابية ، لمباشرة حقهم في التصويت والانتخاب .

ويورد " عمرو هاشم ربيع " تجارب كل من الهند وإنجلترا وفرنسا وألمانيا في إعداد الجداول الانتخابية ، ويلاحظ الباحث تشابه تلك الدول ، التي أخذت بالليبرالية السياسية في تحديد طبيعة الأشخاص المؤهلين للانتخاب وأخذها جميعا بالاقتراع العام والمباشر للمواطنين في سن ١٨ عاما ، وقيامها بالادراج والحذف الآلي للمواطنين في جداول الانتخابات ، وحظرها على المواطنين التصويت أكثر من مرة في الانتخابات الواحدة وتستخرج جميع تلك البلدان بطاقات انتخابية للمدرجات في القوائم ، وفي فرنسا يمكن للناخب الادلاء بصوته بمجرد التعرف على اسمه ببطاقة الهوية أو جواز السفر ، وفي ألمانيا يسمح للناخب بالتصويت في أي مكان ، غير مقر تسجيله الأصلي في قوائم الدائرة الانتخابية ، كما يسمح له بتسجيل اسمه في المقر الجديد الذي ينتقل إليه ، قبل ٢٥ يوما فقط من يوم التصويت ، كما يتيح القانون له التصويت بالبريد للمكان المسجل لديه الناخب - ويذكر الباحث ، أن لأجهزة القوائم على إعداد

الانتخابات فى مصر لا وظيفة لها سوى إنتاج مؤسسات لدعم الحكومة .. وتكريس النظام السلطوى

الديمقراطى السلمى ، انذى تعد الانتخابات
الحرية النزوية أحد أهم آلياته.

وترى الكاتبة أن وجود قانون عادل
للانتخابات وللمباشرة الحقوق السياسية ،
وفعالية وكفاءة ونزاهة الأشخاص الذين
يتولون تطبيقه ، لا بد أن يقترن بوجود آليات
، وضمانات لحياة أجهزة الدولة ، حتى
تكون دولة تدافع عن حقوق الجميع بصرف
النظر عن الأغلبية والأقلية أو عن حزب حاكم
وآخر فى المعارضة.

وتسرد الكاتبة أمثلة من تجارب دولية
عن حياة أجهزة الدولة ، فتشير إلى نموذج
« جنوب أفريقيا » حيث تشكل هيئات
انتخابية لإدارة الانتخابات وتتكون كل هيئة
من خمسة أعضاء مستقلين بينهما قاضين ،
ويكون رئيسها غير حزبي ويتولى تحديد
باقي المناصب فى الهيئة الانتخابية . أما
محكمة الانتخابات فتكون من ثلاثة قضاة
واثنين من السوابطين ، وتراجع المحكمة
قرارات الهيئة الانتخابية ، وتطبق قانون
الانتخابات ، وتنظر فى الشكاوى الخاصة
بمخالفات هذا القانون . أما فى كندا ،
فتتولى وزارة العدل مع هيئة الانتخابات
الكندية المستقلة إجراء العملية الانتخابية ،
وينص الدستور التركى على ضرورة تشكيل
حكومة محايدة لإجراء الانتخابات.

وترصد الورقة أشكال التدخل الحكومى
فى الانتخابات منذ العودة للتعددية الحزبية
عام ١٩٧٦ وأشكال التداخل بين الحزب
الوطنى الحاكم وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها
، وإجراء الانتخابات العامة ، فى ظل
استمرار حالة الطوارئ لحدوث عقدين من
الزمان. وترى الباحثة ، أن هذا التداخل بين
الحزب الحاكم وأجهزة الدولة ، حول الأخيرة
إلى مؤسسات حزبية ، لاتخدم سوى حزب
واحد ، وتأتى بأوامره وتحسم لصالحه نتائج
الانتخابات قبل أن تبدأ ، خاصة فى ظل
السلطات المطلقة التى تخوزها أجهزة الشرطة
ووزارة الداخلية التى تلعب دورا حاسما فى
العملية الانتخابية.

وتعتبر الكاتبة أن إشراف القضاء على
لجان الانتخابات العامة والفرعية ، هو
الخطوة الأولى ، على طريق طويل للوصول

إلى حياة الدولة فى الانتخابات ، لكنها
تؤكد أن الكفاح الوطنى والاجتماعى على
المدى البعيد لا بد أن يقضى إلى إلغاء
القوانين المقيدة للخريات كشرط ضرورى ،
لإجراء انتخابات حرة نزوية ، تؤدى إلى إلغاء
الاندماج بين الحزب الحاكم والدولة ، كما ترى
أن إجراء مزيد من التعديلات فى قانون
مباشرة الحقوق السياسية ، يحقق بعض
أهداف الحاد على المدى القصير ، وبينها أن
تشكل جداول الانتخابات من واقع بيانات
السجل المدنى التابع لمصلحة الأحوال المدنية
، ويحظر على الناخب القيد فى أكثر من
جدول انتخابى ، وتشكل هيئة قضائية تسمى
لجنة الانتخابات العليا تختص بإجراء
الانتخابات وإعداد الجداول وإعلان النتائج ،
تكون قراراتها ملزمة لكافة مؤسسات الدولة ،
وتنقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات من
وزارة الداخلية ، إلى وزارة العدل ، ويمنع
الناخب من الإدلاء بصوته أكثر من مرة ،
ويلزم كل ناخب بأن يقدم عند الاقتراع أى
مستند لاثبات الشخصية ، على أن يوقع
بأمضائه أو بصمته حتى كشف الناخبين.

قلق حكومى

قدمت "إيمان حسن" عرضا للورقة التى

الضغوط الحكومية

انتهت إلى حصر

العمل الحزبى

فى مقار الأحزاب

وفى الصحف

الحزبية

تقدم بها "نجاح البرعى" لعدم تمكنه من
الحضور وهى بعنوان "مراقبة الانتخابات فى
مصر .. الطريق إلى السجن" ، وفى ورقته
يقول "نجاح البرعى" إن أكتوبر عام ١٩٩٥
شهد المحاولات الأولى لتشكيل لجنة وطنية
لمراقبة الانتخابات من عدد من مؤسسات
المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان ،
وعدد من الشخصيات المستقلة . وقد سبب
تشكيل اللجنة قلقا شديدا للحكومة ، إلى
الدرجة التى هددت فيها باعتقال كل من يقوم
بمراقبة الانتخابات .

وفى تقييمه لأعمال تلك اللجنة يقول
الباحث إن تشكيلها تم على وجه السرعة ،
كما أنها المرة الأولى التى كانت المنظمات
المنخرطة فيها تقوم بتلك المهمة ، لكن عاب
عملها ، أنه لا يمكن القول فنيا بمراقبة
الانتخابات بغير تعاون السلطات التى تجرى
عملية الانتخابات ، وبالتالي فإن ما قامت به
اللجنة لم يكن مراقبة للانتخابات ، بقدر
ما كان ملاحظة الانتهاكات التى صاحبت
العملية الانتخابية ، كما سادت روح
المنافسة بين المؤسسات التى شكلت اللجنة
مما قلل من فاعلية عملها وإن لم يقلل من
أهميته . كما أن ضيق الوقت ، لم يمكن
المنظمات المشاركة فى اللجنة ، من تدريب
طواقم فنية تكفى لملاحظة الانتخابات فى
عموم البلاد مما جعل تلك الملاحظة جزئية ،
فضلا عن أن الدعم السالى الأجنبى لنشاط
اللجنة لم يكن متناسبا مع جسامه المهمة مما
عاق فاعلية تلك المراقبة.

لكن الباحث يخلص إلى أن تلك التجربة
تظل فريدة فى مصر ، وأنها قد أصابت
الحكومة المصرية بأضرار معنوية بالغة ،
وكشفت أمام العالم نيتها فى التزوير ، إلى
الدرجة التى حملتها على إعلان منع أى
مراقبة مماثلة للانتخابات التى جرت عام
٢٠٠٠ ، وإلى الحد الذى انتهت فيه إلى
محاولة تدمير سمعة د. سعد الدين إبراهيم
"الذى حاول إعادة إحياء اللجنة مرة أخرى.

ويرصد الباحث أهمية المراقبة المستقلة
للانتخابات بأنها ضمانة لنزاهتها ، سواء كان
النظام السياسى الذى تجرى فى ظله

محنة أحزاب المعارضة في مصر

تكمين في اعتقادها أن السلطة

تحوذها الحكومة.. وأن الشارع

أصبح ائتلافا بين الإسلاميين والحكومة..

فأصبحت خارج السلطة

والشارع معا..!

لنقل سلطة إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى هيئة مستقلة ، ومنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية ورقابية ، والغاء التشريعات والقوانين المقيدة للحريات ، بما يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

محكمة استثنائية

وفي بحثه المعنون " الأحزاب السياسية الأساس القانوني والواقع " استعرض الباحث « عصام الدين حسن » المنظومة القانونية التي ألفت بظلمها ، على الحياة الحزبية في مصر ، وفرضت طابعها الاستبدادي عليها ، ووقفت عائقا حقيقيا ، أمام أداء الأحزاب لوظائفها السياسية ، وهمشت دور الأحزاب في المشاركة السياسية ، وهو ما تكشف عنه ، نتائج الانتخابات العامة التي جرت في مصر في ظل التعددية وفي هذا السياق يشير الباحث إلى قانون الأحزاب السياسية وتطبيقاته ، وأداء لجنة شئون الأحزاب ومحكمة الأحزاب ، والموقف من القوى السياسية المحرومة من الشرعية . وبلغت الباحث النظر إلى الطابع الاستثنائي والحكومي لمحكمة الأحزاب التي لا يسمح قانونها ، بالاستئناف أمام محكمة أعلى للقرارات التي تصدرها ، بما يحرم المتقاضين أمامها من الحق في نظر قضائهم على درجتين بدلا من درجة واحدة . كما يلقي الباحث الضوء على الدور الذي تلعبه لجنة شئون الأحزاب الرسمية ، في التدخل في الصراعات الحزبية الداخلية ، فضلا عن رفضها كافة طلبات تأسيس الأحزاب .

سعدية « أمام انتخابات عام ١٩٢٤ ، وسقط فيها رئيس الوزراء « يحيى إبراهيم » في دائرته الانتخابية ، وكذلك عدد من أعضاء حكومته . كما رصد المبررات التي دعت ثورة يوليو إلى التمسك بالإطار الشائع للحكم في ذلك الوقت ، وهو نظام الحزب الواحد .

وأوضح الباحث أن الدستور الذي أعد عام ١٩٧١ ، كان مصدرا للخلل في الحياة السياسية ، بتركيزه كل السلطات في يد رئيس الجمهورية ، وتهيمشه لدور البرلمان ومن ثم الأحزاب السياسية . ومن بين ما أجازه الدستور لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلسي الشعب والشورى ووقف جلساتهم كما حرم المجلس من حق التعديل في الموازنة العامة للدولة دون موافقة السلطة التنفيذية . كما جعل مجلس الشورى دون اختصاصات . ويخلص الباحث بعد استعراضه للأوضاع القانونية والعرفية التي تجرى في ظلها الانتخابات إلى القول : بأن الانتخابات في مصر لا وظيفة لها ، سوى إنتاج مؤسسات دعم الحكومة ، وتكريس النظام السلطوي ، وهو ما أدى إلى فشل آلية إجراء الانتخابات في دعم التطور الديمقراطي ، وفي تعزيز العمل الحزبي ، وهو ما يتطلب إجراء اصلاح سياسي ودستوري ، ينتهي بتعديل الدستور لتحديد مدة رئيس الجمهورية بفترتين والحد من سلطاته التشريعية ، وتعزيز الدور الرقابي لمجلس الشعب وتعديل قانون الأحزاب السياسية ، بما يقضي بمنح المواطنين الحق في تأسيس أحزاب بمجرد الإخطار ، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يؤدي

الانتخابات ديمقراطيا أو نظاما ديمقراطيا انتاليا ، لكنه يعتقد أن المراقبة تلعب دورا أكثر أهمية في النظم الأخيرة ، هو إعادة الثقة للمواطنين في جدوى العملية الانتخابية ، والمساعدة على أحداث تغيير في السياسات بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية . ويرى الباحث أن مهمة مراقبة الانتخابات هي التعرف على مدى حسن إدارة العملية الانتخابية من قبل الهيئة المديرة للانتخابات ، ومدى احترامها للقواعد التي وضعت لضمان نزاهتها ، والتأكد من أن النتائج المعلنة هي الترجمة الحقيقية لاتجاهات التصويت العامة ، ومن هنا فهو يؤكد أن عملية المراقبة تظل ضرورة أيا كانت الجهة التي تدير الانتخابات وسواء كانت وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو كانت لجنة مستقلة أو حكومة محايدة ، وهو أمر يدحض قول بعض المسؤولين المصريين ، أن الانتخابات في مصر لم تعد في حاجة إلى مراقبة بعد أن تولي القضاء الإشراف عليها ، لأن القضاء لا يجوز لأحد أن يراقبه .

ويقترح " نجاد البرعي " في ختام ورقته السعي لتشكيل لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات من مؤسسات غير حكومية غير حزبية ، وبمشاركة من نقابة المحامين وفروعها ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أن التمويل الأجنبي للجنة يجرح مصداقيتها ، خاصة والرأي العام في مصر يتسم بالحساسية تجاه الأموال الأجنبية ، لذلك على اللجنة أن تدبر تمويلها من دعم المنظمات والجمعيات والنقابات المشاركة في تشكيلها ، ويقبل المتطوعين للقيام بأعمال المراقبة ، وقبول التبرعات العينية كالأجهزة والمعدات ووسائل الاتصال من مصادر محلية ودولية ، وأن يقتصر دور المؤسسات الدولية ، على تدريب من يتطوعون للقيام بمهمة المراقبة .

سقوط رئيس حكومة

" البيئة الملائمة للانتخابات " ، كان هو عنوان الورقة التي قدمها " حافظ أبو سعدة " في محاولته البحث عن إجابة عن تساؤل : عما هي الشروط الموضوعية ، لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة ومعبرة بصدق عن إرادة الناخبين ؟

وفي سعيه للإجابة ، استعرض الباحث أوضاع التعددية الحزبية ، والتنافس الانتخابي ، وتداول السلطة في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، والانتخابات التي جرت منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٥٠ ، التي فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية في انتخابات انسدت بالحزبية والنزاهة ، وتوقف « أبو

ويخلص عصام الدين حسن إلى أن العمل الحزبي ، على امتداد ٢٥ عامًا من التعددية الحزبية المقيدة ، تعرض لكافة الضغوط التي تمارسها الدولة على الحياة السياسية ، سواء من خلال القيود التشريعية المناخبة لحرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع السلمي ، أو من خلال التطبيقات المتعسفة لقانون الطوارئ ، وتعديلات قانون مكافحة الإرهاب ، التي أدت إلى ظواهر الاعتقال المتكرر ، واستشراء ظاهرة التعذيب ، وإحالة مدنيين إلى المحاكم العسكرية ، وهي ممارسات - كما يؤكد الباحث - لم تقف عند ملاحقة المشتبه في انتمائهم لجماعات العنف المسلح ، بل طالبت في كثير من الأحيان رموز المعارضة السلمية ، وكوادر الأحزاب التي تعمل في إطار سلمي مشروع ، وهو ما انتهى إلى حصر العمل الحزبي في مقار الأحزاب وفي الصحف الحزبية ، التي تعمل في ظل ترسانة هائلة من القوانين القسرية الاستثنائية السارية من قبل عودة التعددية ، أو التي استحدثت بعد عودتها .

ويربط الباحث بين بعث الحيوية للحياة الحزبية ، وبين إجراء إصلاح سياسي شامل قضى بإطلاق حرية تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط ، باستثناء الحظر الذي يفرضه الدستور على إنشاء التنظيمات ذات الطابع العسكري ، ورفع كافة القيود عن ممارسة العمل السياسي والحزبي ، بوقف العمل بقانون الطوارئ والغاء كافة القوانين التي تصدر الحق في التظاهر السلمي أو الاضراب أو الاعتصام ، وإنهاء احتكار الدولة وحزبها لوسائل الاعلام ، وإعادة النظر في الدستور المصري بما يضمن التوازن بين السلطات والفصل بينها من خلال تبنى النظام الرئاسي أو البرلماني ، وإعادة النظر في النظم الانتخابية ، بما يعزز الاختيار على مقعد الرئاسة أو على مقاعد الهيئات التمثيلية ، على أساس حزبي

هشاشة الأحزاب

وفي مداخلته التي ألقاها شفاة عن « التطور المؤسسي للأحزاب السياسية في مصر ، ربط " أنور الهواري » بين ضعف البناء الحزبي وهشاشة الأحزاب المصرية وعجزها عن التأثير ، وبين ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تحكم حركتها ، وبين السلطات المطلقة الممنوحة بحكم الدستور لرئيس الجمهورية ، كما ربطها بانعدام الديمقراطية الداخلية لتلك الأحزاب ، واستناعتها إلى القيود التي فرضت عليها . كما أكد " الهواري " على أهمية الخيار

الاقتصادي للدولة ، ومدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية ، وتأثير ذلك على حيوية الحياة الحزبية وعلى فاعليتها .

وفي ورقته " أحزاب المعارضة في مصر ، من الصراع مع الحزب الوطني ، إلى الصراع على الحزب الوطني " يقول الباحث « أحمد المسلماني » أن حقيقة الحالة الحزبية في مصر تشير إلى ضعف حالة البناء التنظيمي للأحزاب السياسية ، وضمور عضويتها وتدهور قواعدها ، فضلاً عن الخلل الدائم حول شرعية قيادتها ، والاستعداد المستمر للتنازع على تلك القيادة . كما تشير أيضاً إلى التنافس بين أحزاب المعارضة أكثر من تنافسها مجتمعة مع الحزب الوطني الحاكم . ويرى " المسلماني " أن مخنة أحزاب المعارضة في مصر تقع باعتقادها أن السلطة تحوزها الحكومة ، وأن " الشارع " قد أصبح ائتلاقاً بين الإسلاميين والحكومة ، بحيث أصبحت أحزاب المعارضة خارج السلطة والشارع معا ،

ويحمل الباحث المسؤولية لأحزاب المعارضة والحزب الحاكم مسئولية اتجاهات حركة التصويت للمصريين ، على أسس تقليدية لاسياسية ، لغية السياسة من العملية الانتخابية وسيادة منطق الخدمات عليها .

ومن الملامح التي يرصدها الباحث للحياة السياسية في مصر ، غيبة قوى سياسية وجيلية من الخريطة الحزبية ، وفي هذا الإطار يشير إلى محاولات باء بالفشل لتشكيل أحزاب سياسية لجيل الوسط ، بعد أن تم رفض أحزاب الوسط و " الإصلاح " و " الشريعة " وبعد أن عجزت حركة جيل السبعينات عن التواجد القانوني ، وهو ما يدفع الباحث ، إلى القول أن جيل الوسط يسارا ويمينا لا وجود له لا في المعارضة ولا في الحكومة .

ويدعو الباحث لانتشال أحزاب المعارضة من ذيلتها للحزب الوطني ، إلى تأسيس مراكز أبحاث ومكاتب فنية داخل الأحزاب تعيينها على النقد المنظم وتقديم البدائل المدروسة ، وتطوير القدرات المهنية والفنية لصحف المعارضة ، والعمل على تعديل قانون الأحزاب بما يسمح لها بمزاولة أعمال تجارية تمول من عائداتها أنشطتها ، وسعى الأحزاب إلى ترجمة برامجها إلى سياسات واقعية تفصيلية في كل مجال على حدة .

وفي مداخلته التي ألقاها " نبيل عبد الفتاح " شفاة ، عن " أداء الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٠ " رصد قدرة الإخوان دون غيرهم من القوى السياسية على الحشد والتأثير ، وسعيهم بشكل كفاء إلى العمل الخدمي ، وقيامهم في كثير من الحالات بالأدوار التي يفترض أن تقوم بها الدولة ، وقدرتهم الهائلة على الانفاق ، ومما يسر لهم الفوز بعدد مماثل لكل نواب المعارضة في مجلس الشعب الجديد .

حزب سلطوي

وفي ورقته ، عن " إسهام الحزب الوطني الديمقراطي في الديمقراطية المصرية " اعترف د. " جهاد عودة " بالتداخل بين أجهزة السلطة التنفيذية وأجهزة الحزب ، وقال د. " جهاد " إن الحزب الوطني يعتمد على غياب المنهج الفكري في توسيع العضوية ، ولا يسعى لتكوين جماعة سياسية محددة وأن المحرك الحقيقي للالتحاق بعضوية الحزب الوطني لكثيرين ، هو رغبتهم في أن يرشحهم الحزب في البرلمان ، وهو ما أسماه الباحث الرغبة " في التمثيل السياسي " . ويوضح الباحث ، أن اندماج الحزب الوطني في الدولة له وجهان أولهما بيروقراطي يشير إلى نفوذ الحزبين في صنع الخدمات والسياسة العامة ، وثانيهما سياسي ينصرف إلى التوحد بين السياسي والحزبي للحصول على المنصب البيروقراطي ، حيث تصبح قيادات الدولة التنفيذية ، هي نفسها القيادات العليا للحزب ، وهو ما ينتهي بالباحث إلى القول ، بأن التغيير هو مطلب ضروري وهام داخل الحزب الوطني الحاكم ، لكنه يستبعد في نفس الوقت حدوث ذلك التغيير لاستمرار مأساه ثقافة السلطة في الحياة السياسية ، وانتشار التعنت الاجتماعي بسبب تحجيم المطالب الجماعية ، وعدم الانضباط الاجتماعي للفتات الرأسمالية في المجتمع والدولة ، وعدم قدرة خطط الإصلاح الاقتصادي ومنهجه ، على إيجاد قوى اجتماعية ومهيمنة .

والنتيجة المنطقية التي يخرج بها المرء من قراءة ورقة د. " جهاد عودة " أن الحزب الوطني الحاكم ، هو سبب بلاء الحياة السياسية وضعفها ، وأن نقطة البداية لإصلاح النظام الحزبي ، تبدأ بإصلاح الحزب الوطني وتقويته ، بعيداً عن الحصانة الاصطناعية التي تحيط به من كل جانب .

دور الإعلام فى الانتخابات

تشكيل وعى الناس، من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج، وعلى مختلف الأدوات المؤثرة على الوعى، مثل المؤسسات التربوية والإذاعة والتليفزيون والسينما والصحافة ودور النشر وحتى دور العبادة، حيث تسعى تلك الدول، تدعيماً لبقاء نظامها، إلى تسييد قيمها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، عبر أدوات سيطرتها، لتوجه سلوك المواطنين، لإيهامهم بأن الحفاظ على ما تروج له هو حفاظ على قيم المجتمع ككل، وأن الخروج عليها ضار به، ويستلزم العقاب والمساءلة، وهو ما اصطلح على تسميته، بتزييف الوعى. ومنذ نشأة هذا اللون من النظام الإعلامى فى ظل الحرب الباردة، وفى ظل هواجس التدخلات الأمبريالية فى شئون الدول المستقلة حديثاً، وفى ظل الدعوة إلى الاحتشاد، من أجل قفز فجوات التخلف، وفى ظل الدعوة إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، تحول النظام الإعلامى لما سعى، بدول العالم الثالث، وبينها مصر، فى الأغلب الأعم إلى نظام تعبوى، تخاطب من خلاله الدولة المواطنين، ويقوم هذا النظام الإعلامى، بتفسير ما يقول به الزعماء وتبريره، وتحليل خطبهم، وإبراز مزايا النظام وإنجازاته، وشن الحملات الإعلامية على خصومه ومنتقديه. وهو يفقد تماماً أية حرية أو قدرة على توجيه النقد، حتى لو كان هذا النقد من النوع الهامشى.

ولقد لعب هذا الإعلام التعبوى، دوراً مهماً للغاية، فى إضفاء هالة من القداسة، على حائزى الأدوار السياسية، وخاصة الزعماء السياسيين، الذين يقودون تلك البلاد بهدف معلن، هو خلق حماس لدى الجماهير للربط بينهم وبين الزعيم، حتى يستطيعوا أن يحققوا أهدافه الثورية، وهدف مضمّر، هو إثارة الرعب فى نفوس الناس، من مجرد فكرة نقد النظام السياسى، أو نقد الزعيم.

والمتابعة لتحليل النظم السياسية، فى العالم الثالث، وخاصة فى فترة الحرب الباردة- والتي ما زال بعضها قائما حتى الآن- بعد انتهائها- يكشف عن أن لها أدوات



خالد محبى الدين



د. نعمان جمعه

التعبير، تتعدد النغمات، أما إذا كان هناك احتكار لوسائل الإعلام، من قبل بعض جماعات الضغط، أو من قبل الدولة، فيصبح تأثيرها فى هذه الحالة مكثفاً.

وفى الدول النامية، فإن النظام الإعلامى، كان إحدى الأدوات الأساسية للسلطة التنفيذية، للسيطرة على مجمل السلطات الدستورية، وإحدى أدواتها فى التحكم فى

لم يعد الأمر فى حاجة إلى براهين كثيرة، على أن أجهزة الإعلام، بأشكالها المختلفة، تلعب دوراً مهماً فى تشكيل توجهات الرأى العام، وتشكيل الوعى السياسى لشعوب العالم، وفى تغيير كثير من أنماط الأفكار والقيم الاجتماعية السائدة. وفى التأثير فى سلطات صنع القرار. ولم يكن مصادفة أن سببت الصحافة منذ فترة بعيدة بالسلطة الرابعة، وتكشفت قوة هذه السلطة بظهور وسائل الإعلام الأكثر حداثة كإذاعة والتليفزيون والفضائيات والبريد الإلكتروني والإنترنت، الأمر الذى يجعل من النظام الإعلامى، أحد أهم قوى الضغط فى المجتمع العالمى المعاصر.

ويرتبط تأثير هذا النظام الإعلامى، بمدى الحرية المتاحة له، ومدى نضج الرأى العام، فى البلد الذى يتوجه إليه هذا الإعلام، ومدى ديمقراطية النظام السياسى، ومدى التوازن بين السلطات فى النظام الدستورى القائم، ودرجة التعليم السائدة، ومدى نشاط جماعات المجتمع المدني، ومدى فاعلية النظام الحزبى... إلى آخر تلك العوامل التى تشكل فى مجملها النظام السياسى السائد، وتأثير أجهزة الإعلام يمكن أن يتسع، أو يضيق طبقاً لعوامل متشابهة. وفى البلاد التى تتمتع برأى عام ناضج يمتلك حساً نقدياً، من الممكن أن يتلقى ما تسوقه إليه أجهزة الإعلام بعقلية نقدية، يقبل منه ويرفض منه، ومن الممكن أن يتلقى وأن يرسل، أن يسمع وأن يتكلم، وأن تتحول أجهزة الإعلام، إلى وسيلة للحوار بين مختلف الجماعات السياسية والتيارات الفكرية والثقافية. أما فى البلاد التى تفتقد لعامل من تلك العوامل، فمن الطبيعى أن يكون تأثير وسائل الإعلام بالغاً، وتؤثر فى أذواقهم، وأفكارهم، وهى التى تخلق لهم وعيهم، وتكون لهم مواقفهم ورأيهم فى القضايا العامة.

ومن العوامل الحاكمة، فى تحديد دور أجهزة الإعلام، هى من الذى يملكها، ومن الذى يوجهها. وفى البلاد الديمقراطية، التى تستمتع بحرية تلك وسائل الإعلام، وبحرية

أساسية للسيطرة والهيمنة والتحكم تتمثل في أجهزة الأمن والجيش والنظام الإعلامي، وأجهزة القمع الداخلي، التي ينظمها نظام قانوني متكامل، يسمح الاعتقال الإداري لفترات طويلة، وفرض حالة الطوارئ لسنوات متصلة، وإقامة حكم بوليسي، يقوم على التنصص على المواطنين، ومراقبة التليفونات وكافة وسائل الاتصالات، وحجب وسائل المعرفة الخارجية عن المواطنين، والتشويش على الإذاعات الخارجية، ومنع الكتب والصحف والمجلات الأجنبية، التي تتناول شئون البلاد من الدخول إليها، والتحكم في سفر المواطنين للخارج، حتى لا يحتكوا بتجارب الشعوب الأخرى. كما يتم النظر لقضية تداول المعلومات أو الحصول عليها، أو نشرها، أو بثها، باعتبارها قضية تمس الأمن القومي للبلاد، والتوسع في مفهوم الأمن القومي، بحيث يشمل البحوث العلمية، وبحوث الرأي العام. ولم تكن مصر استثناء من ذلك كله.

ومنذ الأسابيع الأولى لقيامها، اتجهت ثورة يوليو بشكل تدريجي، لاجتياح سيطرتها على أدوات الإعلام السائدة، وانعكست الإجراءات السياسية التي اتخذتها الثورة بعد أقل من ستة أشهر على قيامها على أوضاع الصحافة المصرية. ومع صدور مرسوم بقانون في ١٦ يناير عام ١٩٥٣ بحل الأحزاب القائمة ومصادرة أملاكها، توقفت معظم الصحف الحزبية عن الصدور، كما تصاعدت الإجراءات الإدارية لتعطيل الصحف ومصادرتها وفرض الرقابة عليها، مما دفع مجلتي شهرتين متخصصتين في قضايا الأدب والثقافة، هما مجلتا «الرسالة» و«الثقافة» إلى الإغلاق في نفس العام. ومع أزمة مارس ١٩٥٤، أصدرت الثورة قراراً وزارياً، بوقف ٤٢ صحيفة حزبية ومستقلة ومتخصصة عن الصدور ولم يتبق سوى بعض الصحف المستقلة، وكانت معظمها ملكية عائلية كالأهرام وروز اليوسف والهلal، وكانت الثورة، بعد أقل من شهرين من تسلمها السلطة، قد بدأت في إنشاء صحف تنطق باسمها فصدرت مجلة «التحرير» نصف شهرية، في ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢، ثم تحولت بعد ذلك إلى مجلة أسبوعية. وبعد قيام أول تنظيم سياسي للثورة باسم «هيئة التحرير» في ١٣ يناير ١٩٥٣، أصدرت الثورة في ٧ ديسمبر من نفس العام صحيفة «الجمهورية» لتتقاسم باسمه.

وعندما انضم الصحفيون، في أزمة مارس ١٩٥٤، إلى القوى المطالبة

بالديمقراطية، تم حل نقاباتهم، بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٥ أبريل ١٩٥٤، وتغيير قانونها، كما تمت تصفية عدد من الصحف، كان من بينها صحيفة «المصري» و«الجمهورية المصرية»، وجرى اعتقال عدد من الصحفيين، ونشرت قوائم بأسماء من وصفوا بأنهم كانوا يتقاضون مصاريف سرية، مما أصبح يعرف بالعهد البائد، وكان معظمهم بالمصادفة - أو ربما بغيرها - ممن خاضوا معركة الدفاع عن الديمقراطية في أزمة مارس ١٩٥٤.

وبانتهاء أزمة مارس، اختفت الصحافة الأهلية التي ظهرت في مصر منذ عهد الخديو «إسماعيل»، كما تم القضاء على الصحافة الحزبية، التي عرفتها مصر منذ عام ١٩٠٧، كما قضى على الحقبة الليبرالية، في تاريخ الصحافة المصرية، بفشل آخر محاولة، بذلها الليبراليون والديمقراطيون المصريون، في هذه الأزمة، لوقف التوجه نحو الحكم الفردي القائم على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ودمج تلك السلطات في شخص واحد.

في ذلك الحين، كانت الرقابة مفروضة على الصحافة، بحكم حالة الطوارئ، التي أعلنت في مصر في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، بعد حريق القاهرة، وظلت هذه الرقابة قائمة حتى انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) في عام ١٩٥٧، وفي تلك الانتخابات طبق «جمال عبد الناصر» قاعدة دافع عنها، بمنع من لا تريد الثورة من أن يخوضوا الانتخابات من الترشيح، ثم ترك الانتخابات حرة بعد ذلك شطب الاتحاد القومي الذي حل

محل هيئة التحرير، عدداً مهماً من المرشحين، كما أغلق بعض الدوائر على الضابط الأحرار الذين خاضوا المعركة الانتخابية، ولم تتدخل الثورة بعد تلك الإجراءات، في الانتخابات.

كانت الصحافة في ذلك الوقت ملكاً لأصحابها، ولكنها كانت تتصرف وشبح السلطة التنفيذية ماثلاً أمامها، ولذلك ركزت الصحف على دعوة المواطنين للمشاركة في الانتخابات، باعتبارها الأولى التي تجري في ظل الثورة، وإبراز مزايها البرلمان الذي يخلو من المنافسة الحزبية، ولأنها كانت أول انتخابات يسمح فيها للمرأة المصرية بالترشح والانتخاب، فسلطت الصحافة الضوء على المرشحين من النساء، في محاولة لدعم ترشيحهن، ولحفز الناخبات من النساء على الإدلاء بأصواتهن. وبعد نحو ثمانية أشهر من تلك الانتخابات، تمت الوحدة المصرية - السورية، وأعيد فرض حالة الطوارئ مرة أخرى، وظلت الرقابة على الصحف مستمرة، إلى أن نشأت فكرة تأميم الصحافة، وضم ملكية الصحف الرئيسية إلى أن الحكومة، والتحكم في توجهها. وفي ظل دولة الوحدة المصرية - السورية صدر في ٢٤ مايو قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، الذي حظر إصدار الصحف، إلا بترخيص من التنظيم السياسي الأوسع الاتحاد القومي - وبعده الاتحاد الاشتراكي -، كما حظر العمل بالصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك، وجعل صحف «الأهرام» و«دار أخبار اليوم» و«روز اليوسف والهلal» تؤول ملكيتها إلى الاتحاد القومي، الذي حاز أيضاً سلطة تعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف. وفي نوفمبر عام ١٩٦٧، احتكرت الدولة قطاعي التوزيع والإعلان، بتأميمها شركات الإعلانات الشرقية والإعلانات المصرية، والتوزيع المصرية، وإدماجها في مؤسسة التحرير. وبهذا كرس قانون تنظيم الصحافة، مبدأ التعامل مع الصحفيين باعتبارهم موظفين في الدولة. ويجدر القول هنا، أن ملكية الاتحاد القومي، ومن بعده الاتحاد الاشتراكي للصحف كانت صورية، لأن رئيس هذا التنظيم السياسي، كان في واقع الأمر هو رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية.

وبرغم عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، إلا أن الصورة العامة للصحافة ظلت مرهونة، بتركيبة النظام السياسي المصري، التي قامت على أساس، أن تظل الدولة تملك الكتلة الرئيسية للصحف الكبرى المؤثرة، وأن تسمح بوجود هوامش لها، هي صحف صغيرة، محدودة الانتشار والتأثير. طوال تلك

**دور أجهزة الإعلام
يحدده من يملكها
ومن يوجهها
وفي العالم الثالث
كلاهما بيد
الحكومة أو
حزب السلطة**

السنوات ، كانت السياسة الإعلامية السائدة، هي إعلام التعبئة ،الذى يهتم اهتماماً بالغا بخطب الرؤساء ،ونشر الإنجازات ،وشن الحملات على معارضى الحكومة، دون إشارة إلى ما يقولون ،وهو الدور الذى لعبته بنفس الحماسة أجهزة الإذاعة والتلفزيون ،التي توسعت محطاتها وتمددت ساعات إرسالها ،وتحددت برامجهما ،فى سياق التخطيط المسبق، لكى تكون أدوات إعلامية للنظام السياسى ،إدراكاً منه ، بأهمية هذه الوسائل ،فى التأثير على المواطنين ،وفى تكوين رأى عام مساند لسياساته.

خلاصة الأمر ،أنه فى أنظمة العالم الثالث ومصر من بينها ،كان الإعلام وما يزال فى الأغلب الأعم ،إعلام تعبئى ،وهو ما نستطيع أن نلمحه بوضوح أيضاً فى بلاد مثل ليبيا وسوريا والعراق والسعودية وهو ما يسهل معه القول ،أنه باستثناء لبنان ،فإن كل الإعلام العربى ،هو إعلام تعبوى . وكما هو معروف ،فإن النظام الإعلامى ،ينقسم إلى مدرستين واضحتين ،النظام الإعلامى الحر الموجود فى أمريكا والديمقراطيات الأوروبية والآسيوية المتقدمة حيث تسود الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ،وبرغم المخاوف التى تثار خشية وجود احتكارات لأصحاب رؤوس الأموال فى هذا المجال، إلا أن هذا الإعلام يحفل بالتعدد والتنوع والقدرة على التأثير فى صنع القرار .أما المدرسة الثانية ،فهى مدرسة إعلام التعبئة ويتعامل كل من هذين النظامين ،مع موضوع الانتخابات إنطلاقاً من موقفه.

وفى دول العالم الثالث ،هناك فى الأغلب الأعم حزب واحد ،أو ما يسمى بالحزب القائد ،فضلاً عن مجسدة الأحزاب الهامشية الصغيرة ،كما هو الحادث الآن فى سوريا والعراق ،أو توجد تعددية حزبية مقيدة ،لا تختلف فى جوهرها ، عن فكرة الحزب القائد ، كما هو حادث فى مصر .وفى تونس ،حيث يوجد حزب كبير ، هو الذى يملك وسائل الإعلام الرئيسية ،والأكثر انتشاراً ،وبقية الأحزاب هوامش على هذا المقى .

وفى مصر ،تعددت أشكال الانتخابات خلال نحو نصف قرن ، فكانت هناك انتخابات التنظيم السياسى الواحد ، سواء كان الاتحاد القومى ، أو الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك ، والاستفتاءات على رئاسة الجمهورية ،وهى ليست انتخابات على نحو ما ، فقد كان دور الإعلام ،فى تلك الحملات ،هو التدخل المباشر ،فى إدارتها ،حيث يساعد ، مع أجهزة الإدارة ، فى تصوير نتائج

الانتخابات ،على النحو ، الذى ينتهى بالنتيجة ،التي تريد السلطة التنفيذية ، وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات ،كانت تنظيمات ورقية ، ولا قيمة لها ، لكن نوعاً من الاهتمام الإعلامى بها كان موجوداً ، للإيحاء بأنها تعبر عن ديمقراطية ، وحوار فى المجتمع ،وهنا فإن الإعلام التعبوى ،كان يلعب دور الخديعة ، ويعمل على حشد المواطنين للمشاركة فى الانتخابات ،لاقناع الرأى العام العالمى ، بأن مشاركة شعبية واسعة النطاق قد جرت فى الحملات الانتخابية ،وربما لإسكات صوت معارضيه فى الداخل .

ولم تكن أجهزة الإعلام ، تلعب هذا الدور التعبوى فى الانتخابات العامة فحسب ، بل أيضاً فى الانتخابات ذات الحساسية الخاصة : فى نقابة الصحفيين ، ونقابة المحامين ، وانتخابات نادى القضاة .وهنا تلعب أجهزة الإعلام دوراً فى إلقاء الضوء على بعض المرشحين ، الذين تريد السلطة التنفيذية إنجاحهم ، أو التحذير من تيارات سياسية بعينها ،وهو ما برز فى السنوات الأخيرة ، فى الدور الذى يلعبه الإعلام بكثافة ،من أجل التنفير من انتخاب مرشحى الإخوان المسلمين ، سواء فى الانتخابات العامة ، أو الانتخابات النيابية .

وعلى امتداد نحو نصف قرن ، أجريت فى مصر انتخابات عامة ، عام ١٩٥٧ ، وأسفرت عن مجلس أمة ، لم يستمر سوى ثمانية أشهر ، ثم أدرسته الوحدة المصرية ، فتم حله ، وأندمج جزء من أعضائه مع أعضاء من البرلمان السورى ليشكلوا معاً ، ما سمي ببرلمان الوحدة ، الذى لم يجتمع سوى دورة واحدة لمدة أربعة أشهر . ثم جرت بعد ذلك الانتخابات العامة فى أعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧١ و ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ .

والملاحظة العامة ، أن نحو نصف تلك المجالس البرلمانية ، لم يكمل مدته الدستورية البالغة خمس سنوات ، وتم حلها ، إما باستخدام رئيس الجمهورية لسلطته فى هذا الشأن ، أو ببطالان دستورية القانون الذى انتخب المجلس على أساسه ، وهو ما يكشف أصلاً عن شكلية العملية الانتخابية ، التى يمكن العصف بها بأى تعللات ، أو أن تجري على أسس ، يعلم الذين أجروها مسبقاً ، بأنها أسس خياطية . كما يعكس أيضاً أن العملية الانتخابية فى حد ذاتها ، تصمم على أنها عملية شكلية ، وليست مستهدفة لذاتها ، لكنها توظف فقط لنزع الإيحاء للشعب ، بأنه

يشارك فى حكم نفسه بنفسه ، أو لإرضاء القوى الخارجية التى غالباً ما تلعب دوراً مؤثراً فى السياسات الداخلية ، أو لتشجيع الدائنين والذين يقدمون المعونات والقروض ، على تقديم معوناتهم للسلطة التنفيذية ، وفى هذا الإطار تلعب أجهزة الإعلام نفس الدور ، فى دعوة المواطنين للمشاركة فى تلك الانتخابات ، وحشدهم إليها .

-من الظواهر اللافتة للنظر ، أنه فيما عدا ما تقوم به بعض صحف المعارضة أحياناً ، فإن أجهزة الإعلام الرسمى ، لم تبادر أبداً بقيادة حملة جادة مثلاً من أجل تنقية جداول الانتخابات ، وتصحيحها ، رغم الشكوى المتكررة منها ، أو قيادة حملة لاشغال حماس المواطنين ، ليقيد أنفسهم فى الجداول الانتخابية ، بل إنها تفعل العكس ، وتصمت إزاء المطالبة الدائمة بتنقية الجداول ، أو بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات . . . وكان من المدهش أن الصحافة الرسمية كانت تبرر انعدام الإشراف القضائى عليها ، فلما صدر حكم المحكمة الدستورية واتخذ القرار بإشراف القضاء على الانتخابات بدأت تلك الصحافة تفخر به .

ومن الظواهر الأخرى أيضاً ، أن الحكومة تتعامل فى موضوع الرقابة والسماح بالمطبوعات ، مع الصحف على ضوء حجم تأثيرها . فالرقابة على المطبوعات الأجنبية الخاضعة لسلطة وزارة الإعلام ، يمكن أن تتسامح أحياناً مع الصحف والمجلات الأجنبية ، إذا ما نشرت شيئاً ينتقد الأوضاع المصرية ، لكنها لا تتسامح بنفس الدرجة إذا كان هذا النقد منشوراً فى مطبوعة عربية ، ولا تتسامح إطلاقاً إذا كان النقد منشوراً فى الصحافة المصرية المطبوعة فى الخارج ، كما لا تسمح الرقابة بهذا النقد أساساً ، إذا ما كان فى الصحافة الرسمية ، كما تحظره فى أجهزة الإذاعة والتلفزيون .

ومن الظواهر اللافتة للنظر فى المجال التشريعى ، أن قانون الأحزاب ، أباح لها حق إصدار أى عدد من الصحف ، بما يشبه الأخطار ، لذلك فإن قانون الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ، اعتبر أن هناك أشكالاً ثلاثة للملكية الصحف ، هى ملكية الدولة و ملكية الشركات التعاونية ، و ملكية الأحزاب ، لكنه حظر نهائياً الملكية الفردية للصحف . ولقد تعمدت قوانين الصحافة المتتالية ، التى صدرت فى مصر ، إنهاء تراخيص صحف الأفراد التى كانوا يمتلكونها ، بالنص على منع توريث ترخيص تلك الصحف . وبهذه الطريقة مثلاً ، فقد الإخوان المسلمون منجلة مثل « الدعوة »

واختفت مجلة «الاعتصام» بوفاء حائزي الترخيص.

وفي بداية تجربة نشأة الأحزاب عام ١٩٧٦، وضمن تفاؤل مبالغ فيه للنظام بقوته، سمح في خريف عام ١٩٧٦ نفسه، كنوع من الاحتفاء، بالتجربة الحزبية بإجراء مناظرات تليفزيونية علنية، بين ممثلي الأحزاب القائمة آنذاك، وهم حزب مصر العربي الحاكم، وحزب التجمع، وحزب الأحرار. وقد أثارت تلك الندوات التي جرت في عهد وزير الإعلام «جمال العطفى»، اهتماما بالغاً لدى الرأي العام، وخلقت نوعاً من الصحو في الحياة السياسية. لكن سرعان ما أدركتها مظاهرات الطلاب في ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧، فساد الاعتقاد لدى سلطات الحكم، أن هذه الندوات، التي كشف فيها الحزب الحاكم عن ضعفه، وافتقاده للمنطق في المناظرة أمام معارضيه، ساهمت في التحريض على مظاهرات يناير وتمرد المواطنين، وهو مما أدى إلى العدول نهائياً عن فكرة الاعتراف بحق الأحزاب الأخرى، في الظهور في أجهزة التليفزيون والإذاعة، واستبدل ذلك، بقرار يسمح للأحزاب أثناء المراكز الانتخابية فقط، أن تلقى بيانات عن برامجها، في مدة لا تزيد على ربع ساعة، بدأت مع انتخابات عام ١٩٨٤، ثم زادت هذه المدة في الانتخابات الأخيرة، إلى ثلثي ساعة على مرتين، في نفس الوقت الذي لا تتوقف فيه الألعاب الانتخابية، التي تلعبها أجهزة الإعلام التابعة للدولة، من فترة مبكرة قبل إجراء المراكز الانتخابية، بإلقائها الضوء على أشخاص بعينهم تعرف أنهم سيخوضون الانتخابات، بتقديمهم بوفرة في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وإقحامهم في جميع الندوات والمحافل العلنية، ووضعهم دوماً في دائرة الضوء الإعلامي.

من جانب آخر لعبت الصحافة المصرية لفترات طويلة دوراً مهماً في الحملات الانتخابية لإسقاط مرشحين بعينهم، وخصوصاً في عهد الرئيس السادات، ولعل من أبرز هذه الحملات، تلك التي حدثت في انتخابات عام ١٩٧٦، حين نشرت صحيفة الأخبار، صباح يوم الانتخاب خبراً كاذباً، تنهم فيه نائب رئيس حزب التجمع والمتحدث الرسمي باسمه في ذلك الحين المرحوم «كمال الدين رفعت» بأنه سيقدم إلى المحاكمة، بتهمة الضلوع، في تعذيب بعض المتهمين السياسيين في عهد ما يسمى بمراكز القوى «الإخوان المسلمين»، وكان من نتيجة نشر هذا الخبر عمداً وبطريق القصد، صباح يوم إجراء الانتخابات، أن سقط «كمال الدين

الإعلام الرسمي يتعامل مع الأحزاب إذا كانت مطلوبة لاداء دور للاستشهاد بها وتقديمها للعالم الخارجى

رفعت»، وفي هذه الانتخابات، التي كانت الأولى التي تجري بعد عودة التعددية الحزبية، سخرت الدولة أجهزة إعلامها، لشن حملات لتحريض المواطنين، على عدم التصويت لمرشحي حزب التجمع اليسارى، وفيركت صحف أخبار اليوم حكايات تنهمم بالإلحاد والشيوعية وبالعالة للاتحاد السوفيتي. وفي أعقاب مظاهرات يناير ١٩٧٧، قاد الإعلام الرسمي حملات مسعورة ضد حزب التجمع، باعتباره المحرض على تلك المظاهرات، والمتزعم لقياداتها، وألقى القبض على عدد كبير من قياداته. وتم عزل قيادات مؤسسه روزاليوسف الصحفية، من موقعها بعد أن رفضت اتهام حزب التجمع بتدبير تلك المظاهرات، وقدمت أسباباً اقتصادية واجتماعية لاندلاعها. وكان قد تم تنصيب حزب الأحرار صاحب العلاقات الوثيقة بالقيادة السياسية زعيماً للمعارضة البرلمانية، بعد أن حاز في الانتخابات على ١٢ مقعداً، وأصبحت صحيفته، منبراً للدفاع عن التوجهات الحكومية الرسمية، خاصة بعد أن أصطحب السادات قيادة الحزب معه في زيارته إلى إسرائيل.

وحين اتخذ الرئيس السادات بعد ذلك مجموعة من الإجراءات غير الدستورية، التي تفرض مزيداً من القيود على ممارسة العمل الحزبي والعام وعلى العمل الصحفى، وطرحها كمشروعات قوانين استثنائية ومنافية للديمقراطية للاستفتاء العام، وهي تفرض عزلاً سياسياً على الذين تولوا مسئوليات سياسية قبل الثورة، وتحرم المعارضين لمعاهدة السلام مع إسرائيل من تشكيل أحزاب وقادات الصحافة الرسمية حملات مكثفة ضد حزب التجمع وصحيفته «الأهالى»، باعتباره الذى تزعم المعارضة لتلك القوانين، ودعا المواطنين

إلى مقاطعة الاستفتاء، بينما كان الإعلام الرسمي، يدعوهم للتصويت بنعم، حتى يقطعوا الطريق، على ما أسماه الشيوعيين الكفرة! كما تمت مصادرة صحيفة الأهالى وملاحقتها بأحكام مصادرة قضائية حتى أجبرت على التوقف ولم تعد إلى الصدور إلا بعد موت الرئيس السادات.

وخصت بعض الصحف آنذاك، بينها الجمهورية والأخبار، صفحات يومية، لمن زعمت أنهم أعضاء في حزب التجمع، يعلنون تبرؤهم منه، وتنازلهم عن عضويته. كما قادت الصحافة الرسمية، حملات تشهير عنيفة ضد حزب الوفد، وقائده «فؤاد سراج الدين» وهو ما انتهى، مع صدور قانون العزل السياسى، بأن اتخذ الحزب قراراً بتجميد نشاطه، حتى عودته بحكم قضائى، فى بدايات حكم الرئيس مبارك.

والأضرار التي لحقت بالتجربة الحزبية من جراء تلك الحملات الإعلامية أكثر من أن تحصى، ليس أقلها إخافة الناس من فكرة المعارضة، ومن أحزابها والتحقير من التجربة الحزبية والإقلال من شأنها، وإقناع المواطنين أن المشاركة بأى شكل فى العمل العام، مخاطرة غير محسوبة النتائج.

وفى الحملات الانتخابية، التي جرت، فى ظل التعددية المقيدة، استخدمت الصحف وأجهزة الإعلام الرسمية لحشد الجماهير فى اتجاه معين، من بينه تزوير نتائج ما جرى فى الحملات الانتخابية والاستفتاءات العامة. وأصبح من المألوف، أن ينشر هذا الإعلام صوراً لحشود من المواطنين ممن يدلون بأصواتهم فى تلك الاستفتاءات، ويقوم التليفزيون بتصوير بعض لجان الانتخاب والاستفتاء، فى قرى يرتب لإحضار عدد كبير من سكانها لهذا الغرض، للإيحاء بأن الإقبال كبير للمشاركة فى التصويت، لإضفاء المصداقية على نسبة الحضور التي تعلنها الجهات الرسمية، والتي كانت فى معظم الأحيان محل طعن فى مدى مصداقيتها، ثم فى النتائج التي أسفرت عنها، من قبل مراقبين محايدين، خاصة إذا ما كان أقل من نصف من لهم حق التصويت فى مصر، هم المقيدون فى جداول الانتخاب، وهو ما يعنى تدنى نسبة المشاركة، فى الانتخابات العامة، بما لا يزيد على ٢٠٪ من المواطنين.

وفى السنوات الأخيرة، جرى شكل من أشكال التخفيف من انحياز الإعلام الرسمي، فى المراكز الانتخابية، لعدة أسباب بينها الدور الذى لعبته صحافة المعارضة فى توسيع دائرة الحصول على المعلومات فى المجتمع المصرى، وبينها إن إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، قد أتت ثمارها، على نحو أوقف المعارضة الجذرية، التي

كانت تشير مخاوف السلطة التنفيذية، بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، فضلا عن أن الحكومة اتقنت أسلوب التحكم المسبق في نتائج الانتخابات، فلم تعد في حاجة ملحة، للدور الذي يلعبه الإعلام في هذا الصدد. بعد أن استقرت نتائج الانتخابات العامة المتتالية، عند معادلة: أغلبية دائمة للحزب الحاكم، وأقلية دائمة لأحزاب المعارضة. كما أفتقدت الأحزاب المعارضة، إلى جانب كبير من ألقها، وجذابيتها، خاصة مع بروز جماعة ضغط قوية، ومؤثرة في المعارك الانتخابية، هي جماعات الإسلام السياسي، مما خفف لدرجة كبيرة، من التناقض الحاد بين الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة المدنية. وأعاد تشكيل خريطة التحالفات، وكان طبيعيا، أن تؤدي كل هذه العوامل إلى تهيئ الدور، الذي يمكن أن يلعبه الإعلام الرسمي، في التأثير على نتائج المعارك الانتخابية.

أما الدور الذي تلعبه الصحافة الحزبية، في المعارك الانتخابية، فما زال تأثيره ضعيفا للغاية، بحكم محدودية انتشارها، وتركزه بالدرجة الأولى، على شرح البرامج الانتخابية للأحزاب، في انتخابات ما تزال تلعب العوامل الشخصية والعائلية والقبلية، والمالية، والجهوية، الدور الرئيسي في تحديد نتائجها. كما أنها تقوم بنشر موضوعات لأبرار بعض الشخصيات، التي تخوض المعارك الانتخابية، باسم تلك الأحزاب، وتشر معلومات عن منافسيهم وخصوصا عن مرشحي الحزب الحاكم. وفي هذا السياق، تعرضت بعض صحف المعارضة ومنها «الأهالي» لمآزق كثيرة، بسبب نشر أخبار عن مناس مرشحي الحزب، في الانتخابات كانت تمس نزاهة أعضاء في الحزب الحاكم، ونحت ضغوط من مرشحي أحزاب المعارضة الذين اعتبروا أن النشر يضر بضعف موقف منافسيهم، ولم تكن هناك أدلة كافية على صحة تلك الأخبار، مما أدى إلى رفع قضايا قذف وسب ضد تلك الصحف.

وفي السنوات الأخيرة، اتجهت الصحف الحكومية، إلى موقف يبدو محايدا مع مرشحي أحزاب المعارضة، الذين تشعر بأنهم مقبولون من الحكومة. وفي انتخابات عام ١٩٩٠ التي قاطعتها الأحزاب فيما عدا حزب التجمع، لعب الإعلام الرسمي دورا في تقديم بعض الأحزاب الهامشية التي لا دور لها، وتسليط الضوء عليها كحزب الأمة، والاتحاد الديمقراطي، وهو يدرك تماما أنهم لن يلعبوا أي دور. سوى إبراز هامشية المقاطعة للانتخابات. وكان أحد أهم أسباب امتناع

الأحزاب عن المشاركة في تلك الانتخابات، المطالبة بالتكافؤ في حق النشر والتعبير لكل الأحزاب في أجهزة الإعلام الرسمية الأكثر تأثيرا في الرأي العام، بسبب محدودية انتشار صحف المعارضة، لأسباب متعددة منها عدم فاعلية الحياة الحزبية وعدم ثقة الرأي العام في أن تلك الأحزاب، يمكن أن تتولى السلطة في وقت من الأوقات، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، التي دفعت فئات كبيرة من المواطنين، إلى التوقف عن شراء الصحف، وتراجع قيمة القراءة، واتساع دائرة التعرف على الحقائق والمعلومات، التي توفرها الإذاعات الدولية، وأطباق الاستقبال، التي وصل عددها في مصر وفقا لأحد الإحصاءات التقديرية إلى أكثر من مليوني طبق استقبال.

من بين الملاحظات التي تبرهن على أن التجربة الحزبية، من وجهة نظر الحكم في مصر، هي وسيلة للتباهي، أمام الرأي العام العالمي، وليست مقصودة لذاتها، أن صحيفة الأهرام الدولي، التي توزع خارج مصر، وتوجه للمصريين والعرب القيمين في الخارج، تخصص صفحة كاملة، لنقل مقتطفات مما تنشره صحف المعارضة، وتجري أحاديث مع قادتها، في الوقت الذي كان مثل هذا النوع من المادة، لا ينشر في الأهرام المحلي، الذي يصدر ويوزع على القارئ داخل مصر، وهو ما يعكس أن الإعلام الرسمي، يتعامل مع الأحزاب بشكل يعترف فيه بها، إذا كانت مطلوبة لأداء دور الاستشهاد بها، وتقديمها للعالم الخارجي، ولأنها مثلا لا تساهم في نشر فكرة الحزبية، في حد ذاتها، أو دعوة المواطنين للانضمام للأحزاب، أو إتاحة الفرصة، لأعضاء الأحزاب للتعبير عن آرائهم طوال العام وليس في الحملات الانتخابية فحسب، في وسائل الإعلام الأكثر انتشارا وتأثيرا، خاصة والنسبة العامة للأمية في مصر، قد بلغت عام ١٩٨٨، وفقا لإحصاءات البنك الدولي ٤٧٪ بينها ٣٥٪ للذكور و ٥٨٪ للإناث.

ومن الملاحظ، أنه في المعارك الانتخابية، لا تجري أي مناظرات بين رؤساء الأحزاب والتيارات الرئيسية المتنافسة في الانتخابات، كما يحدث في دول العالم الديمقراطية. وحتى في الانتخابات التي جرت في جنوب أفريقيا، وكنا المتنافسان فيها «نيلسون مانديلا» و«فريدريك دكليرك» قام تليفزيون جنوب إفريقيا بتقديم ٧٨ مادة إعلامية، كان فيها كل من دكليرك و«مانديلا» متساويين. ومن المعروف أن شروطا، توضع على رؤساء الأحزاب، في الفترة المسموح لهم بالتحدث

فيها في التليفزيون أثناء الانتخابات، هي ألا يتعرضوا للآخرين وألا ينتقدوا برامج الأحزاب الأخرى وبالتحديد برنامج الحزب الوطني الحاكم، وأن يكتفوا بشرح برنامجهم فقط. في حين أن المناظرات الحزبية أثناء الانتخابات، لا تكتفى بشرح وجهة نظر الحزب فقط، لكن تبين مدى فائدتها لجمهور الناخبين، من خلال المقارنة، بينها وبين برامج الحزب الحاكم، كما تنتقد أداء الحكومة القائمة، من خلال الفصل التشريعي المنقضى، لكي تؤكد، أنها فشلت في الأداء، في حين تملك الأحزاب الأخرى من البرامج ما يمكنها أن تنجح في حل مشاكل البلاد.

وجوهر المشكلة هنا، أن الدولة التي عادت إلى الأخذ بالنظام الاقتصادي الرأسمالي مع عودة التعددية الحزبية، فأعادت هيكله الاقتصادي، وخصصت القطاع العام وتخلت عن كل أدوارها الاجتماعية. من دعم السلع الغذائية، إلى توظيف الخريجين، إلى تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين بأسعار معقولة ترفض العودة إلى الليبرالية، في جانبها السياسي، فكانت النتيجة أن أصبح لدينا، إنفتاح في الاقتصاد، وشمولية في السياسة، ومن بين هذه الشمولية النظام الحزبي السائد، والنظام الإعلامي، الذي تصر الدولة، على الاحتفاظ بملكيته، برغم الضغوط التي تمارس عليها من صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلته، لكن الدولة تملك المؤسسات الإعلامية الرئيسية المؤثرة، لأنها خط دفاعها الأخير، وأداة من أدوات حكمها. ولذلك فإن القانون المصري - قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون - لا يسمح لغير الدولة، بإنشاء شركات البث الإذاعي والتليفزيوني، لتصبح هي المحتكر الوحيد لهذا النشاط، حيث يحظر على الأفراد والأحزاب إنشاء قنوات تليفزيونية خاصة أرضية، أو حتى فضائية. وينظر القضاء الإداري الآن، دعوى أقامها القطب الوفدي «د. إبراهيم الدسوقي أباطة» ومجموعة من الشخصيات الحزبية، للسماح لهم، بإقامة قناة قضائية.

وفي ظل هذه الأوضاع، يصبح من الصعب الحديث عن دور متوازن وموضوعي ومحايد للإعلام المصري، في الحملات الانتخابية وفي غيرها، في ظل إحكام الدولة سيطرتها على المؤسسات الإعلامية الرئيسية.

أمانة النقاش

لماذا يقبل المصريون النذل؟!

ما يحدث في المجتمع
المصري من حوادث
يقتل فيها الآباء
والأمهات والأبناء
بعضهم البعض ..
نتيجة حتمية ومباشرة
للقهر السياسي
بإبعاده الاجتماعية
والاقتصادية.



الرئيس حسني مبارك

جوانب تشخيص الأسباب والعلاج، ولكن لم يجرؤ أحد أن يذكر أن ما يحدث في المجتمع المصري من حوادث يقتل فيها الآباء والأمهات والأبناء بعضهم البعض هو نتيجة حتمية ومباشرة لمنظومة القهر السياسي بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها مصر بشدة خلال العشرين سنة الماضية، لدرجة جعلت المصريين يأكلون بعضهم بعضاً، فالعنف الاجتماعي السائد الآن في مصر، هو التنفيس الطبيعي والبدني، المنطقي للعنف السياسي، المفترض لمقامه منظومة القهر.

والسؤال الآن لماذا يتعايش المصريون مع القهر السياسي؟ وهل فعلاً المصريون كبقية الشرقيين، بطبيعتهم عبيد، وينطبق عليهم، ما نقله "المقريري" عن "كعب الأحبار" قوله للخليفة عمر بن الخطاب: "إن الله عندما خلق الدنيا جعل لكل شيء شيئاً، فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية، وقالت الصحة وأنا

جعلت مصر من أكبر الدول تعرضاً لمثل هذه الحوادث كما ذكرت إذاعة لندن. رجلاً أعمال يشاجران في صالة ديسكو شهيرة ويقتل أحدهما الآخر. وحوادث أخرى تشمل معظم طبقات المجتمع، ويتساءل القارئ ماذا حدث للمجتمع المصري؟! والمجتمع كله هذه الأيام يتساءل عبر وسائل الإعلام خلال المقالات والتحقيقات الصحفية والبرامج الدينية والثقافية في الإذاعة والتلفزيون، الكل يتساءل ماذا حدث؟! البعض يقول عدم الانضباط، وآخرون يرون أن ما يحدث نتيجة انتشار اللامبالاة والاستهتار والتلوث الخلقي والانحراف السلوكي، والبعد عن الدين والخلق القويم والسلوكيات الحميدة. وتناول المحللون جميع

د. أحمد محمد صالح

في برد حريدة الأهرام يوم الثلاثاء، ٢٤/٤/٢٠٠١، أرسل قارئ يقول تحت عنوان: ماذا جرى!

حالة وكلى كلية طب عريضة للنسابة بتبسة التزوير!

موجه بالتعليم يقتل زوجته وطفلها ويقطع جسدها بالنشار.

مدرس يحاول الاعتداء على تلميذته ويقفز من شرفة منزلها عندما تستغيث بأختها.

مدرسون يضعون أسئلة امتحانات عن الصورة البلاغية في (يامة القمر عاليا) وآخرون عن تاريخ حياة (تعبولا) وآخرون عن ماذا تفعل لو كنت حراساً

مسرعة تقتل أمها بالاشتراك مع عشيقته على بأنها متزوجة.

زوجة تقتل وتحرق جثة زوجها بالاشتراك مع عشيقته.

حوادث طرق مروعة بسبب رعوثة سائقين

معك .. وقالت الشجاعة أنا لاحقاً بالشام ،
فقلت الفتنة وأنا معك ... وقال الحصب أنا
لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك !! والمعنى
هنا أن المصريين مثل بقية الشرقيين يعتقدون
الطغيان ويستمتعون بالقهر ، ويخلقون
الطاغية إذا عز وجوده!! هل نحن فعلاً عبيد
!! الإجابة نجدها في جريدة الأهرام القومية
في نفس اليوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ٢٠٠١ ،
حيث كتب الأستاذ فهمي هويدي يقول:

"لست ضد اهتمام الصحف بجريمة أولاد
الأثرياء على ما فيها من سقوط وابتذال ولكن
ما يهمني أكثر هو ذلك التجاهل الذي يكاد
يبلغ حد الإزدراء بما جرى للفقراء والبسطاء
في ذلك الأسبوع الحزين. مررت على ذكر
جريمة الملهى لأنها وقعت في ذات الأسبوع
الذي شهدت مصر خلاله حوادث أخرى كان
ضحياتها أناس عاديون وفقراء لم تلق اهتماماً
من أحد واغلق ملفها في الأغلب وسينساها
الناس بعد حين، رغم أن لكل واحدة منها
رسالة واجبة الأشهار والاستعلام. خذ
مائشترته الصحف يوم الخميس الماضي
٤/١٩ عن ذلك الصبي المجهول الذي لم
يجد مكاناً يبيت فيه ليلته الا تحت شاحنة
نقل كبيرة أوقفها سائقها إلى جانب أحد
الأرصفة، شأنه في ذلك شأن آلاف المشردين
الذين يلتحفون السماء ولا يتجاوز مأواهم
مقالب القمامة أو الأركان القابعة تحت
الجسور، شاء حظ ذلك الصبي أن يجئ
سائق السيارة بينما هو لا يزال مستغرقاً في
النوم فيدس مفتاحه فيها ويتحرك متجهاً إلى
عمله، لكنه لم يكد يسير أمتاراً قليلة حتى
فوجئ بصياح بعض السارة الذين نبهوه إلى أن
السيارة دهست الصبي الذي تحول إلى جثة
هامة وكتلة من اللحم غارقة في الدماء،
فكل ما عرف عن الصبي المجهول أنه ابن
ثلاثة عشر عاماً وأنه كان يرتدي ثياباً رثة
وحافى القدمين ولم يكن هناك شيء يستتر
جسده النحيل، وبسبب ذلك فإنه التصق
بمجلات السيارة الكبيرة لكي يحتمي بها
من لسعة برد آخر الليل.

هزنتى ملابس مصرع الصبي فهتفت
على الفور أن دمه في رقابنا جميعاً وأنا
ينبغي أن نخجل من أنفسنا ما ظل بيتنا أناس
يعيشون بهذه الطريقة وتنتهى حياتهم بمثل
تلك الفجيعة. ليست حالة الصبي المجهول
فريدة في بابها وإنما هي فقط كاشفة لبعض
جوانب واقعنا وباعثة البنا في الوقت ذاته
برسالة مكتوبة بالدم هذه المرة تدق الأجراس
منبهة إلى أن المجتمع مقصر في النهوض

بواجهه إزاء فقراته وضعفاته.

خذ أيضاً حادث تصادم سيارة
الميكروباس مع شاحنتي نقل بالطريق
الصحراوي عند محافظة المنيا . وهي الحادثة
التي قتل فيها ٢١ شخصاً دفعة واحدة بينهم
سبعة من أسرة واحدة وتسبب من التحقيق أن
الضحايا من الشبان الذين تتراوح أعمارهم
بين ٢٠ و ٣٥ عاماً وأنهم كانوا قادمين إلى
القاهرة لتسلم تأشيرات سفر للعمل بأحدى
الدول العربية ولكن أحلامهم جميعاً دفنت في
لحظة طيش لم تخطر لأى منهم على بال.

في اليوم ذاته ١٩-٤ وعلى الصفحة
ذاتها نشر الأهرام خبراً عن مصرع شخص
وأصابه عشرة آخرين في انقلاب سيارة نصف
نقل بمحافظة الجيزة . وخبراً آخر عن انقلاب
سيارة شرطة بمحافظة المنيا أسفر عن إصابة
ضابط وشرطي و٤ مجندين بأصابات خطيرة .
وخبراً ثالثاً عن مصرع ثلاثة وإصابة ٨ في
انقلاب سيارة بأحدى الترع في محافظة
سوهاج . كأن حوادث الطرق أصبحت وباء
يحصد أرواح الناس اليوم ويبدو أن المجتمع
اعتاد على ذلك حتى أصبح يتعامل مع تلك
الحوادث كأنها أخبار عادية تستقبل بدرجة
مدهشة من اللامبالاة والذهول . إذ طالما أن
الضحايا مجرد أرقام لأصناف لهم أو حيثيات
فيبدو أن الأمر لم يعد له أهمية مؤكدة . وعلق
مسئول مصري على ذلك بقوله : إن ضحايا
حوادث الطرق سنوياً في مصر يفوق أعداد
ضحايا الحروب الحديثة. هذه الحوادث تقع
يومياً وهذا الكلام يقال في العلن ولا يهتز شيء
في البلد أو يتحرك . تبقى الطرق كما هي
ويبقى كل مسئول في مكانه فلا ينصلح شيء
ولا يحاسب أحد.

خذ أيضاً ذلك الخبر الذي نشرته صحيفة

هل هناك قانون

يبيح لذوى السلطة

والضباط اقتحام

حرمات المنازل ؟

الوقد. أثناء تلك الأجواء شهدت منطقة مصر
الجديدة ومدينة نصر حادثاً بشعاً دفع فيه
شاب حياته ثمناً لمرور موكب أحد المسؤولين .
لم يتنبه الشاب إلى اقتراب الموكب منه
الذي انطلقت سيارته بسرعة جنونية فما كان
من إحدى سيارتي الجيب الا ان احتكت
بسيارة الشاب بقوة لابعادها عن الطريق .
الأمر الذي أدى الى قذف السيارة جانباً
وارتطامها بشجرة على رصيف الشارع . أدت
شدة الارتطام الى شطر السيارة نصفين في
الوقت الذي واصل فيه الموكب سيره بنفس
السرعة دون أن يعبا قائد سيارة الحراسة بما
حدث . توقف سائق سيارة أجرة شاهد الواقعة
لانتقاذ الشاب طارق وكل ما فعله ضابط
المرور المكلف بالمنطقة أنه سحب منه رخصة
القيادة لأن وقوفه تسبب في تعطيل تدفق
السير . لم يكتثر السائق الشهم بتصرف
الضابط وقام باخراج الشاب من السيارة
بصعوبة بالغة. اتصل الشاب الذي كان لا يزال
على قيد الحياة عبر هاتفه بنقله إلى
مستشفى هليوبوليس في حي مصر الجديدة .
عرض الشاب طارق على الطبيب المختص
وشكا من شعوره بضيق في التنفس فأمر
الطبيب بإجراء مسح اشعاعي لصدره ومعدته
وأثناء نقله إلى قسم العناية المركزة الموجود
في طابق آخر بالمستشفى تعطل المصعد
وظل متوقفا مدة ١٥ دقيقة كاملة حتى تم
رفعه يدوياً. تدهورت الحالة الصحية للشاب
من جراء التراخي في اسعافه وبمجرد دخوله
الى غرفة العناية المركزية لفظ أنفاسه الأخيرة
وصعدت روحه إلى بارئها . تم تحرير محضر
صباح اليوم التالي الذي اعتبر ماجرى نتيجة
لوقوع حادث سير عادي وصرحت النيابة بدفن
الجثة مالم تكن هناك شبهة جنائية / وأسدل
الستار على القصة حين تم دفن طارق
الجوهري . وانتهى الخبر .

كل جزء من قصة مقتل الشاب إذا صح
مانشر عنها يصدم المرء وتصيبه بالفرع .
بدءاً بما فعله معه موكب الحراسة ، وانتهاء
باعتبار ماجرى حادث سير عادياً، ومروراً
بمسلك ضابط المرور الذي سحب رخصة
السائق ، ثم بالعطل الذي أصاب مصعد
المستشفى وآخر توصيله إلى غرفة الانعاش .
وكل واحد من هذه الأجزاء يشير العديد من
التساؤلات ويستوجب العديد من المساءلات
والتحقيقات باعتبار أن ماجرى يعكس قدراً
مذهلاً من الاستهتار بحياة الناس لا يمر في
أى مجتمع للانسان فيه اعتبار وللقانون فيه
احترام ، هذه الحوادث الثلاث أشارت إليها

الصحف مرة واحدة خلال أيام قليلة ثم طويت صفحاتها بعد ذلك " ولن نعلق هنا بشئ فقط نذكر بمقولة المقريري في أعلى المقال.

وفي الأهرام أيضا الجريدة الرسمية ، وفي تحقيقات الأستاذ عزت السعدني كل يوم سبت ، تجد كل أنواع الدل التي يتعرض لها المصريون ، فمن القصص التي نشرها يومى السبت ١٤ و ٢١ / ٤ ، نستعرض الآتي :

١- كنت أجلس في محلى التجارى الخاص بى والذي كونته من كد وعرق السنين لكي يعيننى على متطلبات الحياة ويكون فرصة عمل لأبنائى من بعدى ، وفوجئت بمجموعة من الأشخاص عددهم حوالى ٧ أشخاص عرفت فيما بعد أنهم خليط من موظفى التموين ومخبرين وشرطة يدخلون المحل بطريقة خفية جعلتني أرتعد خوفا . ظننت ساعشها أنني وقعت فريسة لعصابة تريد سرقة المحل ، ووقفت مذهولا لفترة ثم أدركت بعد ذلك أنهم مباحث تموين وبعد الفحص والتدقيق والتفتيش واتضح - والحمد لله - أن كل السلع بالمحل موقفها سليم من النوع والصلاحيه وأنا أحرص على ذلك دائما . وبعد ذلك فوجئت بمن بمسكنى

من يمينى ومن بمسكنى من شمالى ومن يدفعنى من الخلف ومن يجرنى من الأمام قائلين " بالله معانا " ولم يكن لى خيار ولا رأى ولا حتى السؤال عن السبب فأنا مدفوع من الخلف ومشدود من الامام ومجرور من الجانبين ووجدتني مدفوعا داخل سيارة بطريقة غير آدمية وتحركت السيارة وأنا فى حيرة من أمرى وزوجتى وأبنائى ينظرون إلى وهم يبيكون والجيران يتفرجون وهم مشفقون ومتسائلون ويتعجبون، كاد يغمى على ياسيدى من كثرة ما دار فى ذهني من أسئلة والسيارة تسير بنا لأدري إلى أين تذهب .

ثم توقفت السيارة ونزلنا منها تحت حراسة مشددة وصعدنا عدة سلالم ووجدتني أمام ياغطة مكتوب عليها مباحث التموين فاطمان قلبي بعض الشئ أن الأمر ليس أكثر من ذلك. ووجدتني مدفوعا داخل حجرة ومعنى عدد من الأشخاص حالهم مثل حالى من سوء الحظ كل واحد منهم تقرأ فى وجهه كل صنوف الكآبة والغضب مما حاق بهم من سوء المعاملة وسوء الاتهام وسوء الخلق ممن لا يعرفون كيف يؤدون وظيفتهم دون إهانة وتجريح خلق الله الكادحين الشرفاء من أبناء مصر . وبعد فترة ترقب وانتظار أطلق سراحى ، وأريد أن أسأل هؤلاء لماذا تظلمون الناس بهذا الشكل الارهابى المهين لكرامة



د. عاطف عبيد

الانسان وأدميته ؟

٢- فى ليلة ٢٩ / ١ / ٢٠٠١ والساعة تقرب من الواحدة صباحا إذ بأحد الأشخاص يرتدى ملابس أجنبية ويقوم بضربى وتوجيه سيل من السباب والقذف ، فقممت مذعورا وأسرتنى تصيح وتبكي خوفا وهلعا ونحن لاندرى شيئا من جراء ذلك ولقد أخذنى ضابط المباحث - واسمه عندي لمن يريد أن يتحقق - من منزلى بالمنشأة الصغرى التابعة لمركز كفر شكر إلى المركز وقام باحتجازى حتى الصباح وأنا لا أعرف ما النهمة أو الجريمة التى ارتكبتها ، وتم عرضى على النيابة وعلمت من السيد وكيل النيابة أنني أتاخر فى البانجو ، وبعد احتجازى مدة أربعة أيام أخرى تم الافرج عني بكفالة قدرها مائتا جنيه ، ولما عرفت البلدة بما وقع تجمعهم أمام مركز كفر شكر وتم تفريقهم . ومن هول الصدمة مات والدى لأننى لم أدر عما وقع ولست ممن يتعاطون أو يبيعون المخدرات وإنما أنا رجل مستقيم تماما وأعمل « فرارجى » وحاصل على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٨٠ ويشهد جميع أهل قريتى بأننى أعمل بشرف وأمانة وأن شرفى وسمعتى فوق الشك والريب ، أولا -

هل هناك قانون أو سند شرعى يبيح لذوى السلطة من السادة الضباط أن يقتحموا حرمان المنازل ويقومون بكسر قفل باب المنزل ويدخل حجرة نومى وأنا بين زوجتى وأبنائى ويعتدى على دون ذنب أو جريمة؟

ثانيا - السيد الضابط قام بكتابة المحضر دون توجيه أى اتهام لى أو التوقيع عليه من ناحيتى ، فكان هو السائل والمجيب ، وأنا رهن الحجز بمركز كفر شكر ، سيدى الفاضل مازال فى مجتمعنا زوار الليل ، ونحن على الاعتبار الأولى من الألفية الثالثة من الزمن. ٣- أنها مشكلة عدد كبير من الشباب ألا وهى القبض العشوائى من قبل الشرطة، حيث إننا كنا مارين بالطريق وتم القبض علينا بشكل عشوائى وكتبت المحضر من س ج دون أن يكون لنا فيه أى دور حيث اكتشفنا أنه محضر فحور وتحدثت جلسة وحكمت المحكمة بالبراءة والحمد لله لأن المحكمة لم تقتنع بما نسب إلينا ، ولكن لنا سؤال بعد حكم البراءة ماذا عن التسجيلات بالصورة والبيانات فى قسم الآداب ؟ ولنفرض أنه تم القبض علينا مثلما حدث سابقا دون ذنب ارتكبناه فسيكون هناك ملف بالآداب يدعم إجراءات الشرطة حتى لو كانت باطلة ، فهل حذف هذه التسجيلات لا يكفهم حكم محكمة أم أنه يحتاج إلى ضهر واسطة ومحسوبة ومن كان لا واسطة له بظل ملفه موجودا دون وجه حق إلى يوم القيامة.

٤- نضع بين أيديكم هذه الوقائع المريرة التى تثبت أن مايتفوه به بعض المسؤولين فى وسائل الإعلام اليومية لا يتطابق ، والموضوع أن أخى الحاصل على دبلوم فنى عام ١٩٩٤ والذي ذاق المرار من أجل فرصة عمل قرر - مخدوعا بتصريحات هؤلاء المسئولين الوردية - أن يتقدم للصندوق الاجتماعى للتنمية بمحافضة بنى سويف للحصول على قرض قيمته عشرون ألف جنيه لإقامة مشروع محل بقالة يحميه من الانحراف والوقوع فى براثن الخطيئة وقام أخى بتجهيز الأوراق اللازمة للحصول على القرض وعددها تسعة عشر بندا من رخصة وسجل تجارى ودراسة جدوى إلى آخر الإجراءات المطلوبة للقرض وحصل على موافقة الصندوق الاجتماعى على المشروع وحمل كل هذه الأوراق وذهب للبنك الأهلى فرع الراسطى التابع لمحافظة بنى سويف وهناك اكتشف الطامة الكبرى متمثلة فى ثلاثة أمور لا يقبلها عقل أو منطق أو قانون وهى:

الأولى - الضمانات: حيث تبين أن قيمة

القرض عشرين ألف جنيه وقبضة القسط الشهري ٧٨٤ جنبها لمدة ثلاثين شهرا ، ومع أن والد السقترض تقدم كضامن للقرض بمعاشه الشهري الذي يبلغ ١٠٩٧ جنبها حيث أنه ضابط سابق بالقوات المسلحة ، فقد رفض البنك هذا الضمان وطلب ضامنا ثانياً ونقدم أخ لي بالضمان الثاني ومع ذلك فوجئنا أنهم يطلبون أن يكون مجموع مرتبات الضامين ضعف قيمة القسط الشهري الثانية - بعد توفير الضمانات بقيمة القسط طلب البنك من الضامين التوقيع على شيكات على بياض تكرر على بياض . وثالثة الأثافي - طلب البنك توقيع والدة المقترض أمه على شيكات على بياض ويسمون هذا ضمان أدبي ، وعند الرجوع إلى الصندوق الاجتساعي افادوا بأن هذا هو النظام المتبع في القروض وهو موقف سلبي من الصندوق خاصة أن هذه الأموال في الأساس مصدرها الصندوق ، وإذا كان المقترض وفر ضمانات قيمتها ضعف القسط فما معنى كل هذه الإجراءات والطلبات التي لم نسمع بها حتى عند الذين اخترعوا نظام الربا ، والحمد له بلدنا بخير فالأباطرة الذين نهبوا السيارات من البنوك لم يطلب أحد منهم ضمانا أو شيكات على بياض ولا حتى أمنياتهم وقعن على شيكات على بياض كضمان أدبي فلماذا السكوت عن هذه الأوضاع الصارخة.

٥- أرجو ألا تستغرب أو تتعجب لما أذكره أنه أغرب من الخيال ولكنه حقيقة عشتها وعلى وشك أن يضيق مستقبلي وأولادي خمس بنات وولد جسيهم بالتعليم العالي والستوسط فلقد وجدت نفسي فحاة متيسرا في قضية اذاب كبرى وشهيرة بالسعادي دون أن أعلم عنها أي شيء ولا يوجد أي دليل بثبت أن لي علاقة بأي منهم من قريب أو بعيد وقلت في نفسي سوف ينصفني قضاء مصر العادل وللأسف والحسرة فلقد أصدر حكمه ستين حبس ومثلها مراقبة دون ابداء أسباب الحكم ولقد استند إلى دليل لا وجود له في الأوراق أو في الواقع وقضيت فترة الحبس والآن أقضى فترة العقوبة التابعة وهي تحت مراقبة الشرطة والأوراق والقانون يقولان إنني أتوجه إلى القسم كل شهر

للتوقيع هناك إلا أن مركز شرطة بليس تعسف معي ويصر على أن أؤخذ به من ٦ م حتى ٦ ص يوميا ومش مهم مستقبل بناتي ومش مهم أعمل في عملي ترزيا ولدي سجل تجاري وترخيص مزاوله مهنة وشهادة تأمينات وادفع الضرائب ومعى بطاقة ضريبة وعضو بالحزب الوطني ويضيق الوقت ولا نجد مورد رزق للأسرة وحتى يتم تحديد جلسة النقض ليصدر حكم البراءة أكون قد قضيت كل العقوبة لتقول المحكمة براءة حيث إن الحكم الصادر باطل وفاسد قانونا ومخالف لقانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات وأحكام محكمة النقض.

٦- أنا من أسرة الشهيد دسوقي محمد غريب ٧ افراد ٣ رجال و٤ بنات ، وأنا الرجل الباقي مع اخواتي البنات الأربعة وأمي المسنة المريضة . مساء يوم حضرت أختي الصغيرة وهي تبكي وفي حالة هلع وخوف شديد . وبصعوبة بالغة فهمت منها أن هناك اثنين داخل سيارة أخذوا يعاكسانها ثم أخرج أحدهما يده واحتك بها إلا أنها جرت ودخلت أحد المحلات بشارع الجلاء وكتبت رقم السيارة وانتظرت قليلا بعد أن طمأنها صاحب المحل وعلى الفور ذهبت إلى قسم أول المنصورة ومعى رقم السيارة وحررت محضرا بهذه الواقعة ، وبالبنتى لم أذهب فقد علمت أن صاحب السيارة مقاول كبير أما أنا فعملتى موظف شريف على قد حاله لم أعتنى بالتهديدات التي وصلتني من المقاول الكبير ومعارفه إلا أنني فوجئت يوما أنني مطلوب لقسم الشرطة . خطر بذهني أن القسم سوف يطلعني عما تم في المحضر المقدم منى ولكننى فوجئت بأن هناك محضرا ضدي أنا يتهمني فيه أحد زبانية المقاول الكبير بأننى ضربه ويرفق تقريراً طبيا ، وأننى قمت أيضا بسرقة مبلغ ١٥٠ جنبها ، وتم عرضي على النيابة مع مجموعة مجرمين ثم هددنى أحد أعوان المقاول وقال بالحرف الواحد إن قسم الشرطة كله تحت أمر المقاول الكبير ! وفعلا ياسيدى والله على ما أقول شهيد أن الكل فى خدمته وبالفعل قمت بالتنازل أنا وأختى عن المحضر وأحضر هو الزبون ليتنازل لى فى الشهر العقارى وأمام الكل رفض الزبون أن يتنازل إلا بعد مادفع له المقاول الكبير مبلغ ١٥٠ جنبها لقد اعتذرت لأخواتى البنات لأننى لم أستطع فعل شيء وبالبهيلة التى أنا شفتها ولكن ياسيدى أقول كل يوم فى سرى

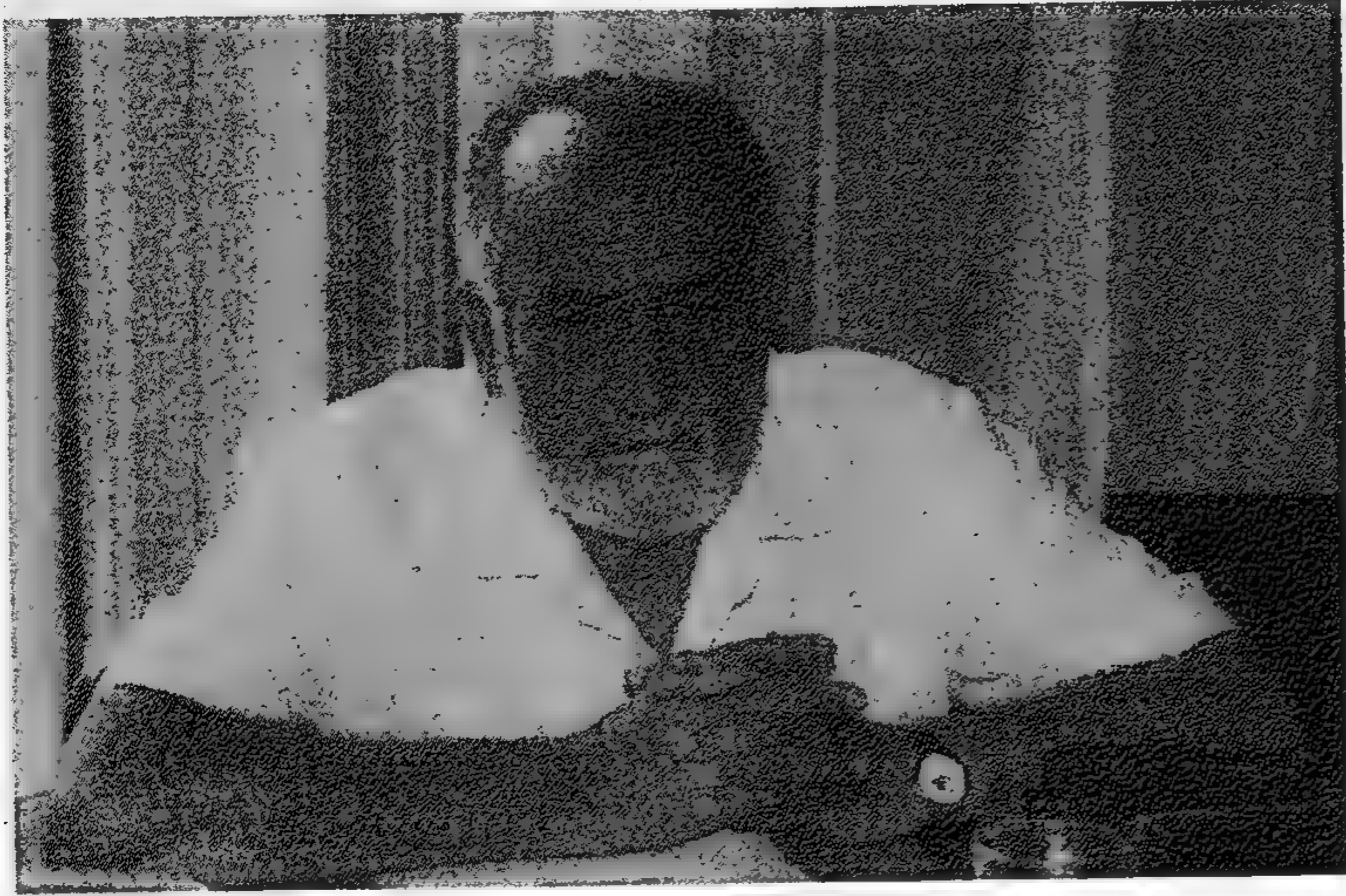
دون أن يسمعنى أحد من رجال الشرطة حسبي الله ونعم الوكيل على كل ظالم.

٧- أنا طالبة بكلية الآداب جامعة المنوفية قسم صحافة بجانب دراستى ومن خلال اهتمامى بالمجال الصحفى أعمل فى صحيفة تتبع إلى محافظتى ، وقد ساقنى القدر أن أقوم بعمل موضوع لجريدتى عن مساكن الإيواء فى مركزى وهو مركز أشمون وعليك ياسيدى أن تتدهش بوجود هذه المساكن حتى الآن والمفروض أنها مؤقتة من أيام الزلزال الماضى حتى يتم انشاء مساكن جديدة لهؤلاء المساكن وبالرغم من انشاء المساكن الجديدة إلا أنهم كما هم عدا القليل الذى له واسطة فانتقل إلى المساكن الشعبية الموجودة بمركز أشمون . وعندما ذهبت لأعلم منهم ماهى مشاكل مساكن الإيواء كرهت الدنيا بما فيها وسجدت لله شكرا أننى أعيش معززة فى بيتى مع أبى وأمى وأخواتى . وكل هذا ياسيدى لأننى لم أر مساكن للإيواء ولكنها قبور للإيواء عبارة عن أربعة طوابق كل طابق به ١٠ حجرات كل حجرة بها مالا يقل عن ١٠ أفراد أو تسعة مع وجود دورة مياه واحدة فى كل طابق بصرف النظر عن هذا الكم الهائل وأن هذا المكان لا يكفى عدد الموجودين به كيف لنا أن نتصور وجود أطفال من البنين والبنات مع بعضهم البعض فى مكان واحد ومع مرور السنوات سيصبح هناك شباب وفتيات وبعد ذلك نساء لماذا توجد الجريمة والاغتصاب كيف أن نكون فى القرن ال ٢١ ومازلنا على أبواب دورات المياه لندخل بالدور؟

والآن نذكر القراء بأن كل الكلام السابق من جريدة الأهرام الرسمية ولم ينشر فى أى جريدة معارضة ، ولن نعلق ، ولكن نذكركم أيضا أن كل الحكايات السابقة ، هى تعبيراً عن القهر والذل الذى يعانى منه المصريون فاذا أضفنا عليها حكايات الفساد ، التى تتسع كل يوم وآخرها حكاية فساد رئيس اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب ورئيس بنك مصر اكستريور ، والفساد فى الجامعة ، والفساد بين الصحفيين ، يصبح القهر والفساد هما أهم العوامل المسيطرة على مقادير المصريين ، ورغم كل ذلك لا تهتز شعرة فى رأس الحكومة ، فقل على البلد السلام! فكلنا فى قارب واحد ، والطوفان لن يفرق وقتها بين الكبير والصغير ، بين الحاكم والمحكوم؟! فهل نحن فعلا عبيد كما قال المقرئى نقلا عن قول كعب الأحبار للخليفة عمر بن الخطاب؟! والسؤال مازال مطروحا لماذا يقبل المصريون الذل والقهر والفساد؟!

ملاحظات أولية حول:

التجمع .. و«الخوان المسلمون»



مصطفى مشهور

أثارت مجلة «اليسار» - بدعوتها للكتابة حول موضوع التجمع والإخوان وذلك للمساهمة في توضيح المواقف ونقاط الاتفاق والاختلاف - في النفس الشجون لأن كاتب هذه السطور ومنذ فترة ليست بالقصيرة من دعاء الحوار حول الموقف من الإسلام السياسي.

ولعل في هذا الحوار الآن إدراك للمعنى الحقيقي للاحتفال والاحتفاء بالحزب في بويله الفضي. لأن مقتل أي حزب أو فكرة في التجميل والرضاء عن النفس. أما إثارة الحوار والنقاش وطرح الأمور لمشاركة أعضاء الحزب والرأي العام في القضايا الخلافية فهو سبيل النمو والتطور ومن ثم نرى أن هذا هو الاحتفال الحقيقي.

ونحن في هذه المداخلة نطرح وجهة نظرنا في هذه القضية الأساسية علاقة التجمع بالخوان المسلمين.

نقد مفهوم التأسلم

ساد هذا المفهوم أديبات الحزب وأصبح أداة معرفية لرؤية الظاهرة السياسية المسماة بالإسلام السياسي وفي القلب منها الإخوان المسلمون. ولذلك يجب أن نتوقف عند هذا المفهوم وهل هو قادر على تزويدنا بمعرفة حقيقية بالظاهرة أم أنه يؤدي إلى تشوش موقفنا منها. ونحن ممن يرى أن هذا المفهوم ليس مفهوما علمياً قادراً على فهم الظاهرة وتجلياتها ومن ثم القدرة على التعامل معها سياسياً بل هو في حقيقته أقرب إلى الهجاء السياسي.

فهو ينطلق من مسلمة غير صحيحة منها..

* إن هناك في الموقف الاجتماعي - السياسي ما يسمى بصحيح الإسلام وهي مسلمة غير صحيحة وغير علمية لأنه في مجال الصراع الاجتماعي - السياسي ثمة رؤية إسلامية متعددة يكتسب كل منها مشروعيتها من إنتسابها إلى التراث الإسلامي من ناحية ومن تعبيره عن الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى. ومن هنا نلاحظ أن مفهوم التأسلم يكرس الواحدية في الرؤية الإسلامية وينفي

التعددية، ومن ثم يكرس مشروعية الإسلام السياسي باعتباره الرؤية الأكثر قبولاً إسلامياً في مواجهة رؤية سياسية تنتسب في النهاية إلى حقل معرفي آخر وهي رؤية الفكر الاشتراكي. بل إن هذا قد يؤدي إلى عزلة اليسار عن جماهير المتدينين لأنه أي الفكر اليساري المنسلح بمفهوم التأسلم يضع نفسه في موقع العداء لجمال الفكر الإسلامي لقصره صحيح الإسلام على ما يعتقد هو من فكر * مفهوم التأسلم غير قادر على دراسة حركة الإسلام السياسي في صيرورتها لأنه يدرسها من منظور أيديولوجي وليس كحركة سياسية اجتماعية، ومن ثم يعجز تماماً عن قراءة تطور هذه الظاهرة ويقع في مسخطور تثبيتها عند موقف معين. وليس أدل على ذلك من تناوله لظاهرة العنف عند الإخوان فعند الكتابة في هذا الموضوع تغلب الرؤية التاريخية الحديث عن الموقف السياسي الانتي لأن الواقع ينفي العنف عن الإخوان من

السبعينات إلى الآن. والتأسلم هو التأسلم فلماذا اختفى لجوء الإخوان للعنف. هنا يستخدم دعاء استخدام مفهوم التأسلم تعبير التقية وهو لا يقدم تفسيراً حقيقياً، بينما اللجوء إلى اعتبار الإخوان حركة سياسية - اجتماعية يفسر هذا الموقف. فالتركيب الطبقي لقيادة للاخوان يمتد من البرجوازية الصغيرة القلقة اجتماعياً مما يدفعها إلى العنف تعبيراً عن رغبتها في تحقيق أهدافها، إلى البرجوازية الكبيرة التي تعد جزءاً من ذات نسيج التحالف الطبقي الحاكم. ومن هنا انتفى العنف وأصبح اختيار الطرق السياسية سبيلاً للوصول إلى السلطة. ومن ثم فليس في الموضوع تقية ولا يحزنون إنما هو قصور في مفهوم التأسلم.

* هذا المفهوم كان البوابة الخلفية للتوحد مع موقف السلطة أو على أقل تقدير إرجاء خوض معركة نضالية حقيقية تستوجب حشد الجماهير ضد هذه السلطة، المتفق نظرياً في صفوف اليسار على ضرورة خوضها، وذلك لأن مفهوم التأسلم يثبت صورة أيديولوجية معينة للإسلام السياسي يستخدمها فتزاعه

أحمد عبد القوي زيدان

تنظيماً لهذه الطبقة وأيضاً أكثرها مساندة من هذه الطبقة.

وهذا يطرح سؤالاً: هل سيؤدي ذلك إلى الاسراع بتطوير مواقف الإخوان من التعددية ويطور الموقف من حرية العقيدة والتعبير ومن ثم تطوير الايديولوجية الاخوانية أم أن الجمود الايديولوجي للجماعة سيكبح هذا التطور؟ وهنا يطرح موضوع حزب الوسط نفسه للنقاش والحوار.

فثمة تطور يتم في صفوف الإخوان المسلمين تحت ضغط الواقع يجب علينا مراقبته ودراسته جيداً، لا يحول بيننا وبين دراسته موقف فكري معين. وأن ثمة صراع بين هذا التطور وبين الايديولوجية السائدة في الجماعة. وهذا الجدل يعني الا يتوقف عند دراسة الإخوان عند موقفها الفكري المعارض إنما يجب أن نهتم أساساً بالمواقف السياسية المحددة لهم. ولكن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه: هل معنى هذا أننا غيرنا موقفنا من الإخوان المسلمين؟ فأصبح ما نقول هو في حقيقة دعوة للتحالف مع الإخوان؟ الاجابة لا بالطبع إذن ما هو الموقف الذي تراه صحيحاً من الإخوان؟

نحن نرى أن الموقف من الإخوان من وجهة نظرنا يتمثل في:

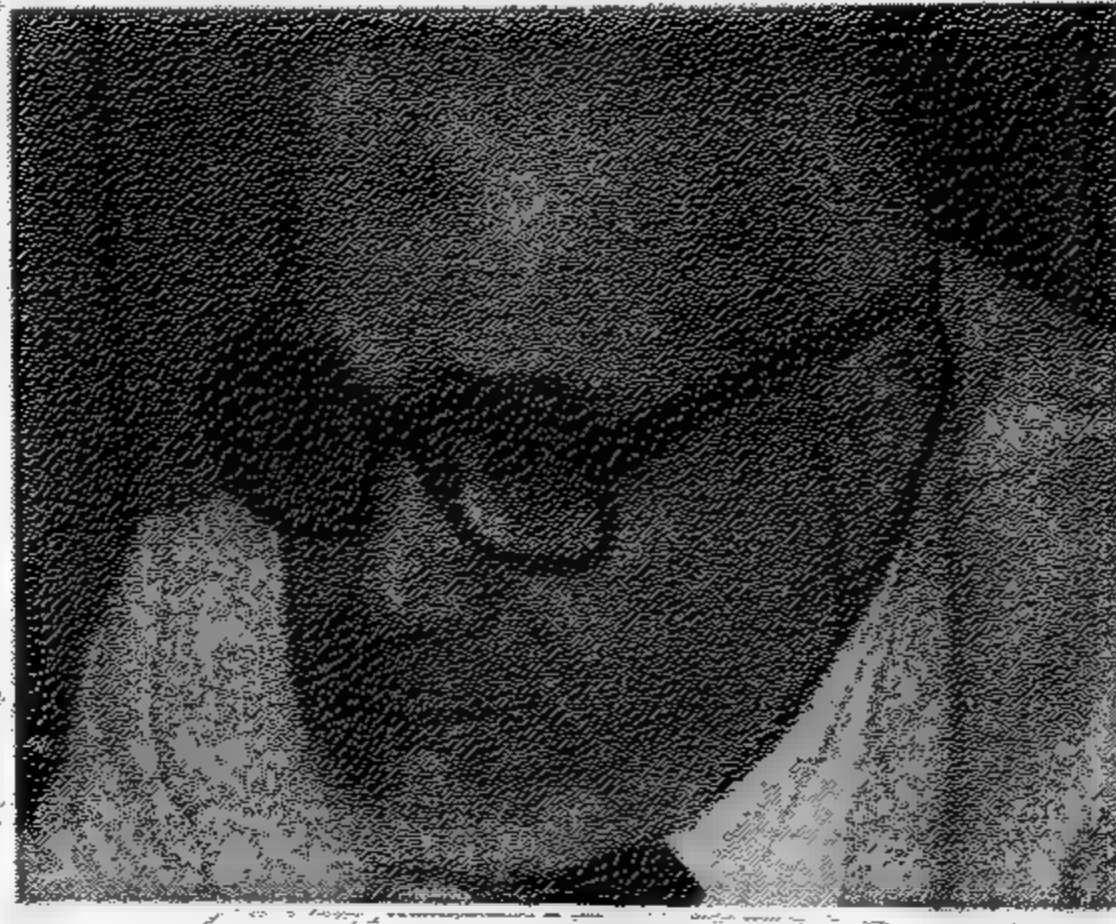
* الصراع الفكري ضد أيديولوجية الإخوان.

بالاعتراف السياسي بحق الإخوان في أن يكون لهم حزبهم المستقل.

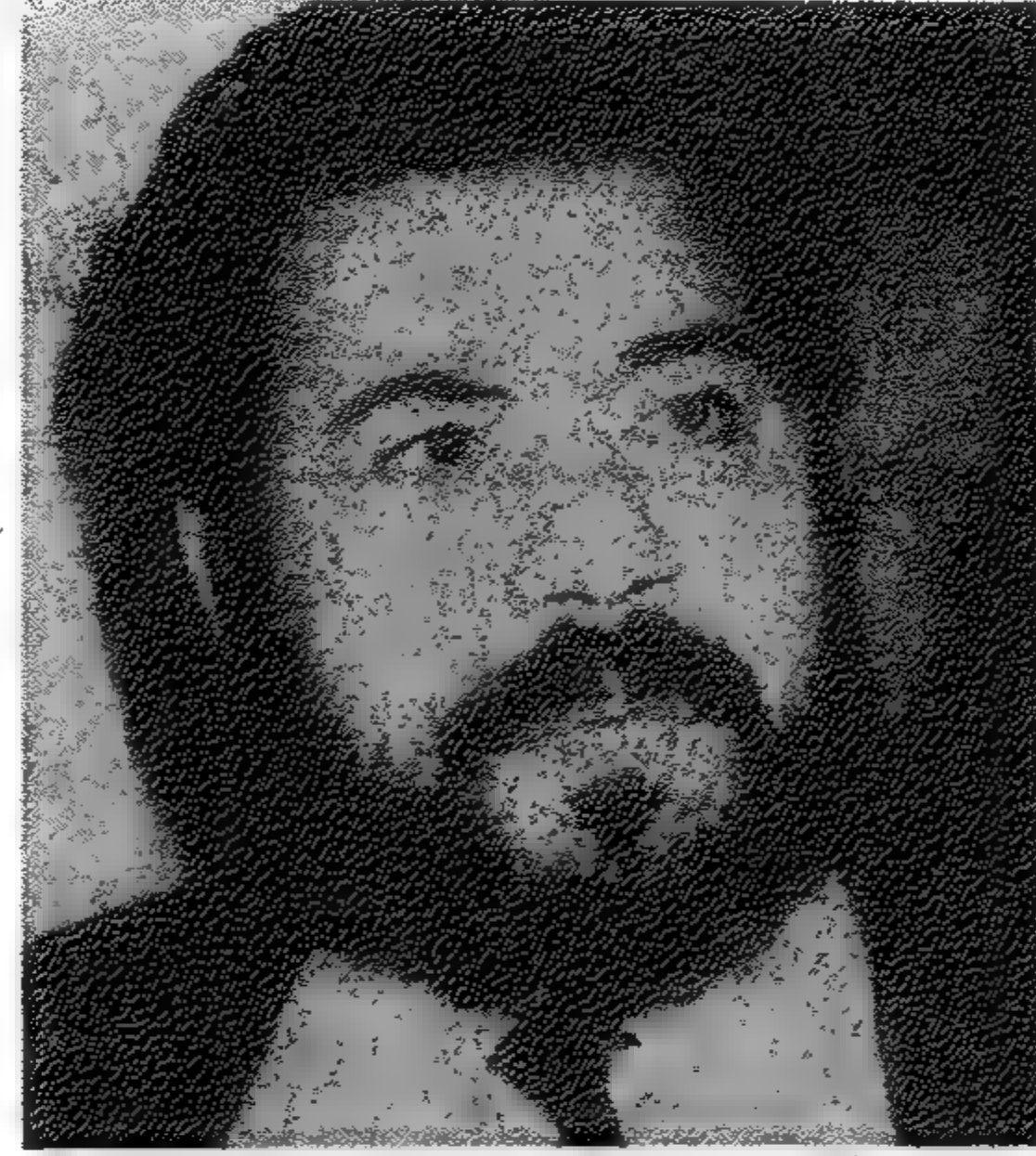
بالتعامل السياسي مع الإخوان وفقاً لمواقفهم السياسية المحددة.

وأن يتم هذا في ظل طرحنا لموقفنا المحدد ومشروعنا البديل القادر على أن يكون بديلاً ديمقراطياً كما أوضحنا في مقال سابق... يركز على دعامتين أساسيتين الأولى النضال من أجل تنمية اقتصادية مستقلة- والدعامة الثانية أن يتم هذا من خلال إصلاح ديمقراطي جوهره احترام حقوق الإنسان المصري السياسية والمدنية والاجتماعية بدعم المجتمع المدني ويقويه. هذا النضال المزيج هو جوهر هذا البديل فالاصلاح الديمقراطي لا يعني إيقاف النضال الشعبي والطبقي من أجل التصدي للبرالية المتوحشة ودعاتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لأنه لا تنمية مستقلة بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية مع التبعية (راجع أزمة البديل إلى متى؟ اليسار نوفمبر ١٩٩٣).

هذه ملاحظات أولية نتمنى أن تستحق النقاش والحوار من أجل مزيد من المعرفة ومن ثم القدرة على التعامل الذي يحقق النضال من أجل وطن ديمقراطي قادر على العبور إلى الساحة الاشتراكية.



مأمون الهضيبي



سيف الإسلام حسن البنا

أيديولوجية الجماعة، المستقرة. هذا الموقف في دراسة الجماعة يعد موقفاً أيديولوجياً وليس موقفاً علمياً يؤدي إلى فصم الظواهر الاجتماعية. كما لا يجب النظر للموقف السياسي دون ربطه بالرؤية الأيديولوجية للجماعة.

والملاحظ المتابع لجماعة «الإخوان المسلمين» يتبين أنهم في الفترة الأخيرة يعلنون عن قبول التعددية ويمارسون ذلك من خلال تحالفات مع قوى سياسية أخرى وهو موقف متقدم عن موقف الإخوان التاريخي. ولكن تظل مثل هذه المواقف مربوطة بقيود من أيديولوجية الجماعة فضلاً عن عجز الجماعة عن تقديم اجتهاد فكري يصدر عنها بصفة رسمية يكرس المشروع لمثل هذا التطور السياسي فهم لم يقدموا للآن دراسة جادة عن فهمهم للتعددية والاساس الفكري لهذا الموقف.

لكن المتابع يلاحظ أن ثمة تغير يحدث في الإخوان المسلمين.

فالإخوان الآن رغم أن القيادة تنتمي إلى ذات النسيج الطبقي للتحالف الحاكم إلا أنها تملأ شراعيها بجماهير الطبقة الوسطى ويلاحظ ذلك في سيطرتها على النقابات المهنية وعلى حجم التصويت للجماعة في انتخابات مجلس الشعب.

إن الإخوان الآن هم أكثر القوى السياسية

لمنع النضال ضد التحالف الطبقي الحاكم باعتباره أهون الشرين أو بتعبير ماهر بيومي في اللجنة المركزية لحزب التجمع «إن التيار الديني المتأسلم موجود وضغط وهو التناقض الرئيسي الذي نواجهه فتواجهه نفى للثقافة والأدب والفن والاعتماد على الذات في التنمية الاقتصادية. صحيح أن هناك تناقضاً بيننا وبين الحزب الوطني ولكنه تناقض ثانوي في هذه المرحلة ومثوليتنا أن نستبعد الخطر البعيد الحزب الوطني» وهكذا يتم المراد الذي عبر عنه ماهر بيومي بوضوح لم يجسر عليه آخرون وإن كان هو جوهر ممارساتهم. تهدئة الحركة الاجتماعية-السياسية خوفاً من الإسلام السياسي-الإخوان المسلمين، الذي لم يتم دراستهم كحركة سياسية اجتماعية إنما كحركة أيديولوجية ومن ثم لا يجب الاقتراب منها بالفهم أو التفهم من أجل مزيد من المعرفة ومن ثم مزيد من القدرة على المواجهة الصحيحة القادرة على أن تضع أولويات النضال الوطني الاجتماعي في المقدمة من أجل بناء مشروع اليسار المستقل القادر على حشد الجماهير من أجل تغيير الواقع.

ولعل أوضح صورة تؤكد ذلك ما تم في انتخابات نقابة المحامين. فلقد حرص التجمع على أن تكون معركته أساساً ضد الإخوان المسلمين وعملياً في ركب مرشح الحكومة لموقع النقيب. ولقد تم ذلك تنفيذاً لمقولة ماهر بيومي السابقة وبحسابات خاطئة أن الحكومة قادرة على إلحاح مرشحها. فكانت الكارثة التي حاقّت بالتجمع فلقد حظى الإخوان بثقة المحامين وبدا التجمع كأنه يبحر في البحر لانه لم يقرأ جيداً ظاهرة وجود الإخوان في النقابة في إطار الواقع الاجتماعي والنفسي الخاص بالمحامين، وطبيعة التغيرات التي طرأت على المحامين المشكلين للجمعية العمومية، فضلاً عن تأثير فترة الحراسة وموقف المحامين من ساهم فيها وأيضاً ولغلة الأهم علاقة الإخوان كتنظيم سياسي بالفئات الوسيطة.

الإخوان بين ضغوط الواقع وقيد الأيديولوجية

كما أوضحنا فالإخوان المسلمون حركة سياسية اجتماعية كباقي القوى السياسية والحزبية يجب دراستها على هذا الأساس إنها تعبر عن واقع طبقي في مرحلة زمنية محددة ومن ثم تتأثر بالواقع وتؤثر فيه. لكنها في ذات الوقت حركة عقائدية يتأثر نضالها السياسي من خلال هذه الرؤية الأيديولوجية ومن ثم تكون عند دراسة هذه الجماعة واضعين ذلك في الاعتبار.

فلا يجب الوقوف عند مرحلة معينة من تاريخ الجماعة باعتبار أنها هي وحدها المعبرة عن موقف الجماعة فإذا تم تغيير هذا الموقف اعتبر ذلك من باب التقية لأنه لا يتفق مع



شارون

الجبهة التي سينكسر فيها شارون

القصف بالطائرات إف ١٦ والتصعيد العسكري

هدفه إبطاء مسيرة المفاوضات وتخفيض سقف

التوقعات الفلسطينية

«شطارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرئيل شارون في جر إسرائيل والمنطقة إلى حرب دامية تواجه مقاومة فلسطينية بأسلة، مخلصه، موحدة، إلخ... لكن نتائجها لا تعتمد فقط على هذه المقاومة، وقد تكون لصالحه، إذا استمر الموقف العربي والأوروبي على هذا الهزال، وإذا استمر الموقف الأمريكي على هذا التحيز. لكن خطر شارون لا يقتصر على ما بعد الحدود الإسرائيلية، بل هناك جبهة داخلية حادة يفتح فيها النار. فيهدد بنسف ما تبقى من أسس ديمقراطية. ويعمق العنصرية تجاه العرب. ويقود إسرائيل إلى أجواء ديكتاتورية فاشية. وعلى هذه الجبهة بالذات، يمكن أن ينكسر شارون».

عليه ولا على أوضاع بلاده، ولا يستبعد أن يقيم نظاما فاشيا على طراز أنظمة المحكم في أوروبا الغربية بقيادة حلفاء النازية.

ولماذا يحتاج شارون إلى ذلك؟

من الواضح أن شارون، ذلك العسكري المغامر، لم يتغير. وإن كانت لديه نوايا تغيير فان في داخله شارون الأصلي الذي يقاوم أي تغيير ويحارب بكل قوة ضد من يحاول أن يفرض عليه التغيير. فهو الجنرال الذي بتى امجاده على أساس الحروب مع العرب والانتصار عليهم وارتكاب المجازر البشعة في صفونهم: عمليات الوحدة ١٠١ في مطلع الخمسينيات تحت قيادته (وهي عمليات ارهابية نفذها ورجالاته وراء الحدود ضد الفدائيين والمدنيين الفلسطينيين) ومذبحة قبية (القرية الفلسطينية الوديعه قرب الحدود مع إسرائيل في الضفة الغربية، التي دخلها شارون ورجاله ونفذوا فيها مذبحة زاد عدد ضحاياها على الخمسين) وحرب لبنان المغامرة (التي لم يكن لها مبرر أو حاجة ومجازر صبرا وشاتيلا إلخ.

وما يفعله خلال أشهر حكمه الثلاثة الماضية يدل على أن الرجل لم يتغير جوهريا. فهو يدير حربا بشعة، يستخدم فيها جل قوته العسكرية بما في ذلك الطائرات الحربية المقاتلة من نوع اف-١٦، ويهدم المباني فوق رؤوس أصحابها وتقتلع الأشجار ويتخذ سياسة اغتلالات رهيبه وأصبح واضحا أن هذه الحرب ستطول وانها قد تؤدي إلى المزيد من التصعيد والمزيد من الضحايا وقد تؤدي إلى توسيع حلقة الحرب لتصبح اقليمية.

لا يمكن أن يقع في إسرائيل انقلاب عسكري. إذ أن تقاليد الديمقراطية عريقة. والجيش منضبط ولا يتدخل في السياسة. ولا يمكن لأحد أن يجنده ضد الحكومة وسلطة القانون.

لكن هؤلاء لم يتوقعوا أيضا أن يتم اغتيال رئيس حكومة في إسرائيل (السحق راين سنة ١٩٩٥) ولم يتوقعوا أن يصل إلى الحكومة حزب الترانسفير بزعامه رحبعام زئيفي (الذي يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم وإبقاء فلسطين لليهود) ولم يتوقعوا أن تقوم إسرائيل بإرسال فرقة تصفيات من جنودها إلى عمان لاغتيال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، وغيرها وغيرها الكثير من العمليات المفاجئة.

ولهذا، فإن خطر أن يقود شارون إسرائيل إلى ديكتاتورية عسكرية اليوم، ليس غريبا

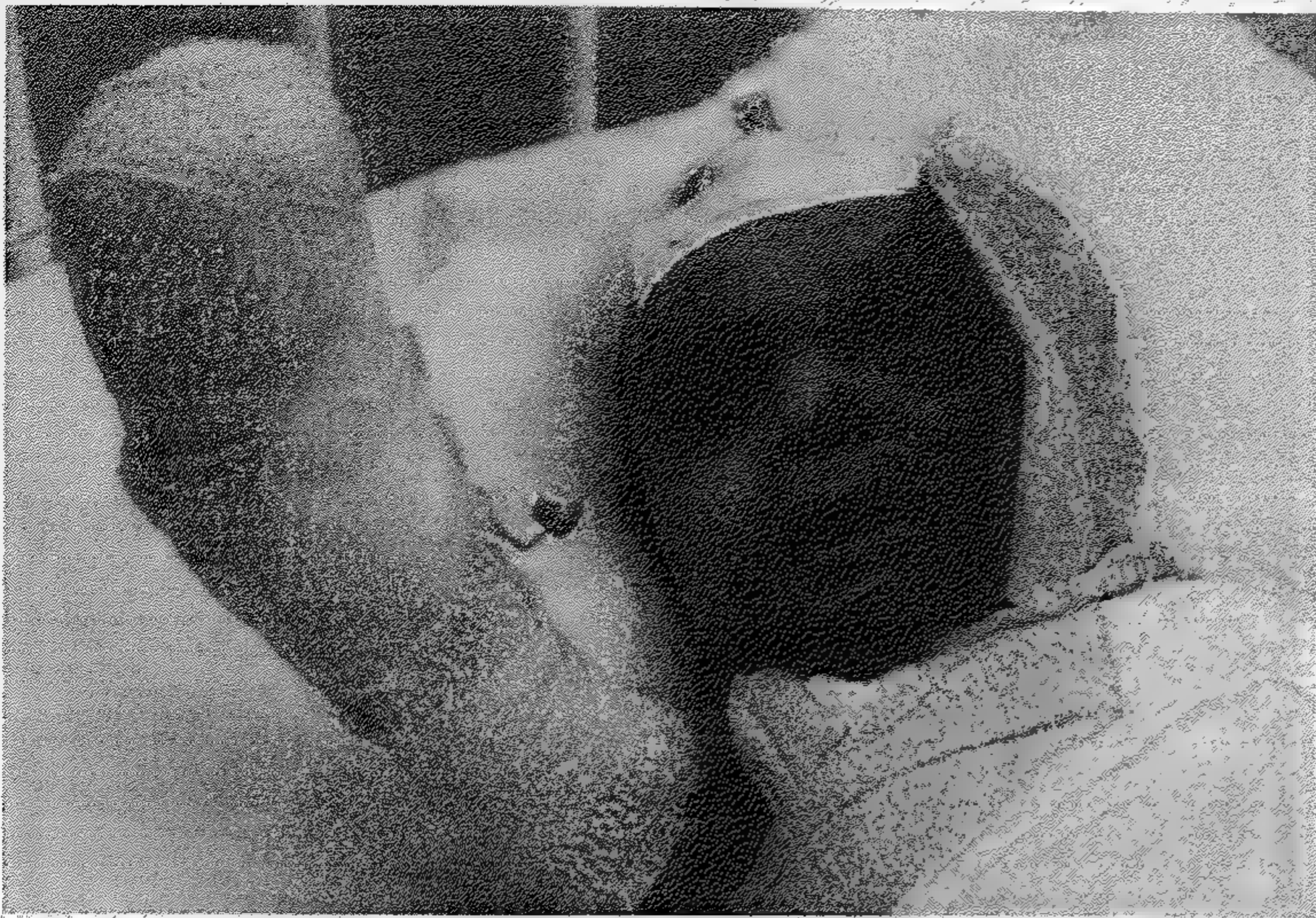
في سنة ١٩٩٩، عندما تولى أرئيل شارون، رئاسة حزب الليكود بعد هزيمة بنيامين نتنياهو، كان واضحا للجميع أن هذه رئاسة مؤقتة، وقد وضع ايهود باراك، رئيس الوزراء عن حزب العمل، يديه في الماء البارد مطمئنا إلى أن أي قائد لليكود بعد شارون سيكون ضعيفا وسيتمكن من هزيمه في المعركة بسهولة. وإما إذا بقي شارون فإن المعركة ستكون أسهل وأسهل لم يتوقع أحد أن يستمر شارون في رئاسة الحزب ويفوز برئاسة الحكومة في انتخابات عامة. وإن فاز، فإن أحدا لم يتوقع أن يفوز على باراك بتلك النتيجة الكاسحة، بفارق ٢٥٪.

لم يتوقعوا فوز شارون، ليس فقط لأنه عجوز وجرمي ويميل متطرف ومغامر، بل كانت هناك قناعة بأن شارون بعيد عن الأجواء الديمقراطية. ومن شأنه أن يهدد أركان النظام الليبرالي في إسرائيل. ويحولته إلى حكم عسكري، خصوصا وأنه كان قد قتل في هذا الاتجاه سنة ١٩٨٢ وقيل يومها إن رئيس الوزراء، مناحم بييجين غير عن مخاوفه من أن يحدث شارون انقلابا عسكريا عليه.

السذج من الإسرائيليين، وهم كثير، رفضوا في حينه أيضا هذا التصور وقالوا إنه

رسالة حيضا

نظير مجلى



طفلة فلسطينية في سن الرابعة عشر من ضحايا القصف الاسرائيلي

الجبهة الداخلية

ويندو أن شارون مقتنع تماما بأنه سيفرض على الفلسطينيين الخضوع. فهو مؤمن بأن المعركة الآن هي حول من يتحمل ويصمد أكثر. ويقول أن إسرائيل لن تكون أول المستسلمين.

بيد أنه ، وإلى جانب هذه المعركة الخارجية وتأثيراتها ، يظهر الوجه الآخر من عملة شارون في الجبهة الداخلية. يظهر وجهه كجنرال تقليدي ، بين مجده على تلال الجثث العربية والحرب الفتاكة ضد الفلسطينيين وسائر العرب ، يبنى الفكر عنصري الممارسة. وبذلك يهدد الأسس الديمقراطية في إسرائيل.

في هذه الجبهة لم يعلن شارون الحرب ، إنما يكتفي بتوجيهها عن بعد وبالسكوت عن تطوراتها السريعة. فهو ليس أول من بدأ هذه المعركة ، لكنه أكثر رئيس حكومة يغذيها. وهذه هي العلامات الأساسية لها:

العسكرة: لقد قرر شارون ، منذ تسلمه الحكم في مارس / آذار / ٢٠٠٠ ، إطلاق يد الجيش في الحرب ضد الفلسطينيين ولم يعد يقيده في شيء. وهذا القرار جاء تتويجا لمسيرة قصيرة لكنها زاحرة بالنشاط ، حرص فيها شارون على إشراك قادة الجيش (وليس فقط رئيس الأركان) في كل الأبحاث السياسية والأمنية للحكومة وأجهزتها. وفي الآونة الأخيرة لم يعد شارون يرى حاجة في عقد اجتماعات منظمة للمجلس الوزاري الأمني المصغر ، المؤلف من وزراء الخارجية ولامن والمالية ورؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي ورؤساء الأجهزة الأمنية (رئيس الأركان ورئيس الموساد ورئيس المخابرات

لكن شارون في هذا النهج يعرف ماذا يريد وشطارته الحرجية هذه مدروسة. فهو يريد أن يلحق بالفلسطينيين أكبر الأذى وأن يضغطهم بمختلف العسليات حتى يرتضى تأخيه من غلاة المتطرفين اليهود والمستوطنين المستعمرين. وهؤلاء المتطرفون يرون في شارون أملا كبيرا في أن يقضى على اتفاقيات أوسلو وتوابعها ويعلن عن السلطة الوطنية وكل مؤسساتها على أنها عدو الحرب عليه شرعية ويعيد العجلة إلى الوراء. حتى إلى ما قبل اتفاقيات أوسلو. فهم يرونها فرصة تاريخية للقضاء على كل الانجازات التي حققها الفلسطينيون على طريق الاستقلال الوطني. من اعلان المبادئ الأولى سنة ١٩٩٣ وحتى الأفكار المتقدمة التي طرحها ايهود باراك على الفلسطينيين في كامب ديفيد (يوليو / تموز ٢٠٠٠) ثم في طابا ، خصوصا فكرة إزالة غالبية المستوطنات اليهودية وتسليمها للدولة الفلسطينية العتيقة (كان الحديث يجري عن إزالة كل مستعمرات قطاع غزة و ٨٠ مستعمرة في الضفة الغربية).

ومع أن شارون يعرف أنه لن يستطيع تحقيق أهداف المستعمرين ، إلا أنه يحاول إسكاتهم حاليا بذلك القصف الوحشي والقتل الجماعي والاعتقالات الانتقائية والعشوائية.

وسياضل شارون هذا التصعيد ، طالما أنه يحظى بدعم حزب العمل ، شريكه في الحكومة ، بقيادة شمعون بيريز ، ويبرس من طرفه ، يفسر هذا الدعم بالادعاء أنه سوف يستثمره قريبا ، عندما تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات ، فعندها سيطلب من شارون أن يسدد له الدين بأن يشجح له تقديم تنازلات سياسية كبرى.

بيد أن أحدا لا يضمن شيئا حول مستقبل هذه الجبهة. والأمر الوحيد الواضح هو أن شارون يريد إبطاء مسيرة التقدم في المفاوضات وتخفيض سقف التوقعات لدى الفلسطينيين وفرض الحلول المرحلية عليهم. وهو يعرف أن هذه السياسة لن تفر بسلام. وأن الفلسطينيين سيواصلون مقاومتها بكل الوسائل المتاحة. وطالما أن الموقف العربي على هذا النحو من القنوط والعجز واللامبالاة ، والموقف الأوروبي على هذا النحو من البرود ، والموقف الأمريكي على هذا النحو من الانحياز لإسرائيل ، فإن شارون سيواصل تصعيد الحرب ضد الفلسطينيين ، حتى يكسر شوكتهم ويأتوه ضعفاء إلى طاولة المفاوضات.

العامه وقائد الاستخبارات العسكرية) ، ويعقد بدلا من ذلك اجتماعات لطاقم جديد يضم وزيرى الخارجية والدفاع فقط من الحكومة ، ومجموعة من جنرالات الجيش إضافة إلى قادة الأفرع الأمنية المذكورة أسماؤهم أعلاه.

إن ارتفاع وزير الجيش في الغرف التي تخرج منها القرارات الأساسية ، هو جزء لا يتجزأ من مفاهيم شارون القيادية ، وعلى الرغم من بعض الانتقادات لدى الوزراء ، فإن شارون ماض في نهجه هذا ، واثقا بأن الجمهور في إسرائيل لن يرى ذلك بعين الغضب ، فالجيش عموما يحظى بتأييد الجمهور وثقته. وهذا التأييد يرتفع بنسبة عالية في أوقات الحروب والمواجهات. والقوى الحريصة على الديمقراطية في إسرائيل كانت تحذر دائما من زيادة نفوذ الجيش ، ولكنها هذه المرة لم تتحرك بعد.

سياسة التعيينات التي يتبعها شارون ، منذ توليه رئاسة الحكومة ، تنطوي على مسلسل انتهاك للقوانين ولأخلاقيات الحكم. وقد اضطر المستشار القضائي للحكومة وعميد مصلحة التوظيف إلى الدخول في مواجهة معه بسببها ، في البداية جلب مدير عام حزب الليكود ، أورى شيني ، ليكون مديرا عاما لديوان رئيس الوزراء ، مع العلم أن شيني مشبوه بتجاوزات للقانون في موضوع تمويل حزبه ، وما زالت الشرطة تحقق. وأمام لفت نظر مصلحة التوظيف وأصرارها ، قرر تعيين شيني مديرا لمكتبه الشخصي.

كما قام شارون بتشغيل ابنه عومري ، مستشارا سياسيا في مكتبه ، وعندما اعترض المستشار القضائي ، الغي تعيينه

اشقائهم في المناطق الفلسطينية والغاء التصريحات السياسية التضامنية، مع ذلك، فإن أي تصريح سياسي لأي منهم يواجه بحملة شعواء من التحريض العنصري. وخلال أشهر حكم شارون، الذي أعلن أنه سيجتري المساواة للعرب والذي كان أول رئيس حكومة يعين وزيرا عربيا في حكومته (صالح طريف)، شهدنا ثلاث حملات تطالب باخراج النواب العرب من الكنيست وحرمان العرب في إسرائيل من المشاركة في القرارات السياسية المصرية. وقد قاد هذه الحملات جميعها نواب في حزب الليكود الذي يقوده شارون. والحملة الأخيرة، بالذات قادها رئيس كتلة الليكود في الكنيست، زئيف هوم.

وكان هناك من قوى اليمين التي انخرطت في هذه الحملة لتدعو علنا إلى طرد بضعة مئات الألوف من العرب في إسرائيل الضفة الغربية إلى الأردن.

-الهجوم على المحكمة العليا: لأول مرة في تاريخ إسرائيل تشن حملة حزبية سياسية على محكمة العدل العليا ورئيسها القاضي اهرن باراك. والمدهش أن هذه الحملة لم تنطلق من قضية معينة أو من قرار ما اتخذ، بل بادر إلى شنها رجالات اليمين الحاكم، وشكل خاص الاحزاب الدينية، وذلك من دون اعتراض شارون. فقد قررت هذه الأحزاب أن تقبل المحكمة العليا وتمنعها من اتخاذ قرارات في بعض المواضيع، فطرح في الكنيست عدة مشاريع قوانين، تتناقض مع قرارات المحكمة. وفي الوقت نفسه بدأت المساعي لاقامة محكمة دستورية، مؤلفة من خليط رجال قانون وقادة حزبيين. وقد رأى اهرن باراك في الاقتراح، كارثة على سلطة القانون في إسرائيل والعدالة.

إن هذه المحاور، ومع استمرار التصعيد الحربي ضد الفلسطينيين، تشكل أساسا لحظر التدهور في نظام الحكم في إسرائيل، لدرجة المساس بالأسس الديمقراطية والذهاب باتجاه الحكم الفاشي.

ولكن، هل يمكن لقائد إسرائيلي أن ينجح في مثل هذا التدهور؟ هذا سؤال لا أحد يضمن اجابة قاطعة عليه. ولكن من دون شك هناك قوى كثيرة وكبيرة جدا في إسرائيل، لا تقبل بحكم كهذا ومستعدة لمقاومته حتى اسقاطه، وهي لا تتصور أن يعيش نظام حكم ديكتاتوري في إسرائيل، لما يرتبط في أذهانهم عن ذكريات حكام ألمانيا النازية.

وعليه، فإن الجبهة الداخلية التي فتحتها شارون، قد تكون بداية نهايته السياسية، أكثر وأسرع بكثير من اخفاقاته السياسية والحربية الأخرى.

شارون سيواصل

تصعيد الحرب

ضد الفلسطينيين

طالما ظل الموقف

العربي عاجزا

والموقف الأوربي

باردا

والأمريكيون متحازون

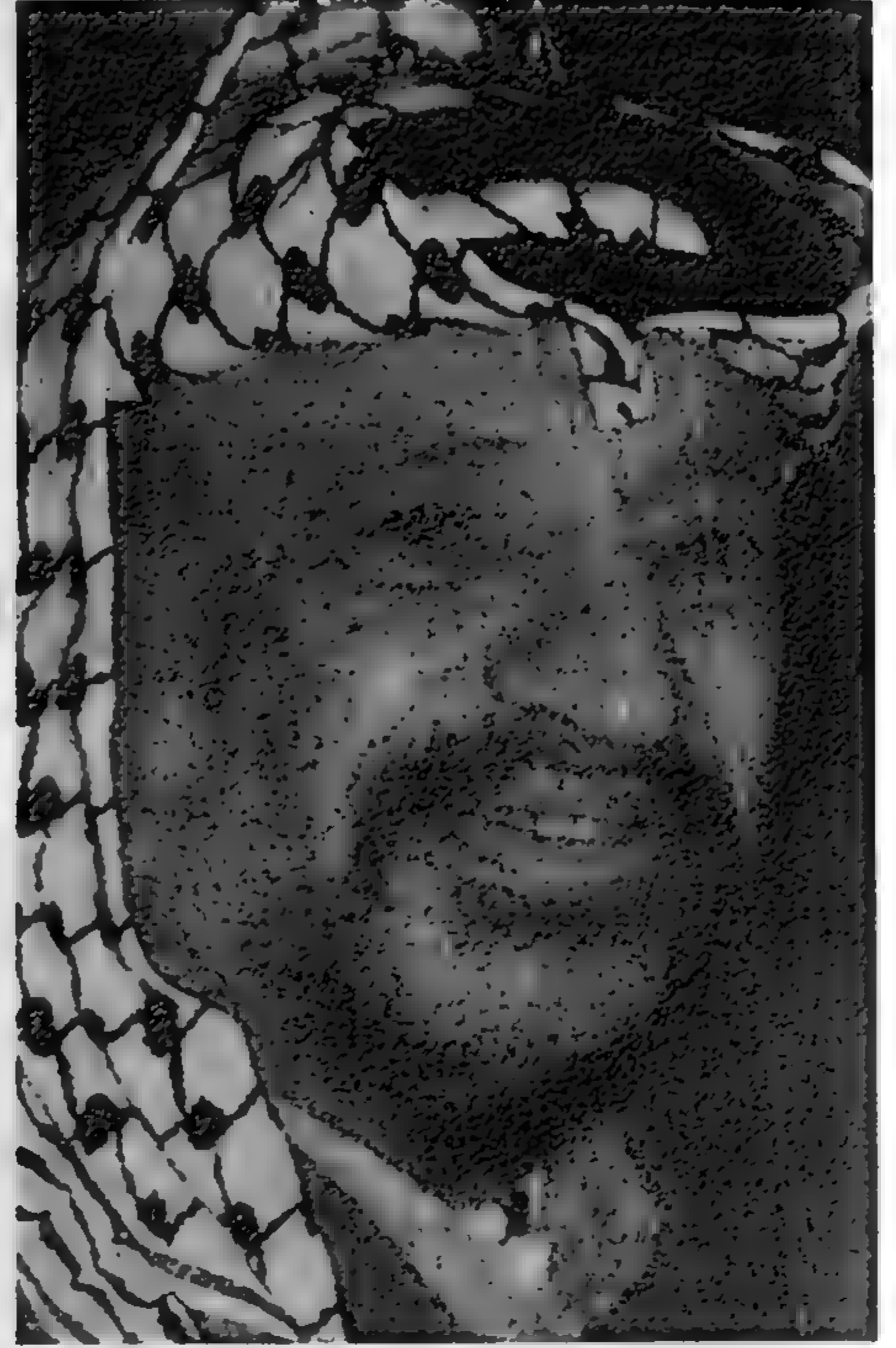
لإسرائيل.

السيارات والبيوت وينكلون بالمواطنين العزل... وفي بعض الأحيان، عندما وجد ضابط عسكري منضبط واعترض طريقهم، راحوا يضربونه ويهاجمون قادته ويطالبون بنقله إلى منطقة أخرى حتى لا يضايقهم.

ويتم هذا النشاط إلى داخل إسرائيل ضد قوى السلام وأحزاب اليسار ومظاهراتهم وينشرون جواً إرهابياً ضد شخصيات يهودية تؤيد السلام مع الفلسطينيين، مثل يوسي بيلين، وغيره.

كل هذه النشاطات تتم وسط غض الطرف من الحكومة وفي إطار الاوامر الواضحة بالتساهل معهم. وعندما تعرضت تصرفاتهم للنقد، خرج شارون معلنا أن المستوطنين هم أبطال الشعب اليهودي، الطلائعون في المواجهات والصامدون الذين يقفون في خط الدفاع الأول عن إسرائيل.

العرب في إسرائيل في ظل حكم شارون، تشهد الساحة السياسية الإسرائيلية، إحدى أشرس الحملات على المواطنين العرب (فلسطيني ٤٨) ونوابهم في الكنيست، على الرغم من أن هؤلاء المواطنين لم يفعلوا شيئا للتضامن مع الانتفاضة منذ مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠. ونشاطهم يقتصر على جمع مراد الاغاثة (مواد غذائية وملابس) وإرسالها إلى



ياسر عرفات

لكنه أعاده من الباب الخلفي وأرسله في مبعثات إلى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. ووصل الأمر إلى المحكمة العليا. وهناك رفض المستشار القضائي الدفاع عن رئيس الحكومة، كما يحتم منصبه، ووقف مع المدعين ضده وانتهت المشكلة بحل وسط يقضي بأن لا يرسل شارون ابنه في مهمة، إلا بعد التشاور مع المستشار القضائي.

وإذا كانت هاتان القضيتان وجدتا طرفهما إلى النشر فإن هناك تعيينات أخرى كتيرة تمت من دون ضجيج إعلامي أقدم خلالها شارون على ملء مكتبه بنشطاء حزبه من الليكود. واحتجاجا على ذلك، استقال رافي بيلد (القائد العام السابق للشرطة الإسرائيلية) من منصبه كمدير عام لديوان رئيس الوزراء، بعد شهرين فقط من تعيينه.

اخلاق يد المستوطنين: منذ اعتلى شارون كرسى رئاسة الوزراء والمستوطنون اليهود المسعرون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوى اليمين المطرف من المدينين المتزمتين أو العلمانيين الفاضلين، يحللون الشارع. في الضفة الغربية يقومون باغلاق شوارع وتعريض للسيارات الفلسطينية ويعتدون على المواطنين ويقتحمون أحياء عربية في الخليل أو قرى صغيرة. يحطمون زجاج

الإسلاميون حاولوا الاستفراد بالمظاهرات للتغطية على خسائرهم في الانتخابات النيابية



رسالة عمان

صلاح يوسف

أو الإخوان المسلمين للضرب طوال سنوات عملهم السياسي في البلاد الذي يعود إلى عام ١٩٤٦.

وقد انتهت المواجهات بعدد من المصابين بلغ نحو الخمسين من بينهم بعض رجال الشرطة، وعدد من المعتقلين بلغ نحو السبعين بينهم أحد مراسلي قناة الجزيرة الفضائية.

وفي مساء الجمعة عقد المراقب العام للإخوان المسلمين عبد المجيد الذنيبات مؤتمرا صحفيا دان فيه لجوء الحكومة إلى العنف ، " وهو مالم يحدث في عز تطبيق الأحكام العرفية " كما قال . وقد لوحظ أن اللهجة التي تحدث بها كانت قاسية نسبيا إذ طالب باعتذار من الحكومة أو باستقالتها ، وقال "إذن فلتفتح السجون على مصراعيها " وهو كلام لم يتفوه به قادة الإخوان المسلمين أو جبهة العمل الإسلامي طوال تاريخ عملهم السياسي كما أسلفنا.

وذلك بعكس ما كان قد حدث قبل ذلك بأيام حين اشتبك رجال الشرطة ورجال الأمن المزودين بالهراوات مع مصليين حاولوا التظاهر بعد خروجهم من مسجد عبد الرحمن بن عوف الواقع في منطقة صويلح غربي عمان . وفي الوقت الذي كانت فيه الاشتباكات مستمرة في منطقة صويلح ، كان رجال الشرطة في منطقة المحطة في الشطر الشرقي من عمان يمنعون بعض قادة جبهة العمل الإسلامي ، وهي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ، من عقد مهرجان خطابي في أعقاب صلاة الجمعة ، وتفرقهم بالقوة وتعتدى بالضرب على بعض أبرز قادتهم، مثل عبد اللطيف عريبات ، الأمين العام للجبهة والذي نقل إلى المستشفى لفترة وجيزة ، والدكتور إسحق فرحان رئيس مجلس الشورى في الجبهة وجميل أبو بكر الناطق الرسمي باسمها وقادة آخرين . وهي أول مرة يتعرض فيها قادة بهذا المستوى من الجبهة

مرت احتفالات إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية الثالثة والخمسين في الخامس عشر من مايو الماضي بهدوء نسبي ، في أنحاء الأردن المختلفة ، إذ تظاهر طلبة معظمهم إسلاميون ، في داخل حرم الجامعة الأردنية في عمان مرددين هتافات مؤيدة لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) ، وهو مشهد تكرر في عدد من الجامعات الأردنية الأخرى بما فيها جامعات خاصة . وعقد في مقر الاتحاد العام لل نقابات المهنية معقل المعارضة الإسلامية واليسارية مهرجان خطابي ، وتوقف المحامون عن العمل في مقر العدل حيث تنظر القضايا على المحاكم المختلفة ، وسارت مظاهرات متواضعة الحجم في كل من مخيم الحسين في جبل الحسين ، وفي مخيم السقعة الواقع شمال غربي عمان.

وقد انتهت هذه الأنشطة كلها بهدوء ، ولم تحتاج قوات الأمن إلى التدخل فيها ،

أما الحكومة فقد أوضحت أن قمع المظاهرة ومنع المهرجان الخطابي كان أمراً طبعياً وقراراً سليماً ، لأن المظاهرة خرجت من دون ترخيص رسمي ، ولأن جبهة العمل الإسلامي حاولت إقامته المهرجان الخطابي على الرغم من أن الحكومة لم تمنحها تصريحاً بذلك . وقد علم في وقت لاحق أن الحكومة قد وافقت من حيث المبدأ على منح المهرجان ترخيصاً ، غير أنها لم تتفق مع قادة الجبهة على مكان انعقاد المهرجان أو زمانه .

وعلى الرغم من محاولة أفراد الإخوان المسلمين وذراعهم السياسي جبهة العمل الإسلامي في تنظيم كل من المظاهرة والمهرجان الخطابي ، فإن أحزاب المعارضة استنكرت الأسلوب الذي قصعت به قوات الأمن المظاهرة والمهرجان ، وقالت إن في ذلك إساءة إلى صورة الأردن كبلد ديمقراطي . وقد شنت الحكومة عبر بعض الكتاب القريبين منها هجوماً على الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي ، عزت فيه ما حدث إلى محاولة الإخوان إثبات أنهم مازالوا قوة كبرى بحسب حسابها ، خاصة وأنهم قد عانوا في الأشهر الأخيرة من هزائم في معاقل انتخابية ظلوا يسيطرون عليها سنوات طويلة ، في حين أرجع آخرون مقامهم به الإخوان المسلمين إلى وجود صراع في قيادتهم بين تيارين معتدل ومتشدد بحسب تصنيف هؤلاء . وأن التيار المعتدل يحاول أن يتصرف في إطار القانون واحترام نظم الدولة ، في حين يحاول التيار المتطرف العمل بمعزل عن هذه النظم والقوانين ، ويعتمد بدلاً من ذلك إلى تحدى الحكومة والظهور بمظهر القائد الحقيقي للمعارضة الجذرية للنظام .

هزائم انتخابية

وكانت جبهة العمل الإسلامي قد فازت في شهر مارس الماضي بمنصب النقيب وبالعديد الأكبر من المقاعد في مجلس نقابة المحامين التي كانت تاريخياً معقلاً للقوى القومية واليسارية . وقد كانت تلك هي المرة الثانية التي ينجح فيها مرشح إسلامي لمنصب نقب المحامين ، لكنها كانت المرة الأولى التي يسيطر فيها التيار الإسلامي على ستة من الأحد عشر مقعداً من مقاعد المجلس . وقد تمكنت قوى الإسلاميين من

السيطرة على نقابة المحامين " بفضل " تحالف مجموعة من القوى الناصرية والقومية معها ، وعلى رأسها المحامي حسن مجلى ، نقب المحامين الأسبق عن التيار القومي واليساري عدة مرات ، والذي ساوم الإسلاميين على منحهم أصوات مجموعته في النقابة مقابل منحه أصواتهم في الانتخابات النيابية المقبلة ، والتي لم يتحدد بعد ما إذا كانت ستجرى أم لا .

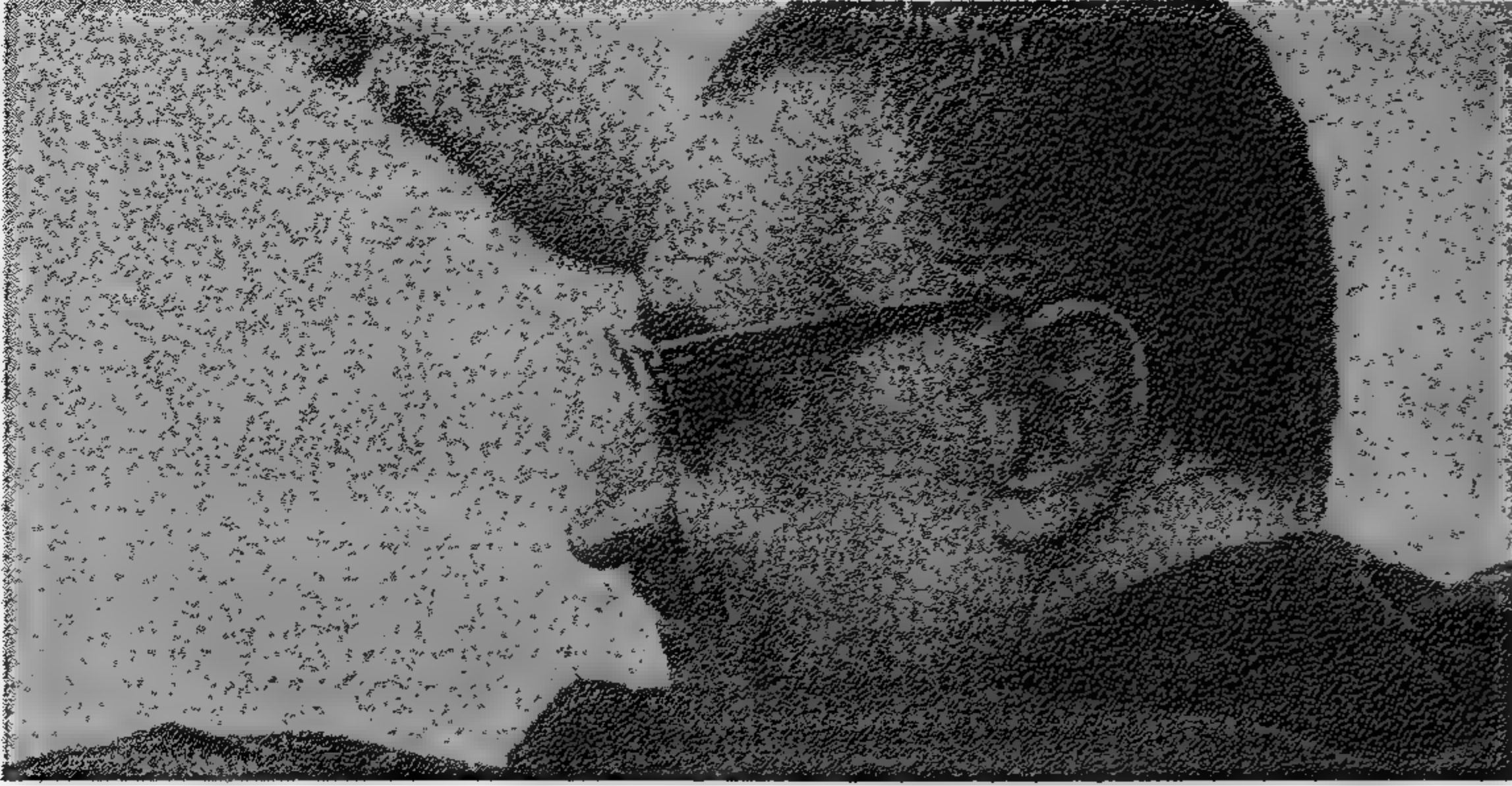
لكنهم ، أي الإسلاميون لم يفرحوا طويلاً بهذا النصر الانتخابي ، فما لبثت أن أجريت في شهر أبريل الماضي انتخابات نقابة الأطباء ففاز فيها مرشح التيار القومي واليساري الدكتور محمد العوران ، ومنعه الغالبية العظمى من مرشحي قائمته ، فخسر الإسلاميون بذلك معقلاً بقوا على رأسه نحو عشر سنوات . ثم جاءت انتخابات المكاتب والشعب الهندسية والتي فازت فيها قائمة القوى القومية واليسارية فوزاً كاسحاً أيضاً . كما خسر الطلبة الإسلاميون عدداً من مقاعد مجالس الطلبة التي كانوا يسيطرون عليها في عدد من الجامعات الأردنية .

ويرى مراقبون أن هذه الهزائم الانتخابية في النقابات المهنية التي كانت على الدوام المقياس على القوة والنفوذ السياسي في البلاد ، قد أحدثت هزة في أوساط إسلامي الأردن الذين أصبحوا خلال التسعينات على وجه الخصوص القوة الأولى في البلاد بلا منازع . وقد أثرت هذه الهزة في أوساط الإسلاميين ممثلين في الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي في اتجاهين: الأول محاولة إثبات القوة الجماهيرية من حيث القدرة على تحريك الجماهير ، وأن خسارة هذه المعاقل الانتخابية لا يعني تراجعاً في شعبية القوى الإسلامية ، ومن هنا كان تفردهم بتنظيم المظاهرة والمهرجان الجماهيري ، مستثنين القوى والأحزاب الأخرى التي اعتاد الإسلاميون على التنسيق معها في مثل هذه النشاطات ، ومحاولين الاستئثار بهذا النشاط تحديداً ، لكن المراقبين يرون أن الإسلاميين لم ينجحوا في ترسيخ الانطباع الذي سعوا إلى خلقه ، إذ قدرت بعض الأوساط المحايدة عدد المشاركين في المهرجان الذي لم يقدر له أن يتم بنحو ٥٠٠ شخص ، وهو رقم ضئيل بكل المقاييس بما في ذلك مقياس المقارنة بعدد المشاركين في المهرجانات السابقة والذي كان يفوق هذا العدد بأضعاف مضاعفة .

معتدلون ومتشددون

ومن الواضح أن هذا التراجع في قوة الإسلاميين قد دفع التيار المتشدد في جبهة العمل الإسلامي والذي يضم قياديين أمثال الدكتور همام سعيد ومحمد أبو فارس وهما نائبان سابقان عن الإخوان المسلمين في البرلمان الأردني ، إلى أخذ زمام المبادرة من التيار المعتدل الذي يمثله إسحق فرحان وعبد اللطيف عربيات وآخرون ، ويحاولون تنظيم مظاهرة تخرج من مسجد عبد الرحمن بن عوف الذي يقع في منطقة صويلح التي تعتبر المعقل الرئيسي للمتشددين .

وعليه ففي الوقت الذي كان فيه بعض قادة الإخوان والجبهة يحاولون تنظيم المهرجان الخطابي في شرقي عمان من دون أن يكونوا قد حصلوا على تصريح من الحكومة على إقامته ، كان التيار الآخر يحاول تنظيم مظاهرة في أقصى الشطر الغربي من العاصمة ، وقد حرص التياران المعتدل والمتشدد أن يكون مهرجان المعتدلين ومظاهرة المتشددين بقيادة القوى الإسلامية وحدها ، وذلك في محاولة لاستعراض القوة التي أشارت نتائج الانتخابات النيابية إلى تراجعها . وفي الحالتين كان رجال الأمن بالمرصاد ، وكانت المواجهات التي بث عدد من المحطات الفضائية صورها يوم الجمعة في الحادي عشر من مايو الماضي . في غضون ذلك ، يبقى الشارع الأردني محتقناً بفعل ما يجري على الضفة الأخرى من نهر الأردن ، وتبقى الحكومة الأردنية مهتمة اهتماماً خاصاً بالعدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني ، وخاصة في ظل حكومة يرأسها أرييل شارون الذي ارتبط في أذهان الأردنيين بطرحه لفكرة الوطن البديل ، والتي ترى أن الأردن هو وطن الفلسطينيين ، وأن الضفة الشرقية هي المكان الأمثل للدولة الفلسطينية الموعودة ، وهو ما يعني أن التسوتر في المملكة لن ينتهي إلا بسقوط رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها .



جمال عبد الناصر

العرب

٢٢ فبراير

ذكرى أول تجربة

وحدوية في تاريخ

العرب الحديث

الجيش السوري لعب الدور الرئيسي في إعلان الوحدة

الشديد وافق عبد الناصر على قبول الوحدة وقد اشترط للموافقة على الوحدة: أن يتم الاستفتاء الشعبي على الوحدة، وأن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفا كاملا، وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها، وأن يتوقف تدخل الجيش في السياسة. وقد اعتبرت مظاهرات الجماهير ترحيبا بالوحدة في ذلك الوقت استفتاء شعبيا في حد ذاته.

كانت هذه صورة الأوضاع في سوريا عشية الوحدة مع مصر كما يعرضها محمد حسنين هيكل في كتابه. كلهم خونة وانتهازيون ولا خير فيهم، باستثناء الشعب السوري المغلوب على أمره.

تلاقى الأهداف

الوطنية والرجعية

كانت لكل من الجانبين السوري والمصري مصالحه وحساباته من وراء تحقيق الوحدة. وعن الأوضاع والظروف التي سبقت قيام الوحدة يقول: **ظهر عبد الصمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري:** «كانت الوحدة بين مصر وسوريا تجربة من أهم التجارب على صعيد الوحدة العربية. فإن العوامل التي أدت إلى هذه الوحدة، عديدة ومختلفة. فالأهداف الوطنية تتلاقى هنا مع الدوافع ذات الطابع الرجعي الاستعماري. وخلال الأعوام السابقة، كانت سوريا متطورة تطورا شعبيا في اتجاه تقدمي. فالجبهة الوطنية جاءت إلى الحكم. وقد كانت هذه الجبهة مكونة من مختلف القوى الوطنية والتقدمية اعتبارا من البرجوازية الوطنية حتى ممثلي العمال والفلاحين.

الإخوة الأعداء

كانت الأوضاع في سوريا عشية الوحدة مع مصر في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ تبدو في غابة القنامة. وإن كانت لا تخلو من مبالغة شديدة وذلك على النحو الذي بطالنا منذ البداية في كتاب **محمد حسنين هيكل «ما الذي جرى في سوريا»** الصادر في فبراير ١٩٦٢. ويحكي عن حضور ٢٢ ضابطا يمثلون ٢٢ كتلة في الجيش. كانت لكل منهم أطماعه وأحلامه في عمل انقلاب والاستيلاء على السلطة. وعن الحالة داخل الجيش فكلهم كتل متصارعة مترصة ببعضها البعض ويمثلون القوة الحقيقية وراء الواجهة السياسية المدنية الهزيلة المتهالكة التي تتولى شؤون الحكم. فالبعض يد يد للرياض استجاء وبعضهم يترك جيوبه لبغداد تحشوها له. المهم وصل هؤلاء الضباط إلى القاهرة يوم ١٤ يناير ١٩٥٨ لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، ووصفوا له حالة الطوارئ الدائمة في ثكنات الجيش لأن كل منهم يتوجس من الآخر، وكذلك حالة سوريا انضاعة بين أحزابها وبين ضغط حلف بغداد، وعن تسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة للوطن السوري. وإن مجلس النواب السوري اتخذ قرارا بالوحدة مع مصر وأنهم قد استقر قرارهم: أن لا حل إلا بوحدة مع مصر. ولا أمل هناك غير الجماهير السورية التي تطالب بالوحدة مع مصر. وأمام هذا الإلحاح

بعد كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل «ما الذي جرى في سوريا» عن تجربة الوحدة المصرية السورية هو المرجع الوحيد ووجهة النظر المصرية شبه الرسمية في هذا الموضوع التاريخي المهم، الذي لم يكن أحد يجرؤ على الخوض فيه ومناقشته طوال الحقبة الناصرية. سوى **محمد حسنين هيكل** وحده. إلا أن الوقائع والمعلومات التي وردت بالكتاب عن الأوضاع في سوريا قبل وأثناء الوحدة، وكذلك عن موقف ودور الشيوعيين المصريين والسوريين وغيرهم مثل الشيوعيين العراقيين الذين ارتبطوا جميعا بهذه التجربة، وما يزال معظمهم أحياء تحتاج مراجعة وتصحيح، فهم المعينون باتهامات محمد حسنين هيكل بخصوص معارضة الوحدة المصرية السورية ومعاداة القومية العربية، وكذلك بالعمالة «استيراد المبادئ» والمروق عن الوطنية..

ومن هنا يجيء هذا العرض الذي كان ينتظر الوقت المناسب لإعادة الحديث في هذا الموضوع، وتصحيح المعلومات والمفاهيم والأخطاء بالنسبة لهذه الفترة المهمة من تاريخ الأمة العربية، ووضعها أمام الدارسين والباحثين وكذلك استخلاص الدروس المفيدة من هذه التجربة.. كما يتناول هذا العرض بالنقد والتحليل سياسات وأفكار مغلوطة دفعنا ثمنها غالبا وجرت علينا وعلى شعبنا الويل. ووضع هذه الحقائق والمعلومات أمام الشعب المصري الذي كان مغيبا عن السياسة ويجهل الكثير من الحقائق التي كانت تحدث في بلده نتيجة غياب الديمقراطية والحريات.

وديع أمين



وبالرغم من المعارضة الرجعية، كان الشعب يستمع بحمق ديمقراطية وشعرت الرجعية الداخلية أن الحكم يكاد يفلت من يديها وأن الشعب في طريقه إلى أن يصبح سيد مصيره ولذلك فإن العناصر الرجعية في سوريا التحالف مع الإمبريالية، لحأت إلى تكبد حدهم ويطرأ لافتتاحها بحربها عن أن تقاربه على الحركة الوطنية الديمقراطية. بدأت العمل على محور ينسب الاشتغال في هذه الحركة وضعفها. زراعة الاشتقاق بين المشتركين فيها واتهام الشيوعيين بإعداد انقلاب لاستلام الحكم. وقد صحت الدعاية المصرية هذه الكدة إلى حد أن بعض العناصر الوطنية حركتها وأصبحت تنادي بالائتلاف مع مصر بدريعة إنشاء سوريا من الخطر الشيوعي. وقد سبقت سياسة دعاية الوحدة السورية المصرية بعض المبادئ الوطنية التي وضعتها مصر ونصائح هذه الإمبريالية والاحتلال لهم حرك الحناجر لتواضع في سوريا وإرغام العناصر المتروكة على تبني الوحدة أو على التخلي عن الوحدة موقف حساس. وكان يبدو أن الوحدة قد تحققت على أساس ديمقراطي، لأنها حظت بموافقة البرلمانين المصري والسوري. وكانت موضوع استفتاء لكن الحقيقة لم تكن كذلك. فإن الجيش هو الذي لعب الدور الرئيسي. وبعد إعلان الوحدة أبدى حزبا مع تقدمه باقتراحات من شأنها إصلاح الأخطاء المرتكبة. لكن هذه الأخطاء لم تصلح وأدت إلى فشل الوحدة» (١)

كذلك كان لعبد الناصر والراسخ الصناعية أيضا الدوافع والأهداف لتسويل الوحدة وتحقيق مزيد من النمو والمكاسب. وهو ما أغرت عنه حربه. أخضر المصري بتاريخ الثالث من مارس ١٩٥٨ بقولها: «إن النتائج الأولية للوحدة ستكون اتساع مجال تداول رأس المال المصري والسوري، هذا هو الركن الأساسي في السياسة الاقتصادية. وسوف تنشأ سوق عربية مشتركة وستشارك فيها الأقطار المجاورة لنا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا».

وانصرفت القوى الحاكمة في القطرين الشمالي والمصري إلى ردة الأغنياء الوطنية العاقبة والشعارات الاستراتيجة عن اقتضاها على الجوانب الاقتصادية. وعوامل الفرقة والسمونة. وتحقيق اكيان العرس الواحد والوحدة من المحيط إلى الخليج... إن الخ وبني نفس الوقت تحايل الواقع وتعصفاته وبدلا من أن يجعلوا من هذه الشعارات وحركة الجماهير قوة مادية لتغيير الواقع وتحقيق الوحدة على أسس ديمقراطية صحيحة

سوريا كما حذر من الآثار الخطيرة المترتبة للقفز على المراحل. ودون اعتبار للظروف التاريخية والتطور السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي في كل بلد عربي. وطالب بالائتلاف الفيدرالي على أسس ديمقراطية صحيحة.

وأعلن في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ملاد الجمهورية العربية المتحدة. وقد أعطى دستور الوحدة المؤقت في مارس ١٩٥٨ لرئيس الجمهورية جمال عبد الناصر الحق في اختيار أعضاء مجلس الأمة بحيث يكون نصفهم من أعضاء مجلس الأمة في سوريا والنصف الآخر من مصر.

وفي سوريا أعلنت الأحزاب السياسية حل نفسها. وعلى العكس من سائر الأحزاب رفض الحزب الشيوعي السوري حل نفسه. وسرعان ما بدأت الحملة ضد الشيوعيين أولا

استغلوا المشاعر العاطفية للجماهير السورية التواقعة إلى الوحدة والفوز بشقتها والتظاهر أمامها بالمظهر الوحدوي.

يقول «نبيه أرشيدات» عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في ذلك الوقت: عندما طرحت قضية الوحدة بين مصر وسوريا رحنا بها وقد أردناها وحدة عزيزة قوية لها صفة الديمومة والتطور ولهذا دعا الحزب الشيوعي السوري إلى الاعتماد على أحماض التعسة. وأن تؤخذ الظروف المحلية في كلا القطرين بعين الاعتبار وأن يكون التدرج في عملية الوحدة هو السبيل إلى تذليل المضاعف وقد دعونا إلى لتصويت لها في استفتاء عام» (٢).

وفي مصر حذر الحزب الشيوعي المصري الذي كان يتعرض للمطاردة والتعذيب في السجون من الوحدة الاندماجية الفورية مع



خالد بكداش

باعتبارهم قوى التحدى المباشر لسياسة عبد الناصر. وأن المقصود بتحديد الشيوعيين هو تحييد كافة القوى السياسية الأخرى وعزلها لحين التخلص من الفصيل القوى العنيد أولا وحتى يجعلوا منه عبرة للفصائل السياسية الأخرى المتسرعة... ولا يخفى محمد حسنين هيكل شماتته عندما يقول: «إن يوم إعلان الوحدة هو اليوم الذى فر فيه خالد بكداش رئيس حزب الشيوعى السورى من سوريا (٣) والحقيقة، فقد كان على خالد بكداش أن يمثل لقرار حزبه بالاختفاء حتى يظل رمزا حيا للحزب وحتى تظل راية الحزب مرفوعة تأكيداً لنضاله المستمر فى المعركة ضد الدكتاتورية، ومن أجل تحقيق الديمقراطية والاشتراكية فى يوم من الأيام. وفى انتظار يوم يعود فيه وتعود الجبهة الوطنية الديمقراطية التقدمية إلى الحكم فى سوريا.. وأخطر الحزب الشيوعى إلى العمل السرى والنزول تحت الأرض، وقد كلفه ذلك تضحيات جسيمة وتعرضه للملاحقة والزج بأعضائه فى السجون على يد عبد الحميد السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية والحاكم الفعلى لسوريا والذراع الأيمن لعبد الناصر، واعتقل ألوف الأشخاص ومات عشرات الوطنيين نتيجة التعذيب واستشهد أحد أبرز قادة الحزب الشيوعى السورى «فرج الله الحلوة» فى سجن المزة وتم التخلص من جسده فى الأحماض. وقد أثبتت الأيام بعد ذلك صحة موقف الحزب الشيوعى السورى الشجاع الذى أصبح محل تقدير واحترام كافة فصائل الجبهة القومية الديمقراطية ليس فى سوريا بل داخل حركة التحرر الوطنى العربية لصحة موقفه ولتصديه بمفرده للإرهاب وتقديم التضحيات وهذا قدره التاريخى.

أكاذيب... وحقائق

وفى كتابه «ما الذى جرى فى سوريا» يقول محمد حسنين هيكل: «حين قامت الوحدة المصرية السورية كانت الحدود ضائعة ما بين الوطنية العربية وما بين الشيوعية، وسبب ذلك أن الشيوعيين حاولوا الوقوف فى الجبهة الوطنية أثناء الحرب مع الاستعمار فى المعركة الكبرى ضد الإخلاف» (٤) وكان الشيوعيون يقفون فى الخط الوطنى ويساعدون فى المعركة بكل قوتهم من أجل أهدافهم بالطبع. وكانت أهدافهم فى ذلك الوقت متشابهة مع أهداف القومية العربية مختلطة بها. إلا أن هذا التسلل وفرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية كان أمرا لا بد من مواجهته» (٥) «وقامت تجربة الوحدة بعملية فرز كانت ضرورية

وأخرجت من الصف الوطنى العربى ما كان قد تسرب إليه من العناصر الشيوعية» (٦). وعن الحديث ضد الشيوعيين المصريين يقول: «فى معركة السريس كانت هناك شبه جبهة وطنية فى مواجهة العدوان الاستعماري. وكان موقف العناصر الشيوعية يصدر عن عداوة للاستعمار لاشك فيه ولكنها كانت تريد بعد ذلك أن تحصل على اعترافنا الفعلى بها، وأن تأخذ من موقفها المعادى للاستعمار نقطة ارتكاز يمتد بعد السويس ويتغلغل. وكانت الشيوعية تريد أن تحول هذا الاندفاع إلى غير وجهته الوطنية الصميمة» (٧).

إن نضال الشيوعيين المصريين والعرب فى طليعة حركة التحرر الوطنى العربية ومن أجل الوحدة والقومية العربية هو من حسن

الحظ تاريخ مكتوب ومراجعته متوافرة لمن يريد أن يعرف الحقيقة. وتقول هذه الوثيقة التى تعود إلى سنة ١٩٣١ وهى قرار مشترك أتخذ فى مجلس الحزبين الشيوعيين الفلسطينيين والسورى... «إن الجماهير العربية تشعر أنها لكى تقتلع نير الامبريالية عليها أن توحد قواها، مرتكزة على لغة مشتركة، وشروط تاريخية مشتركة، وعدو مشترك. إن اندماجها فى النضال السورى المناهض للإمبريالية وحجم هذا النضال يشيران إلى أن الشعوب العربية قملك كل المقومات للقضاء على النير الامبريالى وتحقيق الاستقلال السياسى الوطنى وإنشاء عدد من الدول العربية التى تستطيع فيما بعد أن تتوحد بارادتها الحرة على أساس مبادئ فيدرالية» (٨).

وتضيف نفس الوثيقة... «أما الشعارات الموحدة فى الكفاح لكل الأقطار العربية، فيجب أن تكون سقوط الإمبريالية فى الأراضى العربية، والاستقلال السياسى القومى للبلدان العربية، وتقديرها الحر لمسألة نظامها السياسى وحدودها فى إطار اتحاد فيدرالى طوعى للشعوب العربية المتحررة، وفى إطار اتحاد الشعوب العربية» (٩).

هذه مبادئ وسياسة الشيوعيين العرب فى ذلك الوقت المبكر.

.. ونترك موضوع الشيوعيين العرب لأصحابه فهم أقدر على الدفاع عن أنفسهم. ونعود إلى الجزء الذى يخصنا من الحديث عن كفاح الشيوعيين المصريين ضد الاستعمار وحكم السراى والرجعية العميلة ودورهم فى تنمية الثقافة وحركة التنوير، وهو أيضا تاريخ مكتوب ومراجعته متوافرة، وذلك منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتكوين لجان الطلبة والعمال وممثلى الطبقة الوسطى ضد الاستعمار البريطانى ومن أجل الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، والاشتراك فى معارك الفدائيين فى منطقة القبة. وكذلك الاشتراك فى تنظيم الضباط الأحرار، ودورهم فى طبع منشوراتهم فى مطابعهم السرية، ثم دورهم فى إنقاذ ثورة يوليو من الفشل، وعلى حد قول المرعى م البكباشى لطفى واكد: «لولا دور البكباشى يوسف صديق فى إنقاذ الثورة لكنا تعلقنا على أعواد المشائى».

الانفراد بالسلطة

.. ما علينا نقول عندما نرى الثورة والحمد لله كان كثير من العناصر الشيوعية داخل السجون، ليس للفلسفة والاستجمام بالطبع، إنما هى ضريبة الكفاح من أجل تحرير

الشيوعيون في مصر وسوريا لم يقفوا ضد الوحدة .. ولكنهم

طالبوا بتعديل دستور الوحدة الاندماجية إلى اتحاد فيدرالى

بلادهم ، وبعدهم بطريق لنجاح الثورة. ثم كانت الخدمة عندما اعتقدت القوى الوطنية والديمقراطية التقدمية أن الثورة التي تولت السلطة ضحكة بصل وتضحكات الحركة الوطنية والعمال والفلاحين وسائر الجماهير الشعب أنها ستجيب للمطالب الديمقراطية العادلة. ولكن للأسف إذ

بالثورة تنكر لمطالب القوى الوطنية والتقدمية الديمقراطية ليس فقط ، وإذ بها تلوث أديها بدماء العمال الفقراء في كفر الدوار ، ثم ما كان من أزمة مارس الشهيرة وأحداثها المريعة وصناعة المظاهرات العمالة المزيفة ، ثم طرد عشرات العناصر الديمقراطية من أساتذة الجامعات ، ثم ما كان بعد ذلك من انسحاب

لعناصر الشيوعية من مجلس الثورة وخلافهم مع عبد الناصر لعدم إيمانه بالديمقراطية والحريات العامة والسياسة . هذه حقائق يعرفها كل من قرأ تاريخ مصر الحديث - ولكن ما بال ذاكرة الأستاذ هيكل وصراحته تخونه ! وتعمده تجاهل وإسقاط هذه المرحلة التاريخية المهمة من النضال الوطنى من ذاكرته- هذه المغالطات التي شاعت وأصبحت للأسف من أكاذيب ثورة بولبو الشهيرة ، ألا وهى إلغاء تاريخ نضال أمة وحركة وطنية مليئة بالبطولات وعدم الاعتراف بها . وان التاريخ لمصرى الحديث يبدأ عند ثورة بولبو ١٩٥٢ فقط .

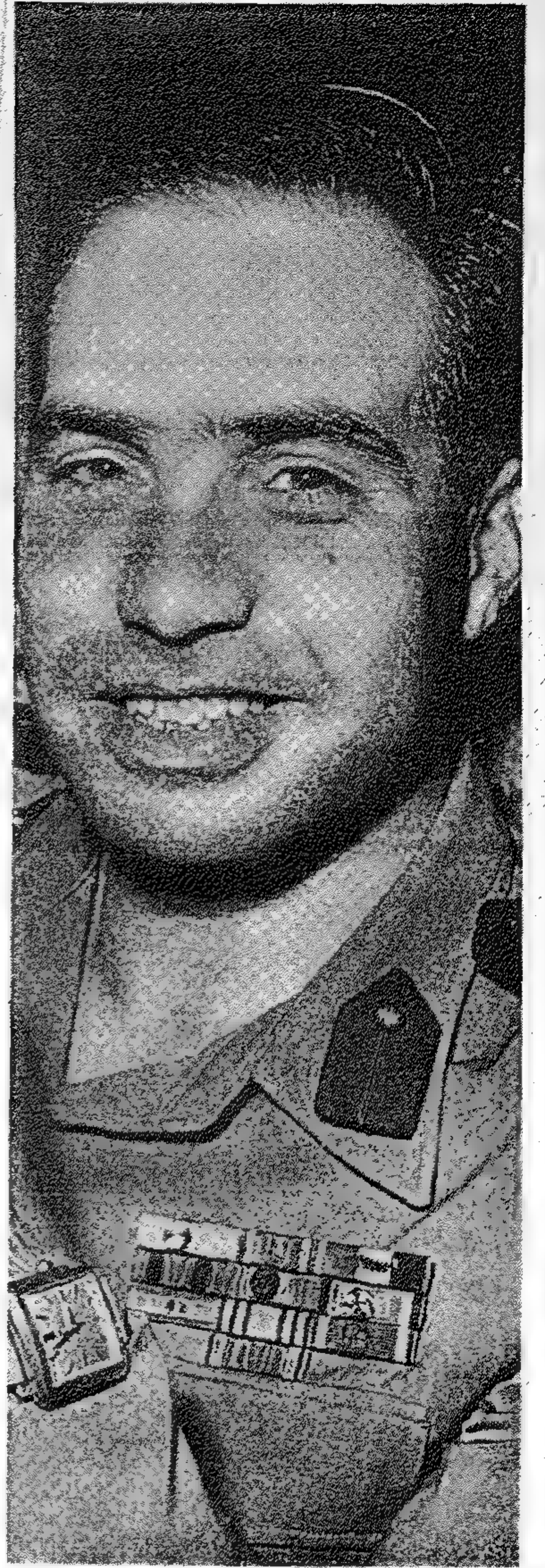
ونعود للحديث عن معركة السويس والعدوان الثلاثى في ١٩٥٦ ذلك أنه عندما شعرت قيادة الثورة أنها مهددة بسبب العدوان وفى وسط محيط من الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار ، والقوى الرجعية ما زالت قوية وتترصد بالثورة فى الداخل . لم نجد أمامها من تأمن وتطمئن إليهم غير الشيوعيين وكافة القوى الوطنية وجموع الشعب المصرى الظل . وقامت بتسليم السلاح للشيوعيين لتقدموا ويدافعوا عن بلادهم ، الذين قاموا بتكوين لجان المقاومة الشعبية داخل بورسعيد وفى مدن القناة حتى شمال القاهرة . وكان لكاتب هذه السطور شرف عضوية لجنة المقاومة الشعبية لشمال القاهرة وحين انتهت المعركة قام الشيوعيون بتسليم السلاح للحكومة وظلوا يساعدون الثورة وحكم عبد الناصر والوقوف بجانبه . وذلك بالرغم مما تسببه لهم سياسة عبد الناصر فى الداخل من آلام وملاحقة المخابرات والمباحث لهم . وهم فى نفس الوقت لم يرهبهم التعذيب والقتل فى سجون ومعقلات عبد الناصر . كانوا هم وحدهم دون كافة القوى السياسية القادرين على انتقاء سياسة عبد الناصر المعادية للديمقراطية.

الحقيقة الغائبة

ونعود لحديث محمد حسين هيكل عن

محمد حسين هيكل





عبد الحميد السراج

الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية. وكما يبدو أن هذا الخطأ السياسي ظل غائبا طوال عشرات السنين السابقة لا يعلم أحد عنه شيئا حتى جاء كل من محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر لكي يعسلا على فرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية، وهكذا يمسك كل من محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر بصكوك الوطنية يمنحانها لمن يشاء ويحببانهما لمن يشاء، وسبحانه يعز من يشاء ويذل من يشاء.

وسرعان ما حطقت البرجوازية السورية بالوحدة مع مصر منذ الشهور الأولى للوحدة، وضاعت مآلها في تحقيق المكاسب التي كانت تحلم بها من وراء الوحدة مع مصر واكتشفت أنها كانت الضحية، وأن

المنافسة القوية غير المتكافئة مع البرجوازية الصناعية المصرية أدت إلى كساد المنتجات السورية وخاصة في صناعات النسيج والأحذية والصابون والنشاط المصرفي. وهو ما تحدث عنه الصحف العربية والأجنبية في ذلك الوقت. كما بدأت الجماهير الشعبية تعاني من عدم حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت التضيق على العمال والتدخل في النشاط النقابي وتجريم الاضراب والتظاهر للمطالبة بحقوقهم، كما جرى التخلي عن مشاريع حيوية مهمة بالنسبة لسوريا مثل بناء سد على نهر الفرات ومصنع للأسمدة الأزوتية والمعدنية وغيرها من المشاريع التي كانت محل اتفاق مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية.

وفي وقت أخذت فيه نذر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتجمع في الأفق... «بادر الحزب الشيوعي السوري في ١٤ ديسمبر ١٩٥٨ بإصدار بيان في محاولة جديدة للتحذير من خطورة الأوضاع يطالب فيه بتعديل دستور الوحدة الاندماجية إلى الاتحاد الفيدرالي، وأن يراعى فيه الظروف الموضوعية المختلفة لكل قطر، وصيانة الاقتصاد السوري وحمايته من المنافسة، والتوسع في الإصلاح الزراعي وتعميقه. وعدم التدخل في شئون العمال والتنظيم النقابي وحماية حقوق العمال (١٠). خدعوننا فقالوا..»

كانت الخلافات السياسية داخل سوريا قد بدأت تظهر في الأسابيع الأولى للوحدة عندما بدأ تنظيم الأوضاع السياسية على أساس «الاتحاد القومي» التنظيم السياسي الواحد كبديل لتنظيم الجبهة القومية من الأحزاب والقوى الديمقراطية التي كانت تشارك في الحكم. مما أدى إلى استنفار القوى السياسية المختلفة، وباعتباره اختراعاً مصرياً ناصرياً اخترعه ترزبه القوانين والسياسة وتمت صياغته وتفصيله على مقاس السلطة الحاكمة في مصر، وبما يسمح لها بتشديد قبضتها والسيطرة على مقاليد الحكم. وكما كانوا يقولون لنا ويخدعوننا، إنه تنظيم تابع من ظروفنا وبينتنا ونفسية شعبنا في مصر. ثم تعجب أيها القارئ كيف بالله عليك يمكن أن يصلح الاتحاد القومي أيضا على مقاس سوريا. التي كانت تعيش وتتحرر في ظل حرية ديمقراطية تحت راية الجبهة الديمقراطية... إن ألف باء السياسة تقول: إن الجماهير هي التي تختار من خلال النضال التنظيم السياسي الذي يناسبها وتجده فيه تعبيرا عن مصالحها الطبقية وتناضل تحت رايته لتحقيق أهدافها السياسية

والاجتماعية والاقتصادية. وإن الديمقراطية الحقيقية بطبيعتها كفيلة بإشاعة الثقة والحيوية في الحياة السياسية، وسوف تؤدي إلى إطلاق مبادرات الجماهير وتفجر طاقتها للنضال في طريق التحرر والتنمية والاصطدام بالاستعمار. لا أن يأتي من الخارج من يفرض عليها قسرا تنظيماً سياسياً آخر لا يناسب ظروفها وبينتها ونفسياتها إلى آخر هذه الديماجوجية السياسية. الغريب أنه في نفس الوقت وفي ظل معاداة الديمقراطية والحريات وشعار العدا للشيوعية ومطاردة العناصر الوطنية واليسارية، كان يتم الاعتماد على العناصر الرجعية والتعاون معها وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر عقب الانفصال وأمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في أواخر أكتوبر ١٩٦١ بقوله: «إن الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومي وأن الوضع الثوري لم يعد له وجود» وفي الواقع لم يكن هناك وضعاً ثورياً منذ البداية. وإن الوحدة كما رأينا وسنرى من سير وتطورات الأحداث كانت تحمل معها عوامل فشلها منذ اليوم الأول..»

ومن المفارقات العجيبة أيضا والمثيرة للسخرية أن مأمون الكزبري «رئيس الاتحاد القومي في سوريا هو نفسه أول رئيس وزراء لحكومة الانفصال، وهو نفسه محامي الشركة الخماسية الاحتكارية التي أمت في ٢٣ يوليو ١٩٦١ وزوج ابنة رئيس مجلس إدارتها.. لقد جربت القوى والأحزاب السياسية منذ اليوم الأول الملاحقات البوليسية على أيدي رجال عبد الحميد السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية وذراع عبد الناصر اليميني في سوريا، والتي بدأت كما هي العادة بالحزب الشيوعي ثم طالت بعدها كافة القوى والعناصر الوطنية السياسية بما في ذلك حزب البعث الذي شارك في محادثات الوحدة.

نصيحة أخيرة

في برنامج الحزب الشيوعي السوري الصادر في ٢٤ مايو ١٩٦١، وذلك في أعقاب التطورات التي حدثت منذ بيان ديسمبر ١٩٥٨ يطالب فيه: «بإعادة النظر في أسس الوحدة وتنظيم العلاقات بين الاقليمين السوري والمصري على أسس تراعى الظروف الموضوعية التي تكونت تاريخيا في كلا القطرين، وإنشاء برلمان وحكومة لسوريا ييثقان عن انتخابات ديمقراطية حرة ومباشرة وعامة وتمتعان بالحرية الكاملة في تقرير شئون البلاد كلها سوى الشئون المشتركة التي يتفق عليها الإقليمان على أن تكون من

وقوع الكارثة

عندما وقعت كارثة الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ لم تستطع الجماهير السورية المغيبة عن السياسة وفي ظل انعدام الديمقراطية والحريات التحرك وعمل شيء للدفاع عن مصالحها وحماية التأميمات والمكاسب الكبيرة التي تحققت لصالحها في ٢٣ يوليو ١٩٦١ ، وطالت أقسام كبيرة من طبقة الاقطاعيين أسياد الأرض والرأسمالية الاحتكارية والكبيرة . هذا في الوقت الذي كانت فيه الرجعية تملك حرية الحركة وتسيطر على الأجهزة الحساسة في الدولة والاتحاد القروى بينما الأجهزة البوليسية تشبع الارهاب في حياة المواطنين ، والسلطة تحرم أى مبادرة للجماهير في تنظيم نفسها . الأمر الذي ليس له من تفسير إلا في طبيعة تفكير عبد الناصر وعقليته التي تعادى الديمقراطية والحريات ونفى الآخر ، والتي تعكس عدم إيمانه بالجماهير ، وأنه يريد أن يحكم سوريا كما يحكم مصر ، وبوجه الحكم من فوق عن طريق أجهزة الدولة . ومن ثم تظل الإنجازات والمكاسب التي تحققت للجماهير رهنا بوجوده هو في السلطة وعلى قيد الحياة ، وعندما يفارق الحياة يأخذها معه ، أو تلحق به إذا جاز هذا التعبير . وهو أيضا نفس ما حدث في مصر . وقد وصف أحد المعلقين العرب هذا الموقف ساخرا : أن عبد الناصر لم يضع يده في يد الجماهير عند التوقيع على الوحدة . والمعنى واضح وهو أن القيادات السورية البرجوازية القومية الكبيرة والرجعية هي التي أقام عبد الناصر معها الوحدة ووضع يده في يديها ، وهى نفس القوى التي قادت عملية الانفصال ونقضت أيديها من تجربة الوحدة نهائيا .

ولعل من المفارقات والسخرية المرة أن اللواء عبد الكريم زهر الدين « مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لدولة الوحدة ونائب رئيس الجمهورية هو أيضا أحد العسكريين الذين قادوا عملية الانفصال والإطاحة بالوحدة صبيحة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، والتي شاركت فيها أقسام من حزب البعث السوري أيضا . وقد أصدر الحزب الشيوعى السوري بيانا عقب الانفصال يوضح فيه موقفه المبدئى الذي يختلف أساسا عن مواقف القوى السياسية المختلفة التي قامت بعملية الانفصال جاء فيه « أنه ليست فكرة الوحدة السورية المصرية التي فشلت ، بل فشلت طريقة معادية للديمقراطية في تحقيق هذه الوحدة » (١٧) .

ذلك إن إيمان الحزب الشيوعى السوري

عدم مراعاة الظروف

السياسية في سوريا..

واخضاعها للنظام

المصرى وغياب

الديمقراطية أهم

أسباب انهيار الوحدة

وليس الشيوعيون

كما روج

هيكل وعبد الناصر

فلماذا إذن كان السكوت على مثل هذه الأخطار التي تشهد التجربة الوحيدة طوال فترة السنوات الثلاث ونصف السنة وهى عمر الوحدة ، وتركها تنجر في كيان التجربة وتخربها كالسوس من الداخل...؟ وأين كان عبد الناصر طيلة هذه السنوات . سؤال مهم سنحاول أن نبحث له عن إجابة . المهم أنه بعد أن أصبحت تصرفات السراج محل شكوى واحتجاج الجميع في سوريا . وبدت نذر الخطر تلوح في الأفق ، وعندما أوشكت المركب على الفرق ، وفي ١٨ سبتمبر أى قبل حدوث كارثة الانفصال بعشرة أيام فقط تحرك عبد الناصر أخيرا . ويقول محمد حسين هيكل : « أصدر المشير عبد الحكيم عامر قراراً بمنع اعتقال أى شخص إلا بقرار من السلطة القضائية أى النيابة العامة وتعيين مدير جديد للأمن بدلا من العقيد مروان السباعي » (١٦) .

صلاحيات حكومية مركزية تتألف من مثلى التطرين على قسده المساواة العنصرية ، وانتفاذ البلاد من التدبكتاتورية وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين التعسفية ، ورد الجنسية السورية لمن أسقطت عنهم ، وإعادة مبدأ التحقيق القضائى ومنع التعذيب الجسدى وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإنقاذ الاقتصاد السورى من التدهور وحسناته من نهب الاحتكارات المعرية ومن المندسة المصرية وحماية الصناعة السورية ، وإرجاع مكتسبات العمال قبل الوحدة ووقف التدخل فى شئون النقابات وجعلها جهازا تابعا للدولة ، ومنع الترسيع التعسفى للعمال ومكافحة البطالة ، ومنع اضطهاد رجال الفكر والآداب والفن ، والكف عن سياسة التنكيل والتشريد تجاه الضباط والجنود الوطنيين وإعادة الذين سرحوا منهم وحفظ كرامة أفراد الجيش ومنع سلب الأمانة والجلد ووقف أعمال التآمر ضد العراق والبلدان العربية الأخرى » (١١) . ملحوظة : شئنا أن نلخص أهم بنود البرنامج لما له من أهمية فى توضيح ما وصلت إليه الأوضاع فى سوريا من تدهور فى كل المجالات .

حدث أيضا فى مصر

الشئ الغريب أن جرائم السراج ونجاوياته لم تكن محبوبة للنس عبد الناصر . الذى قبل بعد ذلك اختساره نسا له ، أى لنس الجسور . الأمر الذى ليس من تفسير له إلا إذا كان السراج نفسه محل رضا عبد الناصر ما دام يخدمه وينفذ سياسته . وذلك على النحو الذى يذكره محمد حسين هيكل فى كتابه : « أن السراج كانت له أطماعه الشخصية فى الاستحواذ على السلطة (١٢) .. ونتيجة لهذا فإن جهاز البوليس تحت إشرافه توغل واستشرى . وفى بعض الأحيان فلت جهاز البوليس فأصبح فوق المجتمع وفوق القانون وكانت هذه أعقد المشاكل فى سوريا (١٣) » . أو بالنسبة لعلاقته بفسره من كتله الضباط الوطنيين فى الجيش الذين كانوا سندونه ثم فجأة يكبر عليهم (١٤) .. كان لعقيد مروان السباعى مشرفا على المكاتب الخاصة مثل سباحث أمن الدولة عندما - التابعة لوزارة الداخلية تعطى نفسها سلطة اعتقال أى مواطن والتصرف معه كما تشاء بحجة دواعى الأمن .. وإن إنهاء الجسر البوليسى كان رغبة شعبية فى سوريا (١٥) .. ألم يكن يحدث ذلك أيضا فى مصر وكان عبد الناصر راضيا عنه ؟ . وإذا كان مطلب الشعب السورى هو وضع حد للجو البوليسى وحكم الإرهاب واضحا للجميع من قبل



عبد الحكيم عامر

: بغداد الآن في تقديري - وفي منأى أن أكون مخطئا - هي الفراغ الذي تستطيع جحافل الظلام أن تندفع إليه... يكاد النظام في بغداد أن لا يكون نظاما على الإطلاق، إنما فراغ مفتوح، معرض ومكشوف لكل ألوان الخطر (١٨).

ويضيف: «لقد اختلف الاتحاد السوفيتي معنا سنة ١٩٥٩ لما تصدينا لمحاولة السيطرة الشيوعية على العراق. ودخل جمال عبد الناصر بهذا السبب في صدام علني مع نيكيثا خروشوف. إن محمد حسنين هيكل يبرر محاولات التدخل المصري في العراق بدعاوى الفراغ والتصدي لمحاولة السيطرة على العراق. هذه المزاعم عن الخطر الشيوعي الموهوم تذكرنا بالمزاعم والدعاوى القديمة التي كان يشيعها الاستعمار الأمريكي الجديد في أعوام ٥٠، ١٩٥١ عن الفراغ في الشرق الأوسط والخطر الشيوعي الذي يتهدد الشعب المصري والعربي ويريد الاستيلاء على قناة السويس. وذلك بهدف الترويج للمشروع والأحلاف العسكرية الأمريكية. هذه المزاعم التي يرد عليها الشاعر عبد الرحمن الشرقاوي ساخرا في ذلك الوقت:

ومن سوف يحمي النظام العزيز، ومن ذا سيحرس ماء القناة
إذا هجم البلشفيك الطفافة؟
فقلنا لهم: بعض هذا الكلام فقد سثم الناس هذا الكلام.
تدارون كل خياناتكم بدعوى النظام، وقلب النظام.

ودعوى الهجوم
وشتى الدعاوى التي لا تقوم ولا تستقيم
دعونا وهذا الكلام الممل
من قصيدة رسالة من أب مصري إلى الرئيس ترومان: إنه الشيء بالشيء يذكر كما يقولون، مع الفارق طبعاً. إن الذي يردد هذا الكلام الاستعماري السخيف الممل وفي أعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠ للأسف هي العناصر الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية مثل الرئيس عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل.. إن

الوحادية. وأصر عبد الناصر على وحدة عضوية تلقي الأحزاب التي طالب الجادرجي بتمكينها من العمل.

كان عبد الناصر واضحاً في سياسته وأنه لا يقبل بأقل من تصفية الجبهة القومية الديمقراطية التي قامت بالثورة العراقية وأن تلقي نفسها. وأنه يعتبر أن الوحدة العربية يجب أن تكون تحت قيادة مصر، وحدة اندماجية وفورية. تلقي الدولة المستقلة القائمة. وإقامة حكم مركزي ودمج جميع المنظمات السياسية والاجتماعية في تنظيم سياسي واحد يخضع لمصر ولفهومها الأيديولوجي - أي الاتحاد القومي - الأمر الذي يعني تسليم العراق وشعب العراق وأحزابه الوطنية وتنظيماته الديمقراطية والنقابية المناهضة التي تحملت عبء الكفاح ومرارة السجون وتعليق رؤوس الأبطال الشهداء فوق أعواد مشائخ نوري السعيد طيلة السنين الماضية. ثم وبعد ذلك تقديمها هدية لعبد الناصر لكي تصنع بها البيروقراطية العسكرية مثل ما حدث في نكسة الانفصال السورية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وكذلك في هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ في مصر، والتي ما تزال حركة التحرر الوطني العربية تتجرع مرارتها وتعاني من تداعياتها وأثارها السلبية حتى اليوم. وذلك بدلا من البحث عن إمكانية الاستفادة من ثورة العراق بأحزابها وقواها الوطنية الديمقراطية القوية في حماية ظهر سوريا وفي مواجهة إيران وتركيا وحلف الأطلنطي. وأن الدفاع عن سوريا يبدأ من فوق من العراق كذلك في مواجهة لبنان كميل شمعون وإسرائيل. الأمر الذي أدى إلى صدام شديد بينه وبين الثورة العراقية وإغلاق الطريق أمام العمل المشترك لمواجهة العدو المشترك.

من سيحمي ماء دجلة؟

ويا ليت عبد الناصر تركهم في حالهم لكي يتفرغوا لمواجهة وحل مشاكلهم الداخلية والخارجية. وأن يحمد ربنا إن هناك قوى وطنية وديمقراطية في العراق قوية قادرة على حماية ظهر سوريا. ولكن الذي كان يشغل تفكير الرئيس عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل شيء آخر.. هو من الذي يحمي شعب العراق من الشيوعية ومن ذا الذي سيحمي ماء دجلة؟.. لا شك أن محمد حسنين هيكل أقدر منا على توضيح أفكاره عندما يقول:

«الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومي والوضع الثوري لم يعد له وجود».
جمال عبد الناصر

التدريخي بالوحدة العربية. كان أكبر من موقف التعذيب والقتل لأعضائه في سجون دولة الوحدة. وموقف الخذل والشتم في عبد الناصر ومحمد حسنين، هيكل. وهذا أيضا درس في المساواة والديمقراطية والأخلاق... الشيء الملاحظ في كتاب محمد حسنين هيكل أن الكلام عن جرائم عبد الحسد السراج وحكم الإرهاب. قيل بعد فشل الوحدة وكارثة الانفصال بغرض تحجيل الرئيس عبد الناصر وتبرئة ساحته. وأنه لم يكن يعلم حقيقة ما يجري في سوريا. مما يعيد إلى الأذهان المثل المعروف: إن كنت تعلم فتلك مصيبة، أو كنت لا تعلم فالمصيبة أكبرا... وذلك في وقت كان فيه السراج تزيل سجن المزة بعد القبض عليه بواسطة قوات الانفصال - وأيضاً وقت صدور هذا الكتاب في فبراير ١٩٦٢. حيث يواجه مصيره المظلم والمفروض أنه لم يكن معروفاً إن كان سيخرج إلى الحياة الحرة مرة أخرى أم لا. ولكي يدافع عن نفسه ويقول ما عنده لتبرئة نفسه أمام قادة الانفصال.

ضد الديمقراطية أبدا

إن معركة عبد الناصر التي انتعلها ضد الحزب الشيوعي وجبهة الأحزاب والقوى الديمقراطية في العراق هي في الواقع واحدة من أخطاء ومآسي السياسة الناصرية. لقد كان لانتصار ثورة العراق المجيدة في ١٤ يوليو ١٩٥٨ بقيادة الجبهة القومية الديمقراطية دوراً هاماً. فقد أطاحت بالعرش الهاشمي وحطت خلف بغداد الاستعماري العتيق وقضت على حكم نوري السعيد الذي جعل من العراق سجوناً كبيراً. كان حلف بغداد أحد القلاع الاستعمارية المخصصة لمحاصرة الشعوب العربية. والحلقة التي تربط بين حلف جنوب شرق آسيا وحلف شمال الأطلنطي في أوروبا. واعتبر انتصار ثورة العراق مكسباً كبيراً لحركة التحرر الوطني العربية وحماية لظهر الجبهة السورية. وقامت الثورة بإصلاح زراعي انتزع حوالي ٤٠ في المائة من أراضي الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين المعدمين وتحقيق مكاسب للعمل وإطلاق أغريات الديمقراطية السياسية والنقابية. ولأول مرة يتنفس الشعب العراقي نسمات الحرية الحقيقية.

وبدأت الاتصالات بالثورة العراقية والقوى الوطنية والديمقراطية في المنطقة العربية ونوقشت القضايا والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والوحدة العربية. ويات كل شيء واضحاً سواء ما يجري في مصر من قبل وفي سوريا من بعد الوحدة العربية المنصيرية وانطلاقاً من الإيمان بالوحدة والقومية العربية. فقد رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار «الاتحاد الفيدرالي»، وكذلك دعا «صديق شئش» زعيم حزب «الاستقلال» إلى الاتحاد مع ج.ع.م دون الوحدة.. كذلك عرض «كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي على عبد الناصر إقامة وحدة

محمد حسنين هيكل صريح وواضح فيما يتعلق بالتدخل المصري في العراق عندما يقول لقد وقفت الأحزاب الشيوعية العربية في العراق وقفة عنيدة حتى لا يصيبها في العراق مثل ما أصابها من قبل في مصر وسوريا وتحرد من حق العمل السياسي . إذ تلك هي حقيقة ما كان يدبر لهم ويراد بهم ؟ ولكنها انكشفت وانفضحت في حينها .

وسرعان ما كثرت القيادة السياسية في ج.ع.م عن أنسابها . وقامت أجهزة الاعلام بشن الهجوم على الشيوعيين العراقيين والرئيس العراقي اللواء عبد الكريم قاسم ومحاوله تشويه صورته واتهامه بالجنون والهجوم على الاتحاد السوفيتي واتهام الشيوعيين العرب بالعمالة . والذين عاشوا تلك الفترة العصيبة في أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وما بعدها يذكرون تلك الحملات الاذاعية الهستيرية المحنومة لاذاعة صوت العرب وصوت مديرتها أحمد سعيد وهو يصرخ بعصيته المعهودة ويستعدى الجماهير ضد الشيوعيين .

وفي مصر يفضح الحزب الشيوعي تدخل عبد الناصر في شئون العراق الداخلية ويتم القبض على الآلاف من أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والمدرسين والكتاب والصحفيين والمحامين والفنانين ورؤساء النقابات والقيادات العمالية والموظفين حتى امتلأت بهم جميع السجون والمعتقلات وكانت خطابات وتصريحات عبد الناصر ومقالات هيكل في الأهرام تتحدث عن الحدود الضائعة بين الوطنية العربية والشيوعية وكان هناك من يروج في الصحف والاذاعات بأن المعركة ضد الاستعمار قد انتهت ، وبأنه لم يعد هناك استعمار ، وبأن المعركة بدأت مع الشيوعية . الأمر الذي كان يجد تفسيره في مهادنة النظام الناصري للثوري الرجعية والامبريالية . وأنه يوجد من يقود المعركة ضد ثورة العراق والشيوعيين العرب بدلا عنهم .

لقد شغل عبد الناصر نفسه بتلك الحرب غير المقدسة والتفرغ لتصفية ثورة العراق والتأمر ضده ، هذه الآفة التي كان يعتبرها من حقه كسبعوث العناية الإلهية لإنقاذ الوطن العربي . وهو ما يوحى به كلام محمد حسنين هيكل ، ليس في مجال النقد لهذه السياسة الخرقاء ، بل في مجال الفخر والمباهاة وأنه سعيد بما انتهت إليه الحال ، حيث يقول : « كانت الوحدة عملية دفاع طبيعية قامت بها الأمة العربية وإنها حققت اغراضها أسقطت حلف بغداد ، وأرغمت الحظر الشيوعي أن يتراجع عن سوريا ، وإن توجهه إليه ضربة

عبد الناصر لم يضع

يده في يد الجماهير

عند التوقيع على

الوحدة ١

شديدة في العراق » (١٩) . والنتيجة أن الوحدة بهذه الطريقة الناصرية لا أنقذت سوريا ولا أنقذت العراق . ولكنها فتحت الباب لسلسلة الانقلابات وحماصات الدم والتي استمرت طويلا وراح وقودا لها الآلاف من أبناء الشعبين العراقي والسوري ، وذلك على النحو التالي :

* لقد تبين أن الاذاعة التي كانت تساند انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف الفاضل في العراق في مارس ١٩٥٩ والذي ينتمي إلى القوميين العرب . كانت تذيع ندااتها من دير الزور في منطقة « الجزيرة » شمال شرقي سوريا . ج.ع.م .

* وفي الثامن من فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب البعث العراقي الذي أطاح بحكم الجبهة القومية الديمقراطية .

* وفي الثامن من مارس ١٩٦٣ أطاح انقلاب البعث السوري بحكومة الانفصال . وفي محادثات تجديد الوحدة بين عبد الناصر والبعث في إبريل ١٩٦٣ . انتقد عبد الناصر نفسه لاشتراط الوحدة بحل الأحزاب التقدمية في سوريا ، ذلك أن تجربة الأحزاب في سوريا غير تجربة الحزبية في مصر . واشتراط ميشاق ١٤ أبريل ١٩٦٣ إقامة دولة اتحادية جديدة من الأقطار الثلاثة . وأن تكون الوحدة الوطنية داخل كل قطر أساسا لا بد من بنائه أولا لخلق ضمانة لوحدة لا تنفصل . ولكن هذه المحادثات انتهت إلى الفشل لأن البعث الذي استولى على السلطة في سوريا والعراق كان يطالب بحصة أكبر في الحكم . ورفض عبد الناصر ، وتردد خلال المحادثات أن مصر كانت ترسل أموالا إلى العراق قبل إنها مساعدات للجمعيات ثم تبين إنها لعمل انقلاب ضد بعث العراق .

* وفي ١٨ يوليو ١٩٦٣ فشل انقلاب قام به العقيد « جاسم علوان » المعروف بميوله الناصرية للإطاحة بحكم البعث في سوريا وهرب بعدها إلى مصر .

* وفي نوفمبر ١٩٦٣ أطاح انقلاب قام به العقيد « عبد السلام عارف » المعروف بميوله الناصرية بحكم البعث العراقي . وتردد أن مصر

كانت تساند الانقلاب في ذلك الوقت . ولم تكن هذه آخر الانقلابات العسكرية .

كانت قوات الانفصال قد اعتقلت عبد الحميد السراج وألقت به في سجن المزة . وتردد وقتها أنهم يعدون له وليمة حافلة تليق به وقد يتخلصون منه بعد أن يحصلوا منه على ما يريدون من اعترافات . وأنه لن يوجد من يكي عليه سواء داخل سوريا أو خارجها ، فهو كما يقول المثل الشعبي عندنا « مالوش حبيب » الأمر الذي كان يشغل تفكير واهتمام الرئيس عبد الناصر . ربما لأن هناك أشياء كثيرة يعلمها السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية ونائب رئيس الجمهورية وساعد عبد الناصر الأمين . والمؤكد أنه يحتزن أسرار كثيرة أثناء عمله باعتباره مستودع أسرار الوحدة . وقد يضطر تحت ضغوط التعذيب إلى الإدلاء باعترافات قد تسيء إلى القيادة المصرية أثناء الوحدة . إلى درجة أن الرئيس عبد الناصر هو الذي تولى بنفسه الاشراف على عملية تهريبه من السجن عبر الحدود اللبنانية حتى وصل إلى مصر . وأن عبد الناصر لم يهتم بانقاذ ضابط آخر غيره من المعتقلين في سجن المزة . وتردد بعدها أن الرئيس اللبناني فؤاد شهاب قد ساهم بدوره في هذه العملية خدمة لعبد الناصر ، الذي قرر بدوره تعيين السراج رئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات التأمين في القاهرة .

- (١) الوقت اللبنانية تموز ١٩٦٤ ص ١١٧
- (٢) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعي السوري منها النهج ، دمشق ، العدد ٩ السنة الثالثة ١٩٨٥ .
- (٣) محمد حسنين هيكل - ما الذي جرى في سوريا ص ٧
- (٤) المرجع السابق ص ١٦
- (٥) المرجع السابق ص ١٧
- (٦) المرجع السابق ص ١٨
- (٧) المرجع السابق ص ١٥١
- (٨) الياس مرقس (ترجمة وتقديم) - الأمية الشيوعية والثورة العربية - دار الحقيقة - بيروت ص ٦٥ يوليو .
- (٩) المرجع السابق ص ٧٤
- (١٠) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعي السوري منها . مرجع سابق .
- (١١) المرجع السابق
- (١٢) محمد حسنين هيكل مرجع سابق
- (١٣) المرجع السابق
- (١٤) المرجع السابق .
- (١٥) المرجع السابق .
- (١٦) المرجع السابق .
- (١٧) ظهر عبد الصمد - « الوقت » اللبنانية - يوليو ١٩٦٤ ص ١١٥ .
- (١٨) محمد حسنين هيكل مرجع سابق .

أصوات أفريقية .. ضد النظام العنصري في إسرائيل



نيلسون مزيذا

هاني» سكرتير عام الحزب وأحد أبرز الذين كانوا مرشحين لقيادة حزب المؤتمر نفسه وخلافه «مانديلا» قبل اغتياله عام ١٩٩٢.

وانطلاقاً من هذه الخبرة ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا (نظام الأبارتيد) يمكننا قراءة بيان الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، لأن القول بأن إسرائيل نظام أبارتيد مثل سابقتها جنوب أفريقيا يعني أن نهاية هذا الكيان محققة على نحو ما حدث في جنوب أفريقيا، وإن صعب الآن في هذا الجو العربي الرديء تحديد التنبؤ بشكل هذه النهاية.

ولذا فالخبرة الافريقية هنا من حركات تحرير لها هذا الماضي في النضال جديرة بكل الاعتبار.

نص التقرير :

بيان الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا: إسرائيل نظام أبارتيد عنيف

بعث الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا وفداً من خمسة أعضاء إلى فلسطين في ١٠-١٧ فبراير ٢٠٠١. وقد يسرت هذه الزيارة تلك العلاقات الطويلة بين الحزب ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك مع حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني).

وكان هدف الزيارة

*تعزيز العلاقات لثنائية بين الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني.

*التعبير عن تضامنا مع شعب فلسطين ونضاله من أجل دولة مستقلة ذات سيادة.

*تقديم الموقف في فلسطين بناء على زيارتنا الخاصة.

وقد قابل وفد الحزب منظمات وشخصيات مختلفة من فلسطين وإسرائيل بما في ذلك الرفيق عبد الرحمن (عضو مجلس الوزراء الفلسطيني)، وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وحزب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة فتح، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات العمال.

الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا إلى فلسطين. ولكن القارئ لابد أن يعرف أولاً :

- أن الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا حليف رئيسي في البرلمان والحركة مع المؤتمر الوطني الافريقي والاتحاد العام لعمال جنوب أفريقيا، ويدخلون الانتخابات العامة بقائمة واحدة.

- أن الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا كان يضم في قيادته أغلبية من اليهود البيض حتى لحظة التحول الديمقراطي عام ١٩٩١، ولكن تحالفه مع حزب المؤتمر الوطني الافريقي كان يعني الانتماء الكامل للبيض من أعضائه لحركة النضال السياسي ثم المسلح الافريقية - وليس مجرد التأييد - ضد دولة الأبارتيد في جنوب أفريقيا، رافضاً أية مشاركة في مؤسساتها تحت أي ادعاء للديمقراطية أو الإصلاح، وكان «جوسلوفو» اليهودي الأبيض زعيماً للحزب، ومستولاً في نفس الوقت عن مكتب الكفاح المسلح للتحالف والقائم في «ماپوتو» بموزمبيق حين اغتيلت زوجته الدكتورة الكاتبة «روث فيرست» من قبله كانت موجهة لهما معا أوائل الثمانينات. وأعقب ذلك في فترة التفاوض مع النظام العنصري غلبة العناصر الافريقية المناضلة وأشهرهم الشهيد «كريس

من المفيد في هذه الفترة من النضال الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني العنصري أن نعني مختلف الأصوات الوطنية والديمقراطية في العالم لمحاصرة هذا الكيان بكل اللغات التي ترد على مقولاته المظلمة، فينير نظام عنصري استبدادي وفاشي بالفعل في الوقت الذي يدعى فيه الديمقراطية، وأنه ضحية النازية.

في هذا الوقت تصبح الأصوات الأفريقية التي عانت من القهر الاستعماري والعنصري ونظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا خاصة ذات قيمة كبيرة للنضال الفلسطيني.

ومنذ عامين زار نيلسون مانديلا فلسطين وعاصمة الكيان - الصهيوني. ووقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ورفض أن يكون «وسيطاً» - كعادته في قضايا مأساوية أخرى بسبب وضوح الحق الفلسطيني في التحرر. وقد كشفت صياغة مستخلصة من تصريحاته مؤخراً في شكل رسالة لنيويورك تايمز عن طبيعة موقف هذا المناضل الذي عانى السجن ٢٧ عاماً لرفضه الاستسلام لمقولات نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

وفي الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠١ استضافت جنوب أفريقيا اجتماع لجنة فلسطين في حركة عدم الانحياز دعماً لنضال الشعب الفلسطيني.

وفي الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠١ قرر برلمان جنوب أفريقيا الذي يقوده تحالف حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا إرسال وفد إلى فلسطين و«إسرائيل» لاستطلاع الحقائق و«المعاونة في البحث عن حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني الاسرائيلي» حسب البيان الصادر عن برلمان جنوب أفريقيا.

وإني جانب ذلك نشرت مصادر الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا نص التقرير الذي أعده وفد الحزب إلى فلسطين وإسرائيل بين ١٠-١٧ فبراير ٢٠٠١ والذي كرر عن تجربة الزيارة أن إسرائيل دولة احتلال وعنق عنصري (أبارتيد) منذ ٥٢ عاماً.

وستورد بعد هذه المقدمة نص تقرير وفد

حلمي شعراوي

تتخذ الإجراء المناسب ضد إسرائيل.
ماذا بعد:

إن هدف الشعب الفلسطيني هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين للعودة إلى منازلهم في إسرائيل. ويطالب الشعب الفلسطيني أيضا بالتحقيق الدولي في العدوان الإسرائيلي وتوفير قوة حماية دولية، وإنهاء دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط وحيد في عملية التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية، بديلة لأجهزة الأمم المتحدة الدولية. والحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا يؤيد هذه الأهداف الشرعية، واستئناف مفاوضات ذات معنى بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وإلى جانب ذلك سيقوم الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا بالآتي:

* عرض ما شهدناه على وزيرة الخارجية الرفيعة دلاميني زوما، وعلى حلفائنا (المؤتمر الوطني الأفريقي والاتحاد العام للعمال) والحركة الديمقراطية على إتساعها والرأي العام حول الموقف في فلسطين.

* الدعوة إلى حوار مفتوح مع الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا لمناقشة الدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه الجالية في الحل السلمي لمشكلة فلسطين.

* إقامة تضامن ملموس بين جنوب أفريقيا وفلسطين خلال الاجتماعات العامة وتبادل البرامج وإقامة منظمات التضامن.

* الالتحاق بالحملات الدولية لكشف العدوان الإسرائيلي.

ويدعوا الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا الإعلام في جنوب أفريقيا وخاصة هيئة الإذاعة لكشف العدوان الإسرائيلي والمناقشة المفتوحة للمصالح والمطالب الشرعية من أجل فلسطين حرة.

وأخيرا يستنكر الحزب الشيوعي بقوة الهجوم الأمريكي والبريطاني الأخير على بغداد (العراق)، ونحن نشك بقوة أن لهذا الهجوم صلة قوية بالعراق بقدر ما هو أكثر من ذلك لتغطية الجيش الإسرائيلي الذي بدأ برامج مشتركة مع الجيش الأمريكي، وشد الانتباه بعيدا عن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين.

الحرب الشيوعي

في جنوب أفريقيا،

إسرائيل دولة

احتلال وعنف

عنصري «أبارتيد»

الانتفاضة

تعبير شرعي

- لا مفر منه -

عن تطلعات

الشعب الفلسطيني

يلتقي مع طموحاته نحو التحرير والاستقلال، وقد جعل هذا القهر الإسرائيلي المنظم الفلسطينيين أكثر تحديا وإصرارا على النضال من أجل الحرية. ولذلك فإن الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا يتفهم الانتفاضة الفلسطينية باعتبارها تعبيراً شرعياً لا مفر منه عن تطلعات الشعب الفلسطيني.

وفي نفس الوقت فإن العدوان الإسرائيلي لا يعني السلام والأمن لإسرائيل، ففي نهاية الأمر فإن تحرير فلسطين لا مفر منه عاجلاً وليس فلسطينياً.

وسيصبح على الإسرائيليين أن يسلموا بمطالب الشعب الفلسطيني.

وبالإضافة إلى نقص الغضب الدولي الواضح فإن التغطية الإعلامية الدولية منحازة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن سوء الحظ أن هذه التغطية الظالمة لأحداث فلسطين قد اخترقت أغلب وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا.

وقد شعر الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا -تحت إسرائيل حينما تعرض وفد الحزب بما فيه من أعضاء للبرلمان للإهانة والمعاملة غير العادلة من قبل الأمن الإسرائيلي في مطار بن جوريون الدولي بتل أبيب. وتدعوا حكومة جنوب أفريقيا أن تحقق في هذا الحادث وأن

ويمثل الموقف الصعب في فلسطين اثنين وخمسين عاماً من الأبارتيد (الفصل العنصري) والاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلية، والقهر العنيف، والحصار الاقتصادي الظالم من قبل إسرائيل لفلسطين. وقد استمر هذا الموقف قائماً.. بل ازداد سوءاً في الأشهر الأربعة الأخيرة، بمشاركة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والأكثر مساوية من ذلك تمثل في عدم كفاية الاحتجاج الدولي إزاء هذا الموقف بل والصمت الذي يتضاعف بشكل أساسي، مع مزيد من المسؤولية على دولة الأبارتيد الإسرائيلية.

وإمعاناً في تأكيد هذا الموقف نشير إلى الوقائع الثابتة التالية التي نعرفنا عليها خلال زيارتنا.

* يشير مقتل أكثر من أربعمائة شهيد فلسطيني منذ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ أن جميع «قوات الدفاع الإسرائيلية» القوية قد ارتكبت المجازر ضد الفلسطينيين العزل.

* إن استمرار إزالة وقصف وتدمير المنازل الفلسطينية واستبدالها الإجباري بالمستوطنات الإسرائيلية داخل المناطق المحتلة هو نوع من إبادة البشر (الجينوسايد) بل هو نفس نوع الإزالة بالقوة الذي نفذه نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

* منذ ٢٩ سبتمبر عندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية دمرت إسرائيل أكثر من عشرين ألف شجرة فاكهة وأكثر من سبعة آلاف هكتار من الأراضي الزراعية وحدائق المنازل في الأراضي الفلسطينية.

* كان هناك بين خمسمائة وسبعمائة طفل فلسطيني تحت سن ١٨ سنة، ممن وضعوا في المعتقلات الإسرائيلية.

* فرضت إسرائيل قيوداً حادة على حركة الأشخاص والبضائع تجاه العالم الخارجي وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتضمن ذلك أيضاً قيوداً على حركة رجال الخدمة الصحية في حالات الطوارئ. ونتيجة لهذه القيود، لم يستطع المجلس التشريعي الفلسطيني أن يجتمع طوال الشهور الأربعة. كما أن أكثر من ١٢٥٠٠٠ مائة وخمسة وعشرين ألف عامل فلسطيني ممن كانوا يعملون من قبل في إسرائيل لم يعودوا قادرين على الذهاب للعمل في إسرائيل، وأصبحوا بدون دخل طوال الشهور الأربعة الماضية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الحصار الإسرائيلي لفلسطين في كسر تصميم الشعب الفلسطيني وإجباره على قبول حل سياسي لا

العالم

مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي استراتيجية الهيمنة على العالم

نبيل زكي

بوش



والقومية في روسيا وتأثيرها على مجرى السياسة الدولية. ومن ثم ، فإن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو القضاء على أي إمكانية تساعد روسيا على النهوض في المستقبل المنظور، وتصفية أي مقومات اقتصادية أو عسكرية يمكن أن تسمح بهذا النهوض ولو في المستقبل البعيد.

وتسرى نفس القاعدة على الصين التي تخشى الولايات المتحدة خشية الموت من نمو قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتزايد الاحتمالات التي ترشحها لكي تكون قوة عظمى تشغل مكانة استثنائية في هذا القرن.

قوة كابحة

من هنا تمارس الولايات المتحدة دور القوة الكابحة التي تبذل أقصى ما تستطيع لمنع ولادة أي منافس لها.

وبالتالي فإن السياسة الأمريكية تستهدف تحويل روسيا إلى قوة مهشمة وفي الوقت نفسه فإن الصين - من وجهة النظر الأمريكية - تحتاج إلى تحجيم.

ومن أولى الخطوات الأمريكية لتحقيق هذا الهدف: الاعلان عن الرغبة في التخلي عن الالتزام بشروط معاهدة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية (ABMDT) الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ حتى يتسع لها المجال لتنفيذ مشروعها الشهير (الدرع الصاروخي).

وكان هذا المشروع قد طرح لأول مرة في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري اليميني المتطرف الأسبق رونالد ريغان ، وأثار في ذلك الوقت الكثير من الاعتراضات في داخل وخارج الولايات المتحدة . بسبب التكاليف الباهظة التي تصل إلى أرقام فلكية من ناحية، والمخاطر الدولية الناجمة عن سباق جنوني للتسلح في حالة تنفيذ ذلك المشروع.

تحذير مسبق

وعندما تجددت فكرة المشروع في عهد الرئيس الأمريكي السابق كلينتون ، كتب أكثر من أربعين خبيراً أمريكياً في شئون الصين إلى البيت الأبيض - يحذرونه من اتخاذ قرار باقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ قد تكون له عواقب وخيمة على علاقات الولايات المتحدة والصين ويقوض الأمن القومي الأمريكي. وقال الخبراء الأمريكيون ، في رسالتهم ، إن إقامة مثل هذه المنظومة الصاروخية قد يدفع الصين إلى الاسراع بوتيرة برامج التسليح النووي ، لأنها سوف تشعر عندئذ بان ترسانتها معرضة للتهديد. وبالفعل ، تمت تنحية المشروع جانبا

توجهات الجناح اليميني المحافظ المتطرف للحزب الجمهوري الأمريكي توضح انه بدأ الشروع الفعلي في ممارسة سياسة الهيمنة الأمريكية المنفردة والمطلقة على العالم وتفرد القطب الواحد على الصعيد العسكري. وظهرت ملامح السياسة الأمريكية المتشددة الجديدة، التي أعادت أجواء الحرب الباردة بكل ثقلها الكئيب، مع دخول جورج بوش الابن.. البيت الأبيض.

ومواقف إدارة بوش تجاه روسيا والصين وإيران والعراق وفلسطين وكوريا الشمالية. تؤكد أن كل مظاهر الحرب الباردة تخيم من جديد على العالم.

وموضوع «الدرع الصاروخي» أو «منظومة حائط الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ» يلقي الضوء على مفهوم أمريكي جديد للأمن الدولي - يحل محل المفهوم الذي كان سائداً في الحرب الباردة السابقة.

الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن سياسة الردع النووي التي نشأت في أوج الحرب الباردة السابقة لم تعد متلائمة مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. ولما كانت واشنطن تريد أن «تقود العالم نحو مستقبل أكثر أمناً» عندما يتعلق الأمر بالسلاح النووي ، فإنها تقوم بمراجعة شاملة للعلاقات مع موسكو ، وتعيد النظر في هذه العلاقات «المعقدة والمتشابكة» ، على حد تعبير ماري آلن كونتريمان ، الناطقة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي.

«الخشونة» المطلوبة

الإدارة الأمريكية تسعى إلى حرمان روسيا من فرصة أن تكون دولة كبرى لها مصالحها وسياساتها الكونية.

وقد صعد مايكل شتاينر، كبير مستشاري المستشار الألماني ، أثناء زيارته لواشنطن بعد تنصيب بوش رئيساً ، عندما استمع إلى رئيسة مجلس الأمن القومي الأمريكي جوندوليزا رايس، وهي تقول له: «يجب أن تدرك أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها الحصول على نتائج من الروس هي أن تكون خشناً معهم».

ولما كان النظام القائم في روسيا الآن هو نظام رأسمالي يعتمد على النهب المنظم للشعب الروسي على يد عصابات المافيا ووكلاء الشركات الأجنبية.

ولما كان النظام القائم في روسيا الآن يسير في فلك الولايات المتحدة.. فإنه لا يوجد مبرر واحد لقطع الطريق على الروس سوى الخشية من احتمال صعود القوى اليسارية

■ مواقف إدارة بوش تجاه روسيا والصين والعراق وإيران وفلسطين وكوريا .. أعادت أجواء الحرب الباردة إلى العالم!

■ هل تتخلى روسيا عن معاهدة «ستارت ٢٠٠٠» الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية في حالة تنفيذ أمريكا لبرنامجها الخطير؟!

داخل الولايات المتحدة تصدر من جماعات أمريكية يمينية عنصرية متطرفة).

وتدعى الولايات المتحدة أن مشروع الدرع الصاروخي سوف يحمي الأراضي الأمريكية من الصواريخ بعيدة المدى لهذه الدول «المارقة».

ويعرف أي خبير متواضع في الشؤون الاستراتيجية أن هذه الدول أعجز من أن تتوفر لها التكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تتطلب إمكانات إطلاق صواريخ نووية بعيدة المدى على الأراضي الأمريكية.

ولذلك فإن منظومة الدرع الصاروخي موجهة في الأساس إلى كل من روسيا والصين.

ولعب دوراً في إحياء هذه المنظومة: الطبيعة العسكرية للإدارة الأمريكية:

(نائب الرئيس ديك تشيني كان وزيراً للدفاع.

(وزير الخارجية كولين باول كان رئيساً لهيئة أركان القوات المسلحة.

كلاهما قاد حرب الخليج الثانية واستعرض العضلات العسكرية الجديدة للولايات المتحدة.

ولذلك تجاهلت الإدارة الأمريكية أن معاهدة (أي. بي. إم) هي حجر الزاوية في التوازن الاستراتيجي العالمي، وأنه في الأمور المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، يجب التصرف بطريقة لا تلحق ضرراً بالأمن الدولي أو بأمن الآخرين وتكون على حسابهم.

رسالة تحذير

ولذلك أيضاً استهلت إدارة بوش الابن عملها بضرب العراق والمبادرة بطرد مائة دبلوماسي روسي دفعة واحدة، والتخلي عن بروتوكول كيوتو الخاص بمكافحة ارتفاع حرارة الأرض وإبرام صفقة مبيعات أسلحة مهمة إلى تايوان تشمل غواصات ومدمرات والتجهيز من تدخل عسكري أمريكي «لحماية تايوان من أي اعتداء» (!) والامتناع الأمريكي عن انقاذ مركبة الفضاء الروسية «مير» التي لم

الماضي، فإنه لم يعد هناك مبرر في الوقت الحالي.

ولم تتم عسكرة الفضاء في ظل سياسة المعسكرات والتوتر وكافة الحرب.

الآن بوضع مشروع جهنمي لعسكرة الفضاء .. يفتح الطريق لسباق تسلح جديد.

الدول «المارقة»

وحيث إنه لم يعد هناك أعداء للولايات المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يقدم تبريراً لمشروعات ومنظومات التسلح الجديدة، فقد كان لابد من اختلاق أعداء وهميين تطلق عليهم الولايات المتحدة اسم «الدول المارقة» أو «الدول المنبوذة» أو «الدول الخارجة على القانون» أو الدول «غير المسئولة» وهي: كوريا الشمالية وإيران والعراق وكوبا.

ورغم أن هذه الدول محاصرة وتخضع بدرجة أو بأخرى لعقوبات اقتصادية، فإن الولايات المتحدة ترى في وجود هذه الدول تهديداً لأمنها وسلامتها، بل إن الولايات المتحدة ترى أن الجماعات الإرهابية، التي تطاردها معظم دول العالم وتضيق الخناق على أفرادها ونشاطها، تشكل أيضاً تهديداً للأمن القومي الأمريكي (رغم أن العمليات الإرهابية

لبعض الوقت في عهد إدارة جورج بوش الأب، التي جاءت في أعقاب إدارة ريجان نظراً لما تحققت من انضراج دولي ولتفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وحل حلف وارسو. كما وضع المشروع على الرف في عهد إدارة كلينتون (الديمقراطية)، بعد أن رفض كلينتون الأمر للإدارة الأمريكية الثانية.

عسكرة الفضاء

والأمر الغريب الذي يكشف طبيعة النظام الأمريكي وتراياه أنه بعد أن تلاشى الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، وأقيمت أنظمة موالية للولايات المتحدة في تلك البلدان، وبعد الاعلان عن انتهاء الحرب الباردة .. طرح مشروع «الدرع الصاروخي» مجدداً، وبقوة، خلال حملة جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بوصفه قضية أساسية في «السياسة الدفاعية» في حالة فوزه. وقد أطلق على هذا المشروع الذي كان يعرف تهماً باسم «حرب النجوم» تسمية جديدة ذات طابع استراتيجي قسوي وهي: «النظام الدفاعي القومي ضد الصواريخ».

وبدلاً من فتح صفحة جديدة في تاريخ البشرية يتوقف فيها سباق التسلح، ويتقرر فيها التخلص من مخزون الأسلحة النووية مع تحريم إنتاج هذه الأسلحة.

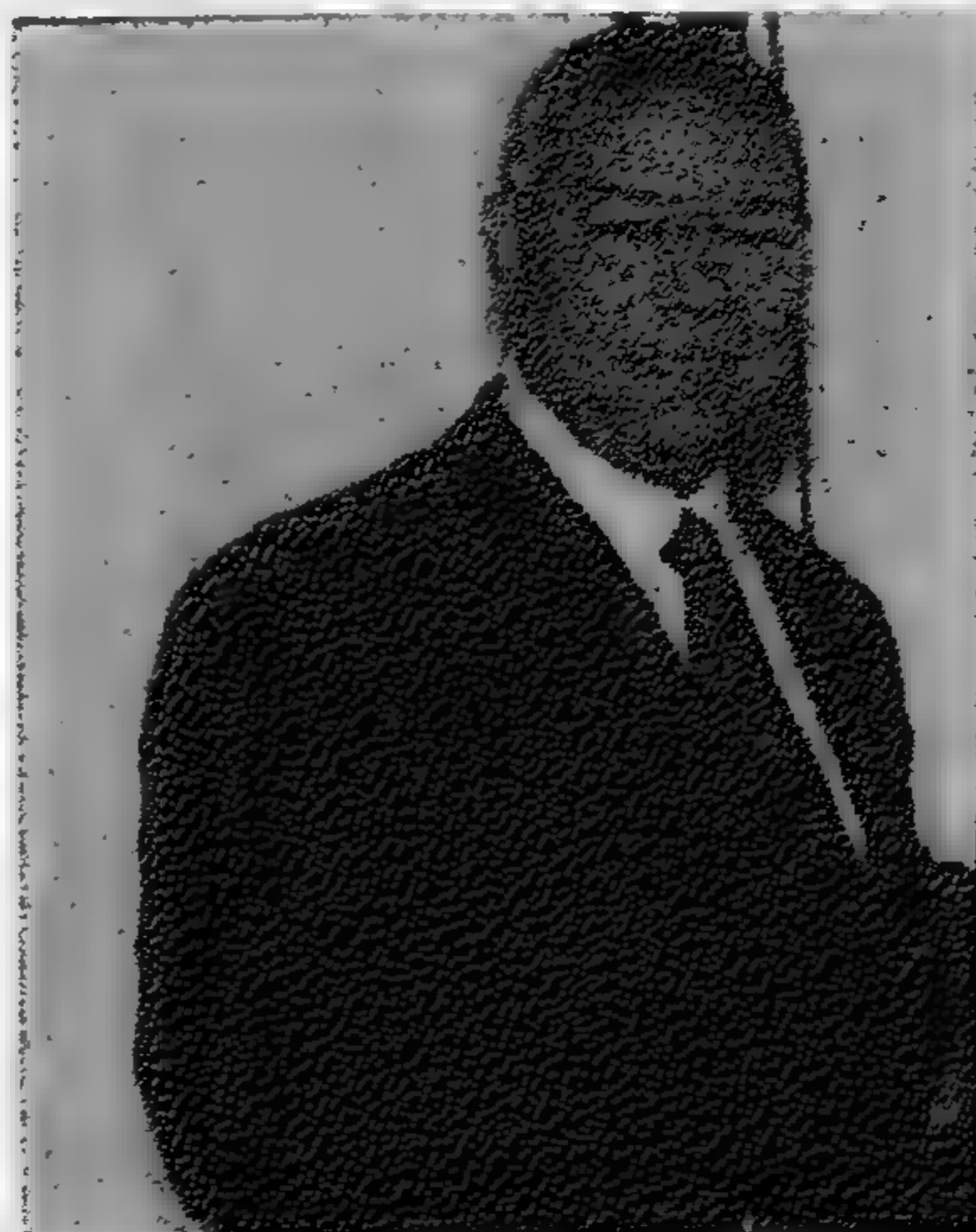
وبدلاً من حل حلف الأطلسي (وهو تنظيم عسكري من نتائج الحرب الباردة) .. ومواصلة إبرام اتفاقيات للحد من الأسلحة التقليدية .. يحدث الآن النقيض تماماً.

وإذا كان ثمة مبرر للحرب الباردة السابقة هو وجود دولة عظمى مناوئة للولايات المتحدة ومعسكر اشتراكي كبير تقف على رأسه تلك الدولة العظمى المناوئة .. وسياسة مواجهة مع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

فإن ذلك كله لم يعد له وجود.

وإذا كان ثمة مبرر لسباق تسلح في

باول



مصممة بنشر صواريخ اعتراضية يتم توجيهها بواسطة نظام متطور للانذار المبكر في الاسكا يعمل من خلال الأقمار الصناعية والرادار وأجهزة الكمبيوتر لاسقاط الصواريخ بعيدة المدى المهاجمة قبل بلوغها أهدافها في الولايات المتحدة.

شيطان على الأرض

والرجل الذي صمم مشروع «حرب النجوم» هو «ادوارد تيلر» الذي يصفه ديفيد شوكرمان مراسل (بي. بي. سي) بقوله: إذا كان ثمة شيطان يمشى على الأرض، فإنه سيكون تيلر لحماً ودماً، وهو مهاجر مجرى عجوز يجسد بالفعل ذلك العالم المجنون في فيلم الدكتور «سترينج لاف» المهووس بالرغبة في الفناء، والذي وضع خطأً جنونية للحرب النووية.

إنه يرى أن الصواريخ الاعتراضية وأشعة الليزر هي الكفيلة بجعل أمريكا في مأمن. وهناك في أعالي جبال نيومكسيكو في معامل «لوس الاموس»، التي ولدت فيها القنبلة الذرية الأمريكية، توجد قاعات شاسعة معبأة بأشعة الليزر وكوابل يبلغ طولها أميالاً عدة، وضجيج تكنولوجيا متطورة.. للإعداد لما يسمى الآن «ابن حرب النجوم». غير أن أخطر ما يجري في تلك البقعة وفي دوائر صنع القرار في واشنطن هو ذلك الحديث الذي يدور حول التهديد، وعن «الخارج» الذي «يضمّر الشر لأمريكا»، وعن «الغرباء المجهولين الذين يخططون لتدمير الولايات المتحدة»!!

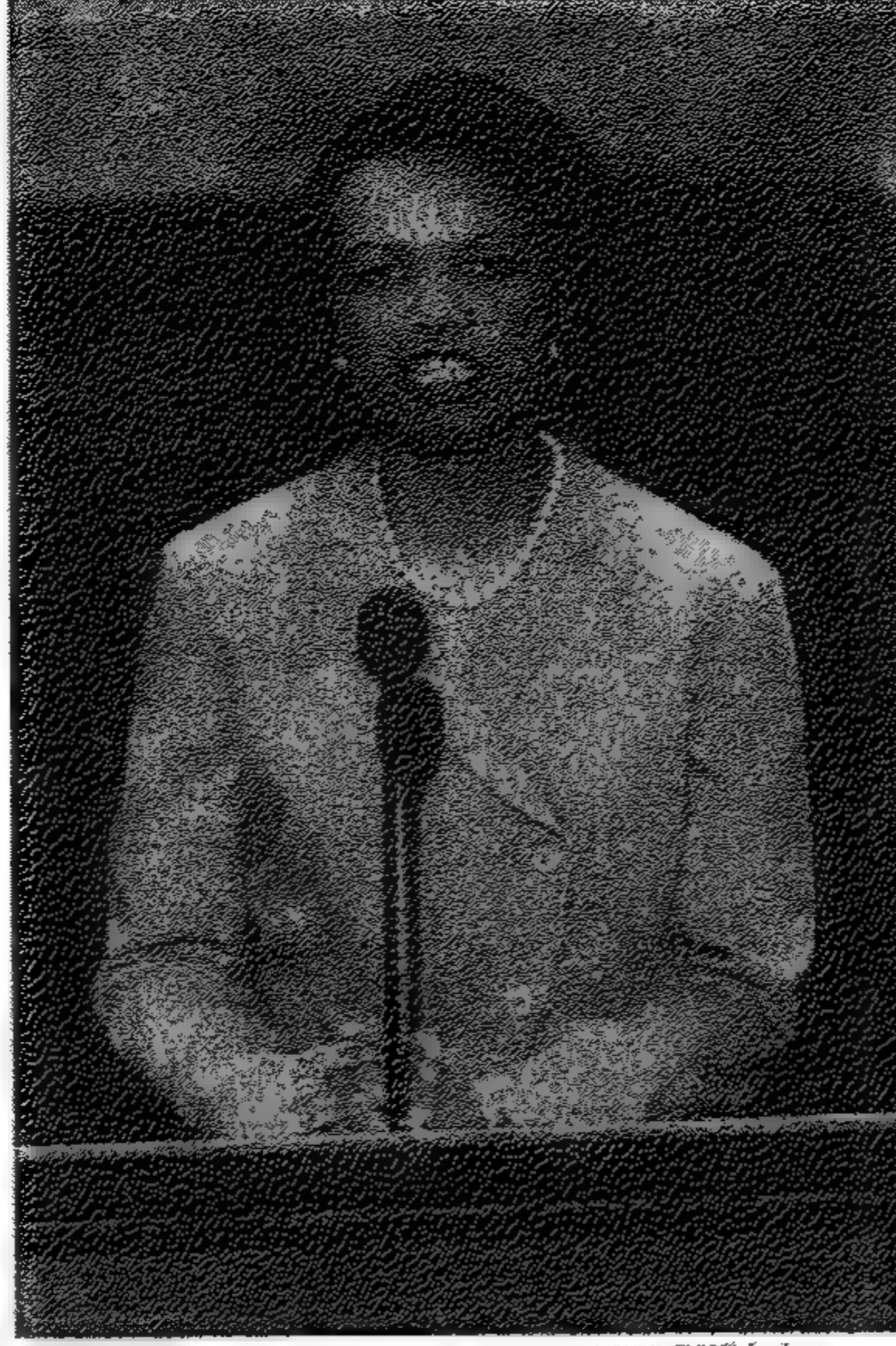
ويجري اتفاق مليارات الدولارات للإعداد لكيفية التصدي لهذه الهراجل تحت ضغوط شديدة من واشنطن!

قضية عقائدية

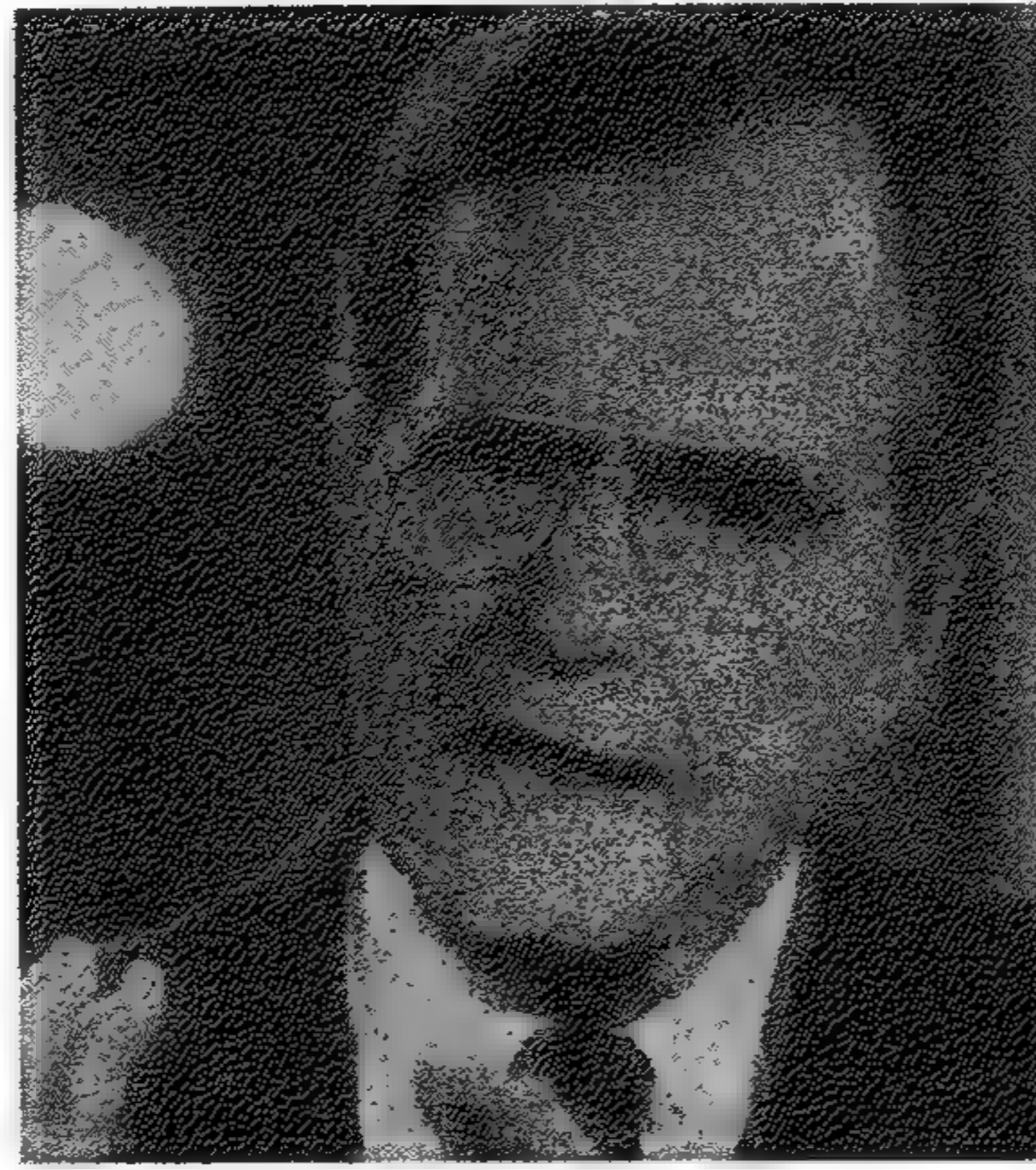
ويعتبر اليمين المتطرف الأمريكي أن الدرع الواقية من الصواريخ تدخل في نطاق «الحرب الوطنية». وتسمى إحدى جماعات الضغط في واشنطن نفسها بـ «الحدود العالية»، وتقرن مشروع الدرع الصاروخي بنظام حماية براري الغرب الأمريكي من الهنود الحمر في الماضي!!

يقول رئيس تحرير مجلة يمينية أمريكية لديفيد شوكرمان إن «مشروع الدرع الصاروخي يعد بالنسبة لنا قضية عقائدية»!!

ويعلق المراسل على ذلك بقوله: «شعرت حينها كما لو كنت أعود إلى أيام محاكم التفتيش في أسبانيا في القرون الوسطى، والتهمة الموجهة لي هي: أنني لا أوافق بحماس على مشروع الدرع الصاروخي»!! (ولذلك فإن جورج بوش حين أعلن عن



كوندوليزا رايس



بوش الأب

تكن تحتاج إلا لدعم مالى الدعم المالى لا تستطيع روسيا بمفردها أن تتحملة وتجسد المساعدات الأمريكية المخصصة لموسكو لتفكيك ترسانتها النووية، وممارسة سياسة استفزازية تجاه الصين بإرسال طائرات تجسس اليكترونية إلى المياه الصينية، ودعم حرب الإبادة التي يشنها رئيس الوزراء الإسرائيلي لشارون ضد الشعب الفلسطيني والتطاول على قرارات القمة العربية. ويبنى مشروع الدرع الصاروخي في هذا الإطار.. ليؤدى إلى خلخلة ما كان يعرف بتوازن الرعب النووي.

رسالة التحذير الأمريكية واضحة إلى كل من روسيا والصين من محاولة التطلع إلى دور دولة عظمى. فالولايات المتحدة تؤكد على سياسة «تعليب» روسيا، وخاصة بعد أن وجدت موسكو نفسها مضطرة إلى الانضواء تحت راية العلم الأمريكي في ميدان كانت هي الرائدة فيه (الفضاء) كما تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء على قدرة الصواريخ والأسلحة النووية الصينية على الوصول إلى أهدافها. وكان جورج بوش الابن قد بدأ التصعيد ضد الصين، قبل حادث الطائرة، عبر انتقاداته اللاذعة بسبب ما أسماه بدعمها للعراق. كذلك تخشى روسيا من أن تؤدى المنظومة الصاروخية الأمريكية الجديدة إلى إضعاف فعالية أنظمتها الصاروخية، وبالتالي تقليل فعالية الردع.

اتجاه معاكس

وهكذا.. بدلا من أن يتجه العالم إلى ضبط أنظمة الحد من التسلح ومراقبة هذا التسلح.. يجري إضعاف هذه الأنظمة عن طريق لتخلي عن الالتزامات والاتفاقيات السابقة (وهذا ما يعترف به جوشكافيشر وزير الخارجية الألماني).

وكانت الولايات المتحدة وروسيا قد اتفقتا (بموجب معاهدة ستارت ٢٠٠٠) على خفض ترسانتهما النووية من ما يزيد على ستة آلاف صاروخ عابر للقارات يحمل رؤوسا نووية، إلى ما بين ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف وخمسمائة صاروخ. ويزعم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إن «مبادرة الدفاع الصاروخية» لا تتعارض مع معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية النووية الموقعة عام ١٩٧٢، والتي تعتبر خجرا زاوية في مسألة السيطرة على التسلح. وفي نفس الوقت صرح رامسفيلد نفسه بأن هذه المعاهدة قد وضعت منذ وقت طويل جدا، كما أن الاتحاد السوفيتي - وهو الطرف الموقع عليها مع الولايات المتحدة - لم يعد موجودا. والمعروف أن منظومة الدرع الصاروخي

**منظومة الدرع
الصاروخي.. لن
تحقق الأمن للولايات
المتحدة لأنها ستدفع
دولا أخرى
للرد عليها**

مشروعه الصاروخي ، كان ثمة ما يكاد يشبه سباق دينيا لما تفوه به .

تخطيط التوازن

ولم تعد فكرة الحفاظ على القضاء الخارجي خالياً من الأسلحة - التي كانت رائجة في أواخر القرن الماضي - تشغل أذهان لرؤساء الأمريكيين رغم عدم ترحيب فرنسا والنسويد والمانيا وكندا بشروع الدرع الصاروخي وتشكيكه في جدواه وخوفها من عواقبه .. واحتسالات تهديده للمسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين . وقد أعرب الكثيرون من حلفاء أمريكا في أوروبا عن مخاوفهم من أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة « أمريكا .. أولا » وتهمل أفكار حتى أعضاء حلف الأطنطى .

وهناك اجساع بين الخبراء والساسة والمعلقين ، المتحررين من السيطرة الأمريكية ، على أن المشروع الأمريكي سوف يحطم نظام التوازن الاستراتيجي في العالم ، ويفتح الباب واسعاً أمام سباق تسلح جديد

وليس من المستبعد أن تذهب روسيا إلى حد التخلي عن معاهدة ستارت ٢٠٠٠ التي تنص على خفض الأسلحة الاستراتيجية في حالة خروج واشنطن على معاهدة (أى . بى . إم) . وقد حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين .. إدارة بوش من أن .. معاهدة (ABMDT) لعام ١٩٧٢ تجيز لسلاده التحرر من الالتزام ببنود اتفاقيات أسمية أخرى كثيرة تتعلق بضبط التسلح ، إذا ما نخلت الولايات المتحدة عن تلك المعاهدة ، وخاصة أن ما يسمى بالنظام الدفاعي القوي الأمريكي ضد الصواريخ يشكل خرقاً قاضياً للمعاهدة المذكورة .

ويرى بوتين أن نشر منظومة الدرع الصاروخي سيحدث ضرراً - لا يمكن إصلاحه - بهيكل العلاقات الدولية .

تعزيز الهيمنة

يسأل « إيفو دالدر » ، خبير الشؤون الدولية في معهد بروكنجز : « هل هناك شك في أن الصين ستري في موقف بوش تهديداً لمصالحها ؟ وهل ستقبل روسيا فكرة أن واشنطن هي التي يحق لها أن تقرر كيفية تحقيق السلام العالمي ؟ » (وثمة اجماع أيضا لدى المراقبين المحابدين على أن نظام الدرع الصاروخي هو مجرد أداة لتعزيز الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على العالم واستخدام هذه الهيمنة لفرض السياسة الأمريكية بالقوة .

ويجئ طرح مشروع « ابن حرب النجوم » في وقت يتصاعد فيه الاستياء من السياسة الأمريكية ليس في العالم العربي فقط ، وليس في مجموعة دول عدم الانحياز فحسب

، وإنما في الأغلبية العظمى من دول العالم بما في ذلك الدول الغربية والصديقة لواشنطن والمرتبطة معها تاريخياً بتحالفات عسكرية واقتصادية .

وهناك سلسلة من المقالات ظهرت مؤخراً في الصحف الأوربية تتحدث عن « العجرفة الأمريكية » .

الأمريكي القبيح

ويؤكد بيتر بريستون ، رئيس التحرير السابق لصحيفة « الجارديان » البريطانية ، أن الولايات المتحدة « ليست دولة محبوبة » وأنه هو نفسه يخشى من أن يكون جورج بوش الابن ، ومجموعة مستشاريه من حوله ، مؤمنين - عن حق - بأن طريقتهم من خلال الهيمنة على العالم هي الأفضل ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن هذه هي عودة « الأمريكي القبيح » : غير أن الولايات المتحدة ليست مجرد « مشاكس غبي » ، وثرى يعبث بالمال » ، وإنما يعتبر الأمريكيون أنفسهم - باعتراف الكاتب الصحفي البريطاني بريستون - « السادة الجدد لعالم متعولم » . وتلتقي دوافع الهيمنة المطلقة على العالم مع مصالح شركات الأسلحة الأمريكية الكبرى التي تلهث وراء عقود جديدة لبيع الأسلحة للإدارة الأمريكية .

والمؤكد أن منظومة جديدة لدرع صاروخي في البر والبحر والجو والقضاء سوف تتيح فرصة الحصول على أرباح فاحشة لمنتجي الأسلحة . وهذا ما يفسر مواقف قطاعات معينة داخل الولايات المتحدة تجاه المشروع الصاروخي . (وإذا كانت مجلة « ديرشبيجل الألمانية تتحدث الآن عن « الأمريكي البشع » وصحيفة « سودوتش تسايتونج » الألمانية أيضا تكتب سبع مقالات في نفس الاتجاه والصحف الفرنسية والمسؤولون الفرنسيون يتحدثون عن الغطرسة الأمريكية وسوء استخدام الولايات المتحدة لمركزها القوى والمباغة في الاعتداد بالنفس ، وإذا كان القلق يتزايد في الغرب من تنامي « نشوة القوة في عقول المسؤولين عن تخطيط السياسة الأمريكية .. فإننا نستطيع أن نتصور حجم الخطر الذي يهدد السلام والأمن في العالم .

راعى بقر أهوج

وقد يفسر لنا ذلك ما حدث في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومجلس مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة أيضا . فقد تلقت الولايات المتحدة صفتين في هذين المحفلين بظردها منهما كرد فعل لسياساتها

التي تعبر عن عقلية « راعى البقر المنذفع والأهوج والطائش الذي يحتقر .. حتى أقرب الناس إليه .

غير أن الشكوك التي ساورت المحققين التابعين للكونجرس الأمريكي تجاه احتمالات نجاح نظام الدرع الصاروخي ما زالت قائمة .

وما زالت أصداء التقرير ، الذي وضعه جهاز التحقيقات في مكتب التدقيق المحاسبي العام بالكونجرس الأمريكي ، تتردد في آذان الكثيرين داخل الولايات المتحدة .

(فقد توصل هذا التقرير ، بعد دراسة نتائج أبحاث وزارة الدفاع الأمريكية ، والوكالات الحكومية في واشنطن وأجهزة المخابرات إلى أوجه قصور في اختيار جميع مكونات النظام الصاروخي الجديد مما يشكك في كفاءة هذا النظام في حالة تعرض أمريكا لهجوم ما . وأشار التقرير إلى فداحة التكاليف الاجمالية والشهيرة لهذا النظام .

ضد البشرية

والرأي السائد في دوائر أمريكية معينة هو أن منظومة الدرع الصاروخي لن تحقق الأمن للولايات المتحدة ، بل على العكس ستدفع دولاً أخرى إلى الرد على هذه المنظومة بأساليب وطرق وأشكال يمكن أن تعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر ، علاوة على أن التكاليف الخيالية لهذه المنظومة ستكون على حساب وسائل دفاعية أخرى .. وبطبيعة الحال على حساب كل البرامج الاجتماعية في البلاد ، وسيدفع مشروع الدرع الصاروخي الدول الأخرى التي أصبحت « منافسا استراتيجيا » إلى تحسين وتطوير أنظمة التسلح لديها وابتكار أساليب للرد على المنظومة الصاروخية الأمريكية . غير أن ذلك كله سيكون على حساب مشروعات التنمية وتحسين أحوال الشعوب الطامحة إلى حياة أفضل على سطح هذا الكوكب ، وعلى حساب كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة في كافة المجتمعات .

وبدلاً من أن يلتزم العالم - بمناسبة يوم ٨ مايو ، وهو يوم الاحتفالات بانتهاء الحرب العالمية الثانية - بموقف سباق التسلح وتحريم كل أسلحة الدمار الشامل .. وتحريم الحروب .. تجدد الولايات المتحدة تنتهج سياسة معاكسة لمصالح كل الشعوب بما في ذلك الشعب الأمريكي .

فلسطين..

خطوط داكنة في ظلال الانهيار والمؤامرة

منى الخميسى

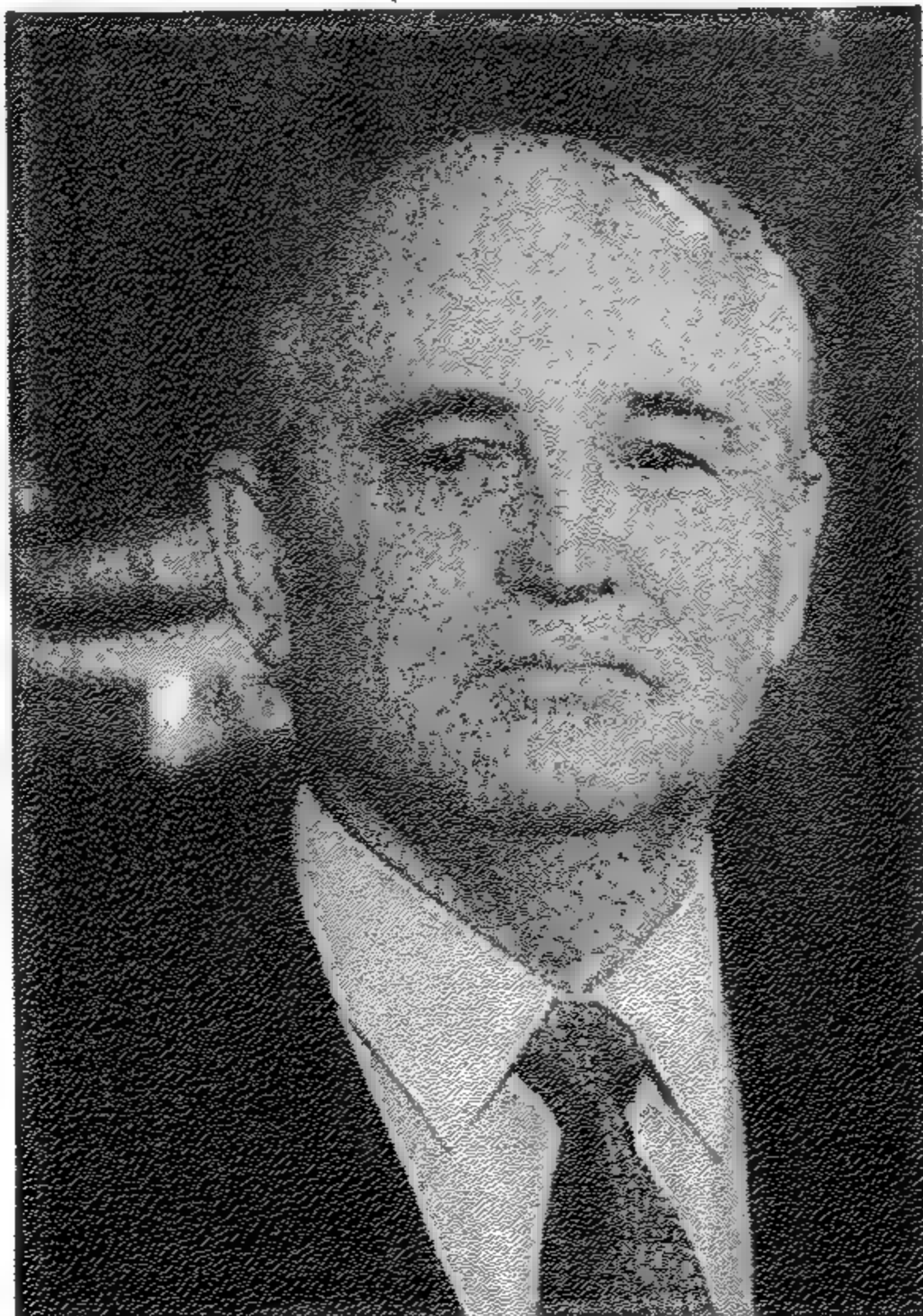
مجمعها والتي استهدفت الاتحاد السوفيتى أيضا، وربما الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية بالدرجة الأولى، رغم أن ما يجرى الآن فى فلسطين المحتلة والجولان ومزارع شيعا اللبنانية هو الجزء الأكثر بطشا وسفكا للدماء فى المخططات الصهيونية باعتباره استعمارا استيطانيا قديما فى ظروف دولية جديدة اختفت فيها أشكال تلك المستعمرات.

وكان فى روسيا منذ البداية معسكران: اللوى الصهيونى حليف إسرائيل، والموقف الروسى المؤيد للحقوق العربية بقدر ما أتاحتها المواجهة الداخلية بين هذين المعسكرين للحركة والتأييد. وسجلت صفقة الأسلحة (الروسية) التشيكية لمصر عام ١٩٥٩ أول بادرة مهمة فى القفز برؤية موسكو لـ «الصهيونية» من دائرة الصراع العربى - الإسرائيلى إلى الساحة الدولية باعتبار الصراع ليس عربيا - إسرائيلييا وحسب، بل صراع دولى يدور بين قطبى العالم الرأسمالى والاشتراكى. كما مثلت صفقة الأسلحة لمصر أول انتصار جلى لأنصار الموقف الروسى على اللوى الصهيونى من نزاع الشرق الأوسط. وفيما بعد أكدت صفقات الأسلحة الأخرى المباشرة بين الاتحاد السوفيتى وعدد من بلداننا العربية هذا التوجه، الذى عززته موسكو بإقامة علاقاتها مع العراق وسورية ومصر، رغم أن تلك الأنظمة لم تكن حليفة للاتحاد السوفيتى ايدولوجيا وفكريا. لأن الكرملين أدرك فى هذه المرحلة تحديدا ضرورة تشييد علاقاته الخارجية استراتيجية وتكتيكية، والدفع بدول العالم الثالث إلى طريق التحرر، ثم -ربما- إلى الاشتراكية، لتصبح فى مراحل لاحقة إما حلفاء أو مناطق نفوذ وركائز له. وفى نفس الفترة التى قام فيها الاتحاد السوفيتى بتلك النقلة، صدر البيان الروسى - الأمريكى الشهير عام ١٩٧٧ الذى نص لأول مرة على

رسالة موسكو

لايد معها من كشفها وقضحها -وليكلفك الأمر بعد ذلك حتى حياتك- طالما أن صمت القبور أطبق على الضمان وختم على الأفواه. لكننى لم أكتب هذه المقالة من أى دولة أوروبية، إنما من روسيا تحديدا، التى انهار اتحادها السوفيتى منذ عشرة أعوام فقط والتى لعبت فى وقت من الأوقات دورا مهما فى سير وتعثر قضيتنا المصيرية: فلسطين. فى هذا السياق لم تكن الرؤية السوفيتية - ثم الروسية - للقضية الفلسطينية إلا موقفا ذاتيا من رفض أو قبول المؤامرة. وانطوى هذا الموقف فى العديد من اللحظات التاريخية على عوامل الدفاع عن النفس، أو الاستسلام. أى أن موقف الكرملين من قضية الشرق الأوسط كان دوما تعبيرا صادقا عن حقيقة موقفه من مخططات الصهيونية العالمية فى

جورباتشوف



من يسير الآن فى شوارع دولة أوروبية - أى دولة ويلتقط صورة خارجية للحياة بالعين المجردة، بعيدا عن السياسة وبعيدا عن المبادئ والمواقف، وبعيدا حتى عن تفكير العقل التلقائى، ستتد راحه عفة تزكم الأنوف وتخلق الأرواح من هواء أفسسته أقبح مؤامرة عرفها التاريخ البشرى: الصهيونية انطلقت تجول وتصول فى العالم الشباب يرتدون الزى اليهودى باعتباره آخر موضه، ويضع الرجال فوق أنوفهم نظارات مستدير نافشين شعورهم فى محاولة يائسة لاكتساب سمات يهودية لعل الرزق يفتح أبوابه أمامهم، والفتيات يجدن خصلاتهن ويصيفن رؤوسهن بالأسود، وملامح الوجوه فى يافطات الميادين وإعلانات التلفزيون يهودية، وأسساء الشوارع وأبطال الأعمال الفنية والأدبية تم التقاؤها من الألقاب اليهودية.. وإذا نجحت فى الاقتلات من كل ذلك ودخلت محلا أو مقهى لتلتقط أنفاسك، تنهال عليك التلميحات، أو حتى التصريحات بأسئلة مباشرة حول ماحلة الدبابة التى تعتقها؟! على هذا النحو تلونت صورة الحياة الخارجية - بعيد عن السياسة - بظلال تلك المؤامرة، إلى أن انقلبت حتى المفردات العابرة ولفصائل الدقيقة خبوطا فى عباءة الصهيونية.

ولم أنقل ذلك للقارئ بآى دافع عنصري أو دينى متطرف على الإطلاق، إنما لأنه أمر لم يعترف به تاريخ أى شكل من أشكال الاستعمار أو الحركات العنصرية من قبل على امتداد عسر الأسانبة، ولأن تلك قضية لا تنسلخ بحال عن سياق مسيرة الصراع العربى - الإسرائيلى، بل إنها تصب مباشرة فى طاحونة هذا الصراع، وأخيرا لأن «المؤامرات الكبرى» حينما تبلغ من الحبكة حدا تصبح معه مثل الماء يتسرب من بين أصابعك دون أن تشعر به أو تتمكن من إمساكه، تكون قد بلغت درجة خطيرة جدا،



بالتسعين بين جنرالاته

حقوق الفلسطينيين لا كلاجئين، إنما كشعب . وهكذا تقدمت القضية الفلسطينية خطوة ، خطاى الموقف الروسى حبال تناوله للصهيونية.

ويصعد جورباتشوف إلى قمة السلطة جرت تحولات البيروسترويك المعروفة التي أفرزت العديد من الأفكار وأهمها تلك التي طرحها جورباتشوف أثناء زيارته للهند عام ١٩٨٦ (أى بعد تسلمه السلطة بعام واحد ولهذا التاريخ أهميته كما سنرى لاحقا) ومفادها: «انتهاء (إنهاء) الصراع الطبقي» . وقدم جورباتشوف بدلا منها فكرة «العالم المتكامل» . ولكي ندرك ماهية «عالم جورباتشوف المتكامل» لا بد أولا من التطرق إلى مفهوم «الحكومة العالمية» التي من المفترض أن تترأس هذا العالم المتكامل . وكان التوصل إليها هدفا من أهدافه منذ البداية ، وما زال جورباتشوف يدعو إليها حتى يومنا هذا .

أعلن جورباتشوف عن فكرة «العالم المتكامل» كما أسلفنا سنة ١٩٨٦ رسميا . وفى عام ١٩٩٢ بعد عزله وإنهيار الاتحاد السوفيتى بعام واحد أسس جورباتشوف صندوقا يحمل اسمه فى مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية . وتشير أقلام (دون الاستناد إلى أية مصادر) إلى أن ما يسمى بـ (مجلس العلاقات الدولية) هو الذى قرر وخطط لتأسيس صندوق جورباتشوف فى إحدى جلساته . ومجلس العلاقات الدولية هو أحد المنظمات العالمية السرية المنبثقة عن المنظمات الماسونية فى بدايات السبعينيات من القرن العشرين .

وفى عام ١٩٩٤ وبمبادرة من مجلس العلاقات الدولية تقرر إعادة تشكيل صندوق جورباتشوف وافتتاح فرع له فى الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير اسمه من صندوق جورباتشوف إلى «المؤتمر العالمى» . الذى يذكرنا باسم «المؤتمر اليهودى العالمى» . وبطبيعة الحال فإن مؤتمر جورباتشوف العالمى ومجلس العلاقات الدولية على صلات مباشرة وعلاقات وطيدة ببعضهما البعض . ويضع المؤتمر العالمى نصب عينيه عدة أهداف فى مقدمتها : الدعوة إلى إقامة الحضارة العالمية الجديدة ، وسط نظام (التكامل العالمى) وتشبيد (عالم دون حروب) لكن مع الاحتفاظ بحلف الناتو لضبط الأمن والاستقرار العالميين!! . وتطبيق (سياسة عالمية متكاملة) ترمى إلى تنازل الدول عن ساداتها السياسية والثقافية والإعلامية لصالح (السياسة العالمية المتكاملة)!! .

وإذا طبقنا أهداف مؤتمر جورباتشوف العالمى على مخططات النظام العالمى الجديد نجدها تتطابق تماما . وباختصار فإن جورباتشوف يدعو إلى ترسيخ النظام العالمى الجديد بكل أبعاده . ذلك النظام الذى افتتح

بلداننا العربية بحرب الخليج ليدك شعب العراق بصواريخ كل بلدان الناتو ويرابط بعد ذلك بقواته وترساته فى الخليج . ولا يكتفى جورباتشوف بمجرد الدعوة للنظام العالمى الجديد بل ويشارك فى تطويره وتركيز قيادة العالم فى يدي «الحكومة العالمية» وتسليم سلطات تلك الحكومة إلى رموز وسادة النظام العالمى الجديد: الصهاينة . رغم أن وثائق مؤتمر جورباتشوف لم يذكر ذلك بالنص الحرفى الذى أوردناه هنا .

كان من الطبيعى فى ظل ميول جورباتشوف تلك (والتي ظهرت كما رأينا منذ عام ١٩٨٦) أن ينتكس الموقف الروسى من قضية الشرق الأوسط ، ويزدهر دور اللوبي الصهيونى . ولا بد هنا من التأكيد على حدوث هذه التطورات فى تلك المرحلة المبكرة من حكم جورباتشوف ، لأن البعض يعتقد أنها ثمرة انهيار الاتحاد السوفيتى . ثم بدأ الترويج تدريجيا لأفكار مثل أن الاتحاد السوفيتى لم يجن من الصداقة مع الدول العربية سوى الخسائر . رغم أن موسكو خصلت مقابل الدعم السوفيتى على قواعد مهمة فى الجزائر وسورية وليبيا والصومال ، وكانت تحصل على ثمن مبيعات الأسلحة من دول مثل العراق وليبيا والجزائر بالعملة الصعبة ، ومن مصر على بضائع كالقطن والعطور وأصناف من الدواء بأسعار رمزية قياسا بالأسعار العالمية وقتذاك ، فضلا عن مناطق النفوذ والمراكز الاستراتيجية التى لعبت دورها فى الحد من تحركات واشنطن أثناء الحرب الباردة . وخطط روسيا صوب الانتهاء وفى هذه المرحلة بالذات تراجعت مكانتها إلى الراعى الثانى لعملية السلام ، وهو تعبير دبلوماسى مهذب عن عزل روسيا تماما عن مسيرة التفاوض أو حتى المشاركة الشكلىة فى الصراع العربى-الإسرائيلى . وبعد الانهيار تقوضت العملية السلمية وأسفرت عما نشاهده الآن فى

الأراضى الفلسطينية المحتلة . وبينما امتد احتضار روما إلى أربعة قرون ، ويستمر انهيار الامبراطورية العثمانية إلى يومنا هذا فى أحداث البلقان ، اختفى الاتحاد السوفيتى ، وكان من زاوية ما أيضا امبراطورية ، بجرة قلم لم تسبقها سوى سبع ساعات من الدردشة والمحادثات حول مائدة تحمل أشهى أنواع الطعام وأفخر أصناف الفودكا فى بيلوفيجسك دارت بين يلتسين (روسيا) وكرافتشوك (أوكرانيا) وشوشكوفيتش (بيلوروسيا) . ولم يكن الانهيار على النحو الذى تم به ممكنا الا بمساندة قوى داخلية لتدخلات خارجية . ومع سقوط الاتحاد السوفيتى هوت القضية الفلسطينية بدورها فى محنة النظام العالمى الجديد أحادى القطب بزعمامة الولايات المتحدة . وبينما كانت المخططات الصهيونية تحاصر الوطن العربى ، التف حول روسيا حزام من بؤر التوتر يمتد من البلقان إلى طاجيكستان مروراً بالقفقاس .

فى هذا السياق فقط يمكن فهم جوهر الحرب الشيشانية ، والدور الذى تؤديه فى هذه الاستراتيجية الرامية إلى إبقاء روسيا فى حالة من الضعف الدائم كى لا تقوم لها قائمة مرة أخرى وتستعيد قوتها . وأيضاً محاولة الدفع بموسكو إلى مواجهة مع العالم الإسلامى - بسبب حرب الشيشان - تعرقل قيام أية تحالفات محتملة فى المستقبل بين روسيا والعالم الإسلامى ، باعتبارهما العدوين «المدخرين» لدى واشنطن والعواصم الغربية . لا سيما وأن الطرفين يبذلان جهوداً ملموسة للتصدي لقيام عالم أحادى القطب تهيم عليه أمريكا . ولذلك تحديدا تكتسب العلاقات العربية- الروسية أهمية استراتيجية بعيدة المدى ، بصرف النظر عن كل ما طرأ عليها من تغيرات فى السنوات الأخيرة .

«دير شبيجل» تشن هجوما عنيفا على الرئيس الأمريكي

ترجمة: نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

التي انكشف فيها أقوى رجل في العالم كالعوبة في يد الاقتصاد. وبعد استفتاء قامت به جريدة «واشنطن بوست» في بداية أبريل يعتقد ٦١ بالمائة من الأمريكيين أن بوش يعمل لحماية مصالح الصناعة أكثر من خدمته للمواطن المتوسط. ويتفق هذا الانطباع مع رأي المحافظين فقد احتفلت مؤسسة هيريتيج المعروفة باتجاهها اليميني مهلة بفريق بوش واصفة إياه بأنه «ريجاني أكثر من ريجان».

وقال الاستراتيجي القيادي جروفر نوكوست «في هذه الإدارة لا يوجد (هم) و(نحن) .. إنهم نحن. ونحن هم».

ويتابع العالم هذه العودة للوراء بقلق. ولا توجد فرصة للأصوات العاملة في الوزارة مثل وزير الخارجية كولن باول (وهو محافظ للغاية) أمام الصقور المتصرة في القتال والملتفة حول نائب الرئيس ديك شيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

إن حكومة بوش قد ألبت بسرعة قياسية العالم عليها بسبب حركات القوة العظمى والغرور اللفظي. وظهر الوجه الأمريكي البشع في البداية في ضرب بغداد بالقنابل ثم في كلمات الاحتقار الموجهة لروسيا، ثم في طرد الجواسيس.

وأودعت في الشلاجة هواية كلينتون بإدارة حوارات سلام مع الفلسطينيين والبرلنديين. ولتبرير توقف الازدهار الاقتصادي أخرج الساحر بوش الحرب الباردة من قبعته. وهكذا لم تعد دول الكتلة الشرقية السابقة «شركاء استراتيجيين» بل وفورا «منافسون» أو «معتدون» كامنون.

وستحصل تاويان على السلاح سواء أرادت بكن أم لا ترد. هذا ما قاله بوش لنائب الرئيس الصيني كيان كيش.

وفي فضيحة طائرة التجسس الأمريكية التي اضطرت للهبوط في الصين قاد بوش أمريكا في خط متعرج تراوح بين الغطرسة وعدم كفاءة الهاوي سائرا على حافة الأزمة.. في البداية كان وقحا، ثم تراجع، ثم عاد للوقاحة بعد إطلاق الطاقم.

كسب احترامكم».

وبعد ٣ أشهر في مقعد الرئاسة لم يحقق بوش وعده إلا لجزء من بلده: لاحتكارات الاقتصاد القديم. ومن أول يوم أخذ بوش يقدم خدمات تفصيلية لا مثيل لها للذين حملوه إلى المكتب البيضاوي بحافظ نقودهم المفتوحة.

وهكذا سمح لصناعات النفط أن تحفر الآبار في منطقة طبيعية محمية في ألاسكا، وفتح بوش الغابات المملوكة للدولة أمام شركات الأخشاب، وأهدى منتجى السلاح برنامجا عملاقا لإنتاج الصواريخ وتم رفع النسبة المسموح بها من الزرنيخ في الماء، وألغى قانونا لحماية مكان العمل، وأغلق الدرج على مبادرة لتقليل ثاني أكسيد الكربون الميثوق. وعلقت «نيويورك تايمز» كاتبة «إن مهمة عائلة بوش هي تمشية الشغل».

منفذ رغبات الصناعة

حتى الأمريكيين أصابهم الدوار إزاء السرعة

في عددها الأخير (١٧-٢٣ أبريل) خصصت أهم أسبوعية سياسية ألمانية (٥ ملايين قارئ) موضوع الغلاف الرئيسى لتقييم حكم الرئيس بوش بمناسبة مرور ١٠٠ يوم على تسلمه الرئاسة. ويحصل الغلاف صورة كاسو بوى يطلق النار ويرتدى العلم الأمريكي كحذاء، ويقف فوق الكرة الأرضية. وعلى الغلاف «الشريف الصغير» الابن جورج بوش ضد بقية العالم».

وتقدم اليسار هنا ترجمة مع اختصارات طبقية لموضوع ميشائيل شيسل الذي لخص ملف الشبيجل المطبوع في إصدار «شبيجل» أون لاين».

«عندما خاطب جورج بوش شعبه يوم ١٣ ديسمبر بعد أكثر انتخابات للرئاسة الأمريكية إثارة للخلاف، أراد تهدئة خواطر الأمة المنقسمة بوعد كبير، سواء انتخبتموني أم لم تنتخبوني سأبذل كل جهدي للدفاع عن مصالحكم ومن أجل

جورج بوش:

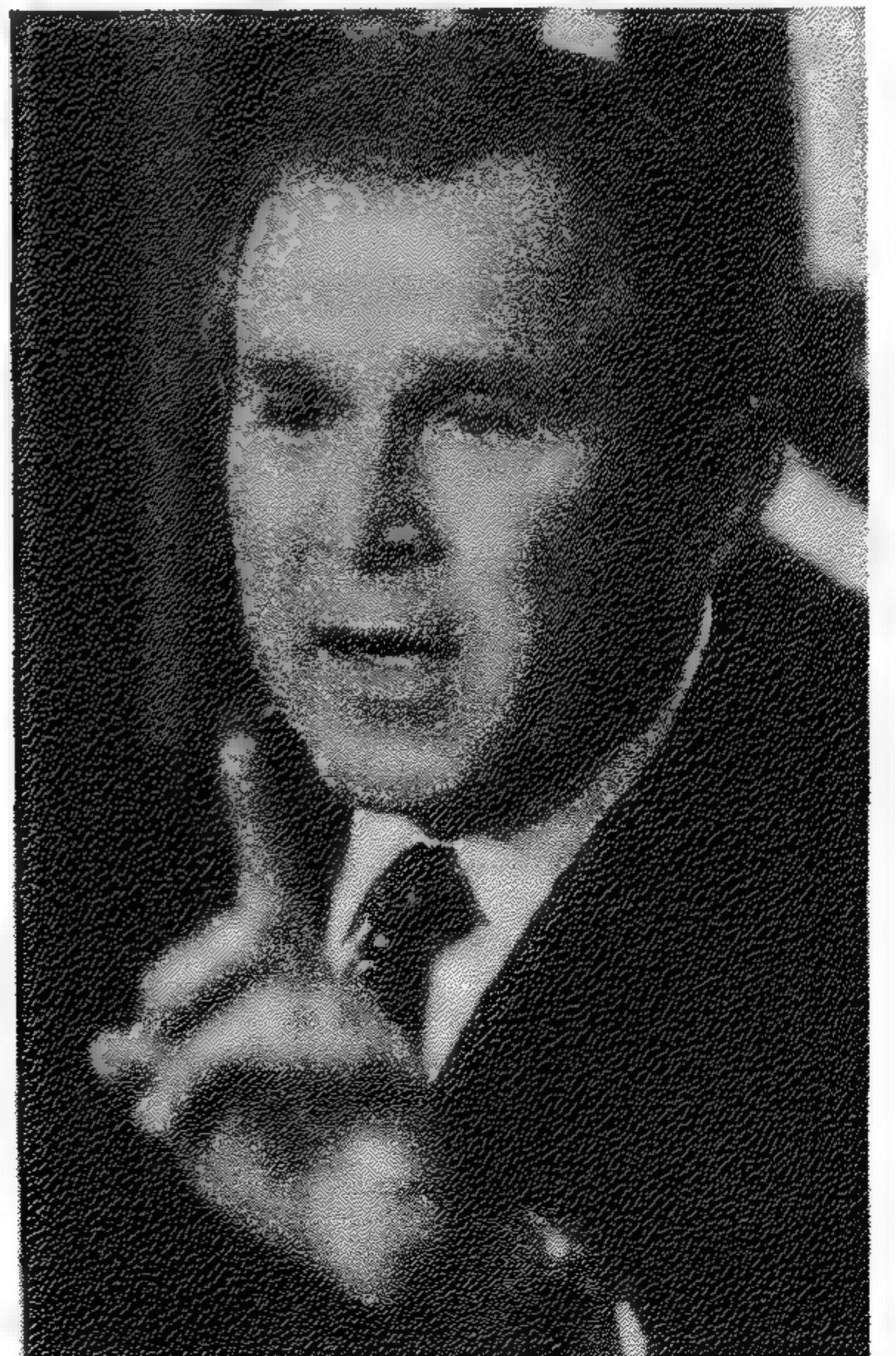
«العوبة في يد الاقتصاد».

«مثل مصالح شركات

النفط وصناعة السلاح».

«متفطرس .. ألب

الأمريكيين والحلفاء ضده».





حتى الثرى الأمريكى جورج سوروس عارض
فى إعلانات تشغل صفحات كاملة فى الصحف
بتخفيضات الضرائب «غسر المؤذبة» التى يرد
بوش تنفيذها... وتقاوم الكنائس خطط بوش بتحويل وظائف
الدولة الاجتماعية إليها.
يعتقد المراقبون أن الوقت لن يطول حتى تبدأ
الطليعة الاقتصادية والسياسية الأكثر نفوذاً فى
الساحل الغربى والشرقى المقاومة ضد سلوك
الكاوبوى الذى تنتهجه الحكومة.
وهناك انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٢
حيث تستبدل مقاعد ٢٠ من الجمهوريين و١٣ من
الديمقراطيين وعندها سيعاد خلط الأوراق من
جديد.

السادة مساء ويذهب للراحة.
عندما كانت القتال تتساقط على بغداد كان
فى رحلة... وعندما استقبل طاقم طائرة الترحيل
بالطبل والمزامير على أرض بلاد الله الخاصة كان
الرئيس يفتش فى مزرعته فى تكساس على بيض
عيد الفصح.
وتكتب ميشائلا شيل عما تناقله وسائل
الإعلام الأمريكية عن هفوات وأخطاء بوش وفقد
معلوماته العامة التى أصبحت موضوعاً لبرامج
التسلية الليلية فى التلفزيون.
ولكن أمريكيين كثيرين نسوا الضحك
والمقاومة تتسع. وإلى جانب النقابات وحماة البيئة
واليسار السياسى بدأت قوى محافظة أيضاً
التمسك ضد سياسات بوش التى لا تقيم اعتباراً
لشئ.

والآن نصلبت كافة الجبهات وفى أمريكا
ذاتها). الاتحاد النقابات دعا «للحرب» بالاقدام
واحادات حماية البيئة تقف خلف المتاريس.
وكذلك النائب الالامى سوروس يحارب بسب
وزير العدل جون آشكروفت المحافظ حتى العظم
الذى يعارض حق الإجهاض.

الديمقراطيون يقاومون

بدأ الديمقراطيون التعبئة متأخرين... ولكن
رغم أغلبية الجمهوريين فى مجلس النواب وخالة
التعادل فى مجلس الشيوخ نجحوا فى نصف
مشروعات الرئيس لبوش. فقد قلصوا حزمة
تخفيض الضرائب من ١٦ إلى ١٢ ألف مليار.
وسنوا ريش الإصلاح التعلسى الكبير.
ومن المؤكد أن بوش بحسبة كلبتون. إذ
تترك أقوى رجل فى العالم مكتبه فى تمام

الوحوش التي نتعولم تحت قيادتها (٣) مذابح أمريكا اللاتينية

سمير حنا صادق

استيلائهم على الحكم (ووفقا لنصائح الأخصائيين الأمريكيين) في كارثة اقتصادية ، فتسلم الأمور إلى مدنيين ، وتنتهي الحاجة إلى العسكريين ، وتنتقل السيطرة إلى سلطات مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وغيرها من المنظمات التي تطلب مقابل قروضها إعادة هيكلة الاقتصاد والحد من الخدمات المجانية ومن دعم الأسعار ، وتضع القوة في أيدي الأثرياء وتنشئ مجتمعا يتكون من طابقين : طابق الأثرياء السوير - ومعهم بعض المهنيين الذين يخدمونهم - وطابق الشعب الفقير التمس.

ولعل ما حدث في البرازيل يعبر تماما عن هذا ، فرغم وفرة الموارد الطبيعية التي كان يمكنها أن تجعل البرازيل أجمل وأثري بلاد العالم ، ورغم نموها الصناعي ، فانها ، بفضل انقلاب ١٩٦٤ ، وبفضل ما أطلق عليه اسم " المعجزة الاقتصادية " التي تلتها - مع ماصاحبها من تشريد وقتل لأطفال الشوارع - قد أصبحت تتمرغ في مستوى معيشة مساو لمستوى معيشة الأثريين ، ونسبة وفيات الأطفال في البرازيل أعلى من النسبة في سري لانكا.

أما في السلفادور ، فالصورة أشنع : فعلى مدى سنين طويلة كان التعذيب والقتل سياسة الحكام الذين نصبته الحكومة الأمريكية . وفي فبراير ١٩٨٠ أرسل رئيس الأساقفة رسالة إلى كارتير يرحبه فيها بإيقاف المعونة العسكرية للجيش ، وبعد أسابيع قليلة قتل الرجل أثناء ممارسته للقداس . وفي ٧ مارس من نفس السنة وضعت السلفادور تحت الحصار العسكري وبدأت الحملة ضد جماهير الشعب بتأييد وتمويل وتدريب بل وبمساهمة من الولايات المتحدة.

كانت المعركة الأولى في ريو سامبول Rio Sampul حيث ذبح في يوم واحد لا يقل عن ٦٠٠ شخص : تم تقطيع الأطفال إلى أجزاء صغيرة وعذبت النساء ثم أغرقت ،

إذاغة تفاصيل عملية مخبرية لرش الأسرى الأمريكيين بالغازات السامة لقتلهم ومنعهم من الاعتراف بما ارتكبه من جرائم حرب ، وإن كانت ال CNN قد اضطرت إلى سحب القصة بعد ذلك ومحاولة إنكارها.

يقول ناعوم تشومسكي في كتابه الجميل حقيقة ما يريده العم سام * : " أظن أن هناك مبررات قانونية قوية لمحاكمة كل رئيس أمريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد كانوا جميعا إما مجرمين صراحة أو متورطين في جرائم حرب ".

ويستمر تشومسكي في وصف ما يحدث في أمريكا اللاتينية فيقول :

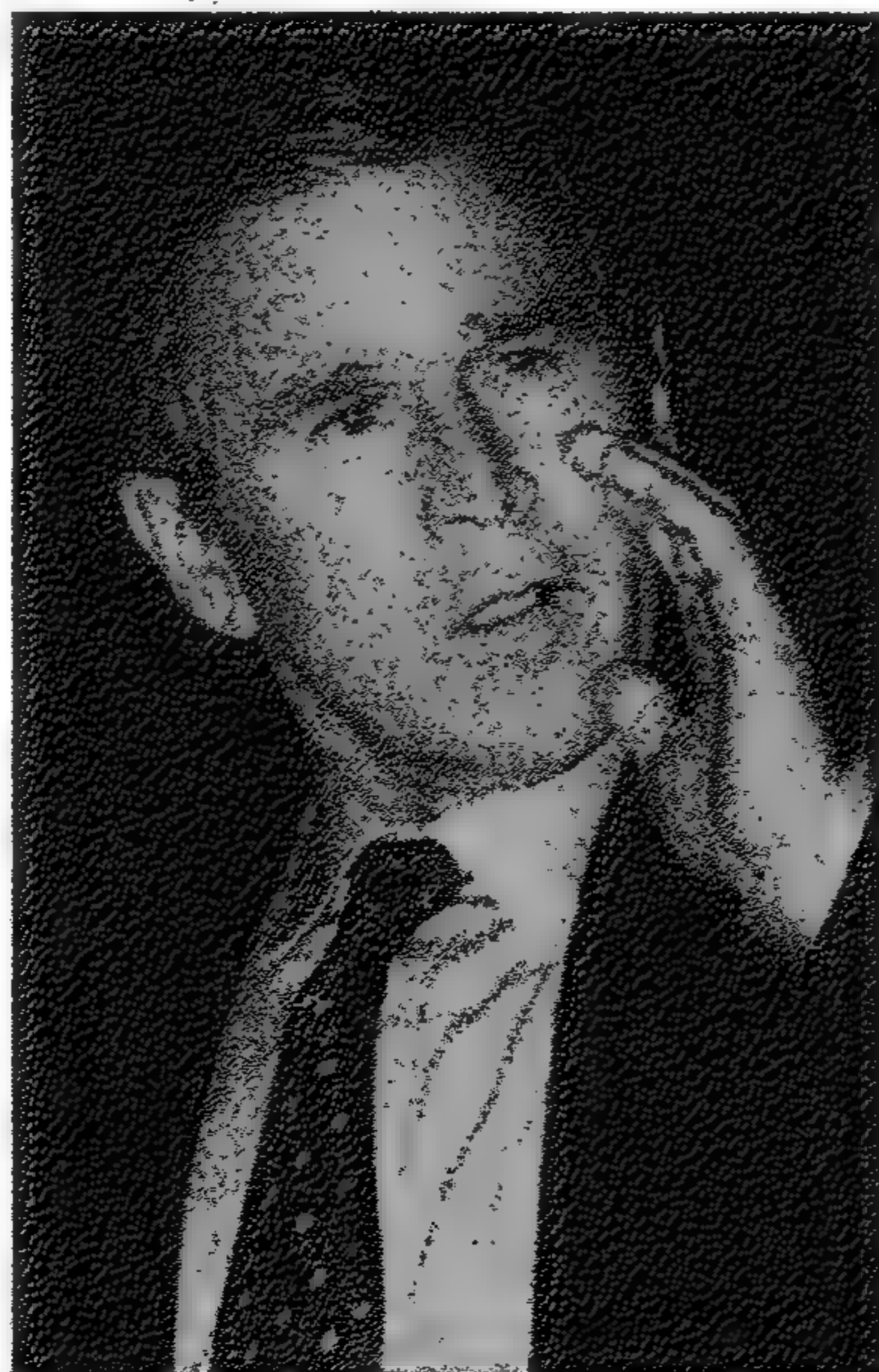
" يمر أسلوب تعامل وكالة المخابرات المركزية مع دول أمريكا اللاتينية في مراحل محددة : فهي تتأمر أولا لتدير انقلاب عسكري دامي ، ثم يتسبب العسكريون بعد

لن لأني منا في منطقتنا أي عذر في إدعاء عدم وضوح الحقائق العارية لعينيه ، فرغم ضباب الإعلام الأمريكي وسيطرته ، فنحن نملك محكا للكشف عن الحقيقة فيما نراه حولنا : نسمع عن " حقوق الإنسان المهضومة " في الدولة التي ارتقت بالإنسان الذي سحقته حروب الأفريون اللانسانية المجرمة ، وحولته إلى إنسان فخور بنفسه ، سعيد بحياته ، ولا نسمع عنها في الدولة التي تسحق أقليتها العربية والتي تستعمر ما بقى من أرض حولها وتطرد أهلها وتقتل أطفالها وتبش قبورها وتخلع أشجارها .

نسمع عن " الديمقراطية " ونرى بأعيننا حكاما جزارين لصوصا فاسدين تساعدهم أمريكا على السيطرة على شعوبهم بل وتآمر معهم وتخضعهم وتعطيهم الضوء الأخضر للعدوان ثم تعاقب شعوبهم . نسمع عن هجوم على نظرية المؤامرة ونرى بأعيننا المؤامرة تلوح المؤامرة على مقدرات شعوبنا من وكالة المخابرات المركزية وعملائها .

وما نراه يستند إلى جميع أنحاء العالم . فأعلام الديمقراطية في نظر هذا الإعلام القاسي هم سوهارتو وموبوتو وبنوشيه من الجزارين اللصوص ، أما أعلام الدكتاتورية فهم سوكرنو ولومومبا والليندي وعبد الناصر وكاسترو وسيكوتوري وهوشي منه وماوتسي تونج .

ولعل أخطر ما يملكه هذا الوحش من أسلحة هو جهازه الإعلامي الكثير الضجيج ، بداية من ال CNN إلى أفلام السينما والفيديو التي تروج للأكاذيب وتشجع العنف الإجرامي والفردية والأنانية . وبلغ من وقاحتها أن تعترف على الملأ بفجورها وإجرامها في معاملة المدنيين وقتلهم في فيتنام ، بل وقد انزلت ال CNN في العام الماضي على يد مذيعها المنفعل الأسود برنارد شو إلى





فيدل كاسترو .. واحد من القادة الوطنيين .. أمثال سوكارنو
ولوموبا والليندي وعبد الناصر وسبكتوري وهوشي منه ..
أدانتهم الولايات المتحدة .

وفي أواخر العام ارتفع عدد القتلى إلى حوالي
١٠.٠٠٠ شخص ثم وصل إلى ١٣.٠٠٠
شخص مع بداية حكم ريغان.

تم في عام ١٩٨٩ قتل الجيش ٦ رجال
حزب ومعهما صاحب واستف - قبل خيلا .
يرأسه فرد من مجلس مدعى برئاسة المالكيل
ATLANTIC Battalion وقضى
محكمة التي - مدرسا ومدرسا -
في الولايات المتحدة . وقد مدرسا هذه
أغراب بطون خريجه . فهم يدربون على قتل
كلاب بتمزيق رقابهم بالأسنان ويكس رؤوسهم
. واشترك في أعمال هذه القوة مدربون من
الولايات المتحدة.

وقد وصف دانييل سانشاجو . وهو من
البريكس مع من الهند . من معه
مدرسة من أمريكا . إحدى
تم - معرب - ان إحدى الفلاحات
عادت إلى منزلها لتجد أطفالها الثلاثة وأما
وأختها جالسين إلى مائدة الطعام وقد وضعت
رؤوسهم المقطوعة بين أيديهم . وعندما فشل
القتلة في تثبيت رأس الابن الطفل بين يديه
اضطروا لاستعمال المسامير . وللزيادة في
بشاعة الصورة وضعت قوات الجيش إناء
مملوئا بالدماء في وسط المائدة .

تم - بعض - تشومسكي . من
عالم لغويات في العالم الحديث في كتابه
. بعد - - - تم محاضرونا
عن " حقوق الإنسان " و " الشفافية " و
الديمقراطية " و " الحرية " .

أجره - - - إلى - مع
تأري - - - -
- - - -
- - - -

What Uncle Sam Really
Wants: Noam Chomsky
Odonian Press, Berkeley,
California.
Seventh Printing, July 1995.

سنحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا
من قضايا ومشكلات.
نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد في
إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.
د. رفعت السعيد

الفساد في الزمن الفرعوني

د. رفعت السعيد

بإجراء تحقيق.. قام بالتحقيق الأمير خر
المشرف على الجبانة ورئيس الحراس وهو
ضالع في المؤامرة هو ورجاله.. فلجأ إلى
حيلة غريبة صدرت التعليمات بجرد المقابر
للتأكد هل كانت هناك سرقات أم لا؟ لكن
الفساد كان قد دق جذوره «فقام رجال الشرطة
بجرد مقبرة الملك امنحتب الأول وكان
للصوص قد حاولوا جاهدين اقتحام غرفة
الدفن ولم يستطيعوا

.. وأثبت رجال الشرطة أن المقبرة
سليمة.. وإن أحدا لم يسرق منها شيئا (أوربا
استخدام الجرد ليس فقط للتغطية على
سرقات أخرى، وإنما لاتاحة الفرصة لفتح
المقبرة الصعبة النال). وفي نفس الوقت
فإن المحققين لم يهتموا بجرد المقابر
المنهوبة ففي تحقيق لاحق اكتشف أن مقبرة
مجاورة هي مقبرة الملك سخمارع وزوجته
الملكة نوب خاس قد نهبت تماما وجردت من
كل ما تحتويه، واكتشف هذا التحقيق الجديد
«أن المجرمين نزعو الموميאות من توابيتها
وتركوها ملقاة على الأرض بعد أن نزعوا
الذهب والفضة وسرقوا جميع الأثاث
الجبائزي»

وأخيراً وتحت إلهام من حاكم المدينة
اضطرت الشرطة للقبض على بعض صفار
للصوص.. وفي نفس الوقت قررت ان تنتقم
من حاكم المدينة الذي أوقع بهم.. لكن
الحاكم هدهم بأن يرفع الامر للفرعون نفسه.
وهنا قرروا إسكاته.. دفعوا عاملا يدعى
باخارو ليقابل الحاكم «باسر» ويروي له قصة
ملفقة تقول انه اشترك مع آخرين في سرقة
مجموعة من المقابر.. وأسرع «باسر» الحسن
النية ليبلغ الوزير الذي أسرع بدوره بالتحقيق
بل وقام بتشكيل لجنة برئاسته للتحقيق..
وجاءت تقارير المعاينة التي قام بها الوزير
بنفسه لتقول «لقد قمنا بمعاينة المقابر التي

مكانه ولو مضت سنوات عديدة، لسوف
يغضب منه آمون وموت وخنسو، ويمحي
اسمه إلى الابد من كل الألقاب وسيتم جوعاً
وعطشاً» أو عبارة تهدد كل من يمس
محتويات المقبرة بأن «الشعبان سيذف اللهب
على جيبته، ويقتك بلحمه ويلتهم جسده..
ولن يستطيع ابتلاع القرابين، ولن يصب عليه
ماء النهر، ولن يخلقه ابنه في مناصبه، وسوف
يبتك عرض امرأته أمام عينيه.. وسيبلى
جسده جوعاً وعطشاً»

.. لكن الفساد والسرقة عندما تتمكن
من مجتمع فإنها تلقن الناس ألا يهتموا بمثل
هذه التعاليم، وتعلمهم الا يحترموا القيم ولا
حتى القيم الدينية ولا الحلال والحرام..
فكان للصوص يسخررون من هذه
العبارات التي كانت تخيف أسلافهم..

يقول بيير مونتيه وهو واحد من أشهر
مؤرخي العصر الفرعوني «كان الخوف من
الآلهة واحترام التقاليد كافيين لحماية
المعابد والمقابر طالما كان رجال الأمن أمناء
ويقظون ويقومون بأداء مهامهم في غرب
طيبة، إلى أن جاء يوم نسي فيه رجال الأمن
واجباتهم ففقدت التحذيرات المرعبة المنقوشة
على جدران المقابر كل قيمتها وبدأت
عمليات النهب في عهد رمسيس التاسع»
[الحياة اليومية في مصر - الطبعة العربية
ص ٢٥٢].

ثم.. «علم الأمير باسر حاكم المدينة
بالأمر وكنا في السنة الرابعة عشر من حكم
الفرعون رمسيس التاسع، ورغم ان السرقات
كانت تتم منذ سنوات إلا أن الجميع كانوا
يتكتمون السر ويمارسون وينهم عملية النهب
المنظم للمقابر» ويبدو ان الأمير باسر كان
حسن النية فأرسل تقريراً إلى الوزير الذي أمر

كان «حاي» أنير النبل، يأتي كل عام
جائلاً معه كل خير، وإلقا كل سر، وكان
الفرعون له السجد متعته الآلية بالصحة
لملايين السنين يأمر بأن تدون ضمن المراسيم
الرسمية التي تعد كي تدفن معه عند وفاته
«أنا الذي منحت الحياة للأرض كلها
وسكانها رجالاً ونساءً.. وانتشلت الناس من
وهدة الفقر، ووهبتهم نسمة الحياة وحميتهم
من الأقوياء الذين كانوا يضطهدونهم.. أنا
قد منحت الخيرات للآلهة وللناس جميعاً، ولم
أستحوذ لنفسي على شيء مما كان ملكاً
للجسيم، وقد أسمت مدة حكمي على
الأرض... لقد كنتم أيها الناس أعزاء إلى
قلبي كما كانت أعمالكم حسنة.. وها أنذا
أرقد الآن في الجبانه مثل والدي رع» (بردية
هاريس الأولى).

.. في مثل هذه الأوضاع ظلت الأمور
مستقرة، والأمن مستتباً، والقوانين محترمة
.. ثم جاء عصر سبب المؤرخون بعصر
الانحطاط.. ساد الفساد حتى بين كبار
الموظفين وكبار الكهنة.. وعاشت مصر زمناً
تعبساً.

ففي زمن الملوك الرعامسة الذين بنو أمجاداً
وحققوا فتوحات وجليلاً ثروات لا حدود لها.
ساد الرضا والأمن ثم بدأ الانحطاط في عهد
رمسيس التاسع.. وبدأت عمليات نهب منظمة
للمعابد والمقابر، والموميאות.. ولم يعد
مجدياً إخافة للصوص بالعبارات التقليدية
التي كانت تنقش بحروف كبيرة على مداخل
المقابر والمعابد «كل من قام بأى عمل ضد
ما هو موجود بهذا المكان فليهاجمه التمساح
في الساء والشعبان في الأرض، ولن تقاه له
أبداً إحصالات جنائزته، وسوف يتولى إلاله
إدانته» (مستندات الدولة الفرعونية القديمة -
المجلد الأول - ص ٢٣ - مكتبة ليزنج) أو
عبارة مثل: «الويل لمن يشغل شيئاً من

زعم حاكم المدينة بأن العمال سرقوها فوجدناها سليمة وتبين لنا أن كل ما قاله غير صحيح، لقد استجوبوا العمال وواجهناهم بالحاكم واتضح لنا أن هؤلاء العمال لم يكرهوا يعملون مكان أية مقبرة من هذه المقابر... وبهذا يكون الأمير «باسر» قد اقترف الكذب واستحق العقاب، أما العمال فسقط أفرج عنهم وأعسبوا إلى أعمالهم». [بردية ابوت]

لكن البعض ضمم على مقاومة الفساد ومواجهته فكان لابد من القبض على بعض اللصوص وأجرى التحقيق معهم، وتقول أوراق التحقيق: «اشترك أمن بانوفر ومينته بناء نايح للكهنة الكبير آمون رع سونتيير أمنحتب مع سبعة عمال آخرين وانضم إليهم مزارع ونوني كانت مهمته أن ينقل المسروقات عبر النهر» وانضح من التحقيق أن هذه العصابة استمرت تسرق المقابر لأربع سنوات كاملة... «فأمروا بسرقة هرم سيك إم ساف فتحووا التابوتين... جسع اللصوص كل الذهب والنقطة والبرونز وكافة الحلى ثم أشعلوا النار في التابوت كان وزن الذهب ١٦٠ دين أتى ١٤٥ كيلوا جراماً وقسموه فيما بينهم ٨ أقسام متساوية، ولكن الحراس قبضوا على أحدهم فسلم اللص نصيبه وهو ٢٠ دين لكبير الحراس الذي أخلى سبيله.

وعاد اللص إلى زملائه الذين أعادوا اقتناء المسروقات من جديد وحصل كل منهم على ١٧٥ دين».

قبض على اللصوص وحقق معهم... تبين للصوص في محضر التحقيق «ولكن هناك عدداً كبيراً من الأهالي قد قاموا أيضاً بسلب هذه المقابر، وهم مدانون مثلنا تساماً؟» وانتهى التحقيق بإدانة ثمانية من اللصوص وتقرر تسليمهم إلى كبير كهنة آمون، ولكن... وأثناء نقل اللصوص أخفى خمسة منهم...

وكان قرار القضاة في هذه القضية موحياً بأن هناك شكوكاً في كبير الكهنة ذاته، فقد قرروا أنه المسئول عن البحث عن اللصوص الفارين وإحضارهم.

وعصابة أخرى... «اعتترف آمون بانوفر ومينته بناء، وإسعه حكم عليها بالنفى إلى بلاد النوبة، بأنه سلب مع زملاء له مقبرة الكهنة الثالث لآمون. وكان اللصوص خمسة رجال. حملوا التابوت الخشبي إلى المقبرة، تاركين السوماء منقاة في ركن من القبر وهذه جرسه شتعة ثم ذهبوا جميعاً إلى جزيرة آمون إم أوبت حيث أحرقوا التابوت، وأفسسوا الذهب الذي عثروا عليه» وكان أمير بانوفر هذا قد قبض عليه في جريمة أخرى ثم أخلى سبيله، وعاد إلى السرقة نقبض عنه مجدداً [بردية رقم ١٠٠٥٤ بالمتحف البريطاني. وجه البردية رقم ١٧. ١]

وفي البداية كان اللصوص يتكفرون من عمال المحاجر والبنائين وعمال الجبانات، ومع اتساع رقعة الفساد وانتشار الفقر بدأ عدد من موظفي المعابد ينضمون إليهم، ثم اتسع الأمر فبدأ عدد من الكهنة ينضمون إلى العصابات.

وفي بردية أخرى نقرأ عن تحقيق جرى مع الكاهن بن أون حب والكهنة باي سم وسمدى وباخاروا وقد اشتركوا في سرقة القلادة الذهبية لتمثال نفر نوم الخاص بالملك أوزير مارع ستب كبير الآلهة وكانت وزن ٤ دين... وصهروها واقتسموا الذهب فيما بينهم» [نفس البردية السابقة وجه البردية الثالث - ١٩٧]

وكالعادة أمر رمسيس التاسع بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة الوزير وهو أكبر شخص بعد فرعون، لكن اللجنة كانت تستهدف فقط إسكات الصخب الدائر حول الفساد وإسكات إلحاح الفرعون، فكان اللصوص يقيض عليهم ليشتروا حريتهم مقابل بعض مما سرقوه من ذهب، فحلّى سبيلهم ليعودوا مرة أخرى للسرقة.

وبعد فترة وجد الفرعون أن الفساد قد أحاط بالحكم وأنه لا أمل في أي تقدم سوى بالضرب على أيدي اللصوص. اكتشف الفرعون أن التعاون والنفوس التي تحذر من غضب الآلهة لم تعد تجدى... واكتشف أن السكوت على الفساد قد سمح له بأن ينتشر حتى أن اللصوص كانوا يعترفون في التحقيق

عندما يتمكن الفساد والسرقة من مجتمع فانه يلقي الناس ألا يهتموا بالتعاليم ولا يحترموا القيم.

* * *

السكوت عن الفساد سمح له بأن ينتشر حتى أن اللصوص الصغار بدأوا يتساءلون لماذا يحاسبون ولا يحاسب الآخرون!

بالسرقة وهم يتساءلون لماذا يحاسبون هم بينما الآخرون لا تتم محاسبتهم. واكتشف أن الصمت على الفساد قد سمح له بأن يصل إلى عمال الجبانات والموظفين الذين يديرونها وحراسها ورجال الشرطة وكبار رجالها والكهنة... واختل الأمر، وغضبت السماء، فلم يعد أحد يخاف من الآلهة، وانحطت الاخلاق، وانحط شأن مصر ولم يعد يخشاها أحد.

وأخيراً... قرر رمسيس التاسع أن يأخذ الأمر مأخذاً جدياً... وتكونت لجنة تحقيق أخرى ضمت الوزير، وسفارة الملك وأمين الخزانة الملكية واثنين من حملة مظلات الملك وأحد الكتبة. ترأس الفرعون رمسيس التاسع بنفسه لجنة التحقيق، وعندما قبض على اللصوص وتحدد جرائمهم، كان من الضروري اتخاذ إجراءات جادة للتحقيق معهم، فتنحى الملك المقدس عن مكانه لكبير القضاة... وبدأ تحقيق جاد وتقول البردية «قال الوزير للراعي يوخاف: لقد كنت مع عصابتك تقومون بالسرقة وقبض عليك إله وأتى بك إلى هنا لتكون تحت سلطة فرعون فإذكر لي أسماء من كانوا معك» وكالعادة التي اعتدنا عليها حتى في أيامنا هذه يراوغ اللص، ويقول أنهم عندما فتحوا المقبرة وجدوا أنها خالية وأنها كانت قد سرقت من قبل، ولم يذكر إلا أسماء بعض من كانوا معه «فأمر الوزير بضربه، وتحت وطأة الضرب صاح الراعي المتهم «اقسم إنني سأتكلم وسأقول الحق... ثم ذكر الحقيقة وأسماء ثلاثة عشر لصاً كانوا معه ثم قال "اقسم بآمون وبالمملك العظيم بأنني إذا كنت قد أخفيت اسم أحد فبأنني أتحمل الجزاء بدلا منه» [بردية رقم ١٠٠٥٢ الوجه الأول ٦، الوجه الثاني ١٦ - المتحف البريطاني]

وتوالى التحقيقات بشكل جدي وألقي القبض على العديد من العصابات ونال الجميع جزاء قاسياً جداً. وبعد ذلك أمكن القول بأن الفساد قد انحسرت موجته... وعادت مصر تنفخ من جديد

* * *

وبعد لم يكن ما سبق محاولة للتسلية عبر المستندات التاريخية، بل كان محاولة للتأمل في أحوالنا... عزيزي القارئ أعد قراءة الموضوع وتأمل من خلاله أحوالنا... وابعث معنا عن مخرج من حالة الفساد السائدة.

فكر

نقاد الانكسار لا يفعلون

سوى تعميق الانكسار

والتأسيس لحالة الضياع الشامل:

لينين

واللينينية

اليوم

لينين



ربما كان من الأجدي التأكيد على أهمية ماركس، وبالتالي التذكير به، وليس بلينين، لكن موجة الانكسار الراهنة، تفرض التذكير بلينين خصوصاً، لأن هذه الموجة تتخذ من نقد لينين عنواناً لها، وكأنها تريد أن تزيح عن كاهلها حجراً ضخماً وجدت أن ليس من مبرر لتحمل عبئه، أو أن ترمي الراية التي حملتها عشرات السنين، لأنها اكتشفت أنها ليست رابيتها. وهي تفعل ذلك بتزق شديد، وكأنها تريد أن تلقى بعضاً من تاريخها ليمحى من كل السجلات. إنها، إذن، تتعري لأنها لم تعد قادرة على تحمل لباس لاحظت أنه متسخ أكثر من اللزوم، ولقد أصبحت أخطاؤها، هي أخطاء لينين، وهزالها لينينى الأساس، لهذا اتجهت إلى رجم ذاك التمثال والتمثيل به.

لكن المسألة ليست شخصية، بل إنها مسألة اختيارات، ولهذا يصعب للمحاجة معنى عميقاً. ويكون لتأكيد «منطق اللينينية» أهمية. لقد أوضح ستالين أن اللينينية هي ماركسية عصر الإمبريالية، وأعتقد بصحة هذا التعريف لأن اللينينية هي التحليل الماركسي لعصر الإمبريالية، وبالتالي فإنها تطرح اختيارات في التطور مطابقة لعصر الإمبريالية، وهذه هي نقطة اختلافها مع ماركسية الأهمية الثانية، رغم اتفاقهما في التأكيد على ضرورة الثورة الاشتراكية في الأمم الرأسمالية. وإذا كان لينين لم يقدر مدى انعكاس تحول الرأسمالية إلى الإمبريالية، فيما يتعلق بتحقيق الثورة الاشتراكية في السنوات الأولى على الأقل، وخصوصاً حتى فشل الثورة الألمانية سنة ١٩١٩، فقد قدر جيداً انعكاس هذا التحول على الأمم المتخلفة، وهذه هي نقطة الاختلاف الجوهرية مع الأهمية الثانية، والتي أفضت إلى رسم استراتيجيات مختلفة.

نفى وضع روسيا «الحلقة الضعيفة في السلسلة الإمبريالية» رأى أن البرجوازية الناشئة عاجزة عن تحقيق الثورة الديمقراطية، وبالتالي أصبح لزاماً على الماركسيين تحقيق هذه الثورة، وفي وضع الأمم المتخلفة الأخرى رأى، حتى وهو يدعم برجوازياتها ضد الإمبريالية، أنه على الماركسيين أن يقوموا بمهمة تحقيق التغيير بذو الطابع الديمقراطي (وليس الاشتراكي) بينما رقت تحليلات منظري الأهمية الثانية عند التصور المصاغ في عصر رأسمالية التنافس، والمنطلق من حتمية انتصار الاشتراكية في الأمم الرأسمالية، بينما يخضع وضع الأمم المتخلفة، لقانون التطور الرأسمالي، إلى حين انتصار

الاشتراكية في الأمم الرأسمالية، حيث تسهم الأنظمة الاشتراكية المنتصرة في إنهاء تلك الأمم وتحويلها نحو الاشتراكية، أن عصر الإمبريالية كان يحتاج إلى تحليل إمكانات الثورة الاشتراكية في الأمم الإمبريالية، والثورة البرجوازية في الأمم المتخلفة، لأن انتقال الرأسمالية إلى عصر الاحتكار كان يفرض البحث في التحول المتحقق في بنية العالم.

ولاشك في أن منظري الأهمية الثانية أشاروا إلى هذا الانتقال لكنهم اختلفوا مع لينين في تحديد انعكاس هذا الانتقال على بنية العالم، وكان هذا الاختلاف في جذر تحول الأهمية الثانية إلى أهمية اشتراكية (الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية)، لأن التأكيد على نشوء «إمبريالية عليا» (وهذه فكرة «كاوتسكي»)، كان يغذى الحنين إلى أفكار برنشتاين المستندة إلى نص لماركس مفسر بشكل مبهم، والذي يفيد بأن الرأسمالية لم تستنفذ طاقاتها على التطور، ليصبح هدف الماركسي ليس تجاوز الرأسمالية نحو الاشتراكية بل مساعدتها على إطلاق طاقاتها كلها، وبالتالي العمل ضمن النظام الرأسمالي. ولم يكن هذا التحول تحولاً نظرياً فقط، بل عبر عن تحول بنية الأمم الإمبريالية، في اتجاه «تعميش» الصراع الطبقي، وتكوين بنية تنفي إمكانية إسقاط الرأسمالية، لتصبح مطامع الطبقات الشعبية تحدد في، تحسين وضعها في إطار النظام الرأسمالي، وهذا ما عبرت عنه الاشتراكية الديمقراطية.

أما اللينينية فقد عبرت عن تعمق أزمة الأمم المتخلفة، عن شعور شعوبها بهول النهب الإمبريالي، وهي إذاك مستعمرة، وفشل تقدمها وتحورها بقيادة الفئات البرجوازية، لهذا كانت اللينينية أكثر فاعلية في تلك الأمم، بينما عجزت عن الانتشار في الأمم الإمبريالية، ولاشك في أن هذه الواقعة توضح مدى قوة وضعف اللينينية، لأنها، وهي تقدم خياراً لأمة متخلفة، أضحت ملهمة قطاع واسع من ماركسيي الأمم المتخلفة، لكنها، وهي تعيد إنتاج فكرة الأهمية الثانية حول الثورة الاشتراكية في الأمم الإمبريالية، بدت صيغة «وهية» خصوصاً وأن بنية تلك الأمم كانت تتطور نحو إلغاء إمكانية تحقيق أية ثورة، وبالتالي فإذا كان وضع اللينينية ملتبساً في الأمم الإمبريالية، فإن نقاد

سلامة كيلة

الانكسار ، لا يفعلون سوى تعميق الانكسار ،
والسبب لحالة من الضاع الشامل ، لأنهم
يعتمدون إنتاج خيار تأسست اللينينية على
أساس فشله . إننا نعاد ، إذن إلى ما قبل
لينين ، بالمعنى التاريخي ، وكذلك فيما
يتعلق بخبرات تقدم الأمم المتخلفة ، إننا نعاد
، بالتالى ، إلى خيارات عصر رأسمالية
المنافس ونحن فى عصر الاحتكارات
الإمبريالية ، خصوصا وأن الظروف العالمية
طبقة القرن العشرين أكدت فشل هذا الخيار ،
بالقدر الذى أكدت فيه مقدرة الاشتراكية على
تحقيق التقدم الصناعى والثقافى العام ، وإن
لم تؤكد إمكانه تحقيق « اشتراكية المثال »
، الاشتراكية المعاصرة نظريا ، والمعبرة عن
مطامع محددة تهدف إلى تأكيد إنسانية
الإنسان .

وإذا تتبعنا الأدب الماركسى ، والأدب
الاقتصادى عموما ، منذ نصف قرن ، نلاحظ
تأكيدا على أن الاشتراكية قد حققت التقدم
فى قوى الإنتاج - فى الأمم المتخلفة ، والذين
روجوا لتقدم رأسمالى فى بعض الأوقات -
السبعينيات مثلا - أبانت الوقائع كم هو
وهى هذا التقدم . فى السبعينيات كانت
الموجة فى الترويج للمعجزة البرازيلية
، والمعجزة المكسيكية ، لكن الثمانينات
أظهرت هشاشة هذه « المعجزة » . وإذا كان
يجرى ، منذ نهاية الثمانينات ، الترويج
للمعجزة الكورية الجنوبية ، فإن وضعها قد
حسم الآن ، وربما توضحت هشاشتها أيضا !
لكن فى كل الأحوال فإن كل الذين روجوا
لهذه « المعجزات » ، لم يجدوا سوى « حالات
خاصة » ، ولم يستطيعوا القول بتطور شامل
فى الأمم المتخلفة ، لكنهم كانوا يستندون
إلى « استثناء » (وفى كل الأحوال لم يتوضح
كاستثناء) لتأكيد فكرة ، تقول بإمكانية تطور
الأمم المتخلفة رأسماليا ، ليصلوا إلى التأكيد
بأن التطور الرأسمالى هو خيارنا الوحيد . وإذا
كانوا أسسوا لفكرة أن « الثورة التكنولوجية »
الهائلة ، سوف تجعل احتكاري الأمم
الإمبريالية ، يفكرون بنقل الصناعات كثيفة
العمل ، و« غير الإنسانية » إلى الأمم المتخلفة
، فإن عقدين قد مضيا (حيث نشأت هذه
الفكرة فى السبعينات) دون أن يتحقق ذلك ،
سوى بعض الاستثناءات ، التى لم تجعل تلك
الأمم رأسمالية ، فى مجال قوى الإنتاج .

ولاشك فى أن « حلم » تحقيق التطور
الرأسمالى بدفع « الحامين » إلى التعلق بأمل
يستند إلى دور احتكاري الأمم الإمبريالية
، فى تحقيق الرسالة ، / التصنيع (ومنها
إضافة إلى الفكرة السابقة ، فكرة لاقومية



كارل ماركس

الشركات متعددة الجنسية ، وكون مضالحها
تدفعها إلى البحث عن الأسواق الأكثر
ربحية ، وتدنى أجور فقراء الأمم المتخلفة هو
عامل إغواء لذلك . ومنها أيضا ميل الرأسمال
المالى إلى التوظيف فى تلك الأمم فى المجال
الصناعى لتدنى الأجور ، وتوافر المواد الأولية
والأسواق . (إلخ) لكن لم يوضع تطور
الاقتصاد العالمى هذا الميل ، أو بشكل أدق لم
يوضع أنه ميل يسهم فى رسالة / تصنيع تلك
الأمم .

إن نزع اللينينية يعنى استمرار هلاك
الأمم المتخلفة ، لأن وضعها الاقتصادى المدمر
نتيجة النهب الإمبريالى ، يدفعها إلى الدمار
الاجتماعى ، إلى تعميق ظاهرات التخلف
، والفقر ، والتفتت ، والتهمة ، والجريمة ،
والحروب الداخلية ، ولاشك فى أن ما نلاحظه
اليوم فى تلك الأمم من ظاهرات ، هو نتاج
افتقادها إلى خيار فى التقدم ، وتحولها إلى
سوق نهب لاحتكاري الأمم الإمبريالية .

لهذا فإننا ، ونحن نؤكد على لينين ، نؤكد
على خيار فى التقدم ، نرى أنه الأجدر فى
تحقيق تقدم الأمم المتخلفة ، فى العصر
الإمبريالى ، أجدر فى تحقيق الثورة
الديمقراطية ، التى هى ضرورة بالنسبة للأمم
المتخلفة . إن مشكلة هذه الأمم تتمثل فى أن
بناء وسائل الإنتاج (الصناعة) لا يتحقق إلا
من خلال الدور الحاسم للماركسية ، ولهذا لا
تحقق الماركسية الاشتراكية « المرسومة فى
الذهن » ، والتى هى أقرب إلى الخيال فى

ظروف هذه الأمم ، بل إنها تحقق تطورا أكثر
تعميدا من ذلك ، وأكثر اختلافا ، ما دامت
الماركسية تحقق تطورا « رأسماليا » بمعنى ما
« وهو تطور ضرورى » ، وغير ممكن التجاوز ، فقد
تنبأ المجلد ذات يوم « إبان حصيللة الثورة
الروسية ، أيا تكن أوهام قادتها ، لن تكون
غير تثبيت الانحيازات البرجوازية
الديمقراطية » ، وإذا كان المجلد يؤكد على أن
الانحيازات البرجوازية الديمقراطية ، غير ممكنة
التجاوز ، فإن « القادة الواهمين » هم وحدهم
الذين كان يقدورهم تثبيت تلك الانحيازات
، وهذه هى مشكلة الأمم المتخلفة ، حيث ليس
من الممكن إنهاض قوى الإنتاج الصناعية ،
إلا من خلال الدور الحاسم للماركسية ، التى
لا تحقق تطورا رأسماليا ، بل تحقق تطورا
مركبا ومعقدا ، يدخل فيه العنصر الاشتراكى
، وتتفصل فيه علاقات الإنتاج
الرأسمالية ، وربما تشطع خيالات الماركسيين ،
فيصيبهم الوهم بأنهم يحققون « اشتراكية
المثال » ، الاشتراكية المجردة فى صيغة نظرية ،
أو حتى بأنهم يحققون الشيوعية (أوهام
ستالين ، وخرتشف . إلخ) ، لكنه يفضى إلى
تحقيق الأساس الاقتصادى الاجتماعى للثورة
الديمقراطية (التصنيع ، تحرير « اثنان » الريف ،
التحديث العام ، تطور العلوم .) لأن البشرية
لا تطرح « على نفسها إلا مهمات قادرة على
حلها » حسب ماركس .

التقدم منوط بالماركسية فى الأمم
المتخلفة ، هذا هو « منطق اللينينية » ، فى
العصر الإمبريالى ، وإذا كانت كلمة « التقدم »
هنا تحمل من الحقائق والأوهام الكثير فإن
التجربة الاشتراكية الممتدة منذ عام ١٩١٧
إلى ١٩٩١ ، قد أوضحت أنها تعنى : تحقيق
الأساس الاقتصادى الاجتماعى للثورة
الديمقراطية فى هذه الأمم ، دون أن يعنى تحقيق
هذا الأساس تحول هذه الأمم إلى الرأسمالية
، وهذه المسألة تحتاج إلى بحث جديد (يمكن
معالجته لاحقا) ، لكن ، ربما كان تحقيق
الأساس السياسى للثورة الديمقراطية (النظام
الديمقراطى ، حل المسألة القومية) فى العصر
الإمبريالى يحتاج أيضا إلى الدور الحاسم
للماركسية . وأنا أرى ذلك ، مع تدخله .
أكثر - والعنصر الاشتراكى ، وربما ، وبعض
الأوهام أيضا .

الدوغما الماركسية ، بكل تلاوتها ، كانت
تربط بين المهمات التى تطرحها البشرية على
نفسها ، وبين شكل محدد لتحقيقها هو الشكل
المتحقق فى أوروبا ، ولكن الواقع أكثر غنى
من هذه الأحادية ، المحولة إلى جبرية ، المصاراة
قدرة فظة ، الشكل الأوروبى لتحقيق المهمات

الديمقراطية ، شكل واحد ، ولقد أفنى تحفته إلى الغاء إمكانية تحقيقه ، وتحول الرأسمالية إلى عصر الاحتكار يؤكد ذلك ، أن الرأسمالية التنافسية منعت بالعنف تحقيقه في العديد من الأمم . لأن الرأسمالي الذي يدور إلى السوق الحرة وإلى التنافس ، يسعى إلى سحق كل منافس ، وأخرى أن يمنع ، نشوء منافس إذا امتلكت القوة (سلطة الدولة) التي تؤهله لذلك لهذا نؤكد على فكرة نظرية مهمة ، تقول بأن تحقق الظاهرة يمنع تكرارها ، وبالتالي ما إن تشكلت الرأسمالية كنظام عالمي ، ألغت إمكانية التطور الرأسمالي في الأمم المتأخرة . إن الدوغما الماركسية ، لهذا ، تركز على الأشكال ، وبالتالي فهي شكلية (سطحية) ، وهذه هي السمة التي كانت ترمز بها دائما ، إنها «تتعلق» بصيغ نظرية «مجردة» وتتجاهل الواقع ، ولهذا أكد لينين على فكرة «التحليل الملموس للواقع الملموس» ، لأن المادية في التاريخ تعنى الواقع المادى الشخص ، والذي يحتاج إلى تحليل «ملموس» دون تصورات مسبقة له . ودون تحديد مبنات «مجردة» ، لا تتأسس إنطلاقا من هذا التحليل الملموس .

إن فكرة التصنيع / الرأسمالية ، هي فكرة دوغماتية ، مثلها مثل فكرة الطبقة العاملة / الثورة الاشتراكية ، أو الماركسية / الثورة الاشتراكية ، لكن الواقع / التاريخ لا يحتمل هذه الدوغماتية لهذا تنزاح إلى هامشه . لكن الواقع / التاريخ يحتمل وجود الأحلام / الأوهام بل إنه زاخر بها ، لكنه لم يؤرخ لها إلا كأحلام / أوهام ، رغم الاختلاف في تفسير أسبابها الواقعية . هكذا كان مصير أحلام / أوهام الأمية الثانية (ومنها كروتسكى أيضا لينين) في تحقيق الثورة الاشتراكية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لنبش أن برنشتاين كان «الواقعي» الوحيد ، لبس إنطلاقا من استناده إلى ماركس ، ولا بدعوته «التكيف» مع النظام الرأسمالي ، بل بوعيه أن الثورة الاشتراكية غير ممكنة آنذا .

لقد حققت الرأسمالية التصنيع في أوروبا ، لكنها منعت عن كل الأمم التي طالت بها جيوشها ، ثم رأسمالها ، هذا هو مأزق الأمم المتخلفة الذي لا منه لينين ، وكان يحتاج إلى حل آخر ، غير الحل الرأسمالي ، وفي هذه المسألة كان مجردا من كل دوغماتية - كان واقعيا إلى أبعد الحدود ، كان يشمل الجدول المادى بكل دقة العالم ، وكان هذا المأزق ، مأزق العالم كله ، وتحديد أدق مأزق التغيير في العالم كله ، لأن نهب العالم من قبل

احتكارى الأمم الإمبريالية ، أفنى إلى «تجسيد» الصراع الطبقي في الأمم الإمبريالية ، وبالتالي «الغاء» إمكانية أية ثورة اشتراكية ، ليعاد إنتاج الرأسمالية بشكل «نهائى» . كما أن هذا النهب يجعل تصنيع الأمم المتخلفة ، بالتالى تحقيق الثورة الديمقراطية ، أمرا مستحيلا ، وه منطق اللينينية» يكسر هذه الحلقة المفرغة .

لهذا فإن للتذكير بلينين في وقت أعلى نقاده أصواتهم ، أهمية تتعلق بأفق تقدم الأمم المتخلفة ، حيث قدم جديدا يوصل إلى تصنيع تلك الأمم وتحديثها ، في سياق تحقيق الاشتراكية التي لا يبدو تحقيقها أمرا سهلا ، ولا «ميكانيكيا» ، ولا حتى «مضمونا» ، لكن تحقيق التصنيع والتحديث أمران مؤكدان ، وهذه هي الخطوة الضرورية لكسر الحلقة المفرغة ، أما الاشتراكية فإن تجربته سبعين عاما من «تحقيقها» ثم انهيارها ، تفرض البحث الجدى في التصورات حولها ، من أجل بلورة تصور واقعى و«منطقي» لتحقيقها ، وهذا موضوع آخر .

ولينين وثيق الصلة بماركس ، لهذا قلت بأن اللينينية هي التحليل الماركسى لعصر الإمبريالية ، الماركسية مطورة بما يتطابق مع عصر الإمبريالية لأنها إعادة إنتاج للماركسية في ظروف جديدة ، ظروف العصر الإمبريالى ، وهذه النتيجة تطرح السؤال عن مدى مطابقة إعادة الإنتاج هذه للماركسية ذاتها ؟ طبعاً يجب التوضيح أنني لا أعتبر لا الماركسية ولا «اللينينية» كلية الصحة ، حسب ما كان يروج ، كما أنني أرفض الانتقائية المنطلقة من التقييم الذاتى لصحة هذه الفكر أو تلك ، فالماركسية منهجية بالأساس ، «منطق» وهذه «كلية الصحة» أما مجمل الأفكار التي قدمتها الماركسية ، فيجب أن تخضع للتقييم الصارم اعتماداً على هذه المنهجية (الجدول المادى) ، ولا شك أن فيها عشرات الأفكار والقوانين الصحيحة (العلمية) ، لكن لا يجوز تبسيطها ، لأنها صحيحة بارتباطها بالمنهجية ذاتها ، وليس بمعزل عنها ، وبالتالي فإن صحتها تنبثق من مدى مطابقتها للواقع المحدد ، ولا تنبثق من «ذاتها» ، أو من كونها نتاج ماركس .

وحين نبسح في تناقض (انسجام ، تكامل) الماركسية ، إنطلاقاً من كون أفكارها منجدة حول المنهجية ، سنجد الكثير من الأفكار التي «شاخت» ، أو التي لم تكن صحيحة بالأصل . واللينينية كذلك ، مع ملاحظة أن لينين لم يؤسس منهجية ، بل

التزم المنهجية الماركسية (الجدول المادى) ، وأسس إنطلاقاً منها أفكاره في عصر الإمبريالية ، دون أن ننسى تدقيقه المنهجى للعديد من القوانين حول المادية ، أو التي أوضحها (أثراها) ، لكننا سنجد فيها أيضا أفكاراً قد شاخت .

ولاشك في أن ماركس بتأسيسه الجدول المادى (الذى هو مزج - نفى ، وتطوير لكل الفكر الفلسفى السابق) استحق شهرته ومجده ، أكثر من أى شئ آخر ، رغم قيمة الأفكار التي توصل إليها حول نظريات فائض القيمة ، وبنية النظام الرأسمالى ، وهو بمنهجيته هذه ميز الاشتراكية الماركسية عن كل الاشتراكيات الأخرى ، السابقة له واللاحقة أيضا ، لأنه فتح المجال أمام البحث العلمى في تحقيقها . وبالتالي فلم تعد قدراً ، بل غدت إمكانية ، لهذا خضع تحقيقها للظروف الواقعية ، وليس لحلم إنسانى عام ، ولنزعة المساواة التي ولدت منذ ولادة المجتمع الطبقي ، ورغم أنه كتب عشرات الكتب والمقالات إلا أنه لم يكتب في الجدول المادى ، الذى يبدو متناثراً في كل كتاباته ، منذ الكتابات الأولى (ماركس الشاب حسب بعض التعبيرات) إلى رأس المال . ماركس الناضج حسب بعض التعبيرات أيضا) إلى آخر نص كتبه ، لكنه يسكن «روح» كل هذه الكتابات ، لأن منهجيته هذه هي التي أنتجت تحليلاته .

ولقد حاول إنجلز تنظيره في كتابه «ضد دوهرنج» و«ديالكتيك الطبيعة» ، دون أن يستوفى توضيح كلية الجدول المادى ، وإذا كان حاول «العلماء» و«المنظرون» السوفيات فعل ذلك ، فلقد شوهوه ، إلى الحد الذى حولوه فيه إلى «فلسفة» وفلسفة مثالية ، لقد أعادوه إلى حيث جهد ماركس لأن يوقفه على رجليه ، أى أوقفوه على رأسه من جديد ، وربما كانت هذه هي «همزة» الوصل التي ربطتهم بهيغل ، لكن هيغل الرث هيغل المحافظ فقد أعادوا إغلاق منظومة المنهج التي كان ماركس قد كسر كل أقالها ، لتنتفع على كل ثراء الواقع .

ولقد أولى لينين المنهجية الماركسية كل اهتمامه ، لأنها أساس الماركسية ولقد أسس نقده للعديد من الماركسيين إنطلاقاً من مدى مقدرتهم تمثل هذه المنهجية (بليخانوف ، بوخارين) وحارب الذين حولوها إلى مثالية مفرطة ، بالتأكيد على طابعها المادى ، وعلى معنى المادية بالذات ، وعلاقتها ب«المثالية» أى «ب الفكر» ، ولقد شدد على المادية في المجتمع ، التي تعنى «الواقع» ، «الظروف الشخصية» (بما فيها الفكر) ولهذا انطلق من

فكرة «التحليل الملموس للواقع الملموس»
وبالتالى تجاوز «المجرد» «المجرد» المفضى
إلى الدوغما ، أى إلى «المثالية» ، مما جعله
يرى التحول فى بنية الرأسمالية ، لتصبح
إمبريالية ، ويرى تأثير هذا التحول على بنية
الأمم المتخلفة ، ليلاحظ عجز البرجوازية فيها
عن تحقيق التطور الرأسمالى (الصناعى)
وبالتالى تحقيق الثورة الديمقراطية . فحدد
السياسة العملية الضرورية لتقدم هذه الأمم
. وهذه المسألة بالذات بدت وكأنها تخالف
تصور ماركس الذى ركز على الثورة
الاشتراكية فى الأمم الرأسمالية ، واعتبر أن
انتصار هذه الثورة هو المخرج للأمم المتخلفة .
لكن منهجية ماركس كانت توصل ، نتيجة
التطور الذى شهدته الرأسمالية ، إلى خيار
آخر ، ووحدها الدوغما هى التى فرضت
التمسك بـ «خيار ماركس» ، وهى الدوغما
التي حكمت غالبية منظري الأمم الثانية ،
ودفعت غالبية أحزابها إلى «الاستسلام»
للرأسمالية بعد الحرب الأولى ، حينما تحولت
إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية .

إن لينين استعاد لماركس هذا قيمة على
المستوى النظرى وعلى المستوى العملى .
ولهذا ليست خاطئة كلية الفكرة التى ربطت
لينين بماركس ، وأطلقت على ما كان يسمى
«الماركسية» ، «الماركسية اللينينية» ، حيث قدم
لينين خياراً للتطور العالمى لثوى الماركسية ،
وأعطاه انبساطاً جديداً ، لتتحول إلى قوة
عالمية . لكن خطأ هذه الصيغة أنها ، وتحت
عباءة «الماركسية اللينينية» أسس أصحابها
تصوراً مغالفاً لماركس وللينين ، وشيدوا نظرية
مثالية من الدرجة الأولى ، نظرية حورت
الماركسية وشوهت أفكارها ، وقلبت
تصوراتها ، لتبقى منها الألفاظ فقط . لقد
أسس هؤلاء ماركسية ضد ماركس ، ولينينية
ضد لينين ، كانت موصولة بالأممية الثانية ،
أكثر من صلتها بالماركسية واللينينية ،
(الطابع الاقتصادى ، الدوغما) ، رغم أنها
أكثر رثاءة منها ، وربما كانت الشكل
الكاربكاتورى للعديد من أفكارها .

وإذا كنا نولى الاهتمام بماركس ، فلأنه
أصل الماركسية مؤسس منهجيتها ، التى هى
العنصر الأهم فى الماركسية ، التى جعلتها
تفرض نفسها كنظرية فى الفلسفة والاقتصاد
والمجتمع والتاريخ . الخ فى الفكر المعاصر ،
وأن تصبح النظرية الأهم ، التى تتطفل عليها
كل «نظرية» يمكن أن تحظى ببعض الاهتمام
، وبالتالى لا يمكن أن تتواجد ماركسية دون
«روح» الماركس ، التى هى منهجيتها (الجدل
المادى) ، ونزع «الروح» بفضلى إلى الدوغما

المؤسسة للاهوت (غير الدين هنا ، لكن
الملتزم حرفية اللاهوت الدينى) كما أن «تعزيز
«الروح» ، التقليل من أهميتها وتضخيم
التفاصيل والاستنتاجات المؤقتة والأفكار
المدققة وغير المدققة ، يجعلها استطالة زائدة ،
لا تجعل من «التكوين النظرى» هذا سوى
فلسفة مثالية ، إن حلول «الماركسية
اللينينية» محل ماركس كان يفرض التأكيد
على ماركس ، من أجل كشف الانقلاب الذى
تحقق تحت عباءة «الماركسية اللينينية»
، ولتحديد ماهية الماركسية بالأساس
، وبالتالى فإن التأكيد على ماركس مهم ، حتى
بعد تفكك «الماركسية اللينينية» ، وتشظى
مفاهيمها ، لأن الدوغما تلونت ولم تنته ،
فعبثت أفواج من المدافعين الأشداء عنها - فى
الماضى - على الحبل الرابطة بين ستالين
وبرنشتاين ، لترسو على بر الحركة الاشتراكية
الديمقراطية .

لكن هذا التأكيد على ماركس لم يكن
يعنى تجاهل لينين ، فبأن لا نستطيع أن
تجاهل «ماركسية عصر الإمبريالية» ، وربما
كان النقد الموجه إلى لينين ، من السائرين على
الحبل الرابطة بين ستالين وبرنشتاين ، يفرض
توضيح «منطق اللينينية» ، لأنه - كما أشرنا
سابقاً - قد فتح أفاقاً جديدة للماركسية
لتنتشر فى الأمم المتخلفة ، وللأمم المتخلفة
لكى تتقدم ، دون تجاهل القيمة النظرية
لأفكار لينين ، وما دام نقاد لينين يحاولون
تهديم خيار لينين لتقدم الأمم المتخلفة ، لكى
يعيدوا إنتاج أفكار الأممية الثانية المحولة -
استناداً إلى برنشتاين - إلى أفكار اشتراكية
ديمقراطية ، فإن تأكيد «منطق اللينينية»
يكتسب أهمية كبيرة ، ليس من باب المماحكة
النظرية ، بل لأن خيار لينين هو الخيار الوحيد
لتقدم الأمم المتخلفة ، وبالتالى فإن تهديمه
يفضى إلى البربرية .

واللينينية ليست اختياراً تطور فقط ،
إنها كل الأفكار التى قدمها لينين ، لكن
تميزها يكمن فى هذه المسألة ، أما الأفكار
الأخرى فتندرج ضمن تراث الماركسية ، وهى
تكمل البحث فى العديد من القضايا التى
بحثها الماركسية منذ ماركس (مسألة
الدولة ، الصراع الطبقي ، البروليتاريا ،
الحزب ، المسألة القومية ، الديمقراطية ، دور
الجماعات) لكنها لا تنهى البحث فيها ،
وإننى هنا أدافع عن عنصر تميزها هذا ، لأنه
خيار تقدم الأمم المتخلفة ، خيار انتقالها إلى
التصنيع والحداثة ، وإلى الاشتراكية ،
وبالتالى فبأننى أدافع عن خيار تاريخى ،

وإذا كان لينين قد توصل إلى ضرورة هذا
الخيار بداية القرن العشرين ، فإن كل مسار
القرن العشرين يوضح كم هو ضرورى ، حيث
نلاحظ أن كل الأمم التى تقدمت صناعياً
، تقدمت على أساس هذا الخيار ، وأن كل
الأمم التى «أختارت» الطريق الرأسمالى ظلت
أما غير صناعية ، وإن كانت ترسمت بفعل
الأمم الإمبريالية .

أن تهشم لينين ، والسعى لتدمير خياره ،
يعنى السعى لتكريس تخلف الأمم
المتخلفة ، وتعميق تبعيتها ، وبالتالى نهبها
وإفقرها ، ومن ثم تدميرها . كما يعنى تكريس
النظام الإمبريالى العالمى ، تكريس سطوة
احتكارى الأمم الإمبريالية وسلطتهم ، وتعميق
الأفق المسدود للثورة الاشتراكية فى الأمم
الإمبريالية ، وسلطتهم ، وتعميق الأفق المسدود
للثورة الاشتراكية فى الأمم الإمبريالية ، أى
باختصار تعميم الضياع الذى تعيشه الطبقات
المسخرقة ، وتكريس ضياع كل الفئات
الطامحة لتحقيق عالم أفضل . إن هذه النتيجة
البشعة ، تجعل لتأكيد «منطق اللينينية»
قيمة ، ليس للأمم المتخلفة فقط ، بل ولمصير
الاشتراكية أيضاً ، لأنها توصل إلى أن
الرأسمالية مستمرة فى «التطور» ، إلى الحد
الذى يقضى بها إلى التعفن والدمار ،
وبالتالى فإنها لا تهيئ الظروف للانتقال إلى
الاشتراكية وأن آليات النهب المفرط ، وفى
الوقت نفسه القدرة على التحكم فى آليات
الصراع الطبقي ، يستجلبان التعفن والدمار .
ولا يقودان إلى تحقيق الثورة الاشتراكية
، وبالتالى إنه دون تحطيم آليات النهب هذه ،
 وإضعاف القدرة على التحكم فى آليات
الصراع الطبقي ، ليس من أفق سوى الدمار ،
وخيار لينين هو خيار تحطيم آليات النهب ،
وبالتالى إضعاف القدرة على التحكم فى
آليات الصراع الطبقي ، هذه هى قيمته ، لهذا
فهو الخيار الوحيد .

لكن فى كل الأحوال يجب العودة إلى
ماركس وإلى نص له ، يفسر بما يفيد بأن
الثورة الاشتراكية لم يحن آوانها بعد ، لأن
الرأسمالية لم تستنفد طاقاتها على التطور
لذا كان من الضرورى مناقشة نص ماركس
، لبيان نتائجها ، أى هل أنه يؤكد تفسير
برنشتاين ، والبرنشتاينية الجديدة ، أم أنه يؤكد
منطق لينين ؟ .

في مصر لدينا أفلاما لكن ليس لدينا صناعة سينما

- عادل إمام تحول من التعبير عن هتاف الصامتين في الثمانينات إلى التعبير عن وجهة نظر السلطة ورؤيتها في التسعينات
- التحالف بين المستثمرين في صناعة السينما والمؤسسات السياسية والاقتصادية يسعى لتكريس العشوائية.

حين دار بيني وبين الصديق سعيد شعيب ، المسئول عن صفحات الفن بجريدة «العربي» ، حديث حول دور النقد السنائي وتأثيره في الحالة المتردية التي وصلت إليها صناعة السينما والتعاقد السينمائي في مصر ، هاجت شجوني فجأة حتى غلبت الحدة على طريقة تعبيرى عما يجول بخاطرى ، فبدوت كما لو كنت أصادر على أراء الآخرين برأى قاضع مانع ، أنا في الحقيقة بعد عنه كل البعد ، بما يدفعنى الآن إلى الاعتذار للصديق من خلال هذه السطور ، فإذا كنت أومن دائما بأن أحدا منا لا ينبغي له الإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة ، وأن الحقيقة سوف تكشف عن نفسها من خلال الحوار الخلاق وحده ، فإبنى أعرف وأعترف أيضا أن السباق المعاصر في كل مجالات حياتنا نجح في أن يجعل كلاً منا أشبه بجزيرة معزولة بما يمنع وجود هذا الحوار الخلاق ، وأن شئت الدقة وجود الإيمان بجدوى هذا الحوار ، لكن الأهم هو أنني أعترف أنني - مثل معظم الآخرين - لست قريبا من امتلاك صورة واضحة كل الوضوح عن حقيقة وأسباب هذا التردى في صناعة السينما والثقافة السينمائية .

كان الصديق سعيد شعيب يدافع عن ظاهرة ونوعية الأفلام المصرية التي تسود السور ، قائلا - ومعه كل الحق - أن نجاحها يدعون - نحن الذين نطلق على أنفسنا ذلك الاسم الغامض : «المثقفين» - إلى التصدى لتحليل أسباب نجاح هذه الأفلام ، حتى نساهم في الدعوة إلى صناعة أفلام تعبر الحاجز الفاصل والهوة العميقة بين الفن الجماهيري

والفن الجاد ، فإبنى خلال هذا الحوار الذى تحولت فيه إلى الحدة أن أشير للصديق أنني كنت من بين الذين دعوا إلى بذل ذلك الجهد ، وأرجو أن يسمح لي القارئ بأن أشير إلى دراسة تأملت فيها أسباب نجاح أفلام عادل إمام خلال الثمانينات (بينما كان معظم النقاد



عادل إمام وسرا .. فيلم النسي

يستذكرونها) ، فيما أسميته آنذاك - في الأعداد الأولى من «اليسار» - ظاهرة «هتاف الصامتين في أفلام عادل إمام» ، مقتبسا منهج باحث العلوم الاجتماعية الجليل ، الدكتور سيد عويس ، كما أشير أيضا إلى مقالات أخرى في جريدة «أخبار الأدب» خلال الأعوام الأخيرة تشير - من وجهة نظرى - إلى أن نجاح أفلام ما يطلقون على أنفسهم «المضحكون الجدد» لا يمكن تفسيره من خلال التحليل النقدي الفنى التقليدى ، وإنما من خلال

أحمد يوسف

التي كانت السبب في نجاح أفلام مثل «إسماعيلية رايح جاي» وحتى «صعيدى رايح جاي» (برضة!!). بينما كنت أنا أبدو كما لو أنني قسدت تخليت عن الدفء عن هذه «الجماهير». متهماً أفلام «المضحكين الجدد» بالعودة بالسينما المصرية إلى أيام كشكش بيه وبربرى نصر الوحيد.

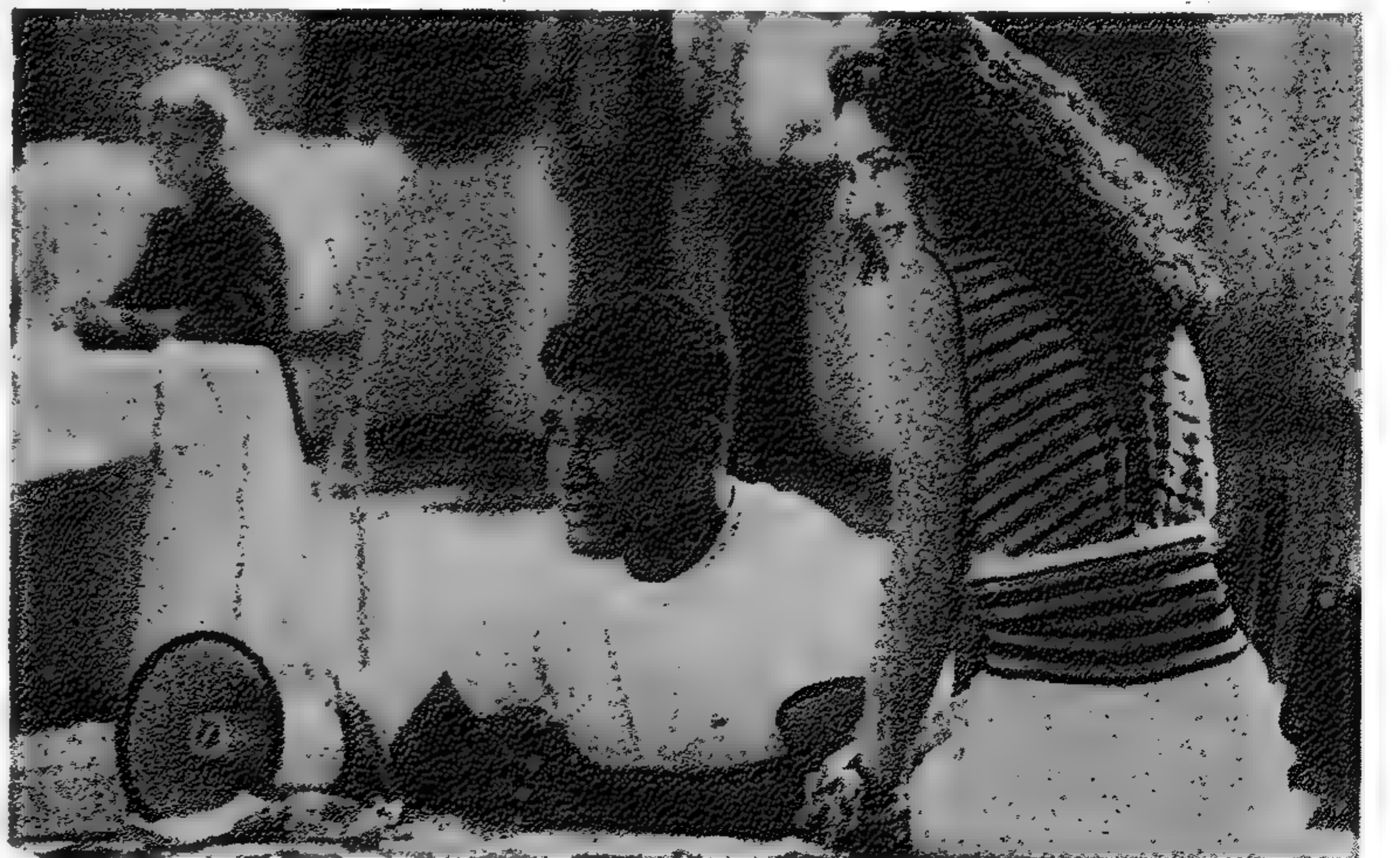
من أين يأتى إذن هذا التناقض والتراجع فى موقفى - أو هكذا يبدو - تجاه «الجماهير»؟ إننى أرجو أن تكون هذه السطور أمسية بالتفكير بصوت عال مع القارئ، لأفصح خلالها عن مكتون نفسى وأرتب أفكارى، لعلنا نخرج معاً - كما أتمنى - فى أن نضع بعض الخطوط العريضة لأزمة السينما المصرية وثقافتها. لنبدأ من البداية برويتى الخاصة لتعريف فن السينما ذاته، الذى أراه أحد الاختراعات الإنسانية الكبرى، والذى لا يقل أهمية عن مطبعة جوتنبرج بالنسبة للكلمة المكتوبة ومدى انتشارها وتأثيرها. فإذا كانت السينما قد ورثت على المستوى البصرى فناً مثل الفن التشكلى والفوتوغرافيا، فإنها قد ورثت أيضاً على مستوى سرد الحكاية وسائط أدبية مثل الرواية والقصة القصيرة لكن المهم فى ذلك الميراث هو أنها أصبحت بديلاً عن فنون التسلية - دون أن يقلل ذلك من شأنها. مثل السيرك والألعاب البصرية، وإن كان الأهم على الإطلاق هو أنها أخذت أيضاً تجربة فنية واحدة فى وقت واحد، على حين كانت معظم الوسائط الفنية الأخرى تخرج - فى تجربة التذوق - إلى المتلقى المنعزل وحده.

وإن ما يزيد من خطورة فن السينما وأهميته، بعد وفوق كل هذا الميراث من الفنون الأخرى، هى تلك القدرة التقنية على استنساخ عدد غير محدود من شريط الفيلم، وبذلك فإن فيلماً واحداً يتم عرضه فى مئات وآلاف دور العرض فى وقت واحد، وربما أيضاً

فى كل أنحاء العالم، ليمارس تأثيره على نحو شديد الانتشار والعمق. إنك إذن تدخل قاعة العرض المظلمة، تكاد لا ترى جارك الذى يجلس إلى جانبك، لتبتلعك الشاشة بأطيافها وأضوائها وظلالها حتى تذوب فيها وتتوحد مع العالم الفيلمى الذى يصبح واقعا موازياً أو حتى بديلاً عن الواقع الحقيقى، لكن هذا التأثير يتم فى الوقت ذاته فى نطاق شديد الاتساع، فى عشرات الملايين من المتفرجين الآخرين.

وإذا كان هناك وسيط فنى لا يمكن مطلقاً فصل أبعاده الجمالية عن أبعاده السياسية، فهو فن السينما الذى يمكن من خلاله صنع وعى ووجدان «الجماهير»، أو بالأحرى إعادة صياغة مستمرة لهما على النحو الذى يريده صناع الأفلام، أو قل على نحو أدق «المؤسسة» التى تتحكم فى صناع الأفلام أنفسهم، وهى المؤسسة التى تتلاقى فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطبقات الحاكمة. وهذا هو ما أدركته كل صناعات السينما القوية الراسخة، ولتأمل على سبيل المثال كل تاريخ السينما الأمريكية أو الهندية، فعندئذ سوف تكشف أنها الصناعة التى تقود الجمهور دائماً - من خلال أفلام التيار السائد - كالقطيع فى طريق محدد، لتجعله يتبنى وجهة نظر تجاه كل مناحى الحياة، وهى وجهة نظر «المؤسسة» التى تملك وتحكم. بل إن هذه المؤسسة ذاتها قد تسمح أحياناً بظهور - تجارب إبداعية متفردة ومنفردة، إثباتاً وإيهاماً بديمقراطيتها المزعومة - حتى يتم استيعاب هذه التجارب داخل التيار السائد، أو أن تظل تحتل مكاناً شديداً الضيق «على الهامش».

سحر رامى وأحمد زكى.. فى فيلم كابوريا



إن ذلك الأمر كله لا يتم بحض المصادفة، أو، وفقاً لخطط عشوائية تنتصور خاطئين أنها لا تسعى إلا للربح وانتزاع الأموال من جيوب الجماهير (وإن كان ذلك بالطبع هدفاً اقتصادياً لا يمكن إنكاره)، لكن أية مؤسسة صناعة سينما قوية تسعى فى المقام الأول - فى تحالف قوى مع المؤسسة السياسية - للتعبير عن الأيديولوجيا السائدة الحاكمة وتكريسها وتقديمها باعتبارها الأيديولوجيا الوحيدة الممكنة. وبذلك فإنها تحتوى الجماهير احتواء كاملاً على اختلاف شرائح وفئات هذه الجماهير. لذلك تبدأ هذه المؤسسات بتحديد المقصود بتعبير «الجماهير» وتقسيمها إلى قطاعات تختلف فى خصائصها واهتماماتها، لتقوم صناعة السينما القوية بصنع العديد من أنماط الأفلام التى يتوجه كل منها إلى شريحة معينة، وقد يتطلب الأمر أحياناً - بسبب اختلاف طبيعة المرحلة التاريخية بكل أبعادها - أن يكتفى فقط فيلمي محدد (مثل فيلم «الويسترن» على سبيل المثال)، ليسود نمط فيلمي آخر (مثل أفلام الخيال العلمى أو أفلام الرعب)، لكن ذلك لا يؤدى أبداً إلى أن يكون هناك نمط فيلمي «واحد» يتوجه إلى شريحة «واحدة» من الجمهور، فذلك يعنى أنك تفقد على المستوى الاقتصادى كل الشرائح الأخرى، لكن الأهم هو أنك سوف تفقد قدرتك على التأثير السياسى والأيديولوجيا على هذه الشرائح التى تتجاهلها، وهو ما لا تريده أية مؤسسة صناعة سينما قوية، تصنع الأفلام لكى تحول الجماهير إلى قطيع واحد (ودعك من الزعم بديمقراطية التلقى فى السينما على وجه خاص)، سواء على المستوى التصريحى المباشر الذى يخاطب وعى الجماهير بمنطق متماسك حتى لو كان مغلوطاً، أو على المستوى الضمنى الخفى الذى يتلاعب بوجدان الجماهير ولا وعيها.

لذلك فإن المؤسسة الصناعية السينمائية القوية تبدأ بتحديد شرائح وفئات «زبونها» الحقيقى لتحتويه فى حالة سيطرتها الكاملة أو تستعيده عندما تظهر فى الأفق صناعة أخرى قد تسرق منها هذا الزبون، ولتأمل على سبيل المثال كيف انخفض عدد جمهور - السينما الأمريكية داخل الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، سواء بسبب توجه الاتفاق الترفى إلى سلع أخرى مثل السيارات ومنازل الضواحي، أو لظهور التليفزيون كبديل للتسلية والترفيه، عندئذ شمرت صناعة السينما الأمريكية عن أكمامها، وحشدت جيوشاً من المهندسين لابتكار



فريد شوقي ونبيلة عبيد ..التحدى

قد ارتضوا بدورهم هذا المنطق العشوائى ، فنحن نكتب الروايات والقصص والأشعار (وحتى هذه المقالة التى تقرأها الآلاف) حتى نقرأ لبعضنا البعض (والله لعظيم نحن توقفنا حتى عن ذلك!!) ، وننتشى من الفرحة بأخبار متناثرة -حقيقية أو ملفقة عن ترجمة بعض ما نكتب للغات أجنبية!!) ، ونتغنى بمناهج مثل البنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة!!) ، لكننا لا نتساءل أبداً إذا ما كان ذلك كله يتوجه إلى «الزبون» الحقيقى ، اللاهئ عنا فى حياته اليومية فى المشكلات الكبيرة والصغيرة التى لا تنتهى ، ولا يجد عزاء إلا فى بعض برامج ومسلسلات التلفزيون البلهاء ، أو فى بعض صحف الفضائح واسعة الانتشار ، أو لعله يكفر بذلك كله ويمضى فى طريق العدمية الكاملة ، و«أهى عيشة وأخرتها الموت» ، والأخيرة خير وأبقى . ترى هل تساءلنا لحظة واحدة عن علاقة أزمة السينما بالحياة اليومية لهذا «الجمهور» الذى نتحدث عنه ، حيث يمارس المرء عدة أعمال طوال اليوم لكي يوفر قوت عيشه لينعود إلى بيته منهك القوى ، ويدفع نصف ما يكسبه فى الدروس الخصوصية ، ويفكر ألف مرة قبل أن ينزل إلى الشارع فيعانى من المواصلات ، ويحسب ما سوف ينفقه وأسرته لكي يشاهد فيلماً فيترجع على الفور ويجلس نصف نائم أمام التلفزيون؟! ترى هل أدركنا لحظة واحدة أن السينما يمكن أن تكون وسيلة الترفيه والتشويق الملائمة - بل الحتمية - فى مجتمع مثل مجتمعنا ، الذى يعانى من الأمية بمعناها الحرفى والمجازى؟ ترى هل نملك خطة بعيدة أو

المجالات -حديثاً يطالب بعودة «هيبه» الدولة، بينما ينبغى أن يكون الحديث عن المطالبة بوجود الدولة أصلاً ، بمعناها ووظيفتها الحقيقين ، (فمثل السينما تماماً، قد نجد لدينا رجال دولة ، لكننا لا نجد الدولة) ، حيث لا يبقى من الدولة فى معظم الأحوال إلا أذرعها التى تنبثق منطق الجباية لا الحماية ، وهو ما يظهر على نحو شديد الوضوح فى موقف الدولة من أزمة بيع أصول الأقاليم المصرية إلى مستثمر عابر ليطرحها فى سوق البورصة ، ويبيعها عند أول منعطف ، تماماً كما حدث لبعض دور العرض الجديدة التى بناها أصحابها فى ظل قانون تم تفصيله على مقاسهم ، ثم باعوها بعد الاستفادة من الإعفاءات التى منحتها لهم «الدولة» ، دون أن تسألهم هذه الدولة عما فعلوه بهذه الاعفاءات!.

أى حديث إذن يمكن أن يمضى فيه حول «صناعة» سينما مصرية، بينما العشوائية تضرب اليوم بجذورها فى كل مناحى حياتنا!! . وإذا كان هناك تحالف وتوافق بين المستثمرين الغابرين فى هذه الصناعة وبين المؤسسات السياسية والاقتصادية الأخرى ، فإنه يحالف يسعى إلى تكريس هذه العشوائية فى وجدان الجماهير كمنطق ووجهة نظر تجاه الحياة ، «واحنا نعمل إيه يعنى ، يا عم كبير دماغك»!.

إننى لا يمكن أن أعفى «الثقفين» -إن جاز لنا أن نسميهم كذلك- من المسئولية إزاء ذلك كله ، وهم الذين يعتبرون أنفسهم «طليعة» (!!!) التقدم نحو المستقبل ، بينما

تقنيات مبهرة لا يستطيعها التلفزيون آنذاك مثل الشاشة العريضة والألوان . ناهيك عن خطة محكمة لبناء عدد هائل من دور العرض متوسطة المستوى فى الضواحي بدلاً من التركيز على دور العرض الفاخرة فى وسط المدينة» أو مركزها .

إن صناعة السينما فى ذلك لا تختلف مخططاتها التسويقية -بالإضافة بالطبع إلى أهدافها السياسية والأيدولوجية التى لا يمكن لها ولا ينبغي أن تتخلى عنها- عن بقية الصناعات الأخرى ، حيث تقوم بتحديد «المستهلك المستهدف» ، وتتوجه إليه بما يبدو أنها تلبي احتياجاته (وهى فى الحقيقة تتلاعب بهذه الاحتياجات ، أو حتى تخترعها اختراعاً) . ولعل من التكرار أن نؤوه مرة بعد أخرى إلى أن عده ذلك «المستهلك المستهدف» كل عام فى أية صناعة سينمائية فؤوه يمثل أربعة أضعاف عدد السكان ، بما يعنى أن كل مستثمر يرتاد دور العرض السينمائية أربع مرات سنوياً على الأقل ، وهو ما يستلزم بالضرورة تقديم «سلعة» سينمائية (أو قل الأفلام) التى تجتذب المتفرج - أيا كانت نوعيته - لكي يترك مقعده فى المنزل أمام التلفزيون ، ليتوجه إلى دار العرض السينمائي ، وبالضرورة إن هذا يتطلب أن تكون هناك دار العرض المناسبة لهذا المتفرج .

تعال إذن نقارن ذلك كله بما يحدث اليوم فى صناعة السينما المصرية . ولنبداً من التساؤل حول إذا ما كانت هناك صناعة قوية حقاً على مستوى البنية التحتية فى الإنتاج والتوزيع ودور العرض ، فسوف تكتشف أن لدينا أفلاماً لكن ليست لدينا سينما . وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الرأسمالية المصرية (التي ليست رأسمالية ولا حاجة، فهى فى الأغلب تقوم على السمسرة التجارية) والنسبة أثبتت دائماً قصر نظرها فى التعامل مع المستهلك أو الزبون ، لكن ذلك لا ينفصل عن السياق السياسى ، فمثلما «تتمتع» الرأسمالية المصرية بمنهج يعتمد على نظرية «اكسب وأهرب» ، فإن المؤسسات الحاكمة بدورها تتعامل مع المواطن باعتباره كائناً قاصراً (فاقد الأهلية بالتعبير القانونى) ينبغى ترويضه بحويله إلى «فحم الحريقة» الذى يضمن لألة هذه المؤسسات استمرارها فى السلطة . إن شئت الدقة فإن مصطلحات مثل «المؤسسة» أو «الدولة» أو حتى «الوطن» أصبحت فى ظل الوضع السائد مفاهيم غامضة مشوشة ، وإن من الأمور المستفزة أن تقرأ هنا أو هناك -بعد أن بدت «البلطجة» واضحة للعيون رغم أنها المنهج السائد فى كل



محمد عوض .. فى فيلم
«أى.. أى ..»

جانب المنتج والمستهلك معاً لن تؤدي إلى تطور «السلعة»، وهو ما تراه واضحاً فى التردى المستمر لمستوى الأفلام فىلماً وراء آخر، ولتقارن ذلك على سبيل المثال لا الحصر بجمهورية قريش شوقي فى الخمسينيات، وسعاد حسنى فى الستينيات، وعادل إمام فى الثمانينيات، ففى هذه الحالة و تلك كان ما يزال هناك «جمهور» حقيقى يرتبط على نحو وثيق بالنجم والنجمة، فى نوع من التعاقد الضمنى على مستوى العقل والوجدان ولكن ماذا تنتظر من سينما لا تهتم إلا أن يكون بطلها «مضحكاً»، فهذا لن يفضى به فى نهاية المطاف إلا أن يصبح «مهرجاً».

إن تكريس ظاهرة «جمهور الواحد ونصف فى المائة» قد أدى إلى حالة من الحصار الكامل للإبداع الحقيقى فى السينما المصرية، وإنك تشهد اليوم تردداً لم يسبق له مثيل من جانب العديد من المنتجين والفنانين على السواء فى صناعة الأفلام، حيث يكاد أن يسود نمط واحد للفيلم المصرى، يترجم إلى شريحة شديدة الضيق من «الجمهور». من أين يبدأ إذن الخروج من هذا المأزق؟ من صناعة السينما؟ من الاقتصاد؟ من السياسة؟ ولعلك تكون بعد قراءة هذه الكلمات قد وجدت إجابتك الخاصة عن هذا السؤال الصعب، لكن كل ما أرجوه هو أن نتفق أولاً على أن الأزمة ليست أزمة سينما، بقدر ما هى أزمة وطن لا يضع حساباً لمواطنيه، لأنه لم يعد لديه مفهوم واضح عما تعنيه كلمة «الجمهور».

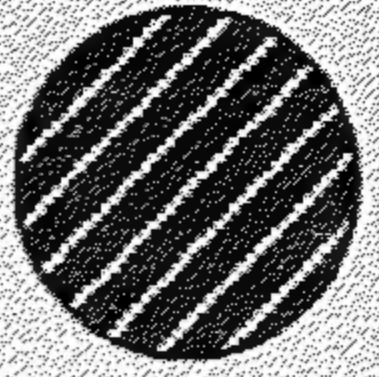
ثم التذكرة هو عشرة جنيهات، على الرغم من أن السعر السائد فى معظم دور العرض لا يقل عن عشرين جنيهاً. وإذا كان الجمهور المصرى المستهدف - قياساً إلى عدد السكان - يدور حول المائتى مليون متفرج، فإن تجار السينما - ولا نقول هذه المرة صناعتها - لا يتوجهون إلا لجمهور «الموبايل» و«المول» و«الفيشار»، جمهور لا يزيد على واحد ونصف فى المائة من الجمهور الحقيقى، فهل يمكن لك أن تبحث عن أسباب نجاح الأفلام السائدة دون أن تضع فى اعتبارك طبيعة جمهورها وما يمثله من شريحة اقتصادية وطبقة اجتماعية؟! وهل نكرس لهذه الأفلام بسبب شعورتنا بالذنب - باعتبارنا مثقفين أصحاب رسالة، وإن كان الأمر يتطلب أن نكون أصحاب موقف سياسى - لأن هذه الأفلام قد حققت أرباحاً، تماماً كما تحقق الأرباح صناعات تجارة التليفون المحمول، ومدن الملاهى، و«الأركاديات»؟!

لقد سبق لكاتب هذه السطور أن أشار فى محاولة للتحليل الاجتماعى والاقتصادى لظاهرة نجاح أفلام «المضحكين الجدد»، إلى أن صناع هذه الأفلام ليسوا إلا تجاراً وفنانين عابرين، وأن جمهورهم بدورهم ليس إلا جمهوراً عابراً. إنه ليس الجمهور الذى يتوحد فى ظلام قاعة العرض مع بطله أو بطلته، وإنما يتفرج عليهما ويستهلكهما بطريقة السلع التى تستخدم مرة واحدة ثم تتخلص منها، وهذه العلاقة الاستغلالية المحصنة من

قريب المدى للوصول إلى هذا «الزبون»؟ إن ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى قضية «الجمهور» التى بدأنا بها، أو الجماهير بالمصطلح السياسى، أو الزبون كما أطلق عليه فى محاولة لتبسيط الأفكار وتأصيلها بجهد متواضع. فهناك من المثقفين المخلصين - مثل صديقى سعيد شعيب - من ينادى بعدم إعطاء ظهرنا لنجاح أفلام «المضحكين الجدد» السائدة اليوم، لئلا نرى لماذا تنجح هذه الأفلام لدى «الجمهور»، ولنتلمس الاحتياجات التى تلبيها لديه، حتى يمكن تطويرها سعياً إلى صنع أفلام تقوم بحل المعادلة الصعبة بين الجماهيرية والفن والرسالة وباله من مطلب نبيل عادل، لئلا أنه ينبغي أن نتوقف عند تحديد هذا «الجمهور» الذى يرتاد هذه الأفلام، فالجماهير ليست كتلة مصمتة واحدة، وزبون المواقف المحمولة أو السيارات «القول أوبشان» ليس هو الزبون الذى يسعى إلى تدبير لقمة عيشه بصعوبة بالغة.

وتعالوا نحسبها بالأرقام، فصناع أفلامنا - جزاهم الله بما يصنعون - يفخرون بأن السينما المصرية تحقق حوالى ثلاثين أو أربعين مليون جنيه كل عام فى أفضل التقديرات (وأرجو أن تقارن ذلك الفخر بشعور الصناعة السينمائية الأمريكية بالقلق لأنها لم تحقق فى العام الماضى - داخل الولايات المتحدة - سوى ٧٢ مليار دولاراً). إن ذلك يعنى أن الجمهور المصرى الذى يرتاد دور العرض سنوياً لا يتعدى الثلاثة ملايين متفرج، بفرض أن

مشاغبات



مأساة الدكتور سعد الدين إبراهيم فيلم من إخراج حسن الإمام

صدسى الحكم الذى صدر فى قضية الدكتور «سعد الدين إبراهيم» والذي قضى بسجنه لمدة سبع سنوات . ولا أعرف حتى الآن ما هى الأسباب التى استندت إليها المحكمة . لكنى تصدر بحقه هذا الحكم القاسى . خاصة وأن قرار الاتهام الذى أحيل بمقتضاه إلى المحاكمة . قد خلا من تهمة أكثر خطورة وأقسى عقوبة كان قد أعلن أنهما ستوجهان إليه . وهما التجاير والرشوة الدولية . لتقتصر الاتهامات التى حوكم استناداً إليها . على ثلاث تهم . بدت لى هينة . وبدأ لى دفاع سعد الدين إبراهيم بشأنها معتدلاً . وهى اتهامه بالحصول على تبرعات من جهة أحسنه هى المفوضية الدولية للاتحاد الأوروبى . على خلاف الأمر العسكرى الذى يخطر بجمع التبرعات بدون إذن مسبق . ونشره - فى الخارج - معلومات تسمى إلى وضع مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وأخيراً الاحتيال على المفوضية الأوربية . والاستيلاء على أموالها . مقابل خدمات وهمية . وفى ضوء على هذه التهم . قال دفاع «سعد الدين إبراهيم» أنه لم يجمع تبرعات من أية جهة محلية أو أجنبية . ولكنه وقع اتفاقيات بين مركز ابن خلدون الذى يرأسه . وبين المفوضية الأوربية وغيرها . لتفشاء بابحاث علمية مشتركة . وفضلاً عن أن ما نشره المركز . هو نتائج الأبحاث التى قام بها حول بعض الظواهر السياسية والاجتماعية المصرية . فقد نشرت هذه النتائج قبل أن تنشر فى الخارج . ثم إنها لا تنطوى على معلومات سرية . حتى يسوغ القول بأن هذا النشر يضر بأوضاع مصر الاقتصادية والسياسية . أما فيما يتعلق بتهمة الاحتيال . فإن مسترليتها - بغرض صحتها - تقع على عاتق من قام بها من معارفيه . فضلاً عن أن صاحب المال - وهو المفوضية الأوربية - لم تثبت ولم تنهه مخالفة بنود العقد الموقع بينهما . ولو فعلت . لكان ذلك موضوع قضية مدنية . إذ الأمر لا يخرج عن كونه خلافاً بين طرفى العقد حول عدم انطباق المواصفات على البضاعة التى اتفق الطرف الأول - وهو المفوضية الأوربية - مع الطرف الثانى - وهو مركز ابن خلدون - على توريدها . ولأن القانون لا يجيز الطعن فى الأحكام القضائية إلا عبر درجات التقاضى التى حددها . فليس من حقنا أن نلوم المحكمة التى أصدرت هذا الحكم . وإن كان من واجبنا أن ندد بالنصوص القانونية التى استند إليها الحكم . وبالظروف السياسية التى استدعت اقحامها على مدونة التشريع المصرى . ذلك أن أخطر ما فى الحكم الصادر بحق «سعد الدين إبراهيم» هو أنه استدعى من هذه المدونة . مواد قانونية منهجرة . صدرت ولم تطبق على الإطلاق . أو طبقت لفترة قصيرة . ثم لحقتها التطورات السياسية فقصت عليها . وظلت مودعة فى ائلاحة . إلى أنه أعيدت إلى الحياة فجأة . لكنى تطبق على سعد الدين إبراهيم من دون عياد الله جميعاً . ومن بين هذه النصوص . الأمر العسكرى الذى صدر فى عام ١٩٩٢ ليخطر بجمع التبرعات إلا بإذن مسبق من السلطة المختصة . كان قد صدر فى أعقاب الزلزال الذى وقع

أى لحظة . أن يتحول إلى تهمة نشر معلومات تسمى إلى وضع مصر الاقتصادى . وأن تقودهم إلى السجن مع الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لمجرد أن الحكم . الذى هو الحكومة . قد طقت فى دماغه . وتقصته فجأة روح المرحوم حسن الإمام فقرر أن يقلبها غمًا . أما الذى يتوجب علينا أن نفعله . فهو أن نسعى جميعاً للعمل من أجل تقنين حقوقنا الديمقراطية . وألا نقبل بعد الآن . ثنائية «القانون يؤثم .. والحكم يمسح» . لأن هذا يحول الحقوق إلى منح . والذى يمنح يستطيع أن يسترد منحه فى أى وقت .

أما الذى يتوجب علينا أن نحذر منه . فهو أن يتلقى بعض الذين يختلفون فى رأى مع سعد الدين إبراهيم . الحكم . بشماته . فاختلافاً معه . لا يجوز أن يحول بيننا وبين الدفاع عن حقه . أو يدفعنا للصمت على أمر يهدد الجميع . وقد يفيد هؤلاء أن نذكرهم بما حدث حين صدر قانون حل الأحزاب عام ١٩٥٣ . واستثنى حماية الإخوان المسلمين من الحل . ففرح بعض الإخوان . وظنوا أن الساحة قد خلت لهم . وشمتموا فى خصومهم من الأحزاب المنحلة . لكن مرشدهم الراحل «حسن الهضيبى» . قال لهم بحكمة شيخ مجرب : لا تفرحوا بقانون إذا طال اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً . وقد كان . . فبعد أقل من عامين . كان الإخوان المسلمون يتعرضون لحملة . لم تكن بتطبيق قانون حل الأحزاب عليهم . بل تجاوزته ذلك إلى صنف من العذاب والمطاردة . استمرت ولا تزال قائمة إلى اليوم . وبدلاً من الشماتة . دعونا نعمل معاً من أجل إنهاء هذه الديمقراطية العرفية اللعينة . التى تحول الحقوق إلى منح وعطايا وحسنات . . . وزيئنا يجعل بيوت المحسنين . . عمار .

الأحرار . ويتهمه بمخالفة قانون اللعبة الذى يخالفه الجميع مع عدم المواجهة . ويقوده من الدار إلى النار ليجد نفسه متهماً بسلسلة من الجرائم . التى كان نطق أنها لم تعد جرائم .

ذلك هو ما حدث بالضبط للدكتور سعد الدين إبراهيم . فالمركز الذى أنشأه يعمل بنفس النظام - منذ اثني عشر عاماً . ويوقع نفس الاتفاقيات مع هيئات دولية لإجراء بحوث من نفس النوع الذى يوصف الآن . بأنه ينطوى على معلومات تسمى إلى وضع مصر الاقتصادى . لكن صلتها بالحكومة كانت سمن بلدى على عسل أبيض . أعنى أن بعض وزاراتها كانت تطلب إليه إعداد تقديرات سياسية لبعض المواقف . لكنى تستعين بها فى اتخاذ القرار الملائم . كان من بينها تقرير شهير نشرته مجلة «اليسار» - عدد ١٤ (أبويل ١٩٩١) تحت عنوان «مستشار الرئيس يقترح مضاعفة القوات المسلحة لحساب دول الخليج» - فى حينه . يتضمن توصيات الدكتور سعد الدين إبراهيم . للسياسة الاعلامية التى يتوجب على مصر اتخاذها فى أعقاب انتهائها . حرب الخليج . كانت إحدى هيئات الحكومة قد طلبته منه .

وفجأة . وكما لا يحدث إلا فى أفلام مخرج الروائع حسن الإمام . قررت الحكومة أن تقلبها غمًا . وأن تؤدب سعد الدين إبراهيم . لسبب لا يزال غامضاً . قيل فى بعض الروايات إنه إصراره على تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات العامة الأخيرة للتأكد من نزاهتها . وقيل أنه غير ذلك . والله أعلم .

أما الذى نعلمه . فهو أن ما حدث . قد أثار ذعراً واسعاً فى أوساط النخبة المثقفة وقد ذكر الجميع بأن المواد المبتة فى قانون العقوبات يمكن أن تصحح كما يحسب العظام وهى رسم . ولفت نظرهم إلى أن كتابة مقال فى صحيفة عربية أو الاذلاء . بتصريح لفئائية دولية . أو المشاركة بمداخلة فى ندوة علمية . يمكن فى

فى ذلك العام . لكنى يحول بين الجاساعات الاسلامية وبين استثمار الأمر لصالحها . بجمع تبرعات المتكويين الزلزال . ولم يشرع فى تطبيقه سوى مرة واحدة . حين قبض على «حافظ أبو سعده» الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان . بسبب تلقى المنظمة لشيك من مجلس العموم البريطانى . ثم حفظت القضية .

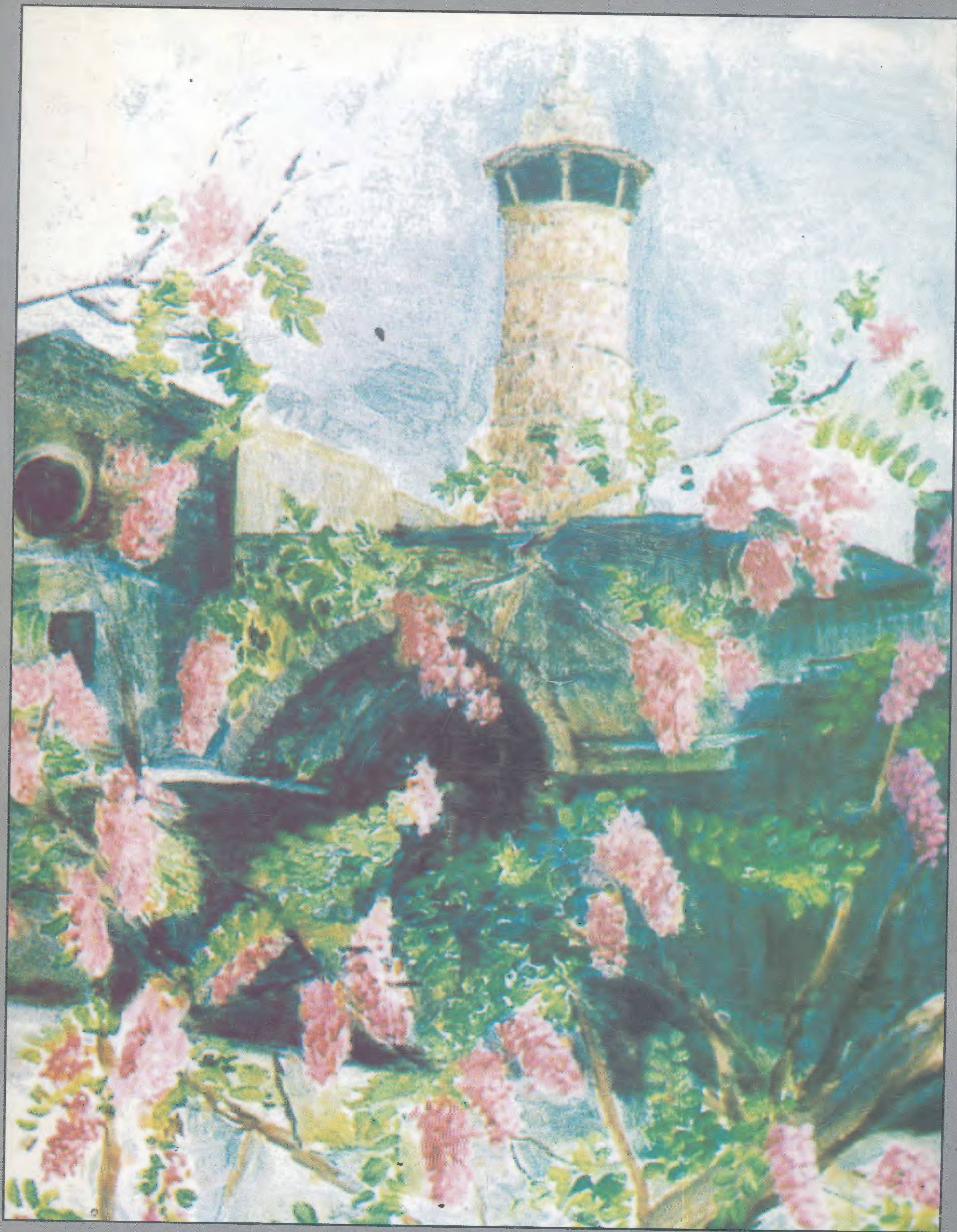
أما أخطر هذه النصوص . فهو النص الخاص بالعقوبة على نشر معلومات فى الخارج . إذا كان من شأن نشرها الإضرار بمركز مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . وهو نص أرحم على قانون العقوبات . خلال فترة الحرب الباردة . وكان الهدف منه . إرهاب المعارضين . والمصحفين . حتى لا يعتبروا عن آرائهم المعارضة للسياسات الرسمية فى صحف أو إذاعات عربية أو أجنبية . لتتغلبا للتدريج بالنظام الناصرى . وهو نص أشد فى أنه طبق إلا فى حالات محدودة . الغالب أنها عرخت على قضاء استثنائى .

وبأى استدعاء . هذه المواد المبتة فى القانون وتطبيقها على سعد الدين إبراهيم ليس بأكبر من جديد . خطورة هذا النمط من «الديمقراطية العرفية» الذى أصبح نمطاً شائعاً فى الحياة السياسية المصرية والعربية . وهو نمط يقوم على بقاء النصوص القانونية التى تصدر الحريات العامة . والتى صدرت فى فترات الحذر الديمقراطي . مع إصدار تعليمات سياسية غير معلنة . بعدم تطبيقها . وجمود السنوات بطعن الجميع إلى أن تلك النصوص . قد قد خرجت من الخدمة إلى الأبد . ويخالفونها غمًا جباراً نهاراً . ويندمجون فى اللعبة السياسية على افتراض أنها ليست حقاً بين قواتها . فيتكلمون بحرية . من دون أن يصغر حكم المباشرة . أو يرفع فى وجههم كارت أحمر . وفجأة ومن دون سابق إنذار . يختار الحكم أحد اللاعين دون الآخرين ليرفع فى وجهه هذا الكارت

عيب كره...
كل أصدقاء البيئة..
وحقوق الحيوان
يزعلوا منك



ج. د. د.



جانیت الصراف فرج